المدرسة الوطنية العليا للعوم السياسية

قسم الدكتوراه

أدوار المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية

حالة منظمة "السلام الأخضر Greenpeace" في الإتحاد الأوربي

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص : دراسات دولية.

إعداد الطالب :

محمد بن نعمة.

إشراف الدكتور :

بوعماما زهير.

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
1- أ.د خلفان كريم	جامعة تيزي وزو	**رئيسا**
2- د. زهير بوعمامة	جامعة تيبازة	**مُشرفا و مقررا**
3- د. ميلود عامر	جامعة الجزائر 03	**عضوا مُناقشا**
4- د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	**عضوا مُناقشا**
5-د. مليكة هارون	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	**عضوا مُناقشا**
6-د. جبابلية عبد الحفيظ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	**عضوا مُناقشا**

السنة الجامعية

2019-2018

الإهداء

إلى الأندلستين معاً ....

سواد العين ؛

و معجزة التاريخ.

تشكرات

أشكرها جدّا ، غابت ؛

فظلّ طيفها بالقرب منّي ، يحثُّني على المواصلة كُلّمَا فترتِ الهمة.

ملخص الدراسة

باللغة العربية :

تهدف الدراسة الى محاولة فهم و تحليل الأدوار التي تؤديها المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية ، خاصة بعد تلك التغيرات العميقة التي مسّت التركيبة البنيوية للنظام الدولي و أثّرت حتى على الجانب التنظيري للحقل المعرفي . فقد جاءت تلك المنظمات و من وراءها مختلف الفواعل غير الدولتية لتنسف ، أو على الأقل لتُصيب بالشك تلك النظريات المعرفية التقليدية السائدة في النصف الأول من القرن العشرين ، و التي كانت تجعل من مركزية الدولة فكرتها الأساسية ، لتُثبت التغيرات الهيكلية العميقة في بنية النظام الدولي قُصور تلك النظريات عن مجاراة الواقع الجديد الذي ستعرفه السياسة الدولية .

و ممّا ساهم في بروز أدوار تلك المنظمات الدولية غير الحكومية هو ظهور موضوعات جديدة على أجندة السياسة الدولية ؛ كالموضوع البيئي مثلا ، و أيضا ظهور شبكة معقدة من الفواعل المحلية والإقليمية و العالمية المهتمة بهذا الموضوع ، و هي تُبدي مرونة و فعالية و كفاءة كبيرة في التعامل معه، لتتجاوز في كثير من الأحيان العمل الحكومي/الدولتي البيروقراطي غير المُهيئ للتعامل مع تلك الموضوعات الجديدة .

إن فلسفة الحوكمة العالمية و من ضمنها الحوكمة البيئية العالمية تُوفر مضامين مُساعِدة لعمل تلك المنظمات الدولية غير لحكومية ، ممّا يضمن لها قدرة كبيرة على التعامل مع مُختلف التحدّيات البيئية ، بل و حتى للتعامل مع مُسببات تلك التحديات مع تقديم حلول استباقية لها ، و أيضا التعامل مع تداعيات المشاكل البيئية العالمية و تأثيراتها العابرة للحدود.

تبرز منظمة "السلام الأخضر" في طليعة تلك المنظمات الدولية المُدافعة عن البيئة ، و قد استطاعت الدراسة أيضا تحليل الأدوار التي تُؤديها أو يُمكن أن تِؤديها تلك المنظمة في الإتحاد الأوربي ، و هي أدوار تتجاوز البُعد البيئي الى مُحاولة التأثير في المُخرجات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية لصانع القرار في الإتحاد الأوربي عن طريق ما تملكه من وسائل ضغط مالي و جماهيري و إعلامي ،

ناهيك عن حساسية الرسالة التي تحملها و هي حق الأجيال المُستقبلية في الموارد الطبيعية و البيئة النظيفة ، الا أن أهدافها تلك تبقى رهينة بصراع كبير مع أصحاب المصالح.

Abstract

The main object of this study is trying to understand the world non-governmental organizations' roles in international relations, and analyze them. Especially after deep changes that changed the structure of world system and even affect theoretical side of knowledge field. These organizations came with non-governmental actors to blow up those traditional theories of 20 century or at least to doubt in them. Which would have made the state's centrality its basic idea, so that this deep structural change in international system's structure proves the failure of traditional theories to stimulate new reality in international policy.

The world organizations' roles had appeared through the participation of new subjects on International Policy Agenda, such as environmental subject, and the appearance of a complex web of local, regional and international actors that interest in that subject also, it shows a big flexibility. In addition, it shows a flexible, efficient and effective dealing with the subject, to go beyond Government / Bureaucratic State Work many times, which is not prepared to deal with those new subjects.

The world governance philosophy and the environmental governance as a part of it ; provide Assistant Contents to the world non-governmental organizations, so it can deal with various environmental challenges, even dealing with these challenges' reasons and try to solve them. In addition, dealing with international environmental problems' ramifications and effects.

"Green Peace" organization appears in forefront of those international organizations, which defend for environment. This study rich the roles of "Green Peace" in European Union, and those roles exceed environmental dimension to try influencing politic, social and economic outputs of European Union's decision maker. Through its financial public and media pressure, in addition to

the sensitivity of its mission, which is the future generations' right of natural resources and a clean environment. However, these goals and objects stay stuck on stakeholders' conflict.

مقدمة

الفصل الأول : تطور النظام الدولي من حيث التنظير و الجوانب الهيكلية .

المبحث الأول : ضرورات التحول من الحكم الدولتي الى حكم متعدد الأطراف.

المطلب الأول : طبيعة التحولات الهيكلية في بنية النظام الدولي.

المطلب الثاني : المجتمع الدولي بين المنظومة و المجتمع العالمي.

المطلب الثالث : المجتمع المدني بين ضيق المجال الدولتي و اتساع المجال العالمي.

المبحث الثاني : أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية وفق منظورات العلاقات الدولية

المطلب الأول : البردايم الواقعي.

الفرع الأول : الواقعية الكلاسيكية : محورية الدولة ، دفاع صلب و رفض مطلق للتغيير.

الفرع الثاني : النيوواقعية و تفسيرها الجديد لفواعل السياسة الدولية .

المطلب الثاني : المنظور الليبيرالي و مسألة التشاركية في إدارة السياسة العالمية.

الفرع الأول : افتراضات الليبيرالية المؤسساتية لأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العالمية .

الفرع الثاني : رؤية الوظيفية لمسألة تعدد الفواعل في السياسة العالمية.

المطلب الثالث : النظرية البنائية .

الفرع الأول : البعد المعياري كإطار تحليلي جديد في العلاقات الدولية .

الفرع الثاني : الضوابط القيمية و مدى قدرتها على تفسير قضايا السياسة العالمية.

الفصل الثاني : الحوكمة البيئية العالمية كفضاء تشاركي لفواعل السياسة العالمية.

المبحث الأول : نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الأول : المنطلقات العامة للحوكمة البيئية العالمية.

الفرع الأول : في الشروط و المبادئ العامّة للحوكمة .

الفرع الثاني : خصائص الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الثاني : تحديات الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الثالث : وظائف الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الرابع : الدبلوماسية الخضراء كتجسيد للحوكمة البيئية العالمية .

المبحث الثاني : المنظمات الدولية غير الحكومية كقنوات مشاركة في الضبط العالمي.

المطلب الأول : المسار الأنطولوجي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثاني: أسس و مبادئ المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الأول : الأسس العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الثاني : المبادئ الناظمة لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثالث : صعود المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية.

المطلب الرابع : التعددية المؤسساتية في الحوكمة البيئية العالمية.

المبحث الثالث : فلسفة المنظمات الدولية غير الحكومية في العمل البيئي العالمي.

المطلب الأول : اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بالقضايا البيئية.

المطلب الثاني : جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في المؤتمرات البيئية الدولية.

المطلب الثالث : مساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء و تطوير القانون الدولي البيئي.

الفرع الأول : تطوير القانون البيئي وقت السلم .

الفرع الثاني : تطوير القانون البيئي وقت الحرب .

المبحث الرابع : تفكيك العلاقة المعقدة بين المنظمات الدولية غير الحكومية و الحكومات الوطنية.

المطلب الأول : تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية بين الإلتزامات الإنسانية و القيود القانونية

المطلب الثاني : مسألة التمويل بين المشروطية السياسية و التمويل غير المقيد.

الفرع الأول : مصادر تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية .

الفرع الثاني : المصادر غير التقليدية في تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية .

المطلب الثالث : التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفصل الثالث : نموذج منظمة السلام الأخضر في توجيه السياسة البيئية الأوربية.

المبحث الأول : في التعريف بمنظمة السلام الأخضر.

المطلب الأول : منظمة السلام الأخضر ؛ محلية النشأة و عالمية الانتشار.

المطلب الثاني : أهداف منظمة السلام الأخضر.

المطلب الثالث : مصادر تمويل منظمة السلام الأخضر.

المبحث الثاني : جهود منظمة "السلام الأخضر" للتحول الطاقوي نحو الطاقات المتجددة.

المطلب الأول : التعريف بالطاقات المتجددة .

المطلب الثاني : دور منظمة "السلام الأخضر" في الدفع نحو الطاقة المتجددة على مستوى الإتحاد الأوربي

المبحث الثالث : دور منظمة السلام الأخضر في التحسيس بقضية التغير المناخي .

المطلب الأول : في التعريف بظاهرة التغير المناخي .

المطلب الثاني : تعامل منظمة السلام الأخضر مع التغير المناخي في الاتحاد الأوربي.

المبحث الرابع : إشكالية التجارة الدولية في عمل منظمة السلام الأخضر

المطلب الأول : جهود منظمة "السلام الأخضر" لرصد نشاط التجارة الدولية.

المطلب الثاني : دور منظمة "السلام الأخضر" في ضبط النشاط التجاري في الإتحاد الأوربي.

الخاتمة

مقدمة

اعتبر مؤتمر واستفاليا سنة 1648 أن الدولة هي الفاعل الرئيسي و الوحيد في العلاقات الدولية، وظلت هذه الفكرة مُتبناة لفترة ليست بالقصيرة ؛ و على هذا الأساس جاءت معظم الدراسات التنظيرية تُكرس هذه المكانة و تُلغي في المقابل أو تُهمش في أحسن الأحوال باقي الأطراف ، الا أن ظهور ما يُعرف بالمنظمات الدولية غير الحكومية على الساحة الدولية قوّض هذه الفكرة ، و دفع الباحثين والمهتمين بحقل الدراسات الدولية الى إعادة النظر في مختلف الفرضيات التي تُوصل لفكرة التنظيم الدولي و طبيعة العلاقة و حجم التأثير لمختلف فواعله .

و يُمثل ازدياد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة ؛ الطفرة التقنية الهائلة التي برزت في مجالي تكنولوجيا الاتصالات والنقل ساهمت في انتشار آلاف المنظمات والوكالات والمجموعات المتخصصة التي تلتزم بطائفة واسعة من الموضوعات ومن ضمنها حماية البيئة، وتحسين مستوى الحاجات الأساسية في العالم الثالث، والحد من انتهاك حقوق الإنسان، وتأمين الغذاء والدواء للمناطق التي تشتعل فيها نيران الحرب، وتعزيز قضية المرأة .....

لقد عرف الاهتمام بالبيئة مسارات طويلة امتدت لتتعدى حدود الدول والمجتمعات ، وهذا راجع إلى الأبعاد العالمية للمشكلات البيئية من جهة، وحلول هذه المشكلات من جهة أخرى ، خاصة بعد درجة التمدد التي بلغتها الثورة الصناعية ووصولها الى أبعد الأماكن ، والنتيجة كانت مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1972 حول البيئة البشرية، وهو ما أظهر اتفاقا عالميا بشكل تدريجي في السبعينيات والثمانينات حول مفهوم التنمية المستدامة حسب التعريف الموضوع من طرف لجنة Brundtland لعام 1987 ، الذي تُوج بقمة ريو دي جانيرو في 1992 ، وقد توالت المؤتمرات والنشاطات الهادفة لتوفير الحماية والحفاظ على البيئة .

إن الحديث عن مسار النشاط البيئي العالمي يستدعي تحليل البنية المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، ومختلف المؤسسات الفاعلة في هذا المجال، والتي يعود لها الفضل في إرساء تقاليد معينة لطرح القضايا البيئية في الأجندات العالمية.

لقد تميز النظام الوستفالي للسياسة البيئية الدولية بكونه ممثلا للسياسة الدولية الممثلة للدول والمنظمات الدولية، أما الفواعل غير الحكومية فقد كانت إما غير موجودة أو تفتقر إلى السلطة الكافية للتأثير في الشؤون ما بعد الحدود الإقليمية . إن فكرة الحكم العالمي تبدأ من نقد مفهوم السياسة الممركزة على الدولة التقليدية والترحيب بمجموعة كبيرة من الكيانات غير الحكومية كفواعل مؤثرة في العلاقات العابرة للدول ، وحقل السياسة البيئية في هذا المجال يمنحنا إيضاحات كافية لتطور نظام حكم متعدد الفواعل.

أهمية الموضوع :

لهذا البحث أهميته في حقل الدراسات الدولية ؛ من حيث أنه يتناول موضوعا من الأهمية بمكان في عصرنا الحالي . هذه الدراسة تُحاول تقصّي الأدوار التي يُمكن أن تلعبها المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل جديد في العلاقات الدولية ، و خاصة منظمة "السلام الأخضر" في الإتحاد الأوربي ، باعتبار هذا الفضاء رائدا في مجال نشاط المجتمع المدني ، كما يكتسي الموضوع أهميته من كونه يبحث أيضا في مختلف الوسائل و الآليات التي تتبعها تلك المنظمة للتأثير في السياسات البيئية للإتحاد الأوربي، و كذا في المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية .

مبررات اختيار الموضوع:

لابد لأي موضوع من مبررات موضوعية و ذاتية تدفع الباحث للتخصص و التعمق فيه ؛ أما الدوافع الموضوعية لاختيار هذا الموضوع فتكمن في الدور المتزايد الذي باتت تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية ومساهمتها في ضبط و إدارة السياسة العالمية ، و هو ما يستدعي جهودا نظرية و تطبيقية للإحاطة بتلك الظاهرة ، و خاصة بعد الإنتشار الواسع الذي باتت تعرفه ، جغرافيا من خلال المناطق التي تغطيها ، و التي تمتد لتشمل جميع المناطق و الأقاليم الجغرافية عبر العالم ، و أيضا إنتشارها موضوعاتيا ، و ذلك من خلال القطاعات التي تدخل ضمن نشاط تلك المنظمات . بالإضافة الى التأثير الكبير الذي باتت تلعبه المنظمات غير الحكومية في رسم معالم السياسة الاقتصادية و الصناعية للدول الأوربية على وجه الخصوص.

إن القيمة المضافة التي تحملها المنظمات الدولية غير الحكومية في حقل العلاقات الدولية بشكل عام ، و منظمة "السلام الأخضر" بشكل خاص تشكل دوافع حقيقية للبحث أكثر حول هذا الموضوع.

أما عن الدوافع الذاتية فهي مُلاحظتي لذلك التركيز الشديد من المجتمع العلمي المحلي على أبحاث معينة في حقل الدراسات الدولية ؛ أبحاث لا تخرج في مجملها عن اطار موضوعات السياسة العليا المتعلقة تقليديا بقضايا الأمن ، السيادة ، الصراع ، الهيمنة ..... اذ قلّما يُبدي باحثو العلاقات الدولية اهتماما بموضوعات السياسة الدنيا كتلك المتعلقة بالتعليم و الصحة و البيئة و الإعلام ..... وفق هذه المقاربة ؛ جاءت هذه الدراسة في محاولة لكسر ذلك الحاجز الابستيمولوجي الوهمي الذي وضع قطيعة بين مجالين بحثيين كبيرين في العلوم السياسية .

إنّ دراسة قضايا البيئة من منظور العلاقات الدولية شكّل حافزا قويا لدى الباحث ، حيث أراد من خلال هذا الموضوع بناء قنوات جديدة تُسهم في ردم الهوة بين مجالي البحث في العلوم السياسية علياها و دنياها.

و كذلك ، جاءت هذه الدراسة كمحاولة من الطالب الإلمام بكمّ معلوماتي لا بأس به حول منظمة "السلام الأخضر" المهتمة بالشأن البيئي ، و الدور الذي تلعبه هذه المنظمة على مستوى صنع القرار في الإتحاد الأوربي ، و كذلك دورها في إقرار أو منع إقرار بعض القوانين و التشريعات التي لها علاقة بالجانب السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي و البيئي في ذات الفضاء.

الإشكالية:

تأخذ المنظمات غير الحكومية في النظام الدولي الحالي وضعية متفردة، و تحاول بأشكال مختلفة اعادة النظر في مفاهيم و ظواهر أساسية في الحقل المعرفي الخاص بالعلوم السياسية كالسياسة و الدولة الوطنية و فكرة الديمقراطية ، بعبارة أخرى تحاول هذه المنظمات إعادة تنظيم المسافات المفترضة بين فواعل النظام الدولي، و من هنا فإن البحث يُعالج الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهم منظور الحكم العالمي في إعادة تصميم البنية المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، بطريقة تسمح بمشاركة فواعل ومؤسسات دولية جديدة ؟**

تعتمد الاجابة عن هذه الإشكالية على البحث المعمق في عدد من جوانب الموضوع و التي تثير عددا من الأسئلة الفرعية :

- ما هي أبرز التحولات التي مست البيئة الدولية ، نظريا و بنيويا ؟
- ما هي الاضافة التي يُقدمها منظور الحوكمة العالمية كفضاء تشاركي لفواعل السياسة الدولية ؟
- الى أي مدى يُمكن لمنظمة السلام الأخضر أن تلعب دورا مميزا و فعالا في توجيه السياسة البيئية الأوربية ؟

الفرضيات :

الفرضية الأولى :

إن انتشار القيم الليبيرالية ساهم في تعزيز المقاربة المشاركاتية في الحكم ، و هو ما مكّن الفواعل غير الدولاتية من لعب أدوار متميزة في صناعة الأجندة السياسية العالمية .

الفرضية الثانية :

نتيجة لتنامي الوعي العالمي بضرورة المحافظة على البيئة ، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي أصبحت تُساهم و بفعالية في صناعة القرار البيئي على المستوى العالمي.

الفرضية الثالثة :

تمتلك منظمة "السلام الأخضر" من الإمكانيات و الآليات و الوسائل ما يُتيح لها إمكانية التأثير في السياسات البيئية الأوربية .

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية :

تتناول هذه الدراسة الأدوار المتميزة التي أضحت تلعبها ما يُسمى بالفواعل غير التقليدية على مستوى العلاقات الدولية ؛ و خاصة المنظمات الدولية في شقها غير الحكومي ، إذ تبنت هذه المؤسسات عديد القضايا ذات الاهتمام العالمي المشترك ، و أصبح لها غير ما منبر دولي تُدافع من خلاله عن رُؤاها للأحداث و القضايا المُتبناة .... ، و من ضمن اهتمامات تلك المؤسسات العالمية تبرز قضايا البيئة و التنمية البيئية كمجالات بحثية تستقطب قطاعات واسعة من الباحثين الأكاديميين والمهتمين بالشؤون البيئية على حدّ سواء.

إن دراستنا هذه تركز – في شقها التطبيقي– على الدور الذي تلعبه/من المحتمل أن تلعبه منظمة "السلام الأخضر GreenPeace" في الفضاء الأوربي باعتباره نموذجا متقدما لما يُمكن أن تلعبه المؤسسات غير الدولتية في مختلف القضايا .

2. الحدود الزمانية :

تهتم الدراسة بتتبع حجم الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية بداية من الثلث الثالث من القرن العشرين ، أين بدأت بالبروز و التمدد لتشمل عدة مجالات أثارت بها الرأي العام العالمي ، و حشدت –ابتداءً من تلك الفترة الى اليوم– عديد المتعاطفين والمتطوعين .....

إن ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية لطالما ارتبط بظاهرة العولمة و افرازاتها ، و كذا ما أحدثته فورة الاتصالات و الأسواق المفتوحة و سهولة التواصل و الانتقال ، كل هذا ساهم في تراجع مُفترض لدور الدولة و اقتصار حضورها و تركيزها على قضايا السياسة الخارجية و الدفاع والأمن، وهذا ما أدى الى ظهور فواعل دون/عبر دولتية ملأت الفراغ الذي أحدثه تقهقر دور الدولة .

اذن ؛ فالحدود الزمانية لهذا البحث تمتد الى غاية نهاية 2017 تقريبا ، حيث مازالت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب أدوارا متميزة للغاية على مستوى الساحة الدولية ، خاصة ضمن ما بات يُعرف بالتنمية البيئية العالمية في جوانبها المؤسساتية ، لأنها تمكننا من تفسير التغير المؤسساتي في إطار حوكمة التنمية المستدامة .

الإطار النظري :

لا شك أن الأبحاث في الدراسات الدولية تُشكل موضوعا خصبا للبحث من بين موضوعات العلوم السياسية الأخرى ، حيث أنه يقتضي مستوى تحليليا عابرا للمناهج و المقتربات ، ما يفرض على الباحث تحكما كبيرا في الجانب النظري المعرفي وكذا معرفة أوسع و أعمق بالمنهجية العلمية الصارمة التي تفرضها مثل هذه البحوث ، و بالتالي فإن هذه الدراسة ستعتمد على مجموعة من النظريات والمُقاربات النظرية من أجل مُحاولة الفهم الأمثل لظاهرة بروز و تنامي دور الفواعل غير التقليدية في العلاقات الدولية ، و على رأسها المنظمات الدولية غير الحكومية ، و من بين الأدوات النظرية التحليلية والمنهجية التي رأينا أنها قد تُفيد هذا البحث ما يلي:

1- مدخل الحوكمة العالمية : مُفيد جدا هذا المدخل في إعادة رسم خريطة الفواعل في حقل السياسة العالمية ، خاصة بعد الحوارات العميقة بين مختلف المدراس الكبرى في العلاقات الدولية (الواقعية و الليبيرالية بمختلف اتجاهاتهما) ، إنّ هذا المدخل يُتيح إمكانية إجراء تحليل منطقي جدّا لتراجع الأدوار التي كانت تقوم بها بالفواعل التقليدية في العلاقات الدولية (كالدولة مثلا) ، و في المقابل يُعطي تفسيرات لصعود فواعل غير تقليدية حاولت ملأً ذلك الفراغ "الوظيفي" الناتج عن تراجع دور الدولة.

2- منهج دراسة الحالة : وعلى أساسه يتم التعمق في دراسة وحدة سواء كانت فردا أو منظمة أو نظاما سياسيا، قصد الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز الإرتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة ، و في الجانب العملي من هذه الدراسة سيتم التطرق الى حالة "منظمة السلام الأخضر Green Peace" كمنوذج تحليلي يُمكن فيما بعد تعميم النتائج المتحصل عليها من خلاله على بقية الظواهر و المؤسسات المشابهة له .

3- المدخل الأكسيولوجي : و هو مدخل فلسفي يُحاول البحث في المبادئ القيمية ، أو إمكانية الحديث عن أرضية توافق بشأن منظومة أخلاقية قيمية Ethical يتقاسمها الجميع دولا ومؤسسات و أفرادا ، هذا المدخل سيكون مفيدا جدا في هذه الدراسة التي تُحاول البحث في مدى إمكانية توحيد الرؤى و الجهود العالمية حول قضية السلامة البيئة العالمية و التي يُفترض أن تحوز قدرا لا بأس به من الإجماع .

كما ستتم الاستعانة بأدوات وأساليب منهجية أخرى مثل تقنية تحليل المضمون، لاستكشاف المدلولات والمعاني التي تطرحها بعض الوثائق والأطروحات المختلفة .

الإطار المفاهيمي :

01- المُنظمات الدولية غير الحكومية : يُعرفها معهد القانون الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها : "**تجمعات لأشخاص و جمعيات ، تنشأ بحرية بموجب مبادرة خاصة و تمارس نشاطا دوليا ذا مصلحة عامة دون نية الربح و هذا خارج كل انشغال ذو طابع وطني**"

و يعرفها الأستاذ محمد بوسلطان بأنها "**عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول و تخضع لقانون هذه الدولة (دولة المقر) لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي نظرا للمهام التي تعتزم القيام بها و قد تشكل لها فروع في مناطق أو دول أخرى**"

و يعتبر تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (ESCWA) حول المنظمات غير الحكومية دقيقا و جامعا الى أبعد الحدود ، فهي تعرفها بأنها : " **إحدى مؤسسات المجتمع الدولي المدني ، وتتكون من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمام تطوعية وحرة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومة وهي تتناول القضايا والمصالح العامة ، وتتسم بالعمل الإنساني والإنمائي المتبادل وهي لا تهدف في أعمالها إلى الربح المادي، بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة ومن ثم تنمية المجتمع من خلال تقديم الخدمات الصحية والرعاية والتوعية والرفاهية والتنموية**".

معايير المنظمات غير الحكومية

و بالرغم من أن المنظمات غير الحكومية تمثل مفهوماً أساسياً في مصطلحات العلاقات الدولية ، الا أنّه ثمة اتفاق علمي ضئيل حول المعيار الذي يتم على أساسه تحديد المنظمات التي ينبغي تصنيفها ضمن المنظمات غير الحكومية وتلك التي لا ينطبق عليها هذا التصنيف.

و تُعتبر المنظمة 'دولية غير حكومية' اذا ما تحققت الشروط التالية :

- أن تكون نشاطاتها غير هادفة للربح ، و إنما تهدف الى تعميم الفائدة على المستوى الجمعي ؛
- أن تكون خاضعة للقانون الداخلي للدولة التي نشأت على اقليمها ؛
- أن تشمل نشاطاتها دولتين على الأقل ، بما فيها دولة المنشأ.

و بالمحصلة فالمنظمات الدولية غير الحكومية هي مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية ، وتطلع الحكومات على اهتمامات و تطلعات المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية. ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة.

02- الحوكمة البيئية العالمية : يشير مفهوم الحوكمة عموما إلى الوسائل التي يتم من خلالها التحكم أو توجيه نشاط أو مجموعة من الأنشطة، بحيث تحقق مجموعة مقبولة من النتائج وفقا لبعض المعايير المقررة سلفا ، كما تعبر الحوكمة عن التماسك والتنسيق المستمر بين العديد من الفواعل ذات الأهدافال مختلفة . أما الحوكمة البيئية العالمية فيُمكن تعريفها بأنها كيفية تنظيم مختلف الفواعل المشاركة في عمليات صنع القرار البيئي على المستوى العالمي، من أجل حل التحديات والنزاعات البيئية ، وتعزيز البيئة العالمية . ضف إلى ذلك ، أن الحوكمة البيئية العالمية تمثل" شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات، ومجموعة الفواعل التي تكون النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية تتضمن كيانات مؤسساتية متعددة، رغم أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في النظام.

03- العلاقات الدولية : تُعرف العلاقات الدولية بأنها **" مجموعة السلوك والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات"** ، و هي تتشكل بناءاً على مختلف المجالات مثل الاقتصاد Economics والتاريخ History والقانون الدوليInternational law ، والفلسفة Philosophy، والجغرافيا Geography، والعمل الاجتماعي Social work وعلم الاجتماع Sociology والعلوم الإنسانية Anthropology وعلم الجريمة Criminology وعلم النفس Psychology ودراسات الجنسينGender studies ، والدراسات الثقافية / Cultural studies Culturology، فجميعها تنطوي على مجموعات متنوعة من القضايا بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: العولمةGlobalization ، وسيادة الدولة State sovereignty، والأمن الدولي International security، والاستدامة البيئيةecological Sustainability ، والانتشار النووي Nuclear proliferation، والقوميةNationalism ، والتنمية الاقتصادية Economic development، والمالية العالميةGlobal finance ، والإرهاب Terrorism والجريمة المنظمة Organized crime، والأمن البشري Human security والتدخل الأجنبي Foreign interventionism وحقوق الإنسان... Human rights .....

04- منظمة "السلام الأخضر" : هي منظمة بيئية عالمية غير حكومية، تملك مكاتب في أكثر من أربعين دولة في العالم مع هيئة تنسيق دولية في أمستردام، هولندا. تهدف منظمة السلام الأخضر الى :"ضمانة قدرة الأرض على تغذية الكائنات الحيّة بكافة تنوعها"، وبذلك تركّز في حملاتها البيئية على قضايا ذات أهمية عالميّة، مثل: ظاهرة الإحتباس الحراري والتعدّي على الغابات والصيد الجائر والصيد التجاري للحيتان وهندسة الجينات، ومناهضة جميع القضايا النووية. ولتحقيق أهدافها،

تستخدم المنظمة عدّة طرق سلميّة، التحرّك المباشر، وجمع مؤيديين حول القضايا البيئيّة والعمل على اصدار بحوث ودراسات علميّة. ولا تقبل المنظمة التمويل من الحكومات أو الشركات أو الأحزاب السياسية، وهي تعتمد على 2.9 مليوني فرد داعم لها وعلى المنح. لدى منظمة السلام الأخضر مركز استشاري عام في مجلس الأمم المتحدة الإقتصادي والإجتماعي، وهي عضو مؤسس في ميثاق مساءلة المنظمات الدولية غير الحكومية.

الدراسات السابقة :

إيمانا من الطالب بمبدأ تراكمية المعرفة الإنسانية ، فقد كان لزاما الإطلاع على بعض الدراسات والأبحاث التي أُجريت من قبل على هذا الموضوع ، و التي سنوردها فيما يلي :

-جون بيليس ، ستيف سميث : "عولمة السياسة العالمية" ، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث سنة 2005 ، و هو كتاب يتناول ظاهرة العولمة في شكلها المعاصر و التحديات التي تواجهها الفواعل التقليدية للحافظ على مكاسبها و مكانتها ، و في المقابل يكشف الكتاب ظهور فواعل جديدة تحت ضغط التطور التقني و تشابك المصالح بين مختلف أطراف السياسة العالمية ، كما يتناول الكتاب تركيبات السياسة العالمية المعاصرة و قضاياها الرئيسية.

-مراد بن سعيد ، صالح زياني ، الحوكمة البيئية العالمية : قضايا و إشكالات (الجزائر ، دار قانة للنشر و التوزيع ، 2010) ، جاءت هذه الدراسة مركزة على الحوكمة البيئية العالمية كإطار تحليلي جديد في العلاقات الدولية .

- Ann Marie Clark, “Non-Governmental Organizations and their Influence on International Society,” *Journal of International Affairs*, vol. 48, no. 2 (1995).

- Arts, Bas, Non-State Actors in Global Environmental Governance: New Arrangements Beyond the State, in, Mathias Koenig-Archibugi and Michael Zurn (eds.), New Modes of Governance in the Global System: Exploring Publicness, Delegation and Inclusiveness, Palgrave, Basingstoke, 2006.

- Karsten Ronit and Volker Schneider, eds., *Private Organisations in Global Politics*, Routledge/ ECPR Studies in European Political Science; 15 (London; New York: Routledge, 2000).

- Thomas Risse-Kappen, ed., *Bringing Transnational Relations Back in: Non- State Actors, Domestic Structures, and International Institutions*, Cambridge Studies in International Relations; 42 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995).

كما تمّت الإستعانة بمجموعة من المقالات العلمية المنشورة في المجلات المتخصصة ، نذكر منها ما يلي :

- د.مراد سعيد ، أ.د صالح زياني ، "**فعالية المؤسسات البيئية الدولية**" ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد التاسع ، جوان 2013.
- د. مراد ين سعيد ، "**من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية :التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية**" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 421، مارس2014.

و قد كانت أطروحة دكتوراه الطالب طلال لموشي الموسومة ب "دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية ، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا" أيضا من الدراسات المهمة التي تمّ الاطلاع عليها ، و خاصة في الجانب النظري منها.

هذا بالإضافة الى أطروحة دكتوراه أخرى معنونة ب "التجارة الدولية و البيئة" من إعداد الطالبة قايدي سامية ، و قد تم فيها التطرق بالتفصيل لقضية الانعكاسات السلبية للتجارة الدولية على المحيط البيئي و الأطر و الآليات القانونية الكفيلة بالحفاظ عليها.

صعوبات الدراسة :

أثناء إعداد هذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات التي استهلكت منّا الكثير من الوقت ، و التي ربما تكون قد أثّرت في الإخراج النهائي لها ، نذكر منها ما يلي :

- غياب المراجع العلمية (الكتب خاصة) التي تبحث في عمل منظمة "السلام الأخضر" وتأثيرها في الإتحاد الأوربي ، و ذلك ما دفعنا الى الاعتماد في بعض المراحل على التقارير و المقالات المُعدّة في هذا الموضوع .
- الشح الكبير في إعطاء المعلومات الخاصة بالتمويل ، حيث أنه و بعد محاولات كثيرة من طرفنا للتواصل مع منظمة "السلام الأخضر" و الحصول على معلومات في هذا الصدد ، لم نحصل في

النهاية الا على وعود بذلك و إحالات على بعض المسؤولين الميدانيين لمكتب المنظمة في الإتحاد الأوربي .

- صعوبة الحصول على المعلومة دفعنا الى الاعتماد على المتوفر و المُتاح منها على المواقع الالكترونية الرسمية الخاصة بالمنظمة ، و خاصة الموقع الخاص بالمنظمة الأم ، و الموقع الخاص بمكتب الإتحاد الأوربي.

تقسيم الدراسة :

اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية مقسمة كما يلي : تناول الفصل الأول من هذه الدراسة مسألة تطور النظام الدولي من جانبين : أولا ؛ التطور الهيكلي و تعدد الفاعلين على مستوى السياسة العالمية بما في ذلك ظهور ما يسمى بالمجتمع المدني المحلي ليتطور فيما بعد و يحمل الصبغة العالمية ، ثانيا ؛ التطور النظري و المعرفي من خلال اختلاف المدارس النظرية الكبرى في تفسير وتعليل دخول المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية .

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لبحث مسألة الحوكمة البيئية العالمية باعتبارها تمثل أبرز التجليات الحديثة لمبدأ التشاركية في إدارة السياسة العالمية بين مختلف الفواعل ، و في نفس الفصل تمّ التطرق الى المنظمات الدولية غير الحكومية كقنوات مُشاركة في الضبط العالمي و بحث اهتماماتها وجهودها للتحسيس بالقضايا البيئية ، ليتمّ في آخر الفصل محاولة تفكيك العلاقة التي عادة ما توصف بأنّها معقّدة بين المنظمات الدولية غير الحكومية من جهة و الحكومات الوطنية من جهة أخرى ، خاصة فيما يتعلق بقضية التمويل و الالتزام باللوائح و القوانين المعتمدة في الدولة المستضيفة.

ليأتي الفصل الثالث و الأخير من الدراسة خاصا بدراسة الحالة ؛ و هي الدور الذي تقوم به منظمة "السلام الأخضر GreenPeace" في الإتحاد الأوربي ، حيث بدأ الفصل بالتعريف بالمنظمة و نشأتها وأهدافها و فلسفتها في النشاط ، ليُعرج بعد ذلك على الملفات التي تضعها المنظمة على سُلّمِ أولوياتها ممَثلةً في : الطاقات المتجددة ، التغير المناخي ، التجارة الدولية .

و قد أنهينا هذه الدراسة بخاتمة أوردنا فيها أهم الملاحظات و النتائج حول نشاط المنظمة ، و مدى نجاحها في لعب الأدوار و الأهداف التي سطرتها منذ البداية .

الفصل الأول : تطور النظام الدولي من حيث التنظير و الجوانب الهيكلية.

يحتلُّ موضوع شكل النظام الدولي و أطرافه أهمية كبرى في الدراسات الدولية ، باعتباره يُمثل موضوع بحث رئيسي في اهتمامات المتخصصين في العلاقات الدولية ، و يُمكن حصر هذه الأهمية في جانبين : الأول نظري و الثاني تطبيقي .

أما الأول فيخص فيتجلى في المقاربات النظرية المتعددة التي بحثت في موضوع شكل النظام الدولي و تطوره عبر مختلف الفترات التاريخية ، بما في ذلك الأطراف المُشكلة له ، إضافة الى كونها تُشكل منطلقا أكاديميا مهما لتفسير تطور النظام الدولي و تحليل ظواهره ، و خاصة منها ما تعلّق بفواعل ذلك النظام و الأطراف المؤثرة فيه.

بينما على المستوى التطبيقي فتتجلى الأهمية في إدراك مختلف فواعل النظام الدولي لأدوارها فيه ، و مدى قبولها بالتغييرات التي تسم ذلك النظام تبعا للتطورات التي قد تطرأ عليه ، و انعكاس كل ذلك على الأدوار التي يلعبها كل فاعل ضمن النظام الدولي .

لكن ، و رغم تلك الأهمية على المستويين النظري و التطبيقي ، فقد ظلت حدود النظام الدولي مفتقدة للدقة رغم تعدد الدراسات المهتمة بهذا الفرع و تنوعها ، و ربما يرجع السبب في ذلك الى التنازع الأكاديمي الحاصل في هذا المجال و خاصة بين النظريات و المدارس الكبرى في العلاقات الدولية.

المبحث الأول : ضرورات التحول من الحكم الدولاتي الى حكم متعدد الأطراف.

فرضت التطورات الحاصلة في النسق الدولي جملة من التغيرات في بنيته الأساسية ، و خاصة مع وصوله لدرجة عالية من التشبيك في المصالح و الأعباء ، و ظهور ما يسمى بالدول الفاشلة العاجزة عن القيام بمهامها الوظيفية اتجاه مواطنيها ، و بالتالي كان لزاما نشوء كيانات جديدة قادرة على سدّ الفراغ والقيام بتلك المهام.

تبعا لذلك ؛ سنُحاول في المطلب الأول من هذا المبحث البحث في التحولات البنيوية التي مست بنية النظام الدولي ، و بحث الإنسان الدائم على جعل حياته منتظمة أكثر ، سواء عن طريق التزامه بالأنظمة القائمة على الشرائع الدينية أو تلك الناتجة عن القوانين الوضعية.

أما المطلب الثاني فسنشرح فيه كيفية تحول المجتمع الدولي الى مجتمع عالمي بمواصفات جديدة وأعضاء جدد ، خاصة مع التطورات التي حدثت فيه ، هذا المجتمع العالمي الذي لا تقتصر العضوية فيه على الدول ، و إنما قد تمتد لأعضاء آخرين كالمنظمات الدولية غير الحكومية مثلا.

و في المطلب الثالث سنُبرز الآفاق الواسعة المُتاحة أمام جماعات المجتمع المدني المحلي بمجرد إعطائها الصبغة العالمية ، حيث ستُتيح "عالمية النشاط" إمكانية الحصول على دعم و تمويل أكبر ، وكذلك الوصول الى جمهور أوسع و بالتالي القدرة على إيصال الرسالة لأكبر قدر من المتضامنين والمتعاطفين ، و بالتالي حشد الدعم للقضايا التي تُنادي بها.

المطلب الاول : طبيعة التحولات الهيكلية في بنية النظام الدولي .

إن تاريخ البشرية الموغل في القدم و بخاصة الفترات التي تكونت معها بعض مظاهر الحياة الاجتماعية و متطلباتها ، شهدت بشكل أو بآخر محاولات لتنظيم أنماط التعايش و كيفية التعامل مع المحيط ، و بنظرة فاحصة على الفكر السياسي في القرون الماضية تتضح الملامح العامة لمختلف المحاولات التنظيرية الهادفة الى صياغة معالم واقعية* [1]لنظام دولي يكفل الحقوق و يُقرُّ الواجبات لمختلف أفراده. و يكمن جوهر فكرة النظام الدولي في أن العلاقات بين الدول يُحتمل أن تكون أكثر سلما وأعمق أمنا وأشمل تعاونا اذا كانت هذه العلاقات تجرى من خلال قنوات منتظمة أي أجهزة و مؤسسات مُنظمة .

إذا ؛ كان لا بد من المرور عبر مراحل من التطور العُمراني عبر العصور ، مراحل كانت تتوافق أيضا مع تطور العقل البشري و اقتناعه بضرورات العيش المشترك .

إنّ المقصود بعملية التطور هو تلك التحولات التي تصاحب عملية انتقال الأوضاع و الأبنية والتفاعلات و القيم و التصورات على مستوى الأفراد و الجماعات و على مستوى الدول و النسق العالمي، و الانتقال يكون في الكمّ و النوع .

و تكمن المشكلة الأساسية في دراسة التطور في أنه ظاهرة عامة ، بمعنى أنه يحدث في كل الظواهر الطبيعية و الاجتماعية ، و لكنه في أغلب الأحيان يأخذ طابع التذبذب المحدود والمرغوب فيه . و من هنا يُصبح التساؤل عن ضرورة التمييز في أنماط التطور ، بين تطور جوهري أو هامشي ؟ مع الأخذ في الاعتبار أن التطور يحدث نتيجة الطاقة الناجمة عن عملية تفاعل الأطراف ، بمعنى أن التطور ليس عنصرا طارئا بقدر ما هو أحد مقومات النظام نفسه [2].

و يُمكن تلمس بدايات فكرة المجتمع البشري ذات الصفة أو المظاهر العالمية في الفكر الرواقي في القرن الثالث قبل الميلاد عبر زعيم هذه المدرسة المفكر زينون Zenon الذي دعا الى مدينة عالمية يكون

[1] - استخدم مصطلح "الواقعية" هنا للدلالة ليس على النظرية الواقعية الشهيرة ، و إنما للتعبير على إمكانية صياغة معالم نظام دولي قابل للتطبيق.

[2] - رباحي أمينة ، "تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية" ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية** ، العدد السادس ، 2011 ، ص27.

فيها جميع البشر متساوون على قاعدة القانون الطبيعي الذي يتسق و يتآلف مع القواعد و المبادئ الأساسية للعقل و العدل .[3]

ولكن المُلاحظ في هذه القواعد أنها خاصة بالتطبيق فيما بين المدن اليونانية فقط وذلك أن اليونانيين كانوا يعتبرون الشعوب المجاورة مجرد برابرة ولم يعترفوا لها بأي حق.

تاريخيا يُمكن تقسيم مسيرة تطور النظام الدولي من خلال اعتماد معيار مصدر الشرعية لذلك النظام الى مرحلتين :

أولا : مرحلة الأنظمة القائمة على أساس الشرائع الالهية.

أتت مرحلة الامبراطورية الرومانية لتُبرر احتلالها و فرض شرعيتها على الأقاليم الأخرى عبر قانون الشعوب Jus Gentium باعتباره قانونا عالميا من وجهة نظرها ؛ و هو مجموعة من المبادئ المثالية للعدل و الإنصاف يُمكن تطبيقها على جميع الشعوب و الأجناس . و قد أصبحت هذه المبادئ هي المصادر الأساسية للقانون الدولي العام الحديث . [4]

و فعلا تلاشت الدول في شخصية الامبراطورية الرومانية في تلك الفترة ، مدفوعة بتعاليم الرسالة النصرانية المبنية على مبادئ السلام بين الشعوب و إقامة العلاقات التي تخدم هذه التوجهات على قاعدة الخضوع لله ؛ إلا أن فكرة المدينة العالمية اقتصرت آنذاك على العالم النصراني لا أكثر ، و سرعان ما انتشرت الحروب في أوربا في القرون الوسطى ، و تبين أن حكم الشعوب بالقانون الذي فرضته الامبراطورية الرومانية بالقوة غير قادر على استيعاب مصالح الشعوب و تطلعاتها ؛ الأمر الذي أدّى الى تفكك الإمبراطورية الى إقطاعيات يحكمها الأمراء و أصحاب السلالات العريقة في أوربا.[5]

ويرى البعض أن العالم القديم لم يستوعب المفهوم الأساسي لفكرة النظام الدولي لأنه لم يحترم الإنسان بوصفه إنسانا، وكان يعتبر الأجنبي عدوا، ولم يكن للمعاهدات حرمة بل قانون القوة هو الذي كان يحكم العلاقات الدولية آنذاك.

---

[3] - خليل حسين ، **النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية** ، (لبنان ، دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2009)، ص.06.

[4] - عبد الناصر جندلي ، **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى و النظام الدولي** ، (مصر، مكتبة مدبولي ، ط1 ، 2001) ، ص.72.

[5] - نفس المرجع، ص7.

لكن ؛ و من جهة أخرى ، لا يمكن إنكار مساهمة الحضارات القديمة عبر التاريخ في تكوين بعض قواعد القانون الدولي وذلك في ظل ما كانت تتبعه في علاقاتها مع غيرها من الجماعات من مبادئ وأحكام تتناسب مع ملابسات العصر وعقائده وظروفه و أحواله.

ومهما يكن الأمر فإن العلاقات التي كانت تقيمها هذه المجتمعات التي نسميها دولية بصورة تقريبية كانت علاقات محدودة جغرافيا وموضوعيا ولم يكن هناك ما يشبه المجتمع المعاصر الذي يتمتع إلى حد ما بنوع من التنظيم والإستقرار ويخضع لقواعد قانونية ثابتة.[6]

و سرعان ما عادت فكرة الحكومة العالمية للظهور مجددا و بقوة إثر ظهور الديانة الاسلامية بشريعتها التي تُفسر مُختلف مظاهر الحياة الدينية منها و الدنيوية اعتمادا على المصدر الأساسي للإسلام (القرآن و السنة)؛ و الاطار المرجعي في الرؤية الاسلامية للنظام الدولي هو قاعدة أن ".... **لا فضل لعربي على أعجمي و لا لأحمر على أسود الا بالتقوى** " [7] ؛ و بالتالي فإن حكم الشعوب لا يخضع لأي مقاييس سوى الإيمان بالله و الالتزام بالدين الحنيف الذي أبرز المساواة و العدالة الاجتماعية و غيرها من قضايا الحياة الاجتماعية للفرد و الجماعة ، و قدّم عبر تعاليمه و مبادئه و قيمه شتى أصناف العلوم و البدائل التي تتيح للإسلام أن يكون نموذجا متميزا و متفردا عن غيره من الأنظمة الأخرى ، و قاعدة لعلاقات اجتماعية داخلية و دولية ذات أطر و قوانين خاصة .[8] كما أن مصدر الوحدة العالمية التي يدعو اليها الإسلام مبنية على أساس الايمان بجميع الرسل دون تمييز أو تعصب ، انطلاقا من وحدة الأديان و الإيمان برب العالمين .[9]

و لا بأس أن نُعرّج على أهم المبادئ العامة للرؤية الإسلامية للنظام الدولي :

- القرآن الكريم و السنة النبوية الصحيحة هما أعلى مصادر التشريع الإسلامي ، و ضرورة التفريق بينهما و بين مصادر التشريع الأخرى ، و في مقدمتها الفقه و الممارسة السياسية للدولة الإسلامية عبر مراحلها التاريخية المختلفة ، و هذا لتفادي الاستدلال بخطأ في الاجتهاد أو الممارسة على

[6] - عبد المجيد بوسحابة ، https://bit.ly/2M67L7L .

[7] - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال :خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوسط أيام التشريق خطبة الوادع فقال : "يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى إن أكرمكم عند الله أتقاكم" .رواه البيهقي، وقال الألباني في صحيح الترغيب: صحيح لغيره.

[8] - خليل حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص7.

[9] - عبد الناصر جندلي ، مرجع سبق ذكره ، ص73.

بطلان المبدأ أو عدم جدواه من أصله ، فتعاليم الإرادة الإلهية تتسم بالثبات والصلاحية لكل زمان ومكان، أما تقدير الظروف والملابسات التي تحيط بعملية صنع القرار واتخاذه ؛ اهتداء بتلك الإرادة الإلهية فمستوى آخر له طابع عملي، ويتسم بالتغير والاختلاف والتنوع حسب ظروف الزمان والمكان[10].

– من أهم خصائص نظرية القيم الإسلامية هي وحدة معايير التعامل على كافة المستويات، فإذا كانت العدالة إحدى قيم العلاقات الداخلية ، فهي أيضا وبالأساس إحدى قيم العلاقات الخارجية بمختلف تفريعاتها وتفاصيلها، وكذلك بالنسبة لمبدأ الوفاء بالعهد، الحرية، والتعاون،.. إلخ، ولا تعرف النظرية الإسلامية ظاهرة ازدواجية المعايير التي تتسم بها معظم الممارسات السياسية الدولية.

– أصّل الإسلام لمبدأ "**وحدة الدين**" و جعل دوره مركزيا في بناء الرؤية الإسلامية للعالم ، و من ثمّ في منظومة القيم العليا الحاكمة للعلاقات بين الأمم والشعوب ؛ مصداقا لقوله تعالى : **{ قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إلى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ}**[11]. –كما أن التعامل بين المسلمين وغيرهم من أهل العقائد والأديان إنما يقوم على أساس المصلحة الاجتماعية والخير الإنساني، يقول الله تعالى:**{لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}**[12]

– التعاون و الإعتماد المتبادل ؛ حيث يتميز هذا المبدأ وفق الرؤية الإسلامية بأنه ذو أساس خيريّ بحت مصداقا لقوله تعالى : **{وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}** [13].

– إن مقتضى الرؤية الإسلامية للعالم –التي تقوم كما أسلفنا على أساس عقيدة التوحيد الديني، ووحدة البشرية– هو أن تكون رسالة الإسلام عالمية { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِين }[14] ، وليست قطرية ، أو إقليمية، أو عرقية، وأن يكون "**السلام**" مركبًا هيكليًّا في صلب البناء العالمي الذي ينشده الإسلام، وليس أمرًا طارئًا أو استثنائيًّا، وبالتالي فإن الحرب هي الاستثناء، والصراع هو الخروج على القاعدة.

---

[10] - إبراهيم البيومي غانم ، "المبادئ العامّة للنظرية الإسلامية في العلاقات الدولية" ، **المسلم المعاصر** ، العدد100 ، 2001 ، 85-109.
[11] - سورة البقرة آية رقم 136.
[12] - سورة الممتحنة، الآيتان رقم 8،9.
[13] - سورة المائدة، من الآية رقم 2.
[14] - سورة الأنبياء آية رقم 107.

ونؤكد –مرة أخرى– على بنيوية فكرة السلام وأصالتها في الرؤية الإسلامية على كافة المستويات؛ ابتداءً من الفرد، ومرورًا بالأسرة والجماعة والمجتمع والدولة، وصولاً إلى النطاق العالمي بأسره[15]

ثانيا : مرحلة النظم المؤسساتية القائمة على أسس القانون الوضعي .

قبل التعرض لتفاصيل مرحلة النظم المؤسساتية الحديثة من النظام الدولي ، لابد من التعريف ابتداءً بمفهوم "**النظام** " ، حيث تُشير كلمة "**النظام** " من حيث مدلولها اللغوي العام الى عدة معان أهمها:

- النظام هو "حالة" (State of Affairs) من التوافق و الانضباط تتسم بخُلوها من الفوضى أو الاضطراب ، و ذلك بعامل الالتزام بالقانون و احترام السلطة ، و بعبارة أخرى يُمكن القول أن النظام هو "حالة" أو "وضع" يتسم بالتوافق (Harmony) ، أو بالترتيب النظامي (Methodical Arrangement) ، بعامل وجود سلطة مستقرة (Established Anthority)، و بعامل الالتزام و مراعاة القانون (Observance of the Law) ، و من ثم تسير الأمور سيرا هادئا غير مضطرب و بصورة متعارف عليها (Customary Mode) ، أو وفقا لإجراءات و أعراف مستقرة (Established Procedures) ، أي وفقا لسلوك نمطي موصوف (Perscribed Conduct)[16].
- النظام هو مجموعة من القواعد (Rules) ، أو الضوابط (Regulations) ، أو التوجيهات (directions)، أو الأوامر (Commands) أو التكليفات (Commissions) ، و تتسم هذه القواعد المنظمة عادة بأنها آمرة ومُلزمة ، تبعا لكونها صادرة عن سلطة عليا ، و من ثم فهي قواعد سلطوية (Authoritative) .[17]

أما فيما يتعلق بالمدلول الاصطلاحي لمفهوم "**النظام**" في الدراسات الاجتماعية بوجه عام، و في الدراسات السياسية على وجه الخصوص ، فيمكننا القول أن مفهوم "النظام "يشير الى مفهومي (الحالة،النظام)، حيث تُستخدم عبارة (Political Order) للإشارة الى "حالة" الضبط السياسي؛ وتعني تحقيق حالة من الهدوء و الانضباط داخل المجتمع أو ما يُسمى بالسلام الاجتماعي، و كذا تحقيق أمن المجتمع في مواجهة أية تهديدات قد تأتيه من خارج حدوده .

---

[15] - سيد قطب ، **السلام العالمي والإسلام** ، (القاهرة : مكتبة وهبة ، 1967) ، ص128 وص129.

[16] - ممدوح محمود مصطفى ، "مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية و النمطية "، مجلة **دراسات استراتيجية** ، مركز الامارات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 17 ، 1998 ، ص ص10-10.

[17] - Websrer's Ninth New Collecgiate Dictionary (MA : Merriam Webster Inc.Publishers, p.830. (1990)

كذلك قد تُشير عبارة (Social Order) الى النظام الاجتماعي ؛ في معنى مجموعة القيم والقواعد أو الضوابط أو المعايير النمطية ، فضلا عن المؤسسات التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات في إطار مجتمع معين.[18]

و في كتابهما "International Relations: The Key Concepts" يُعرف كلّ من (Martin Griffiths) و (Terry O'Callaghan) "النظام" بأنه : " نمط ثابت من العلاقات بين الجهات الدولية يُعزز مجموعة أهداف أو غايات مُشتركة. و لكي يستتب النظام، لابد من توافر شرطان : أولا : على الجهات المعنية الموافقة ضمنا على التقيد بممارسات مُتشابهة معينة من شأنها أن تُحافظ على النظام الدولي ككل ، ثانيا : ينبغي أن لا تنتشر النزاعات المسلحة انتشارا يُقوض وحدة النظام."[19]

و على ضوء هذه التعاريف يمكننا القول أن هناك نظاما دوليا .. في حالة **وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية التي تتحقق من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها ، لتُكون في الأخير الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية** ، أو قد يُقصد بالنظام الدولي "**مجموعة الوحدات السياسية –سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر –التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل ، مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين. وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية مثل حركات التحرير والعوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها.**"[20]

و كمحاولة إسقاطية للتعاريف السابقة على الواقع الدولي خلال المراحل السابقة، يتضح أنه لم يتأسس أي نظام دولي بالمفهوم الاجرائي المبيّن أعلاه الا بعد ابرام معاهدة وستفاليا سنة 1648[21] ؛ التي جاءت بعد سلسلة من الحروب الدينية و المواجهات الطاحنة بين الإمارات و الممالك الأوربية . و قد أسّست لنوع جديد من العلاقات القائمة على قاعدة التعاون المشترك بين الدول القومية و استقلالها بدلا

[18] - ممدوح محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص11.

[19] - Martin Griffiths and Terry O'Callaghan , "International Relations: The Key Concepts" , Routledge , 2002 .
الترجمة العربية من طرف مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2008 ، ص424.

[20] - انظر الموقع : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/452a9426-53ea-4f74-a70b-897bb6eef613 ، تم الولوج اليه بتاريخ : 2014/12/12.

[21] - شارك في معاهدة ويستفاليا كل من الإمبراطور الروماني المقدس ، فرديناند الثالث ؛ مملكة اسبانيا ، مملكة فرنسا ؛ الإمبراطورية السويدية ، الجمهورية الهولندية ، أمراء الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، وملوك المدن الإمبراطورية الحرة.

من سياسة القوة و الإخضاع و السيطرة ، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية المختلفة .

كما اعتُبرت الدولة القومية هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، ولم تُعرف المنظمات الدولية ولا المؤسسات غير القومية مثل الشركات العالمية في تلك الفترة ، وكانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية، كما مثّلت أوربا مركز الثقل في هذا النظام.

إنّ أبرز مُخرجات مؤتمر وستفاليا يُمكن إجمالها فيما يلي :

- مبدأ الولاء القومي:

والذي قصد به أن يكون ولاء الأفراد والشعوب هو للجنسية (للقوم) وليس للكنيسة، وأن تكون علاقة الفرد بالكنيسة علاقة خاصة كعلاقته بربه، وعليه فيتعين الفصل بين الجانب العقائدي وأمور السياسة. وبالتالي يعني هذا المبدأ تأكيد فكرة العلمانية القائمة على الفصل التام بين الدين والدولة، واعتبر المؤتمرون في وستفاليا أن من شأن هذا الفصل الحيلولة دون اندلاع الحرب الدينية مجددا.

- مبدأ السيادة:

ويعني سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال (الخضوع) لأية قرارات خارجية إلا بإرادتها، وعليه فإن الدولة سيدة قرارها، والدولة سيدة في دارها (أي إقليمها الذي هو وعاء سيادتها)، وإقليم الدولة هو النطاق الجغرافي الذي تمارس عليه سيادتها. وهكذا تقوم العلاقات الدولية على مجموعة من الدول التي تتمسك كلّ منها بسيادتها فتتفرد باتخاذ قراراتها في الداخل وترفض الخضوع لأية قوة خارجية إلا بإرادتها، وعليه تتأكد فكرة أن البيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز القوى بتعدد الدول، وتتأكد كذلك حرية كل دولة في تحقيق مصالحها بكافة الوسائل (دون أية قيود عليها) بما في هذه الوسائل اللجوء إلي القوة المسلحة وعليها أن تتحمل العواقب. إن كل دولة في البيئة الدولية تسعى إلي تحقيق مصالحها على ضوء قوتها، كما أن مقدرتها على تبني وتحقيق أهداف طموحها تتناسب طرديا مع حجم قوتها (قوة قطبية "عظمى" أو قوة درجة ثانية"كبرى" أو قوة درجة ثالثة "صغرى")، فأهداف الدولة العظمى تتضاءل إلى جانبها بطبيعة الحال أهداف الدولة الصغرى ... وهكذا.

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

ويرتبط هذا المبدأ بسابقه ويؤكد عليه ، وهو يعني حق كل الدول في اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياتية ... إلخ،بحرية تامة ودونما تدخل من جانب أي قوى خارجية، وقد ارتبطت العلاقات الدولية بهذا المبدأ لحقب طويلة ونص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة منذ نشأتها في عام 1945.

وهكذا فقد أراد المؤتمرون في وستفاليا من خلال هذه المبادئ أن يرسوا بيئة دولية تستمد استقرارها من المبادئ الثلاثة، وتقوم على علاقات بين دول قومية ذات سيادة ترفض التدخل في شئونها الداخلية، وتسعى بكل السبل إلى تحقيق مصلحتها القومية

وكان ممّا ساهم في نشوء فكرة المجتمع الدولي في هذه المرحلة بالذات ؛ عدة عوامل بطريقة أو بأخرى ، نذكر من بينها: النهضة العلمية التي ساهمت في ظهور وتطور نظرية الدولة الحديثة .... و أيضا الإكتشافات الجغرافية الكبرى ؛ فقد أدى اكتشاف القارة الأميركية سنة 1492 إلى فتح مجال جديد في القانون الدولي التقليدي ، فعقدت اسبانيا والبرتغال –مثلا– عدة معاهدات بينهما بقصد تقاسم المناطق التي لم يتم اكتشافها بعد و الإعتراف بتبعية المناطق التي تم اكتشافها ، مثل المعاهدة التي تم توقيعها عام 1494 و تعطي الحق للبرتغال باحتلال الموانئ الأفريقية الواقعة على الأطلس مقابل اعتراف البرتغال لإسبانيا بحقها باحتلال الموانئ الأفريقية القائمة على ساحل البحر البيض المتوسط.

وقد أدت هذه الإكتشافات إلى توسيع العلاقات الدولية السياسية والتجارية ، ونجم عن ذلك تطور في عدد من مجالات القانون الدولي ، كنظام الملاحة (مبدأ حرية البحار العليا) وكذلك بعض القواعد ذات الطابع الإستعماري حول احتلال الأراضي الخالية والإستيلاء عليها والتي عرفت بنظرية **"الأراضي التي لا مالك لها"**.

و عليه فالنظام الدولي الحديث الذي بدأ منذ معاهدة صُلح وستفاليا لإحلال السلم في أوروبا، بُني على ثلاثة معالم رئيسية و هي :

- **البنيـة الأولـى** : الدولـة القوميـة بوصفها الأداة الرئيسية في العلاقات الدولية، منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، و يجري النظر إلى الحكومات الوطنية باعتبارها المُمثل الشرعي الوحيد في عمليات صنع السياسة الدولية.
- **البنية الثانيـة:** هي التحالفات بين الدول القومية الكبرى .ويرتبط هذا التطور بمؤتمر فيينا في 1815 لإعادة التوافق إلى أوروبا، ويمكن اعتبار العديد من الترتيبات الحكومية الدولية المعاصرة كتطبيقات من هذا النوع، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، و رابطة دول جنوب شرق آسيا.
- **البنيـة الثالثـة:** هي النظام الرسمي المتعدد الأطراف لمنظومة الأم المتحدة، وقد شيد إلى حد كبير في أعقاب الحرب العالمية الثانية .وتم بعد ذلك وضع الخطط لبناء مجموعة واسعة من المعايير العالمية الرسمية والمؤسسات المتخصصة لتعزيز التعاون في العديد من جوانب الاقتصاد والأمن والمجتمع. هذه البنى الثلاث ستظل مهمة في المستقبل ، ولكن من جهة أخرى تم تجاوزها في نواح رئيسة بالتغييرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية .

وقد خلقت هذه التحولات مشاكل في شرعية وفعالية التعاون الدولي .هذا يعني أن النظام الدولي في حاجة إلى إصلاحات هيكلية لتمكينه من استيعاب أفضل لتحولات المجتمع الدولي.

مع تسجيل أنه يجب ألاّ يكون الهدف من هذه الاصلاحات هو وصول مجموعة جديدة من العناصر الفاعلة في المسرح العالمي فقط، بل لتعزيز الشرعية الدبلوماسية والشعبية للنظام الدولي[22].

[22] - أنور محمد فرض محمود ، "المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية و الشرعية" ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العدد 37 ، (2011،2012) ، ص ص24-34.

المطلب الثاني : المجتمع الدولي : بين المنظومة و المجتمع العالمي .

تُعتبر "**المدرسة الإنجليزية**" رائدة من بين كل نظريات العلاقات الدولية في محاولة تطوير مفهوم "**المجتمع الدولي**" و جعله يستوعب أطرافا جُدد من المنظومة العالمية ، فمن الناحية المنهجية ؛ جادل "**هيدلي بُل**" بأن الإطار المناسب لتخصص العلاقات الدولية ليس "العلاقات بين الدول" و لا تفاعلات أي وحدات أخرى ، و إنما يتعلق تخصص العلاقات الدولية ، في رأيه ، بتشكيل مجموعة من المقترحات العامة حول "**المنظومة السياسية العالمية**" ، و الذي كان يعني به الدول و كذلك الأقاليم، و المؤسسات، و المنظمات غير الحكومية ، و الجماعات عبر القومية (Transnational Groups) ، و الجماعات دون القومية (Subnational Groups) ، و الأفراد ، و الموطن المشترك الأوسع للجنس البشري (Wider Community of Human Kind).

و من خلال الروابط بين الجهات الفاعلة هذه ، و الأنماط التي تتولد من تفاعلاتها ، أعطى هيدلي بُل قيمة كبيرة لدور نظرية العلاقات الدولية في تعريف المفاهيم و تنظير العلاقات بينها . و يُشكل هذا التشديد على المفاهيم نوعا محددا من التنظير ، و هو تنظير صُمم ليُسلط الضوء على التغيرات المعقدة في السياسة العالمية .[23]

و قد لا حظ كل من "هيدلي بُل" و "مارتن وايت" أن التحليل المتطور للسياسة العالمية يتطلب محتوى منظوماتيا ، فقد عرّف "بُل" المنظومة بأنها "ميدان عام يوجد فيه تفاعل بين المجتمعات و لكن ليس فيه قواعد أو مؤسسات مشتركة . و من أجل أن تأتي منظومة ما الى الوجود ينبغي أن يكون هنالك كثافة كافية من التفاعلات لتجعل سلوك كل واحد منها عنصرا ضروريا في حسابات الأخرى" .[24]

و يؤدي مفهوم المنظومة ثلاثة أدوار مهمة في نظر المدرسة الإنجليزية في السياسة الدولية :

- أولا : التمييز بين المنظومة و المجتمع (System–Sosiety Distinction) يُعطي مؤشرا معياريا يُمكننا من التطرق الى السؤال عن مدى امتداد المجتمع الدولي.[25]
- ثانيا : من خلال النظر الى تكوين المنظومة ، يُمكن أن نستشف وجود آليات تُشكل المجتمعات الدولية و العالمية و تحثُ عليها .

[23] - Gary King , Robert O. Keohane and Sidney Verba," **Designing Social Inquirty : Scientific Inference in Qualitaive Research**" (Princeton , NJ : Princeton University Press, 1994).
[24] -Bull **, The Anarchical Sosiety :A Stydy, of Order in Worrld Politics**, p.10
[25] -Wight **," International Theory"** : The Three Traditions, p 6.

- ثالثا : يُمكن استخدام فئة المنظومة بطريقة مفيدة كي تلخص القوى المادية الأساسية في السياسة العالمية ؛ كتدفقات المعلومات و التجارة ، و مستويات القدرة التدميرية ، و قدرات الجهات الفاعلة في التأثير في بيئتها .

و إذا ما أخذنا برؤية "بُل" التطويرية في العلاقة بين المنظومة و المجتمع ، يتضح حينئذ أن وجود المجتمع يفترض مسبقا وجود منظومة . و يُمكن أن يؤدي هذا الأمر الى فتح سلسلة من النقاشات المثيرة التي تتعلق بمتى تُصبح المنظومة مجتمعا؟ ، و ما هو نوع و مستوى التفاعلات المطلوبين من أجل أن تُعامل الوحدات بعضها البعض على أنها غايات في ذاتها ، و تحت أي ظروف يُمكن للمجتمع أن يعود الى حالته السابقة بوصفه منظومة منتظمة تُؤثر الأفعال فيها بعضها في بعضها الآخر ، و لكن ليس فيها أي اعتراف أو قبول متبادلان لإطار عمل مشترك من القواعد و المؤسسات.

إن فكرة منظومة الدول مفيدة أيضا في التعرف الى الحدود القائمة بين الدول الأعضاء و تلك الدول التي تجد نفسها منبوذة من المجتمع الدولي . و تجد الدول المنبوذة و الدول الفاشلة نفسها في الزوايا المعتمة لمنظومة الدول . و لا يعني هذا أن الدول المنبوذة تقع كُليّا خارج إطار القواعد و المؤسسات ، وإنّما يعني فقط أن أفعالها عُرضة لتمحيص أكبر بكثير .[26]

إن أهم فكرة تطرحها المدرسة الإنجليزية هي "**المجتمع العالمي**" (World Sosiety) . هذا المفهوم موازٍ "**للمجتمع الدولي**" ، إلا أن هناك فارقا رئيسيا واحداً و هو أنه يُشير الى المصالح و القيم المشتركة "التي تربط جميع أجزاء الموطن البشري المشترك (Human Community) " [27] . إن تعريف "فنسنت" للمجتمع العالمي يُشبه اللائحة التي تشتمل على كل تلك الكيانات التي عادة ما تقع مخاوفها المعنوية خارج المجتمع الدولي : كمطالب الأفراد بحقوق الإنسان ، و مطالب السكان الأصليين بالاستقلالية والحكم الذاتي ، و حاجة المؤسسات عبر الوطنية الى اختراق قشرة الدول ذات السيادة ، و مطلب العدالة بأثر رجعي من أولئك الذين يتحدثون بالنيابة عن القوى الاستعمارية السابقة . ليس هناك شك في أن حقوق الإنسان بمختلف أبعادها تقع في صميم فهم المدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للمجتمع العالمي ،[28] وهي تُشكل أحد الروافد المكونة لفكرة الثقافة الكوسموبوليتانية.

---

[26] - تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سميث : **نظريات العلاقات الدولية : التخصص و التنوع** ، تر : ديما الخضرا ، (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ،ط1، 2016) ص ص 366،367 .

[27] -Bull ," **The Anarchical Sosiety :A Stydy, of Order in Worrld Politics"**, p.279.

[28] - تيم دان ، مرجع سابق ، ص369.

و من المؤشرات على نشوء مجتمع عالمي ظهور القانون الدولي الإنساني ، و قد كان ميثاق الأمم المتحدة يُمثّل مرحلة مهمة من التطور ، مشيرا بذلك الى التفاعل الفعّال بين المجال بين الدولتي (inter– state domain) و مجال المجتمع العالمي (World Sosiety Domain) ، و قد أُعطيت العدالة ، الحقوق و الحريات الاساسية ، جميعها أهمية بارزة في الميثاق.

و بما أن الدول ذات السيادة هي الأعضاء الرئيسية في المجتمع الدولي ، فمن الضروري التنويه الى أنها ليست حصراً الأعضاء الوحيدة . فقد كانت دائما توجد حالات تاريخية شاذة ، بما فيها الشبكة الدبلوماسية التي تنتمي الى الكنيسة الكاثوليكية و السلطات السياسية المؤهّلة التي مُنحت الى الجهات الفاعلة من غير الدول ، مثل الحق في بدء الحرب ، و الحق في الاستيلاء على الأراضي ، و التي تمّ تسليمها إلى شركات التجارة الكبرى الخاصة بالحقبة الإمبريالية .

و قد نجادل أيضا بأن المنظمات الدولية غير الحكومية (International Non– Governmental Organization) ذات النفوذ هي عضو أيضا ؛ من حيث أنها تعطي النصائح لمؤسسات كالأمم المتحدة ، و تُشارك أحيانا في صوغ المعاهدات متعددة الأطراف ، و الحالة الشاذة المهمة الأخرى بالنسبة الى العضوية في المجتمع الدولي هي حقيقة أن الحقوق السيادية تكون عادة مقيدة لأسباب اقتصادية أو أمنية . و قد نوّه روبرت جاكسون (Robert Jackson) الى حقيقة أن دول ما بعد الاستعمار هي <شبه> سيادية لناحية الإعتراف بها من المجتمع الدولي ، لكنها غير قادرة على المحافظة على حكومة فعّالة داخليا[29] .

و هناك تطور ذو صلة ، و هو التعليق المؤقت للحقوق السيادية من مؤسسة دولية أو سُلطة محتلة، و هي ممارسة انبثقت من الصراع المدني أو التدخل العسكري الخارجي ، و كانت هذه الممارسة في الحقبة الاستعمارية توصف غالباً بأنها وصاية ، أما في المجتمع الدولي المعاصر فيُطلق عليها التسمية الأقل حساسية من الناحية السياسية ، و هي "السلطة الإنتقالية".[30]

و فيما يلي جدول يُوضح أهم الفروق بين "المجتمع الدولي" و "المجتمع العالمي".

[29] -John H. Jackson, Quasi- states : Sovereignty, International Relations, and the third world, Cambridge Studies in International Relation ; 12 (Cambridge , MA and New York : Cambridge University Press,1990).

[30] - تيم دان ، مرجع سابق ، ص357.

المجتمع الدولي	المجتمع العالمي
يضم في عضويته الدول المستقلة ذات السيادة	يضم في عضويته الدول و الأقاليم و المؤسسات و المنظمات غير الحكومية و الجماعات عبر/دون القومية ، و حتى الأفراد.
أساس العلاقة بين أعضائه هو القانون الدولي	أساس العلاقة بين أفرادة هو المصالح و القيم المشتركة التي تربط بين جميع أجزاء الموطن البشري المشترك.
الإنتساب إليه يخضع لجملة من الإجراءات السياسية و القانونية.	الإنتساب إليه هو مسألة معيارية لا تخضع لأية ضوابط.

من تصميم الباحث

المطلب الثالث : المجتمع المدني بين ضيق المجال الدولتي و اتساع المجال العالمي.

إنه وتزامناً مع تسارع عمليات العولمة بتجلياتها المختلفة، أصبحت حدود الدولة أقلّ تقييداً مما كانت عليه . ويعود ذلك إلى تأثير التكنولوجيا من جهة ونتائج الاتفاقيات العالمية والثنائية في مجال التجارة من جهة أخرى . صحيح أن الحدود لم تُمح نهائيا إلى الآن، وما زالت الدول القومية تحتفظ بأسباب التحكم بتحركات الشعوب و السلع لمصلحة الأمن والسلامة العامة ، ولكن فيما يتعلق بالمفاتيح الأساسية الأربعة لحياة الأعمال ، وهي :الاتصالات، و رأس المال، والشركات و المُستهلكين ، فإنّ العالم قد وصل إلى نقطة يُمكن الإستمرار فيها بلا حدود.[31]

و انطلاقا من واقع تواصل المجتمعات فيما بينها، وتجاوزها للحدود القومية التقليدية، وضرورة الإصلاح في بنية النظام الدولي، وتنامي تأثير البعد العالمي في السياسات الداخلية، برز مصطلح "**المجتمع المدني العالمي** " في النصف الأخير من القرن العشرين ، وأصبح يُستخدم خلال العقدين السابقين بشكل واسع جداً في الدوائر الأكاديمية والسياسية للتعبير عن جزء من الاستجابة المطلوبة لتلك التحديات.

إن ما يُمكن أن يكون مفيدا في هذا المستوى هو محاولة الإجابة عن أسئلة منطقية تُثار حول المجتمع المدني العالمي ، على سبيل المثال : ما الذي يعنيه بالضبط ؟ و كيف يُمكن أن يعمل بشكل يجعله قابلا للمُساءلة ؟ و ما هي القيمة المُضافة التي يُقدمها و التي تجعله جديرا بتصدر الحوارات الثقافية و السياسية العالمية النشيطة و المستمرة على الدوام؟

من خلال ما سيأتي سنُحاول التأكد من فرضية رئيسية مفادها أنّنا نشهد بجانب بروز العولمة الإقتصادية ، تشكُّل لسياسات عالمية ناشئة، وظهور لتفاعلات عابرة للحدود بين المجتمعات ، هذه العمليات ترسم معالم مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، ويلعب المجتمع المدني العالمي دوراً فاعلاً في هذه المرحلة من خلال نشاطاته العامّة و العابرة للحدود.

---

31 - كينيشي أوهمي ، **الاقتصاد العالمي :المرحمة التالية، تحديات وفرص في عال بلا حدود** ، ترجمة مركز التعريب والبرمجة،(بيروت، الدار العربية للعلوم ، 2006)، ص 42-43.

في الأسس النظرية لفكرة المجتمع المدني

كانطلاقة ؛ فإنه لابدّ من الرجوع الى الطروحات الأم للمجتمع المدني و خاصة تلك المرتبطة بالبدايات الأولى لتشكُّل الدولة في شكلها الحديث ، حيث يعتقد فلاسفة "العقد الاجتماعي" وعلى رأسهم توماس هوبس (1588–1679) وجون لوك (1632–1704) بأن المجتمع المدنيّ هو عكس المجتمع الطبيعي؛ ففي الوضع الطبيعي (البدائي) حيث لا توجد أيّ حدود للحرّية الشخصية ، باشر الناس حياتهم بحرّية مطلقة ، من دون قيود أو تحكم. إلا انه في حقيقة الواقع ؛ لا يمكن للإنسان ضمان بقائه واستمراريته بدون الرجوع إلى مجتمع مدنيّ أو حياة مدنيّة تمنحه الإمكانيات المادية والدعم المعنوي . لذلك اقترح لوك ضرورة قيام مجتمع سياسي ذو سلطة تنفيذية و صلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد حلول للنزاعات التي يمكن أن تنشأ . إلا أن هؤلاء الفلاسفة لم يميزوا بين الدّولة وبين المجتمع المدنيّ ، فكلاهما كيان واحد غير قابل للانفصام.

حاول كل من "جون لوك" و "جون جاك روسو" أن يربطا نشوء المجتمع المدني بعملية "انتقال" و"خروج" التجمع البشري من حالة إلى أخرى ، فقدموا الصياغات الأولى لمفهوم المجتمع المدني بوصفه كل تجمع بشري انتقل أو خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي[32] .

الا أنّ ثمّة تطورا طرأ على مفهوم "المجتمع المدنيّ" خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر. حيث أنّ فلاسفة تلك الحقبة نظروا للمجتمع المدني بشكل مغاير عن فلاسفة العقد الاجتماعي. فبرز التعريف الليبرالي الدّاعي للفصل بين المجتمع المدنيّ والدولة ؛ حيث فرّق الاقتصادي آدم سميث (1723–1790) بين شأن الدولة وموضع اهتمامها ثلاثة مجالات أساسية وعامة الدبلوماسية و الدفاع و الأمن ، وكل ما تبقى هو من شأن المجتمع المدنيّ، كالسّوق الحر والاقتصاد. وهنا نلاحظ بداية الفصل بين المجتمع المدنيّ وبين الدولة.

أمّا هيجل (1770–1831) فقد أشار إلى ثلاث مراحل تكوينية أساسية من المفروض أن يمر بها المجتمع الإنساني في سبيل نضوجه :

[32] - فالح عبد الجبار، **الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق** ، (القاهرة ، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، 1995)، ص42.

المرحلة الأولى: مرحلة العائلة ؛ وهي المرحلة الأوليّة والابتدائية للتضامن البشري. التكافل بين أفرادها أمر ضروري في سبيل الأمن الشخصي ، العيش، واستمرارية الحياة.

المرحلة الثانية: مرحلة المجتمع المدنيّ، التي يميزها السوق الحر و المنافسة الفردية ، تكون العلاقات بين الأفراد في هذه المرحلة قائمة على الأنانية ، إلا أن هذه العلاقات تعتبر عالمية.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة تبلور الدولة ؛ وبرأيه تعتبر الدولة مصدراً للتضامن البشري العالمي. بهذا المفهوم ، يرغب هيجل تقليص دور المجتمع المدنيّ لصالح الدولة, التي تعمل على تحقيق مصالح الأفراد وتحل محل العائلة بدورها التقليدي وتحل محل المجتمع المدنيّ وسيطرته على السوق.[33]

كما يؤكد في **فلسفة الحق** على تقديس وسمو الدولة على ما عداها من التنظيمات، بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني، ومن ثَمّ فهو يؤكد على عدم التعويل على شرط الاستقلالية كشرط كلاسيكي من شروط بروز المجتمع المدني. ويستند هيجل في إطار فلسفته لسمو الدولة على المجتمع المدني إلى المنهج الجدلي، حيث إنه يعتبر المجتمع المدني فكرة مناقضة للأسرة، وأن الدولة تعتبر بالتالي الفكرة البديلة أو الفضلى لكل من الأسرة والمجتمع المدني معا. وإذا كان الفرد يمكنه تحقيق العاطفة والسعادة في إطار الأسرة، فإنه يتمكن من تحقيق مصالحه في إطار المجتمع المدني، والأمن والطمأنينة في إطار الدولة. [34]

إنّه ممّا يُلاحظ على فلسفة هيجل هو عدم إقراره باستقلالية تنظيمات المجتمع المدني عن الدولة، على أساس أن الدولة تعتبر الإطار الذي لاغنى عنه بالنسبة للأفراد في تحقيق البعدين الاجتماعي الذي تحققه الأسرة، والبعد السياسي الذي يحققه المجتمع المدني. فالعلاقة التي يقرها هيجل بالنسبة للمجتمع المدني والدولة هي علاقة تداخل وليست علاقة انفصال واستقلالية. ومادامت الدولة تعد بالنسبة لهيجل الأرقى والأسمى، فإن تطبيق المنهج الديلكيتكى مكّن هيجل من التوصل إلى نتائج تُضفي أهمية ملحوظة على المجتمع المدني، لكن الدولة تبقى القيمة الأعلى التي تتحقق في إطارها الأهداف الاجتماعية والسياسية معاً....

[33] - http://www.al-ahliya.net/?mod=articles&ID=1104255

[34] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، **"المجتمع المدني بين النظرية و التطبيق"** ، (مجلة دراسات ، العدد 24) ، ص3.

أمّا **أنطونيو غرامشي** فقد اعتبر المجتمع المدني احد مكونات البنية الفوقية. ففي احد النصوص الهامة في **دفاتر السجن** كتب غرامشي قائلا :

" ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين، الاول يمكن أن يدعى المجتمع المدني، الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى (خاصة) والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة. هذان المستويان ينطويان من جهة اولى على وظيفة الهيمنة حيث إن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة الشرعية ".

و قد لاحظ غرامشي أن ثمّة مجالين يؤسسان للهيمنة البرجوازية هما: مجال **السيطرة المباشرة**، ويتمثل في الدولة وما تملكه من أجهزة سياسية؛ **والسيطرة غير المباشرة** التي تمارسها من خلال المجتمع المدني، وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات، ووسائل إعلام، ومدارس وغيرها، وهي من جملة وسائل الهيمنة الأيديولوجية والثقافية. يقول **غرامشي** "ينبغي الانتباه إلى أن في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردها إلى المجتمع المدني إذ تعني الدولة المجتمع السياسي والمجتمع المدني ، أي الهيمنة المدرعة بالعنف"[35]

وعند غرامشي يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع. ويسميها غرامشي ذاته بـ(الدولة الموسعة) أي منظومة سياسية بشقيها المدني والسياسي. وبهذا المعنى يقول غرامشي: "ان الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني" [36].

إن خلاصة تصور غرامشي عن مفهوم المجتمع المدني هو ارتباطه العضوي بمجموع التنظيمات الخاصة بوظيفة الهيمنة، وانتماؤه أو تداخله مع البناء الفوقي باعتباره حيزا للصراع الأيديولوجي لا للتنافس الاقتصادي كما هو الشأن عند ماركس.

و مع أن إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني بطريقة عملية قد تمّ في أوربا الشرقية ، الا أن استيعابها نظريا بعد ذلك تمّ في أوربا الغربية و أمريكا اللتان تشهدان نقاشا مُستمرا لا ينقطع حول المفهوم، تحول الى صناعة نظرية كاملة يصعب الإحاطة بجميع جوانبها من مراكز أبحاث و دوريات

---

[35] - أنطونيو غرامشي ، **الأمير الحديث ،قضايا علم السياسة في الماركسية** ،ترجمة زاهي شرفان، وقيس الشامي،(بيروت ، دار الطليعة، ،الطبعة الأولى،1970)،ص 137.

[36] - كريم ابو حلاوة ، **اشكالية مفهوم المجتمع المدني**، (دار الاهالي، دمشق، 1998) ، ص83.

و مؤتمرات ... و كانت قد نشأت في البلدان الرأسمالية الغربية منذ الستينات عملية فرز جديدة للوحدة الاجتماعية السياسية : الثورة الثقافية ثم حركات المحافظة على البيئة ، و الحركات النسوية ، و حركات السلام ، و المبادرات المحلية للمواطنين في قضايا الصحة و البيئة و التخطيط المدني و الاجتماعي ، وكل هذا في مواجهة بيروقراطية الدولة من جهة ، و اقتصاد السوق المندفع نحو الربح من جهة أخرى.

و كانت النتيجة نشوء حيّز عامّ لا تحكمه آليات السلطة و آليات الربح فقط ، بل قائم أيضا على بُعد أخلاقي قيمي، و كثيرا ما يصطدم في علاقة جدلية مع الدولة و السوق ؛ أي أنه لا يُدير ظهره تماما للعملية السياسية ، علاوةً على ذلك حدثت ثورة شاملة في الجمعيات الخيرية باتجاه أكثر تورطا في قضايا المجتمع العامّة و القضايا السياسية ذات الأثر في طابع المجتمع و مدى عدالته و ديمقراطيته ، و باتجاه إبداء وجهة نظر في هذه القضايا .[37]

وفي عصرنا شهدت السنوات الأخيرة إندفاعاً واهتماماً كبيرين في أنحاء العام كافة إزاء تشكيلة واسعة من المؤسسات التي تحتل الفضاء الإجتماعي ما بين المجتمع* [38]و السوق والدولة . و تُعرف بأشكال مختلفة، مثل: "لا ربحي Nonprofit ،" طوعي Voluntary،" مجتمع مدني Civil Society ، "قطاع ثالث" Third Sector ،" منظمة غير حكومية NGO "، أو" القطاع الخيري Charitable Sector"."[39]

و تحاول كبريات المؤسسات البحثية في العالم تقديم تحديث تعريفاتها المقدمة حول ظاهرة المجتمع المدني ، و ذلك تبعا للتطور الحاصل في الحياة العلمية و العملية المهتمة بهذه الظاهرة ، حيث تُعرف (الموسوعة الدولية للمجتمع المدني)المجتمع المدني بأنه : "**منطقة ارتباط ونشاط مستقلة عن المجتمع السياسي(الحكومة)، والمجتمع الاقتصادي(السوق)، و مجال الحياة الخاصة (العائلة)**"[40].

تبدو كلمة "مستقلة" مثيرة للإنتباه كثيرا في هذا السياق ، فالإستقلالية مفهوم فضفاض و متشعب ، قد يشمل الجوانب القانونية و السياسية وصولا الى القضايا المالية المرتبطة أساسا بمصادر التمويل

---

37 - عزمي بشارة ، **المجتمع المدني دراسة نقدية** ، (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط6 ، 2012)، ص27.

38 - كلمة المجتمع هنا لم ترد في النص الأصلي و إنما أضافها الباحث.

39 - أنور محمد فرج محمود ، "المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية و الشرعية " ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العدد 37 ، ص ص236.

40 - Helmut K. Anheier, Stefan Toepler, Regina List (Eds), International Encyclopedia of Civil Society, New York, Springer Science & Business Media, 2010, P. 186

و مجالات الإنفاق ، و بالتالي فالحديث عن النشاط المستقل لمؤسسات المجتمع المدني يحتاج الى العديد من التدقيق و المراجعة.

من جهته يُحاول (دافيد براون) أن يميز بين المجتمع المدني والحكومة وقطاعات الأعمال ، من خلال بُعدين اثنين ، فبينما تسعى الحكومة لتأمين النظام و الصالح العام، وتقوم قطاعات الأعمال بتأمين البضائع والخدمات ، فإن المجتمع المدني يسعى إلى إعطاء قوة لقيم المواطنين وأهدافهم من خلال الجهود الطوعية . وبينما تتجه الأعمال إلى المصالح الخاصة، وتتجه الحكومات إلى المصالح العامة، فإن المجتمع المدني يركز على مصالح أكثر المجموعات هشاشة ضمن المجتمع.[41]

يبدو هذا التعريف أكثر وضوحا و قابلية للملاحظة و التقييم ، فالإعتماد على العمل الطوعي و استهداف مجموعات المجتمع الهشة كفيل الى حدّ ما بتمييز مؤسسات المجتمع المدني عن غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى ، غير أن هذا لا يمنع في بعض الحالات –و لو كانت معزولة– من تداخل المصالح الخاصة لبعض الناشطين ضمن فعاليات المجتمع المدني مع الأهداف العامة لهذه الأخيرة ، كما أن الحكومات قد تعمد أحيانا الى دعم و تعزيز الفئات الهشة في المجتمع ممّا يجعل عملها متماهيا مع عمل مؤسسات المجتمع المدني.

و يُعرف كلّ من كريس هان Chris Hann و اليزابث دان Elizabeth Dunn المجتمع المدني بأنه : " مجال تلك العلاقات التي تقع بين الملكية الخاصة من ناحية و الدولة من ناحية أخرى " ، و هما في هذا يذهبان الى أن الشرط الأساسي لقيام المجتمع المدني –في أي مجتمع كان– هو الاتفاق المعياري لأعضاء المجتمع . فاشتراك الأفراد في بعض القيم المعنوية (moral values) يُساعد على تحقيق أهدافهم الخاصة عن طريق الإنتساب الى المنظمات الأهلية المشكلة طوعا ، و هي المؤسسات التي تقع في مكان ما بين العائلة والدولة ، و على ذلك فهما يعتبران الاتفاق القيمي شرطا أساسيا من شروط قيام مؤسسات المجتمع المدني .[42]

تُثير عبارة "القيم المعنوية" –التي هي محورية في هذا التعريف– الكثير من اللغط حول ما يُمكن أن يدخل ضمن إطار هذه القيم ، و تبرز تساؤلات مشروعة من قبيل : ماذا لو كانت هذه القيم المشتركة

---

[41] - L. David Brown, Sanjeev Khagram, Mark H. Moore & Peter Frumkin, Globalization, NGOs and Multi–Sectoral Relations, The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University, Working Paper No. 1, July 2000, P. 8.

[42] - باقر سلمان النجار ، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** ،(بيروت ، دار الساقي ط1 ، 2008) ، ص57.

تُشجّع على العنف مثلا ؟ أو كراهية الأجانب ، أو إقصاء المرأة ، أو معاداة جماعات عرقية أو طائفية أو دينية معينة ضمن الدولة نفسها ؟ إذاً ؛ هل يُمكن اعتبار الجماعة التي تتشارك قيما من هذا النوع ضمن فعاليات المجتمع المدني ؟

إذاً فمفهوم المجتمع المدني ليس نشازاً ، فهو كغيره من المفاهيم الحديثة –من إفرازات العولمة المعقدة و المركبة ، و التي تحتاج دائما الى مراجعات و مناقشات من أجل الإحاطة السليمة بها ، إلا أنه وعلى الرغم من تنوعها، تشترك هذه الكيانات في ميزات مشتركة مهمة، وهي :أنها خاصة في التكوين والعمل أي إنها ليست جزءاً من الجهاز الحكومي ؛ لكنها وخلافاً للمؤسسات الخاصّة الأخرى، يُتوقّع منها أن تلبي بعض أغراض المجتمع أو الجمهور، من غير أن تقوم بتوليد الأرباح لأولئك الذين يشتركون فيها.[43]

ويبين استقراء مختلف التعريفات السابقة الذكر، أن جوهر المجتمع المدني ينطوي على اربعة عناصر رئيسية هي:

– العنصر الاول ويتمثل بفكرة (الطوعية) التي تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أي اعتبار.

– العنصر الثاني ويشير الى فكرة (المؤسسية) التي تستغرق مجمل الحياة الحضارية تقريباً، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

–العنصر الثالث ويتعلق بفكره (الغاية والدور) الذي تقوم به هذه التنظيمات والاهمية الكبرى (لاستقلالها) عن السلطة السياسية وعن هيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق روابط تشير الى علاقات التماسك والتضامن الاجتماعيين.

–العنصر الرابع ويكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزءاً من منظومة مرتبطة به تشتمل على مفاهيم مثل. المواطنة، حقوق الانسان، التنمية، المشاركة السياسية الشرعية..الخ.

قد يُتيح التعامل مع ظاهرة المجتمع المدني امبريقيا انطلاقا من العناصر الأربعة سالفة الذكر فرصا أوسع لفهم ، مراقبة و تقييم أداءات مؤسسات المجتمع المدني .

[43] - Lester M. Salamon, The Rise of Nonprofit Sector, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 4, 1994.

يتضح مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني لا يشمل فقط نطاق الجماعة السياسية التي تتكون من كافة التنظيمات غير الحكومية " Non-governmental organizations "، ولكنه قد يتعدى أيضا مستوى الدولة إلى مستوى النظام العالمي، حيث برز مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين مفهوم المجتمع المدني العالمي "Global civil society". فالمجتمع المدني إذاً هو عبارة عن شبكة من المؤسسات الاجتماعية تجسد العلاقات الاقتصادية، والأسرة، والجماعات القبلية والمدنية وغيرها من الجماعات ذات الانتماءات الاجتماعية، والتي تقع تحت تأثير المؤسسات السياسية. لكن المؤسسات الاجتماعية- وفقا للنظرية الديمقراطية- تتمتع بطابع الاستقلالية، لا سيما في مرحلتي التأسيس وممارسة النشاطات.[44]

تعريف بظاهرة المجتمع المدني العالمي

يُعدّ المجتمع المدني العالمي إحدى السمات المميّزة للمجتمعات المعاصرة وللعلاقات الدولية الراهنة؛ وقد أسهمت في تطوره؛ مجموعة من العوامل التي يمكن اختزالها في تزايد التحذير من مخاطر العولمة في مختلف تجلياتها (نذكّر بالصراع الذي ظهر عام 1999 بين رافضي العولمة من جهة ومنظمة التجارة العالمية من جهة أخرى..)؛ وتطور وسائل الاتصال الحديثة؛ وانتشار النظم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي؛ إضافة إلى تنامي المخاطر الدولية وتعقد القضايا والأزمات الدولية؛ بما فرض انفتاحاً على أطراف غير دولاتية للمساهمة في تدبيرها.. حيث تنامى الوعي بضرورة التضامن العالمي لمواجهة المخاطر المشتركة؛ وسعت الكثير من الدول والمنظمات الدولية الحكومية إلى إشراك المجتمع المدني في مختلف المجالات المتّصلة بالسياسات العمومية الوطنية والدولية؛ فيما أبانت فعالياته عن حرفية وكفاءة عاليتين محلياً ودولياً

ولقد قدم تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002 تعريفا موجزا للمجتمع المدني العالمي بحيث هو :"**تلك التنظيمات التطوعية الإرادية غير الحكومية التي تنشط عبر الحدود وتتصدى لقضايا ذات**

[44] – Richard Crockett, "The End of the Cold War," in The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations. Edited by John Baylis and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 89-106, at p. 104.

طبيعة عالمية مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، البيئة، وقضايا التنمية والهجرة[45] ." وقد عبّر عنه كذلك بمفاهيم أخرى كالمنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات متعددة القوميات .

إنّ هذا التعريف يركز على الخصائص الواجب توفرها في تنظيمات المجتمع المدني العالمي مثل الاجتماع الطوعي والاستقلال عن الحكومات، ويركز هذا على عالمية النشاط والقضايا كحقوق الإنسان، والأمن الإنساني، و البيئة والتنمية وغيرها، وهي خصائص تشترك فيها أغلب تعاريف المجتمع المدني العالمي.

وتمثلت الفكرة العامة للمجتمع المدني العالمي في عدة تصورات يمكن تقسيمها باختصار إلى المدارس التالية:

الفريق الأول :الرؤية المثالية التي ترى أن ثمة بشرى بحقبة سلام ممتدة تحدث قطيعة نسبية مع النمط التاريخي للعلاقات الدولية كما تأسست في أوربا منذ القرن السابع عشر. وما يسمى بالخطاب المثالي في العلاقات الدولية صار لأول مرة ممكنا. ومن المنظور الغربي بدا ممكنا مثلا توسيع نطاق الرفاهية والسلام الذي عاشته أوربا منذ الحرب العالمية الثانية إلى أرجاء العالم. وتنوعت المداخل التي طرحت لتحقيق هذا التصور. فالبعض طرح خطاب العولمة الاقتصادية التي تعني مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في الغرب أو الشمال إلى العالم كله عبر طائفة من الاتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تطلق قوى السوق وتدفع إلى تحسين الإنتاجية والإفادة الأفضل من الموارد وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي وتحسن من التنظيم الاجتماعي[46].

الفريق الثاني طرح في هذا السياق مشروع بناء وتطوير المجتمع المدني العالمي الذي توفرت بالفعل عناصر حقيقية لنشأته ونموه. وتفاوت بالطبع فهم كنه هذا المجتمع وطبيعته. إذ نظر إليه البعض كجزء من تجليات مشروع العولمة ومستوى مواكبا للمستوى الاقتصادي للعولمة. ويمكن القول أن هذا الفهم ينطلق من التبشير الليبرالي بنظام سياسي جديد للبشرية. فالحركة الحرة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو "المصنع العالمي" كلها مفاهيم تتعارض مع البنية القومية للتنظيم السياسي للعالم والموروث من القرن السابع عشر ، ويحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية تناسبه ربما

[45] - مصطفى كامل السيد، "المجتمع المدني : الفاعل الجديد على المسرح الدولي" ، **السياسة الدولية** ، العدد161 ص،67 ، 2005.

[46] -http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/94434-2004-04-01%2010-40-12.html تم الولوج بتاريخ 12-02-2015.

تجسدت يوما من الأيام في حكومة عالمية. وحيث إن التنظيم القومي للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمة؛ فالحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي "المجتمع المدني العالمي."

الفريق الثالث قدّم مفهوم المجتمع المدني العالمي كجزء من عملية أخرى، وهي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. ويقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية وذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

و أيضا تتلخص معايير التمييز بين المجتمع المدني المحلي والمجتمع المدني العالمي في ثلاثة جوانب وهي:

- إن نشاط المجتمع المدني العالمي موجه لما يقع خارج حدود الدولة القومية، أو ما تقوم به هذه الدولة أو مؤسساتها العامة والخاصة خارج حدودها أو نحو تلك القضايا التي تقع خارج اختصاصات الدولة القومية وحدها.
- إن عضوية المجتمع المدني العالمي مفتوحة لمواطنين ومنظمات من دول مختلفة، بينما تقتصر عضوية المجتمع المدني الوطني عادة على مواطني الدولة التي ينشط فيها.
- إن القواعد التي يخضع لها المجتمع المدني العالمي هي جزئيا قواعد دولية في حين يخضع المجتمع المدني الوطني أساسا للقواعد التي تسّنها دولته.

و تنطوي مُختلف الدراسات التي خاضت في فكرة المجتمع المدني العالمي على شقّين اثنين : "هيكلي" و "معياري" ، لذلك يجب توضيح هذين الشقّين :

أ) **التعريف الهيكلي** : يعني التركيز على الفواعل والمؤسسات المكونة له ، فوفقاً للتقرير الصادر عن لجنة" إدارة شؤون المجتمع العالمي " يُغطي مصطلح" المجتمع المدني العالمي "عدداً وافراً من المؤسسات والروابط الطوعية والشبكات : التجمعات النسائية، والنقابات، و الغُرف التجارية،

والتعاونيات الزراعية أو الاسكانية، واتحادات رعاية الأحياء، والمنظمات ذات التوجه الديني وغيرها . وتُوجه هذه المجموعات اهتمامات كثيرة من المجتمعات وطاقاتها خارج إطار الحكومة .[47]

ب) **التعريف المعياري** يركز على الاهتمام بالقيم و الأهداف التي تُحاول هذه الفواعل الجديدة تحقيقه؛ فمكونات المجتمع المدني العالمي، سواء كانت منظمات دولية غير حكومية أو أفرادا منخرطين في أنشطة عالمية، تتفاعل مع بعضها البعض وتقود أنشطتها الاجتماعية المشتركة عبر الحدود وخارج سيطرة الحكومات و الدول بأدنى حد ممكن من العنف وأعلى درجة من احترام مبادئ المدنية.[48]

أما هيكليا؛ فالمجتمع المدني العالمي يتكون من مجموعات غير مرتبطة بالحكومات أو الهيئات الخاصة الساعية للربح ، و قد تأخذ هذه المنظمات شكل منظمة دولية غير حكومية بأعضاء من دول مختلفة مثل "منظمة الشفافية الدولية " أو إتحاد غير رسمي عابر للحدود ، مثل "الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية" .

و في السياق المعياري ؛ يُركز كلّ من **(ويندي لارنر** و **وليام والترز)** على الأهداف والقواسم المشتركة بين البشر، مثل العمل من أجل القيم العالمية والمصير المُشترك، ويُعرفان المجتمع المدني العالمي كحقل للنشاط أو الكفاح المُنطلق من الايمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة و حقوق الإنسان.[49]

وقد ذهب الفقه والممارسة إلى وضع مجموعة من المعايير التي تؤطر عمل المجتمع المدني العالمي؛ من قبيل الطابع الدولي للهيئات بما يفرض وجود تمثيليات لأشخاص أو هيئات مدنية من ثلاث دول على الأقل؛ ومن حيث مجال اشتغالها دولياً وليس داخل دولة معينة؛ وكذا ارتباط التأسيس بمبادرة خاصة ومستقلة ومن جهات دولية غير حكومية؛ إضافة إلى الطابع التطوعي لمهام المنظمة وعدم استهداف الربح المادي.

---

[47] - لجنة" إدارة شؤون المجتمع العالمي("تقرير)، **"جيران في عالم واحد"**، ترجمة :مجموعة من المترجمين، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم 201، سبتمبر، 1995 ، ص53 .

[48] - أنور محمد فرج محمود ، **"المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية و الشرعية "** ، مرجع سبق ذكره ، ص240.

[49] - Wendy Larner and William Walters (Editers), Global Governmentality: Governing international spaces, Global ،London & New York,Routledge, 2004, P. 53. Helmut Anheier, Mary Kaldor and M. Glasius (Edetors) Civil Society 2001.

وتشير اتفاقية معهد القانون الدولي لسنة 1958 في هذا السياق؛ إلى أن "**الجمعيات الدولية هي بمثابة تجمعات الأشخاص المشكلة بشكل حرّ وبمبادرة خاصة ومستقلة، وتمارس نشاطاً دولياً يرمي إلى تحقيق المصلحة العامة دون السعي إلى الربح؛ وبمعزل عن كل أشغال ذي طبيعة وطنية.**"[50]

و استناداً الى تلك التعريفات ؛ فقد كان من ضمن النشاطات التي انشغلت بها منظمات المجتمع المدني هو الجانب البيئي ، حيث يلعب المجتمع المدني بمنظماته المختلفة دورا مهما وفعالا في حماية البيئة من الأخطار الكبيرة التي تتهددها، والتي تكون غالبا من الممارسات الخاطئة والسلبية التي يقوم بها الإنسان.

و يتجلى دور المجتمع المدني من خلال الدور الإيجابي الذي تلعبه منظماته في الدفاع عن البيئة وعن بقائها بالشكل الطبيعي بعيدا عن الأخطار التي قد تنجم عن السلوكيات الخاطئة التي يمارسها البعض، وفي هذا السياق تقود المنظمات حملات كثيرة ضد المؤسسات التي تخرق قوانين العمل مثل المصانع التي تلقي مخلفاتها في الأنهار أو البحار أو الصحاري أو الجبال مسببة تدمير البيئة بمكوناتها الحية.

أما على المستوى العالمي فلمنظمات المجتمع المدني دور كبير في حماية البيئة من الأخطار المدمرة مثل ثقب الأوزون، وانتشار المواد المشعة والإنشطارية التي تهدد حياة الإنسان والبيئة بعناصرها المختلفة، إذ تقوم بدور كبير في الضغط على الحكومات لإتخاذ إجراءات تكفل عدم تدهور الأوضاع بشكل لا يمكن إصلاحه.

كما للمجتمع المدني دور في الحفاظ على التوازن البيئي، حيث أن الإنسان يسرف كثيرا في استخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن أو استغلال الثروات الطبيعية مثل النباتات و الثروة الحيوانية والبحرية بشكل مفرط الأمر الذي يؤدي إلى تهديد عملية التوازن البيئي اللازم لبقاء الحياة بشكل طبيعي ومتزن، لذلك كله نجد منظمات المجتمع المدني حاضرة بقوة للدفاع عن البيئة في المحاكم أو الضغط على السياسيين لإتخاذ قرارات حازمة وصارمة بهذا الشأن.

تلك هي مراحل نشوء فكرة المُجتمع المدني في تاريخ الأفكار ، و هكذا وصلنا الى تجلياتها في مفهومنا الحديث و المُتميز ، أي الذي يُميزها عن غيرها من الأفكار السياسية في عصرنا . و يُمكن

[50] – : http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/2e5fc95b-cb7f-4a48-9f4a-6c04f1961b0a#sthash.NG0Icl8U.dpuf

القول أنه في كل مرحلة من هذه المراحل اتخذ مفهوم المجتمع المدني دلالات جديدة في إطار صيرورة واضحة من الممكن تتبعها .

و بالمقابل فإنه لا يخلو عمل هذه الهيئات من تحديات موضوعية وذاتية؛ سواء في علاقة ذلك بالمضايقات السياسية والقانونية التي تطال نشاطها دولياً؛ أو بانحراف هذه الهيئات نفسها عن مهامها واستقلاليتها وحيادها المفترض نتيجة للتمويلات المشبوهة والمشروطة التي تتلقاها أحياناً.. أو بالتموقع إلى جانب دول بعينها؛ أو الدخول في صراعات سياسية؛ أو عبر الترويج لأفكار عدمية أو متطرفة .

المبحث الثاني : أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية وفق منظورات العلاقات الدولية.

ظلت المدارس الكبرى في حقل العلاقات الدولية تُحاول إيجاد تحليل منطقي لظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية Non-Governmental Organization بإعتبارها فواعل جديدة غير دولتية Non-Stat Actors و الأدوار التي يُمكن أن تشغلها ضمن النظام الدولي ، و الأهمية التي أصبحت تكتسيها مع مرور الوقت .

بناءً على ما تقدم ، فقد كانت الأدوار المتنامية للمنظمات الدولية غير الحكومية في حقل العلاقات الدولية و السياسة العامية محل حوار و نقاش بين مختلف منظورات العلاقات الدولية ، و التي اخترنا منها ثلاث منظورات رئيسية لتكون محل دراسة المبحث الثاني من هذا الفصل ، و هي :

المطلب الأول : البردايم الواقعي متحفظا على دور المنظمات الدولية .

المطلب الثاني : المنظور الليبيرالي و مسألة التشاركية في إدارة السياسة العالمية.

المطلب الثالث : النظرية البنائية و إدراجها للبعد الإجتماعي في تحليل العلاقات الدولية .

المطلب الأول : البرديم الواقعي متحفظا على دور المنظمات الدولية .

ضمن إطار البرديم الواقعي الكبير في التحليل ، تفرعت عدة نظريات فرعية محاولة تقديم نماذج تحليلية مصغرة و مُركَّزة بالاعتماد على متغير محدد في في إطار تصورها لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في النسق الدولي ، و من أهمها نجد ما يلي :

الفرع الأول : الواقعية الكلاسيكية : محورية الدولة ، دفاع صلب و رفض مطلق للتغيير.

تعود جذور الواقعية الكلاسيكية الى أفكار و كتابات مجموعة من المفكرين القدامى أمثال Thucydide و ملاحظاته حول الحروب البيبلونيزية التي تُعتبر المحاولة التنظيرية الأولى لتفسير أسباب نشوب الصراعات بين الدول ، ثم جاء بعد ذلك مفكرو عصر النهضة في أوربا أمثال Jean Jacques Rousseau , Niccole Machiavelli , Thomas Hobbes الذين ركزوا في تحليلاتهم على ضرورة اتباع الدولة لقانون أساسي يتمّ بموجبه جعل مصالح الدولة و قوتها أسمى ما يسعى لتحقيقه صنّاع القرار فيها.[51]

إن ظهور الواقعية كفكر متكامل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية جاء كنتيجة حتمية لفشل الفكر المثالي – الذي ظلّ مهيمنا على حقل العلاقات الدولية طيلة مابين الحربين العالميتين و ما قبلهما – في تفسير العديد من ظواهر السياسة الدولية ، و خاصة نشوب الحرب العالمية الثانية و انهيار مبدأ " الأمن الجماعي " Cellective Security ، و كذلك ظهور بعض الحركات و الأحزاب في العالم لا تؤمن بالأفكار و المبادئ التي دعت إليها النظرية المثالية ، كلّ ذلك شكّل تحدّيا فعليا لمدى قدرة المؤسسات الدولية و على رأسها عصبة الأمم في ضبط الأمن و السلم العالميين و إلزام الحكومات القُطرية بتنفيذ سياسات معينة لفائدة الصالح العام العالمي .

و يُمكن تتبع أهم ما جاءت به الواقعية الكلاسيكية في كتابات أهم مُفكريها Morgantheau في كتابه : "السياسة بين الأمم" ،" Politics Among Nation " ، و أبرز تلك الافتراضات ما يلي :

- مركزية الدولة في النظام الدولي ، و اعتبارها فاعلا مركزيا ووحيدا في الساحة الدولية ؛
- تسعى الدول لاكتساب المزيد من القوة –بمختلف مكوناتها– ، لأنها المتغير الوحيد الذي يُحدد ترتيب و مكانة الدولة في النسق الدولي ؛
- البحث عن المصالح هو فقط ما يُبرر تحركات الدول على المستوى الدولي ؛

[51] - François Saint-Bonnet, "**L'état d'exception**" (France: Presses universitaires de France, 2001) p.121.

- لا يُمكن فهم حقل العلاقات الدولية خارج منطق العلاقات بين الدول ، و هذا باعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد في الساحة الدولية .

و يُمكن بالمحصلة التأكد من مدى صلاحية اطلاق فاعل دولي –حسب الواقعية الكلاسيكية– من خلال ثلاثة معايير رئيسية : التمتع بالسيادة و ممارستها ، الاعتراف الدولي ، القدرة على ممارسة الاكراه البدني المشروع اتجاه المواطنين .

و بالمقابل ؛ فإن الدول العظمى غالبا ما تسعى الى خلق الكثير من المؤسسات تُحافظ من خلالها على شكل معيّن من توازن القوى بينها في النسق الدولي ، في هذا الاطار فقط يُمكن فهم ظهور بعض المؤسسات العالمية التي تعمل جنبا الى جنب مع الدول ، و على الرغم من امتلاكها للقدرة على تقوية الدولة أو اضعافها ، الا أنها لا تمتلك خاصية التأثير في النظام الدولي ككُلّ .

يُعرِّفُ جون ميرشايمر المنظمات أو المؤسسات الدولية على أنها:"**مجموعة قواعد تحدد الطرق التي يفترض ان تتعاون الدول او تتنافس وفقها**"، حيث يتضح من التعريف ان الواقعيين الكلاسيكيين ينظرون إلى المنظمات الدولية من وجهة نظر ذرائعية، بمعنى أنها مجرد ترتيبات تتعاون وفقها الدول ، و يثير ذلك إمكانية تغيير هذه الترتيبات أو التملص منها طالما ان ميرشايمر (و هو أحد أبرز الواقعيين) يفصل بين الترتيبات المؤسساتية و المحصلات السلوكية ؛ أي مدى تطابق سلوكيات الدول مع القواعد التي تفرضها الترتيبات المؤسساتية للمنظمات الدولية، فالواقعيين عموما يعتبرون أن الدولة تمثل المرجعية التحليلية الأولى بالرعاية و الاهتمام ، بينما المنظمات الدولية هي مجرد قنوات لتمرير مصالح الدول تنتهي صلاحيتها بانتفاء الوظيفة المنوطة بها.

و في هذا السياق يشير رائد التيار الواقعي الكلاسيكي هانس مورغانتو إلى أنه " **عندما يتطابق سلوك دولة ما مع قواعد السلوك التي تمليها المنظمات الدولية ، فإن ذلك مرده تقاطع مصالح تلك الدولة أو علاقات القوة السائدة مع تلك القواعد**" ،فالحكومات تعمل دوما على الالتفاف على القيود التي يفرضها القانون الدولي ، كما أنها تعمل على توظيف القانون الدولي لخدمة مصالحها الوطنية.

كما لا يُبدي الواقعيون الكلاسيكيون حماسا شديدا لمسألة التعاون الدولي و لا يُنكرونه في المقابل ، و إنما يرون أن تأثيره على سلوكات الدول سيكون هامشيا جدا لاعتبارات السيادة وضرورة المحافظة عليها . [52]

و على الرغم من تسيّد الافتراضات الواقعية لميدان التحليل السياسي لفترة طويلة ، الا أنّ العديد من الأحداث التي وقعت في اطار التفاعل بين الدول ، أربكت هذه المدرسة و كان لزاما على المتحمسين لها من المفكرين التأقلم مع المستجدات الدولية ، و هو ما حدث فعلا لتخرج من جديد تحت مُسمى "النيو واقعية ".

الفرع الثاني : النيوواقعية و تفسيرها الجديد لفواعل السياسة الدولية .

أثرت العلاقات بين الشرق و الغرب و كذا بين الشمال و الجنوب ، بالاضافة الى أحداث السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين على فرضيات التيار الواقعي ، الذي سرعان ما عاود الظهور مجددا تحت مسمى جديد هو" النيو واقعية Neorealism" أو" الواقعية البنيوية *Realism" Structural" لصاحبه كينيث والتز Kenneth waltz و نظريته حول السياسة الدولية ، و التي لا تختلف في أصولها عن طروحات الواقعية الكلاسيكية .[53]

و تستقي النيوواقعية بعض تصوراتها في فهم طبيعة سير النظام الدولي من نظرية النظم Systemic THeory ، و التي تُؤكد أن بنى و مكونات النظام الدولي هي المحدد لسلوك الوحدات وليس العكس، على خلاف المقاربة السلوكية التي تُفسر السياسة الدولية بالرجوع الى الفواعل الرئيسية في النظام الدولي بشكل أساسي .

و تحاول النيوواقعية أن تركز على هيكل و شكل النظام الدولي ، و كذا سلوك الوحدات المُشكلة له، بحيث يتم النظر الى النظام الدولي كهيكل مُشكل من وحدات متشابهة ، و الوحدة الأكثر قوة هي التي تفرض معايير ضبط التفاعلات داخل هذا النظام.

---

[52] - Lioyd Gruber, "**Ruling The World.Power Politics And The Rise Of Supranational Institutions**" (USA: Princeton University Press, 2000), p. 3.

*- استعملنا هنا اصطلاح البنيوية نسبة الى البُنية ، أي بُنية النظام الدولي أو هيكليته ، و بنية قوة الدولة ، ترجمة لاصطلاح " structure" بمعنى الهيكل أو البنية ، و ليس بمعنى فلسفة البنيوية التي هي ترجمة لاصطلاح "structuralism" ، حيث تكون النسبة لها كلمة "structuralist".

[53] - Ernest R. May,et al, "**History And Neorealism**" (UK: Cambridge University Press, 2010), p. 51.

و على هذا الأساس يُمكن التفريق بين الواقعية الكلاسيكية و النيوواقعية ، اذ تُركز هذه الأخيرة على الاهتمام بهيكلية النظام الدولي لشرح السياسة العالمية ، باعتبار هيكلية النظام محددة بمبدأ "التراتبية"؛ بمعنى غياب سلطة عليا فوق سلطة الدول ، و كذا أهمية المقدرات المادية و غير المادية للدول من أجل إيجاد مكانة مقبولة في اطار الترتيب السلطوي للدول .

إن الإجابة عن سؤال : لماذا تُريد الدول القوة ؟ كفيل برسم الخط الرفيع الفاصل بين الواقعية الكلاسيكية و الواقعية البنيوية ، فالجواب بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين أمثال **هانز مورغانتو Hans Morgenthau** هو الطبيعة البشرية . عمليا ، يولد الجميع لديهم إرادة مزروعة فيهم لإمتلاك القوة ، وهذا بدوره يعني أن القوى العظمى يقودها أفراد عقدوا العزم على أن تُسيطر دُولهم على منافسيها ، و لا يُمكن فعل أي شيئ لتغيير ذلك الدافع لأن تكون الدولة فائقة القوة .

في حين يرى الواقعيون البنيويون أن للطبيعة البشرية علاقة ضئيلة بالسبب الذي من أجله تُريد الدول امتلاك القوة . لأن بُنية النظام الدولي ، أو التصميم البنائي له ، هي التي تُجبر الدول على السعي الى الحصول على القوة .و في نظام يفتقر الى وجود سلطة عليا تُشرف على الدول العظمى ، و حيث لا يوجد ما يضمن ألاّ تُهاجم الواحدة منها الأخرى ، من المنطقي جدا أن تكون كلّ دولة قوية الى الحدّ الذي يُمكنها من حماية نفسها في حال تمّت مهاجمتها .

أما فيما يخص دور البنى ما بين الدولاتية في تحقيق نوع من التوافق الدولي ، فهي تبقى ضعيفة حسب WALTZ .[54]

في هذا الاطار دائما ، يفترض تيار "الخيار العقلاني الاستراتيجي "[55] Rational Choice Theory أن سلوكات الدول قائمة على حسابات عقلانية للمنافع العقلانية المتوقعة ، و المتضمنة دراسة إمكانات و نوايا الدول الأخرى ، و يهتم أصحاب هذا التيّار بالكيفية التي من خلالها تستعمل الدول المؤسسات الدولية لتعظيم المصالح و تحقيق الأهداق الوطنية ، فهي تعتبرها كترتيبات عقلانية وُجدت نتيجة مفاوضات متعددة الأطراف من أجل مواجهة تحديات عالمية مشتركة .[56]

---

[54] - Benjamin Frankel, "**Realism: Restatements and Renewal**", (UK: Routledge, 1996), p.109.

[55] - تأتي نظرية الخيار العقلاني لتُؤكد أن السلوك الإنساني تفسره القرارات المبنية على الاختيارات العقلانية الرشيدة فقط ، مع استبعاد المكونات غير العقلانية في السلوك البشري ، إذ تقوم هذه النظرية بمحتواها الفلسفي و الإقتصادي و السوسيولوجي على افتراض أن البشر عقلانيون راشدون ، و يحسبون خيارات الربح و الخسارة لأي فعل أو قرار قبل اتخاذه.

[56] -Koremenos Barbara, et al, "**The Rational Design Of International Institutions**" International Organization, vol 55,n 04 autumn (2001), p. 766.

في مقابل ذلك يفترض مؤيدو تيّار "الاستقرار بالهيمنة" Hegemony Stability Theory أن البنى و المؤسسات فوق القومية كالمنظمات الدولية و قواعد القانون الدولي لا تعدو كونها ترتيبات توافقية اجتماعية بين الدول عن طريقها تتم عملية مأسسة مصالح الدولة الأقوى ، و هي أحد أنماط توزيع القوة على المستوى العالمي ، أين تنفرد دولة واحدة بمراقبة الدول الأقل قوة في النظام الدولي .

يرتكز هذا التيّار في بناء فرضيته على فكرة أن اقتصاد السوق هو ملكية عامة ، و لا يُمكن الحفاظ عليه الا باقتصاد ليبرالي مهيمن لدولة تملك الوسائل المادية لاخضاع اقتصاديات الأطراف المنافسة ، و تملك القدرة على الحفاظ على استقرار السوق بضمان تمويلها بالضرورات اللازمة للحفاظ على بنية النظام القائمة .

فالدولة العظمى تخلق المنظمات الدولية و الأنساق الدولية لتقوية و تعزيز مصالحها و قيمها في النظام الدولي .[57]

و على الرغم من بساطة ووضوح طروحات الواقعية ، إلا أنها تقدم إطارا قويا لشرح و تفسير الظواهر الدولية ، و رغم ذلك فقد انتقدت لقصور في جوانب طرحها ، أساسه معطيين اثنين :

1) عدم وضوح و دقة أبرز مفهوم للواقعية ألا و هو "القوة" ، ما يعنيه ؟، و كيف يُمكن قياسه ؟ هل تُقاس قوة الدول بالمعطيات المادية : "الموقع الجغرافي ، الموارد الطبيعية ، الموارد المادية...." ، أم بمعطيات معنوية ، أم بمعطيات اقتصادية ؟ حالة ألمانيا و اليابان مثلا ، في حين قد يأخذ مفهوم القوة معاني معيارية غير مادية "كقوة رجال الدين" ، و عليه ؛ فإذا لم يتضح و يُحدد مفهوم القوة ، فكيف يُمكن قياس قوة الدول و تصنيفها ؟ و كيف يُمكن الحكم على حالة دولية معينة بأنها تُجسد موقف يُعبر عن توازن القوة ؟

2) مفهوم "المصلحة الوطنية " هو الآخر متغير مركزي يقوم عليه الطرح الواقعي ، و لكنه غير محدد بدقة ، فكل عمل أو سلوك تُقدم عليه الدولة تهدف من وراءه الى تعظيم مصالحها و الدفاع عنها ، الا أن المصلحة الوطنية كمتغير تتنوع زمانا و مكانا و موضوعا ، فمثلا ساهمت الولايات المتحدة الأميركية في إنشاء منظمة الأمم المتحدة و انضمت اليها ، لأن ذلك يخدم مصالحها ، وتجاهلتها مرة أخرى في حربها ضد العراق سنة 2003 لذات السبب ، ألا و هو المصحة الوطنية ، و هذا غموض في أهم فكرة يقوم عليها الطرح الواقعي .[58]

---

[57] - لموشي طلال ، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية "المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان نموذجا** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، سنة 2014،2015) ص30.

[58] - لموشي طلال ، نفس المرجع ، ص31.

أيضا ، من أهم ملامح مراجعات مابعد الوضعية ملمحان أساسيان أولهما :بروز أهمية الأبعاد الثقافية، الحضارية في دراسة العلاقات الدولية، بعد أن حازت الاهتمام والأولوية في ظل سيادة المنظور التقليدي القضايا والأبعاد العسكرية الأمنية، ثم تلاها في مرحلة تالية قضايا الاقتصاد السياسي الدولي. وثاني هذه الملامح هو : مراجعة المنهج الامبريقي/الوضعي/السلوكي الذي رفع شعار" علم خال من القيم " وهي المراجعات التي قادت إلى رد الاعتبار للقيم على أساس أن أحد أهم أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة هو كما يرى" هاليداي "و"هولستي "هو إهمال القيم، والتاريخ والفلسفة[59] .

[59] - نادية مصطفى ، سيف الدين عبد الفتاح ، "دورة المنهاجية الاسلامية في العلوم الاجتماعية : حقل العلوم السياسية نموذجا " ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، القاهرة 2002 ، ص ص200-201.

المطلب الثاني : المنظور الليبيرالي و مسألة التشاركية في إدارة السياسة الدولية.

تُبدي الليبيرالية مُرونة أكبر فيما يتعلق بالأدوار التي تؤديها مُختلف فواعل النسق الدولي ، و تعتقد أن درجة التعقيد التي وصل اليها تدفع لا محالة باتجاه "تقاسم الأعباء" بين مُختلف تلك الفواعل ، ويندرج ضمن المنظور اليبيرالي عدة نظريات فرعية نذكر منها ما يلي :

الفرع الأول : الليبيرالية المؤسساتية .

دفع التشكيك و المساءلة الدائمة لطروحات فكرة مركزية الدولة ، بالاضافة الى التطورات التي حدثت على مستوى الساحة الدولية منذ منتصف السبعينات ، و التي مست هيكلية النظام الدولي و كذا نمط و نوع التفاعلات بين وحدات ذلك النظام الى ظهور بوادر نظرية جديدة في العلاقات الدولية هي ما يُطلق عليها بالنظرية الليبيرالية .

تقوم الليبيرالية أساسا على افتراض خيرية الطبيعة البشرية ، وأن الأفراد بامكانهم تحسين الظروف المادية و المعنوية لمعيشتهم ، فمفاهيم القهر و اللاعدل و الحرب ، هي نتاج لفساد البنى الاجتماعية ، أو سوء تقدير للحكام و القادة ، و تلك المفاهيم السلبية يُمكن تلافيها عن طريق إصلاح المؤسسات والتعاون و العمل الجماعي أو المتعدد الأطراف داخل الوحدات السياسية أو بينها .

فنشر قيم حرية الأفراد يعد النواة الصلبة لليبيرالية و التي يُمكن تحقيقها عن طريق تعزيز الممارسة الديمقراطية سياسيا و رأسملة الاقتصاد .[60]

و قد ربط معظم الليبيراليون علاقة وطيدة بين السلام بين الأمم و ضرورة الالتزام بمبادئ القانون الدولي و ترقية التعاون الدولي ، نجد ذلك في كتابات الليبيراليين التاريخيين : مثل **ايمانويل كانط** Immanuel Kant في القرن الثامن عشر ، الذي أكد على ضرورة نشر الديمقراطية من أجل تعزيز قيم السلام على المستوى الدولي ، في حين جاءت ليبيرالية القرن التاسع عشر أكثر تماشيا مع واقع العلاقات الدولية آنذاك ، اذ فرضت الثورات العلمية و الصناعية ضرورة الاهتمام بالتجارة الحرة من أجل خلق التعوان و الاعتماد المتبادل الذي يُؤدي في نهاية المطاف الى تعزيز السلام بين الدول .[61]

[60] - Robert J. Jackson, "**Global Politics in the 21st Century**" (UK: Cambridge University Press, 2013 (, p. 63.

[61] -كما نادى بذلك آدم سميث و جيريمي بنتام.

أما ليبيراليو القرن العشرين فقد كانوا من أكبر المدافعين عن القانون الدولي و التحكيم و المحاكم الدولية من أجل ترقية التعاون الدولي بين مختلف فواعل السياسة العالمية ، و سعوا الى خلق مؤسسات دولية تعتمد العمل الجماعي لحلّ إشكالات القضايا الدولية ، و تعتبر منظمة عصبة الأمم أبرز مثال على ذلك .[62]

يُمكن كبداية تلخيص أهم المسلّمات النظرية التي تنطلق منها الليبيرالية لتفسير مختلف قضايا التفاعل الدولي ، و أهمها :

- زيادة على اعتبار الدولة فاعل أساسي و مهم في العلاقات الدولية ، فإنه يُمكن اعتبار الفواعل اللادولتية ممثلة في المنظمات الدولية بشقيها الحكومي و غير الحكومي ، والشركات متعددة الجنسيات وحتى الأفراد وحدات و فواعل أساسية مؤثرة في العلاقات الدولية .
- القضايا محل الاهتمام العالمي يُمكن أن تحمل أبعادا سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية، اضافة الى دور و مكانة القيم . [63]

- اعتبار النظام الدولي سياق تحدث فيه تفاعلات متعددة لفواعل عدة ، فالنظام الدولي ليس فقط بنية جامدة لعلاقات قائمة على توزيع القوة بين الدول ، بل هو أكبر و أعقد من ذلك بكثير .

أثناء محاولتهما ترجمة منظور الليبيرالية المؤسساتية لإدارة السياسة الدولية في كتابهما سنة 1971 الصادر تحت عنوان Transnational Relations And World Politics قام كل من Joseph Ney و Roberto Keohane بالتأكيد أن افتراضات الواقعية –و أهمها وحدوية ومركزية الدولة في العلاقات الدولية – لم تعد كافية لشرح التطورات التي شهدها النظام الدولي في هيكليته و نمط تفاعلاته ممثلة في الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات ، و كذلك شيوع الاعتماد المتبادل اقتصاديا ، و انتشار الظواهر عبر القومية و ظهور و تنامي القضايا العالمية "البيئة والصحة" .

و تُعرف ظاهرة التفاعلات عبر القومية بأنها "حركية مادة محسوسة ملموسة عبر حدود الدولة حين تكون أحد طرفي التفاعل أو التبادل غير حكومية "

---

[62] - David Reynolds, "**Summits: Six Meetings That Shaped The Twentieth Century**" (USA:Basic Book,2007), p. 25.

[63] - Denis Rolland, et al, "**Political Regime And Foreign Relations: A Historical Perspective – Ouvrage**" (France: l'harmattan, 2004), p.26.

بناءً عليه ، فقد تمّ ابراز دور الفواعل غير الحكومية في العديد من صور التفاعلات الدولية ، كالشركات متعددة الجنسيات ، الاتحادات العالمية ، المنظمات الدولية ، الجمعيات العالمية .... ، و قد اختتما دراستهما بالتأكيد على أن الدولة ليست الفاعل الوحيد و المركزي في السياسة العالمية ، و أيضا ليست حارس بوابة بين التفاعلات المجتمعية الداخلية و الخارجية .[64]

في نهاية تحليلهما ، يُخلُص الكاتبان الى مجموعة من النتائج ، أهمها : أن البيئة الدولية تشهد قنوات متعددة للفعل الاجتماعي ممثلة في أجندة مَشكّلَة من العديد من القضايا ذات الاهتمام العالمي المشترك ، كما أن العامل الأساسي لبروز هذه الفواعل الجديدة على الساحة الدولية هو عملها على منع انهيار النظام الدولي ، خاصة بعد تعرضه لهزّات عنيفة جدا مثل أزمة مديونية العالم الثالث ، واحتمال انهيار نظام بروتن وودز ، الارهاب العالمي ، الاحتباس الحراري ....الخ.

إن الميزة التي تتمتع بها النظرية الليبيرالية في التحليل هي قدرتها على قياس افتراضاتها امبريقيا وعلى أرض الواقع ، مثال على ذلك ما ذهب اليه Richard Mansbach في دراسة أجراها سنة 1976 و ضمّنها بعد ذلك في كتاب له بعنوان :

" The Web Of World Politics: Non State Actors In The Global System" أين جمع من خلالها طائفة من المعطيات الامبريقية حول تزايد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية ، وتنامي دورها في الشؤون الدولية ، و قد استعمل بيانات مجموعة من ثلاث مناطق في العالم شملت كل من أوربا الغربية ، أميركا اللاتينية و الشرق الأوسط ، في الفترة الممتدة ما بين 1948 و 1972 ، حيث خلص أن نصف التفاعلات فقط في هذه المناطق يُمكن تحليلها انطلاقا من وجهة نظر مركزية الدولة ، أما النصف الثاني فيعكس دور الفواعل غير الدولاتية في تلك التفاعلات ، ليخلص في النهاية أن نموذج الدولة المركزي أصبح باليا و عاجزا عن مواكبة التطورات المتسارعة على الساحة العالمية .[65]

و لهذا ، وُجد أن المؤسسات الدولية تُعتبر أطرا فعّالة لحلّ إشكالات التعاون و التنسيق بين الدول، لكونها تُعتبر مصدرا للمعلومات التي تُساعد صنّاع القرار في الوصول الى توافقات تحقق مصالح لأكبر عدد من الدول ، إضافة الى كونها نافعة و مفيدة للدول كونها تحقق لها مصالح لم تكن الدول قادرة على تحقيقها دون الاستعانة بهذه المؤسسات .

[64] - طلال لموشي ، ص35.
[65] - نفس المرجع السابق ، ص36.

الفرع الثاني : رؤية الوظيفية لمسألة تعدد الفواعل في السياسة العالمية.

يرى الوظيفيون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا والذي يجب أن يكون له مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة والأنساق المشتركة ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سياسات رشيدة خالية من العنف ويدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظاً مما يقلل من إمكانات لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بدلاً من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.

وهكذا تعطي المدرسة الوظيفية دوراً هاماً لجماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قياداتها.

و تفترض الوظيفية أن السبب في إنشاء المنظمات الدولية هو الحاجة الملحّة اليها ، فزيادة الاعتماد المتبادل و الترابط أدى الى الزيادة في التشارك في المشكلات و القضايا ذات البعد عبر الوطني، و التي لا يُمكن التعامل معها الا عن طريق التعاون الدولي ، و ذلك بخلق مؤسسات تكفل الجانب التعاوني بين الدول .

و يعتبر **دافيد ميتراني** David Mitrany أن الهدف من تعميق المبادئ الوظيفية هو تجميع الدول بعضها ببعض حول أهداف و قضايا مشتركة عوض بقائها متباعدة ، فشبكة الوكالات الدولية هي آليات تتحقق عن طريقها مختلف مصالح الدول .

فباستعمال افتراضات الوظيفية يُمكن تجاوز الخلافات و التنافسات السياسية بين الدول ، عن طريق بناء عادات و أسس التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، ما ينتج عنه إمكانية تحقيق اندماج في مجالات أكثر تعقيدا كمسائل الدفاع و الأمن و الوحدة السياسية ، و بعد ذلك قد يتطور الأمر الى مسائل السياسة و التنازل الجزئي عن السيادة ، و لا أدلّ على ذلك من تجربة الاتحاد الأوربي في الاندماج .

أما روبت كيوهانRobert Keohane فيردّ على إشكالية جدوى إنشاء منظمات "**لا نعير مقرراتها أي اهتمام**" [66]بأنّ المنظمات تكتسي أهمية بالغة لأنها تساعد الدول في التغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي :collective action حيث أن نمو الاعتماد المتبادل interdependance الذي شدد عليه كل من "كيوهان Keohane "و "ناي Nay ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات عدة ، مثل :

الأمن : (منع انتشار أسلحة الدمار الشامل و الحؤول دون سقوطها في يد جماعات متطرفة،...)؛

التجارة : (تحرير الأسواق و تسوية الخلافات التجارية و تنميط معايير الإنتاج،...)؛

البيئة : (مكافحة تلوث المحيطات و الهواء و الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض،...) ؛

الصحة :(محاصرة الأوبئة العابرة للحدود مثل السار، إنفلونزا الطيور و حتى الإيدز.....)

مثل هذه التحديات يستحيل على دول منفردة معالجتها فلا بد من إيجاد إطار لتنسيق الجهود بغية اتخاذ خطوات ملائمة، و في هذه الصدد تعتبر المنظمات الدولية قناة تساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي، وفضلا عن ذلك، فهي تقلص مستويات اللايقين :**incertain** ، فالدولة تنظر بالريبة إلى ما قد تقدم عليه الدول الأخرى، ووجود المؤسسات والمنظمات الدولية في حد ذاته يساهم ففي التخفيف من حدة الشكوك المتبادلة.

وعليه يقر التيار النيوليبرالي بأن المنظمات غير الحكومية الفاعل الجديد يُمكن أن يُخفف الأعباء عن كاهل الدولة في التنمية، وعموماً يمكن القول بأن تبلور دور المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي إرتبط بالسياسات الإقتصادية لليبرالية الجديدة هذه الليبرالية التي مثلت تغيراً أساسيا في التنظير حول دور الدولة في التنمية، وقد ساهم في صياغة مبادئها المؤسسات المالية الدولية حينما أكدت على دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية والديمقراطية معاً.[67]

---

[66] - حسب ادعاءات الواقعيين.

[67] – هويدا عدلي، " فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية" ، **مركز دراسات الوحدة العربية**، مصر، 2005، ص.6 .

المطلب الثالث: النظرية البنائية و إدراجها للبعد الإجتماعي في تحليل العلاقات الدولية .

لقد دلت الأحداث المتتالية على نهاية الكثير من الحقائق اليقينية في المجالات الرئيسية للفكر السياسي و التفاعلات الاجتماعية ، و بروز العديد من المفارقات بعضها على الصعيد الهيكلي النظامي و بعضها على الصعيد القيمي ، فمن الملاحظ مثلا بداية تبلور اتجاه جديد يتجاوز الدولة و يعمل على بناء ولاءات فوق/تحت دولتية ، كما يُلاحظ عدم قدرة الدولة الوطنية على معالجة العديد من القضايا الدولية و حتى الوطنية بصفة منفردة .

و تعكس الدراسات الحديثة و المتزايدة في مجال العلاقات الدولية اهتماما واضحا بتيار "**البناء الاجتماعي**" الذي بدأ في البروز منافسا معتبرا للمدارس السائدة ، و قلّ أن يخلو عدد من الكتابات أو الأبحاث في المجلات و الدراسات العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة من موضوع يُناقش مسألة البناء الاجتماعي .

و يُركز تيّار "**البناء الاجتماعي**" على دور الثقافة و القيم و الأفكار في العلاقات الدولية ، ويتناول بالتحليل قضايا الهويات و المصالح و المعايير ، و يرى أن خلافه مع المدارس الأخرى ليس حول أهمية القوة في السياسة العالمية ، و إنما حول "**هل يُمكن تفسير أنماط القوة و أشكال استمرارها فقط بالاعتماد على الاعتبارات المادية ؟ أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الاجتماعية و الثقافية كذلك؟**"

و يطرح هذا المدخل أسئلة من قبيل : كيف تُؤثر المعايير و الثقافة و الهوية في السياسات الدولية ؟ و كيف تُؤثر البيئة في سلوك الفواعل و ولاءاتهم؟

و يعكس تيار البناء الاجتماعي التداخل الكبير بين فروع العلوم الاجتماعية ، فقد أخذ هذا المدخل من علم الاجتماع خاصية التفاعلية الرمزية أو ما أصبح يُعرف مُؤخرا بالبحث الاثنوغرافي ، و من علم الاجتماع التاريخي و علم الاجتماع المؤسسي ، و علم النفس المعرفي و الفلسفة ، و من علم اللغويات ، و ترمي هذه التفاعلات الى تحليل السمات العامة لتيار البناء الاجتماعي في مجال العلاقات الدولية .[68]

و من هذا المنطلق يُمكننا الحديث عن البنائية التي تدخل ضمن هذا الاطار الذي يبحث في البناء الاجتماعي و كيفية بناء التفاعلات التي تصنع السياسة العالمية ، و قد ارتبط التصور البنائي كثيرا

1- حسن الحاج علي أحمد ، "العالم المصنوع : دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية " ، **عالم الفكر** ، المجلد 33 ، العدد04 ، 2005، ص165 .

باسهامات Alexander Wendt الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة العالمية، و هو أكثر من عبّر عن مضامين البنائية خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992 الموسومة ب"**الفوضى هي ما تصنعه الدول**" ، كما برزت أولى معالم البنائية في دراسة Nicolas Onuf الموسومة ب"World of ower making " الصادرة عام 1989.

يرى مدخل البناء الاجتماعي أن المهم في السياسة العالمية ليس وجود الجانب المادي ، و إنما كيف يجري تمثيل هذا الجانب المادي ، فتواز ن القوى مثلا ، ينبغي ألا يُفهم أنه توازن بين وسائل الدمار الشامل ، و لكن على أنه توازن التهديد ، و يقوم التركيز هنا على المعرفة المرتبطة بالمجتمع و ليس بالفرد ، و يُمكن أن نقول أن هناك "هيكلا للمعاني الاجتماعية " التي نشترك فيها مع بقية أفراد المجتمع ، هذه الهياكل هي التي تُعطي المعنى للسياسة الدولية ، و بمساعدتها يقوم القادة و المواطنون بمعرفة العالم من حولهم.[69]

و بناءً على هذا ، يُمكننا القول أن مدخل البناء الاجتماعي يقوم على افتراضين : **الأول** أن البيئة التي يقوم فيها الوكلاء * بأفعال هي اجتماعية كما هي ماديّة ، و **الثاني** أن هذا الوضع يُساعد الوكلاء على فهم مصالحهم ، و ذلك بالمساعدة على فهم تلك المصالح ، فالافتراض الأول يرى أن الهياكل المادية تأخذ معناها من الاطار الاجتماعي الذي تُفسر فيه ، بينما يتناول الافتراض الثاني الطبيعة الأساسية للوكلاء ، خاصة علاقاتهم بالبيئات الهيكلية ، حيث يُركز البنائيون على عمليات التفاعل بين الوكلاء و الهياكل ، دون أن تُختزل أي من وحدات هذا التحليل في الأخرى.[70]

و في السياسة العالمية يُعرف الهيكل على أنه مجموعة من الكوابح على سلوك الدول ، وبينما يُمكن أن تأخذ هذه الكوابح شكل محفزات أو مُعيقات مادية ، فإن المهم بالنسبة الى البنائية هو كيف سيؤدي الفعل أو لا يُؤدي الى إعادة إنتاج كل من الفاعل أو الهيكل . و يكون للفعل أو السلوك مغزاه فقط من خلال إطار تفاعل جماعي ، و يُطور الفاعلون علاقاتهم و فهمهم للآخرين عبر وسيلة المُثُل(Norm) و المعاملات .

---

[69] - Eric Ringmer , " Alexander Wandt : a social scientist struggling with history " , in Iver B. Neumann and Ole Waever eds. The Futur Of International Relations : Masters in the Making ؟ London Routeldge 1997 .p278.

*- الدول و المنظمات .....

[70] - حسن الحاج علي أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص171.

الفرع الأول : البعد المعياري كإطار تحليلي جديد في العلاقات الدولية .

تُعتبر البنائية مقاربة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية . ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية(كما يدعي بعض الواقعيين)، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي (كما يقول بعض الدوليين الليبراليين) فبالنسبة إلى البنائيين، لا يندرج التفاعل بين الفاعلين ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطاً من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن .وتقدم البنائية الاجتماعية خلافاً للمقاربات النظرية الأخرى نموذجاً عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الفاعل و مصالحه.

واعتمادا على تصورات ألكسندر واندت Alexander Wendt فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسية الدولية وهي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

و تحاول البنائية من خلال هذه الافتراضات بناء نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية ، أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية.[71]

إن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية وخاصة صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وتزايد الصيحات الدولية حول تنامي دور هذا البعد (المعياري)، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار و الهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك.

[71] - جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007)، ص 322.

و في الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) ، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويُشكلً في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح السائدة و المرجُوة.[72]

كما يُثار النقاش حول وحدوية الدولة و مركزيتها في التحليل لدى البنائيين، إذ لا تلقى هذه الفكرة إجماعا مطلقا لدى كل البنائيين ، فبالإضافة للدول كفواعل أساسية في النظام الدولي تعتبر المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية و باقي الفواعل غير الدول Non-state actors بمثابة فواعل إلى جانب الدولة و لكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها، و يعتبر هذا بمثابة تنويع على الطرح الواقعي في هذا المجال. بالإضافة إلى أن الدولة عند البنائيين لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق بل من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.

و انطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية و أكثر إرادية، أي عكس المفاهيم المادية و الحتمية للتصورات الواقعية البنيوية.

الفرع الثاني : الضوابط القيمية و مدى قدرتها على تفسير قضايا السياسة العالمية .

من حيث نظرتها للعلاقات الدولية :ترى البنائية أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولي **Global Society**، لتتفق بذلك مع هندلي بول **Hendley bull**. الذي يرى – هو الآخر– أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع فوضوي، غير أن البنائية ترى – عكس هندلي بول – أن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك المنظمات الدولية، و التي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه، بالإضافة إلى الفواعل العبر وطنية و الحركات الاجتماعية المختلفة من بينها الحركات العرقية و الوطنية .

[72] - ستيفن والت ، "العلاقات الدولية : عالم واحد ، نظريات متعددة." ترجمة عادل زقاغ و زيدان زياني ، ص8.

كما أن المجتمع الدولي –حسب البنائية –لا يمثل حاصل جمع هذه الفواعل بل هو كائن آخر **other entitiy**يؤثر و يتأثر بأجزائه ، لتتفق في هذا الإطار مع الواقعية البنيوية حول الطبيعة الفوضية للنظام الدولي[73].

بالإضافة الى أن الأفراد و المجموعات و كذلك الدول –حسب التصور البنائي – تتصرف في شؤونها بمنطق اجتماعي قد يكون مشتركا The homo social logic و تبعا لذلك فإن ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إنشاء المؤسسات الدولية هو الدور الذي ترى انه يتناسب مع نظرتها للهوية، فبالنسبة للبنائيين اختلاف الهويات يرسم أدوار مختلفة للدول، بما يجعل بعضها أكثر تعاونا من الأخرى في المنظمات الدولية.

و حسب ليزا مارتن **Lisa Marrtin** تعتبر المدرسة الانجليزية سبّاقة لتبني هذا المنظور السوسيولوجي،و هي تعرف المنظمات الدولية باعتبارها:"**توليفة من القواعد والاتفاقات و التوظيفات و الممارسات الاجتماعية ، إنها مجموعة من الافتراضات الاتفاقية المهيمنة وسط أعضاء المجتمع الدولي، و التي تزود الأعضاء بإطار يساعدهم على تحديد ما يتوجب القيام به و ما يجب عمله في ظروف معينة.**"

يُعتبر الحديث عن قدرة المنظمات الدولية على بلورة الضوابط العنصر الأكثر تجديدا من حيث تركيزه على الجوانب القيمية، لكن المؤكد أن الحسم على هذا المستوى يعتبر ذا أثر تكويني Constiutiveبالنسبة للعناصر الأخرى مؤثرا بالتالي على السياسات المتبعة ؛ إذ أن بلورة الضوابط القيمية للسلوك تنطوي على وضع حدود فاصلة بين السلوك الصحيح و السلوك الخاطئ و بين الأدوات الفاعلة و غير الفاعلة في تنفيذ السياسات العالمية . تتجلى التبعات السياسية لتقييم السلوكيات سلبا أو إيجابا في مكافأة السلوكيات التي تصنف في خانة الإيجابية بما يضمن استمرارها، و معاقبة السلوكات السلبية مما يؤدي إلى أفولها التدريجي.

إنّ النموذج الذي تستند إليه عادة الأدبيات البنائية في هذا الشأن هو نجاح مسعى فرض ضوابط تصفية الاستعمار على مستوى الأمم المتحدة بل إنه تم مأسسة هذه الضوابط عبر إنشاء مجلس الوصاية و اللجنة السامية الخاصة بتصفية الاستعمار UN Sracial Committee On Colonialism ، و كل

[73] - حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة قسنطينة،2005)، ص 34.

ذلك في الوقت الذي كانت فيه العضوية في منظمة الأمم المتحدة منحصرة في عدد محدود من الدول ، كانت أكثرها نفوذا –بحكم التمتع بحق النقض– دولا استعمارية.

و قد ازداد الاحترام الذي يحظى به الخبراء في رعاية العديد من الضوابط الناشئة في النظام الدولي و ذلك بفضل قدرتهم على "شرعنة" أو رفع غطاء الشرعية" عن الممارسات المختلفة للدول ، و من ذلك الضوابط المتعلقة بنزع غطاء الشرعية عن الممارسات اللاإنسانية و اللاحضارية للدول الاستعمارية، فقد حدث تحول تدريجي فيما كان يعتبر "العالم المتمدن"، إذ أن هناك تقبلا متعاظما و اعتناقا لضوابط أخرى ساهمت في تعضيد مساعي تصفية الاستعمار مثل"حق تقرير المصير" و الأمر ذاته ينسحب على الضوابط المتعلقة "بعدم الاعتداء"، فقد ساعدت هذه الأخيرة الدول المستقلة حديثا على أن تخطو خطوات مهمة في مسار ترسخها دون تدخل خارجي "مباشر" .لكن التأثير الجلي للخبرة الدولية الناشئة بالنسبة لمسألة المرافقة كانت أكثر بروزا على مستوى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، حيث مكنت الولاية الممنوحة لهذا الجهاز من بلورة ضوابط تحدد خصائص مرافقة الدول الناشئة ، وتلك تجربة استمرت إلى غاية 1994 تضمنت الإشراف على 14 إقليم يقع ضمن ولايتها، و قد تم ذلك دون تأثير كبير للقوى الكبرى بفضل نزع الطابع السياسي عن المسألة وإلحاقها بالمسائل التي تعاظم نطاقها باضطراد.

و قد رافقت عملية بلورة الضوابط مسيرة تدول بلدان العالم النامية بشكل عام، بل أنها مستمرة إلى اليوم خصوصا في المناطق التي تشهد اضطرابات مزمنة أو التي أنهكتها الحروب و نخرت بنية النظام فيها .

الفصل الثاني : الحوكمة البيئية العالمية كفضاء تشاركي لفواعل السياسة العالمية

باعتبار الحوكمة آلية شرعية و ديمقراطية و فعّالة على المستوى الدولي ، فإن التشجيع عليها يُعتبر إحدى الطُرق لإنشاء مُجتمع مسؤول ، مُتعدد ، مُتضامن و يمتلك لذلك الحسّ بإمكانية المشاركة في صنع القرار في جميع المجالات ، بما فيها الجانب البيئي . إن فلسفة الحوكمة بإمكانها أن تُمَكِّن للفاعلين غير الحكوميين المنتسبين الى عالم الاقتصاد أو المجتمع المدني من أن يكونوا ضمن أي خطة لإدارة المجتمع، سواءً المحلّي أو العالمي .

إن الحوكمة البيئية العالمية تُتيح لمختلف فواعل السياسة العالمية فرصة المشاركة على مستوى صنع و اتخاذ القرار في الجانب البيئي ، الفواعل الرسمية ممثلة بالدولة و المؤسسات الحكومية التي تُمثلها ، و لكن أيضا للفواعل غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني و المنظمات الدولية غير الحكومية إمكانية المشاركة في ذلك .

و للحساسية التي يُثيرها موضوع البيئة بسبب اتصاله المباشر بمصلحة المواطنين ؛ فإن ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بصيغتيها المحلية و العالمية تصبح من الضرورة بمكان ، و هذا ما تُركز عليه آليات الحوكمة البيئية العالمية في جميع أنشطتها المتعلقة بحماية البيئة و رصد الأنشطة المُلوثة لها.

إن المرونة الكبيرة التي تُميز الحوكمة البيئية العالمية و تجاوزها لفكرة العمل الحكومي المحض جعلا منها مقبولة لدى مختلف فواعل السياسة العالمية ؛ الدولة بدافع التنازل عن قضايا السياسة الدنيا والتركيز أكثر على قضايا الدفاع و الأمن ، القطاع الخاص بسبب إمكانية تجسيده لمشاريع استثمارية وتحقيقه أرباحا من وراء ذلك ، أما المجتمع المدني فلأن ذلك يدخل ضمن أهدافه و مبادئه.

المبحث الأول : نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية.

استُخدم مفهوم "**الحوكمة**" خلال البدايات الأولى لظهوره، ليُشير أكثر الى ذلك التفاعل السياسي بين فاعلين محليين بهدف حلّ المشكلات التي تؤثّر في الدولة .لكن مع تسارع وتيرة العولمة بتداعياتها وتأثيراتها امتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين فاعلين عبر دوليين، وبذلك أصبح ينظر إلى الحوكمة العالمية أو حوكمة العالم بوصفها فلسفة جديدة تساهم من خلال الآليات التي تقترحها في حلّ المشكلات التي تؤثر في أكثر من دولة أو إقليم في غياب سلطة سياسية شاملة . بعبارة أخرى ؛ فإن المفهوم في سياقه الكوني يشير إلى الدلالة على كل التنظيمات التي يقصد من خلالها تنظيم المجتمعات الإنسانية على الصعيد العالمي[74].

و لعل أبرز سمة للحوكمة أنها تحمل في طياتها مفارقات عدة لما يُصاحبها من تغيرات غير مسبوقة تحدث على عدة مستويات ، أبرزها على الإطلاق ما يطال الدولة القومية وسيادتها في عالم يزداد فيه الإرتباط والإندماج الدولي وفي نفس الوقت الإنحسار والتشدد.

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة خلال الربع الأخير من القرن الماضي جملة من التحولات والتغيّرات التي تميّزت بالعمق وسرعة الوتيرة، وساهمت في بروز مفهوم "الحوكمة" ، لقد أفضى هذا الوضع إلى ظهور الدعاوى التي تنادي بضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية (International Politics) بنموذج جديد هو السياسة العالمية(World Politics). وما دعم من تنامي مطلب ترسيخ أسس هذا النموذج تزايد مستويات الوعي بالتهديدات ذات الصبغة العالمية ، وعلى رأسها التهديدات البيئية، حيث أصبحت أي دولة بمفردها غير قادرة على مواجهتها أو التقليص من حدّتها.

[74] - مراد بن سعيد ، "من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية ، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية" ، **المستقبل العربي**،العدد 421 ، مارس 2014، ص135.

المطلب الأول : المنطلقات العامّة للحوكمة البيئية العالمية.

تميّز عالم ما بعد الحرب الباردة بالتركيب والتعقيد وتسارع الأحداث ، فقد طرحت المشكلات البيئية العالمية تحديات وضغوطاً كثيرة على المجتمع الدولي ؛ حيث أصبحت المخاطر البيئية ذات طبيعة عالمية، ما يستدعي الاهتمام بالحوكمة البيئية العالمية للحدّ من هذه المخاطر، ولا سيما مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بُعديه الاقتصادي والسياسي؛ ولردم الهوّة بين الدول والأمم والشّعوب من أجل أن تُشارك إيجابياً في بناء مستقبل مشترك يعتمدُ على توطيد التعايش والتعاون والتنسيق بين جميع الفاعلين.

فإذا كان مفهوم السياسة البيئية الدولية، الذي يعني الجهود الدولية من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها التي تقوم بها الدول في إطار المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، يشير إلى حقل موضوعي متخصّص كصنف ثانوي للسياسة الدولية، ويفترض أن الدولة هي الفاعل الرئيس الذي ينتج الاتفاقيات الحكومية الدولية، وجب إثارة السؤال التالي :ما الذي يعنيه مفهوم الحوكمة البيئية العالمية؟

لقد استخدم جايمس روزنو (James Rosenau) مصطلح "الحوكمة العالمية" للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في غياب سلطة سياسية شاملة، فالحوكمة العالمية بحسبه، هي الحوكمة من دون سلطة السيادة، حيث يوجد تجاوز لعلاقات الحدود الوطنية [75]ويستخدم هذا المفهوم، بحسب روزنو، للتعبير عن نظام حوكمة في ظل نظام ليس هو نظام الدولة. إن الحوكمة العالمية تعني ببساطة أن نفعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلّي . ويعرّفها توماس وايس(Thomas Weiss) على أنها تعبّر عن الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة، وهي المشكلات التي تتعدّى قدرات الدول منفردة على حلها .إنها تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة الدولية.[76]

إن الحوكمة هي نتيجة التفاعل الوظيفي بين مكوناتها الثلاث ممثلة في: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني ، وهو ما ذهب إليه عدد من الباحثين، ومن بينهم الباحثان: "ماركوس ليدرر" Markus

[75]- James Rosenau, «Toward an Ontology for Global Governance,» in: Martin Hewson and Timothy J. Sinclair, eds., *Approaches to Global Governance Theory* (Albany, NY: State University of New York, 1999).

[76] - مراد بن سعيد ، من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية : التحولات الأنطولوجية في في تحليل الحوكمة البيئية العالمية ، مرجع سبق ذكره، ص137.

Ledrer و"فيليب موللر" Philip Muller الذين أطلقا على هذه المكونات تسمية "**مثلث الحوكمة**"[77].
انطلاقا من هذا التمهيد نجد أن الحوكمة ترتكز في مجملها على مجموعة من الأركان والتي نذكر منها:

المساءلة Accountability:والتي تعني خضوع مختلف المؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية إلى المحاسبة القانونية و المالية.

الشفافية Transparency: وترمي إلى العلنية في مناقشة مختلف المواضيع وحرية تداول المعلومات.

العدالة والمساواة Justice & Equality: وتفيد تطبيق القانون على مختلف شرائح المجتمع دون التمييز بينهم، وتوفير الفرص لجميع أفراد المجتمع.

التمكين Empowerment: وتشير إلى توسيع قدرات الأفراد بتوفير البيئة الملاءمة التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم.

المشاركة Participation: وتعني السماح لجميع المواطنين بالمشاركة في مختلف مجالات الحياة.[78]

ولا شك ان توافر هذه الأركان في أي مسعى لضبط العلاقات ضمن مستويات الحوكمة المتباينة من شأنه أن يساهم في تعظيم الفعالية ، سيما تقليص التكاليف المرتبطة بالعملية و إضفاء أكبر قدر من المشروعية على مختلف المشاريع المرتبط بالحوكمة.

كما أنّ مفهوم الحوكمة يتميّز باتساع نطاقه، لكنه لا يخلو بصفة دائمة تقريبا على مؤشرات إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

---

[77]- Markus Ledrerand Philip Muller, “Challenging Global Governance: Critical Perspective”, Workshop at Harvard Law School, Harvard, CPOGC, 2003, p 12.

[78] - أحمد طيبي، **الحاكمية الرشيدة** ، (مصر، دار المعرفة الجامعية، 2004) ص ص. 12-13.

أما تعريف الأمم المتحدة للحوكمة فجاء كالتالي : " **الحوكمة هي نتاج العديد من الطرق و الأساليب التي من خلالها يُشارك الأفراد و المؤسسات العامة والخاصة في إدارة شؤونها المشتركة ، بل هي عملية مستمرة من خلالها يُمكن تسوية والتوفيق بين المصالح المتضاربة المتنوعة و الإجراءات التعاونية المتخذة ، و هي تشمل المؤسسات الرسمية، والأنظمة التي تملك سلطة إنفاذ الإمتثال ، و كذا الترتيبات غير الرسمية التي توافق عليها الأفراد والمؤسسات ، أو التي اعتقدوا أنها تُمثل مصالحهم**".[79]، هذا ما جاء في تقرير بعنوان "**Our Global Neiborhood** " محرر من طرف "لجنة الحوكمة العالمية" الصادر عام 1995 ؛ و هي مجموعة مستقلة ضمّت مجموعة من الشخصيات المستقلة برئاسة رئيس الوزراء السويدي **Ingvar Carlsson**، و التي كانت تعمل تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة .

نلمح في التعريف الصادر عن منظمة الأمم المتحدة محاولة حثيثة لإدماج أكبر قدر من الفواعل في عملية الحوكمة ، مع إقرارها بوجود مصالح متضاربة قد تعتري مسار العمل المشترك ، هذه المصالح المتضاربة ستجد لها حتما (وفق تصور منظمة الأمم المتحدة) طرقا للتوفيق و التسوية ، غير أن هذه المصالح قد تكون متضاربة جدا ، بل و متعارضة في كثير من الأحيان ، خاصة إذا ارتبط الأمر بمصالح القطاع الخاص و رجال الأعمال الذين كثيرا ما يدخلون في صراعات مع المدافعين عن القضايا ذات الإهتمام المشترك ، يتجلى ذلك كثيرا في معظم اجتماعات منظمة العشرين و ما يسبقها من احتجاجات و مظاهرات عالمية.

أمّا إذا أسقطنا مفهوم الحوكمة على المجال البيئي الدولي ؛ فإنه يمكن النظر إلى الحوكمة البيئية العالمية على أنها مجموعة التشريعات والاتفاقيات الدولية والعمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يُؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية.

حيث تُعرّف الحوكمة البيئية العالمية على أنها نظام مترابط ومتكامل من القواعد الرسمية وغير الرسمية، أنظمة وضع القوانين والقواعد، وشبكات الفواعل على كل مستويات المجتمع الإنساني (من المحلي إلى العالمي) ، تقوم بقيادة المجتمعات نحو منع، تعطيل والتكيف مع التغير البيئي العالمي والمحلي، وبشكل خاص، تحول نظام الأرض في إطار السياق المعياري للتنمية المستدامة الذي تبنته

[79] - The Commission On Global Governance , **"Our Global Neighborhood"** (UK : Oxford University press,1995) ,p.4.

الأمم المتحدة في ثَمانينات القرن العشرين الذي يسعى إلى إدارة الموارد البيئية بطريقة تسمح بحماية حظوظ الأجيال القادمة في استغلالها .

إن الحوكمة البيئية يجب أن تُفهم بشكل واسع لكي تتضمّن كل الحلول المؤسساتية لفض النزاعات حول الموارد البيئية ، و كذا ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية المتاحة ، و التي للأجيال القادمة نصيب منها تقع مسؤولية حمايته و ضمانه على الجيل الحالي.

و تُمثّل الحوكمة البيئية العالمية شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات، ومجموعة الفواعل التي تكوّن النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية، وتتضمن كيانات مؤسساتية متعددة رغم أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في هذا النظام .

إنّ تطوُّر الحوكمة البيئية العالمية أدّى إلى نقد الفهم الكلاسيكي القائم على الدور المركزي للدولة في الإدارة البيئية الدولية[80].

حيث يقترح العديد من الباحثين إطارا عاما لدراسة العولمة و الحوكمة البيئية، ومراجعة التطورات المعاصرة في الحوكمة البيئية فوق الوطنية، وهنا يؤكد هؤلاء الباحثون على ثلاثة عناصر مهمة:

1. تطور المؤسسات البيئية فوق الوطنية؛
2. زيادة استخدام الآليات الضبطية القائمة على السوق؛
3. توفير مساحات أكثر اتساعاً لنشاط المجتمع المدني العالمي .

الا أن التحوُلات الظاهرة في منظومة الحوكمة البيئية العالمية ليست حتمية، وليست كافية للاستدامة، فهي مهددة باستمرارية مصالح الفواعل الاقتصادية ومعاقة أيضا بالسياسة، الجغرافيا واللامساواة على المستوى العالمي ، وخير مثال على ذلك رفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على بروتوكول كيوتو .

و لذلك فإن إيجاد طرق وأساليب لغلق فجوات الحوكمة التي عرفتها مرحلة الحداثة الدولتية هي من إحدى المهام الرئيسية للسياسيين وعلماء السياسة . في هذا المجال، يمكن الحديث عن العديد من النماذج في مجال الحوكمة العالمية التي تقدّم اقتراحات من أجل إصلاح الحوكمة العالمية وفق منظورات معاصرة، وتسعى لفهم التغيُّرات البنيوية التي طرأت على المستوى العالمي من أجل إثبات الشروط

[80] - Andonova Liliana, B. and Ronald B. Mitchell. 2010. The Rescaling of Global Environmental Politics, ***Annu. Rev. Environ. Resour***, 35: 255-282.

الأساسية لحوكمة عالمية ، شرعية و فاعلة. إحدى هذه التغيرات هي ظهور ما يُسمى بالمنظمات الدولية غير الحكومية على الساحة الدولية كفاعل جديد و شريك مؤثر في صياغة و تنفيذ المشاريع العالمية ذات الإهتمام المشترك ، خاصة تلك التي تكتسي طابعا تنمويا وخدماتيا.

وبإيجاز" **تشير الحوكمة البيئية العالمية إلى مجموعة المنظمات، والآليات السياسية، وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة العالمية ، وضمن سياق تطوّر السياسة البيئية العالمية، يبقى الهدف النهائي للحوكمة البيئية العالمية هو تحسين حالة البيئة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة**".

أما موضوعات الحوكمة البيئية العالمية فهي متعدّدة، فالاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف تغطي قطاعات عدة، مثل :التغيرات المناخية، وانخفاض التنوع البيولوجي، والمخاطر النووية، وأسلحة الدمار الشامل، وقضايا المياه والتصحر، إضافة إلى تعدّد اهتمامات المؤسسات التي تمارس الحوكمة، مثل: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ، ومرفق البيئة العالمي (GEF)، ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(UNCSD) ، والبنك الدولي(WB) ، ومنظمة التجارة العالمية(WTO)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية(WMO) ، وفق مستويات وأولويات وأيديولوجيات مختلفة ومتضاربة أحياناً، مثل : جهود تنمية قُدرات الدول، و"تأهيل "المنظمات الدولية غير الحكومية (NGOs) المحلية والأفراد، والقطاع العام والخاص معاً[81].

من خلال ما سبق يُلاحظ افتقار هندسة الحوكمة البيئية العالمية – على عكس أنظمة الحوكمة العالمية الأخرى ، كالصحة، والتجارة، والسياسة الاقتصادية – إلى الوضوح والتماسك، الأمر الذي يجعلها دوماً في حالة نقاش وإثراء، سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي إذ لم تستطع أية منظمة أن تظهر كمنظمة أساسية مهيمنة على مجال الدفاع عن قضايا البيئة بطريقة تضمن تكاملها في سياق السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى هذا الأساس، فإن المسؤوليات والنشاطات البيئية الدولية نجدها منتشرة عبر منظمات مختلفة ومتعددة، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى نسيج معقّد من الأمانات المستقلة والهيئات الحاكمة للعديد من الاتفاقيات البيئية الدولية . و هذا ما أدّى الى احتدام النقاشات في ما يخصّ العديد من القضايا المتصلة

81 - اكتفينا في هذه الجزء بذكر أهم المؤسّسات العاملة في مجال الحوكمة البيئية على المستوى الدولي–العالمي، وبعض المشكلات المثارة في هذا الصدد(البنك الدولي مثلاً).

بالحوكمة البيئية العالمية من جراء المنظورات الاختزالية والوحدوية للمواضيع البيئية، التي تعمل على تعريف الظاهرة البيئية من زاوية واحدة، سواء من الناحية المؤسساتية أو الخطابية، أو من ناحية الفواعل المتضمنة في الظاهرة البيئية[82].

الفرع الأول : في الشروط و المبادئ العامّة للحوكمة العالمية.

تقوم الحوكمة العالمية نظريا على مجموعة من المبادئ التصورية باعتبارها بديلا للمأسسة والضبط الدولتي ، و أهم تلك المبادئ ما يلي :

- **كسب المشروعية على أساس الأهداف و القيم و أساليب العمل** : و هو يقترب من مفهوم المشروعية داخل الوحدات السياسية التي تعني قبول عموم الشعب لمن يتولى مهام إدارة و تسيير الشؤون وفق مبادئ و قيم و قواعد ارتضتها تلك الجماعة أيضا على الفواعل غير الدولتية التي أصبحت تضطلع بمهام الدفاع عن قضايا عالمية ، خاصة وأن المؤسسات الرسمية الحكومية إن تمتعت بالشرعية قانونيا ، فإنها كثيرا ما تفتقر للمشروعية ، حيث تلقى الفواعل اللادولتية القبول من قبل الأفراد عالميا بالنظر الى طبيعة المعايير و الأدوار و الأعمال التي تؤديها. بُعد آخر لشرعية الحوكمة العالمية متعلق بالقيم ؛ فالفواعل سواء الدولتية أو غير الدولتية تعمل بالشراكة لتأسيس ما يُعرف بالأساس الثالث للحياة الدولية ، فبالإضافة الى ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، طبيعة القضايا العالمية و الإشكاليات المرتبطة بها تستوجب ميثاقا للمسؤوليات الإنسانية لتوحيد القيم العالمية ، و لتُشكل فيما بعد السند و الأرضية لتشريعات دولية تُمثل قواعد قانونية ضابطة لسلوك الفواعل ، و تتمتع بالمشروعية و تلقى القبول لدى الكُلّ.[83]

- **التأسيس للديمقراطية و المواطنة العالمية** : من بين المشاريع التي يُروج لها أنصار العولمة السياسية و الكوسموبوليتانيون نجد مشروع المواطنة العالمية ، التي تُطرح كبديل للمواطنات المحلية ؛ أي أن مسار العولمة السياسية بعملياتها المتشابكة على المستويات الخاصة بنشر قيم متجانسة و منمطة و مؤسسات منمذجة متوافقة و طروحات الليبيرالية الجديدة بأبعادها الثلاثة : الديمقراطية ، اقتصاد

[82] - مراد بن سعيد ، "من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية ، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية" ، مرجع سبق ذكره ، ص134.

[83] - Michel Meessu , **"Un Contrat Social Global Est Possible ? Une Relecture De Jean Jacque Resseau A Lheure De La Mondialisation " ,**in **Le Contra Social Dans Un Monde Globalisé** , ed : Guy Bajoit (Suisse : Academie Press Fribourg, 2008), p.51.

السوق، و الحكم الراشد ، حيث يُركّز هذا المنظور المعرفي ليس فقط لتحوير دور الدولة ، و لكنّه يهدف بالأساس الى بناء كيان عالمي لا تُشكل فيه الدول وحدات أساسية ، باسم إنسانية الإنسان و المصدر الإنساني للمواطنة لا المصدر الجغرافي.

-**خلق معايير موحدة ملزمة للضبط العالمي** : مثال ذلك أنّ معيار ISO International " Standarization Organization " أو معيار الجودة ، و الذي أصبح يراعي وطنيا ، إقليميا و دوليا في مدى مطابقة الشركات الخاصة و العامة للمعايير الدولية في مُنتجاتها و أساليب عملها ، بل و حتى في دفاتر الشروط الخاصة بصفقات المشاريع العمومية هو في الأصل من وضع معاهد خاصة بمبادرات خاصة ، الغرض منها فرض معايير ضبط عامة و مجردة .

و لا تقتصر مسألة المعايير الموحدة في الجانب المادي فقط ، بل إنها قد تمتد حتى لتلك القضايا القيمية ، فمسائل مثل إحترام حقوق الإنسان و حرية العبادة و التنقل مثلا أصبحت تتصدر مختلف النقاشات الدولية ، بل و أصبحت بعض الهيئات الدولية تُلزم بها جميع الدول الراغبة في الإنضمام إليها.

-**محاولة إرساء قواعد نظم تقييم فعّال** : إنّ توقيع الإتفاقيات و المصادقة على المعاهدات الدولية قد لا يكون متبوعا دائما بالتزام تامّ بتلك المعاهدات ، حيث تتحجج معظم الدول غالبا بمبدأ السيادة القاضي بعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، لذلك فقد أصبحت المسؤولية الدولية لتقييم مدى التزام الدول بواجباتها القانونية اتجاه القضايا العالمية " حقوق الإنسان ، بيئة ،..." من صميم مهام الفواعل غير الدولتية ؛ فالشبكات و المنظمات من قبيل منظمة العفو الدولية، مراسلون بلا حدود ،المرصد الدولي للسجون ، السلام الأخضر ، .... هي الأقدر على بناء تقييم لا مركزي و مستقل و مدعوم من طرف العديد من المتطوعين العالميين.

و من أجل إرساء نظام فعّال لحوكمة عالمية لا بأس من وضع بعض الشروط لتكون كالآتي :

- تصميم الحوكمة العالمية يجب أن يكون متعدد المراكز و الأقطاب؛
- تستند الحوكمة العالمية الى الأشكال و المستويات المختلفة للتنسيق و التعاون الدوليين ، و آليات اتخاذ القرارات الجماعية ؛
- الحوكمة العالمية ليست محدّدة في العلاقات المجرّدة المتعددة الأطراف على المستوى العالمي ، حيث أن العديد من الإشكاليات تدعو الى مشاركة سياسية في مختلف المستويات ؛ محليا وعالميا؛

- الحوكمة العالمية لا تستند الى وجهة النظر التقليدية للسيادة على ضوء المفارقات التاريخية لعالم الدول الوستفالي؛
- يدعو منظور الحوكمة العالمية إلى إعادة تنظيم المؤسسات الحكومية و فسح المجال أمام الإبداع المؤسساتي ؛
- الحوكمة العالمية ليست مشروعا يتضمن الدول و المنظمات الدولية فقط ، بل لابد من الاستفادة من خبرة و تعاون الفواعل الخاصة و الاعتماد على الشراكة العامة والخاصّة.[84]

الفرع الثاني : خصائص الحوكمة البيئية العالمية.

أولا : زيادة المشاركة.

تتميز الحوكمة البيئية العالمية بأنها لم تعد تقتصر على الدول القومية فقط، بل تتميز أيضا بالمشاركة المتزايدة للفواعل الخاصة مثل :شبكات الخبراء، حماة البيئة، والشركات المتعددة الجنسيات إضافة إلى وكالات جديدة تنشئها الحكومات– بما في ذلك المنظمات بين حكومية والمحاكم الدولية– لكنها تشارك في المؤسسات العالمية لمعالجة المشاكل البيئية دون أي ضغط من الدول أو الوكالات العامة . وهكذا يطلق عليها" وكالات وراء الدولة (Agency Beyond the State) .

من هنا يمكن القول عن عناصر التطور الجديد للمشاركة في الحوكمة البيئية العالمية، والتي حددها كل من Philipp Pattberg و Frank Biermann في ثلاث عناصر : يتمثل الأول في زيادة عدد الفواعل ودرجة مشاركتهم في الحوكمة البيئية العالمية بشكل كبير خلال العقد الماضي .أما الثاني، فيتمثل في زيادة تنوع أنواع المنظمات، وذلك بظهور أشكال جديدة للمنظمات مثل :منظمات صنع القواعد الخاصة (Private Rule Making Organizations) والشراكات العامة والخاصة (Public Private Partnerships) في مجالات معينة بدءا من إدارة الغابات، وصولا إلى المحافظة على التنوع البيولوجي، في حين يتمثل العنصر الثالث في تكييف المنظمات التي تم إنشاؤها مع أدوار ومسؤوليات جديدة.[85]

---

[84] - طلال لموشي ، ص121.

[85] - خديجة ناصري ، **مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية** ، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2012/2011)، ص 25.

ثانيا : زيادة الخوصصة .

لقد ظهرت مؤسسات جديدة للحوكمة البيئية العالمية إضافة إلى النظام القديم للوثائق الملزمة قانونيا، والتي تمت مناقشتها من طرف الدول . حيث أصبح المزيد و المزيد من الفواعل غير الدولاتية جزءا رسميا من مؤسسات الحوكمة البيئية العالمية، سواء تلك المتخصصة بوضع المعايير أو بتنفيذها وبهذا أصبحت الحوكمة البيئية العالمية تشير إلى التحول من الأنظمة بين حكومية (Intergovernmental Regimes) إلى التعاون عام/خاص، وخاص /خاص في صنع السياسة البيئية العالمية فقد أصبحت الفواعل الخاصة شريكة للحكومات في العديد من النشاطات الدولية.

ضف إلى ذلك، أن التعاون عام/خاص قد تلقى زخما كبيرا في القمة العالمية حول التنمية المستدامة سن 2002 ، حيث أسهمت في تطوير شراكات جديدة مع تحسين فعالية القائمة منها، من خلال التركيز على شراكات الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص .

و قد تمّ اقتراح عدد من المفاهيم في إطار تحليل المؤسسات الجديدة للحوكمة البيئية العالمية مثل الأنظمة البيئية عبر الوطنية (Transnational Environmental regimes)، والشراكات عام/خاص أو الشبكة العالمية للسياسة العامة (Global Public Policy Networks).فبينما يؤكد مصطلح الأنظمة البيئية عبر الوطنية على التشابه مع الأنظمة البيئية بين حكومية، مع وجود اختلاف في مصدر المعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار، والتي تعتبر نتيجة للتعاون بين الفواعل غير الدولاتية، فإن مصطلح الشراكات عام/خاص تصف تركيبة أكثر مرونة وأقل مأسسة للفواعل.[86]

وبالرغم من هذا الاختلاف في المفاهيم إلا أن نقاط البحث تتشابه، فبوجود مثل هذه المؤسسات الجديدة في الحوكمة البيئية العالمية أصبح من المهم جدا دراسة ظهورها، فعاليتها، تأثيرها وكذا شرعيتها في إطار الأنظمة البيئية عبر الوطنية.

ثالثا : زيادة التجزؤ.

تتميز الحوكمة البيئية العالمية الناشئة بزيادة التجزؤ في مختلف مستويات ومجموعات صنع القواعد وتنفيذها .وقد يكون هذا التجزؤ عموديا بين مستويات السلطة عبر الوطنية، والدولية والوطنية وكذا دون الوطنية (حوكمة متعددة المستويات) ، أو أفقيا بين مختلف أنظمة صنع القواعد المتوازية، التي تحتفظ بها مختلف مجموعات الفواعل (حوكمة متعددة الأقطاب Multipolar Governance).

[86] - Wolfgang. Reinicke, Global Public Policy, Foreign Affairs, Vol.76, N.6, 1997, pp 130-138.

من هنا، يمكن تفسير زيادة المأسسة العالمية للسياسة البيئية من خلال نقطتين أساسيتين . تتمثل الأولى في أنه لا يمكن حدوث أو تصور هذه المأسسة دون صنع سياسة مستمرة (Continuing Policy making) على المستويين الوطني وعبر الوطني، حيث أنه يجب تنفيذ المعايير الدولية محليا، كما يتطلب وضع المعايير العالمية صناعة القرارات وتنفيذها على المستوى المحلي، مع إمكانية التنازع والتآزر بين مستويات النشاط التنظيمي المختلفة.

أما النقطة الثانية، فتشير إلى كون المأسسة العالمية للسياسة البيئية لا تحدث بطريقة موحدة تغطي كل أجزاء المجتمع الدولي إلى نفس المدى . وأفضل مثال للتجزؤ الأفقي للسياسات هو استجابة البشر لمشكلة الاحتباس الحراري العالمية، حيث يلاحظ ظهور مقاربات متوازية للسياسة، والتي تشمل على حد سواء أهم أجزاء المجتمع الدولي، كما يمكن أن تتطور إلى أنظمة رقابية متباينة في الحوكمة العالمية للمناخ.

المطلب الثاني : تحديات الحوكمة البيئية العالمية.

إن الحوكمة البيئية العالمية قضية خلافية ،و هذا ما يُفسر الاختلاف في الآراء بين مختلف الفواعل النشطين في هذا المجال ؛ و حسب معهد التنمية المستدامة و العلاقات الدولية IDDRI فإنّ ذلك يرجع الى التعارض بين مبدأ حماية المصالح الوطنية و مفهوم المنافع العامّة العالمية ، و هذا ما يُقلل من فرص الوصول الى حلول ناجعة للمشاكل البيئية ، في مقابل ذلك يقدم برنامج العمل للقرن الواحد و العشرين تصورا آخر مفاده أنّ المشاكل البيئية ذات النطاق العالمي قد لا تتطلب حلولا عالمية ، فعلى سبيل المثال التلوث البيئي يُمكن معالجته اقليميا ، و تدهور النظم الإيكولوجية يُمكن معالجته محليّا، و التغير المناخي يحتاج لتضافر الجهود محليّا و اقليميا و عالميا ، إذ و حسب Backstrand و Saward فإنّ الاستدامة وحماية البيئة هو المجال الذي تمتزج فيه التجارب المبتكرة للإدارة مع أشكال الحكم المتعدد الأطراف مع إدماج المجتمع المدني العالمي لتغطية الفجوة بين القطاعين العام والخاص.[87]

كما لا يخفى أنّ الأزمة الناتجة عن تأثير الأنشطة البشرية على البيئة تستوجب ردّات فعل من طرف المؤسسات الدولية و الحكومات و المواطنين عن طريق تجميع الخبرة و المعرفة من كلّ الشركاء والمؤسسات المعنية ، فالمشاكل البيئية كتغير المناخ و الاحتباس الحراري و تدهور النُظم الإيكولوجية تُهدد التنوع البيولوجي و تُقيد التنمية الاقتصادية في العديد من الدول ، إذ تظل تدابير الحماية البيئية المُتبعة غير كافية ، لأنّ الإصلاحات اللازمة تتطلب توفير الكثير من الوقت و الطاقة و المال و مسار طويل من جولات المفاوضات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، إضافة الى حالة الانقسامات المستمرة وغياب الإجماع تُعرقل التقدم نحو تأسيس فعلي للإدارة البيئية .

و لأن تحديات الحوكمة البيئية العالمية لا يُمكن معالجتها إلا ضمن إطار أوسع و أشمل هو العولمة ، فقد دعا فريق من المهتمين بهذا الميدان و على رأسهم الإقتصادي الأميركي **جوزيف ستيغلز Joseph E. Stiglitz** إلى وضع التحديات العالمية في سياق إدخال تغييرات نوعية في عمل العولمة ، تشمل هذه التغييرات ست مجالات ، و هي :[88]

- محاربة الفقر في كل مكان (تحقيق أهداف الألفية الثالثة لعام 2000) ؛

---

[87] - Karin Bäckstrand, "**Democratizing Global Governance: Stakeholder Democracy at the World Summit for Sustainable Development"** , **European Journal of International Relations**, Vol. 124, (2006), p. 469.
[88] - Joseph E. Stiglitz, Un autre monde, *Contre le fanatisme du marché, Traduit par Paul* Chemla (Paris: Edition Fayard, 2006), pp. 52–60.

- "تعزيز" المساعدات الخارجية و التخفيف من الديون (تعزيز نتائج مؤتمر تمويل التنمية ، مونتيري ، مارس2002) ؛
- العمل على إرساء تجارة عادلة ومنصفة لعدم وجود توازن في التجارة الدولية ؛
- محدودية الليبرالية(سياسة وفاق واشنطن[89] ، وظهور ما بعد وفاق واشنطن) ؛
- حتمية حماية البيئة، فالاحتباس الحراري يشكل أكبر تحدٍ للعولمة ؛
- تجاوز العجز الديمقراطي في المؤسّسات التي تقودُ العولمة، خاصة البنك الدولي وصندوق و صندوق النقد الدولي.

ويبدو أن مخاطر التغيرات المناخية ستؤثر تأثيراً بالغاً في الحوكمة البيئية كما جاء في النقطة الخامسة، لكن التغييرات المطلوبة على العولمة – كما ذكرها ستيغلتز – ستمسّ جوانب الحوكمة البيئية العالمية في مجملها، فالعمل على الحدّ من الليبرالية المتوحشة مثلاً(النقطة الثانية) سيضع العالم اللبيرالي أمام تحديات جديدة ، منها ضرورة الالتزام بالأبعاد الاجتماعية ومساءلة العولمة وتفكيكها، وتجاوز" توصيات "وفاق واشنطن(النقطة الثالثة) من أجل تكريس الشّفافية والمساءلة في المؤسّسات الدولية ذات الطابع اللبيرالي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بشأن دمج كل قضايا البيئة في جميع مراحل عمليات صنع القرار(على المستوى العالمي، وعلى مستوى الدول، على المستوى المحلي)، وفي قطاعات متعدّدة منها :على سبيل المثال المخاطر النووية، وتقلص التنوع البيولوجي، والتخفيف من الفقر[90].

إنّ الرهانات و التحديات البيئية كبيرة ؛ لدرجة أنّها تحدّ من قُدرة أيّ وحدة سياسية على مواجهتها ؛ تكمن تلك الرهانات في :

- صعوبة التوفيق بين الحدّ الأقصى من التنمية المستدامة و أكبر قدر من الحماية البيئية ، ما يحُدُّ من التمويل و يُعيق بالتالي تطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ؛
- قلّة المخصصات المالية الخاصة بالأبحاث البيئية ، خاصة في الدول التي لا تملك موارد مالية كافية ؛

[89] - توافُق واشنطن (Washington consensus) هو مجموعة من التدابير المطبّقة في بداية ثمانينيات القرن الماضي في الاقتصادات النامية التي كانت تعاني أزمة الديون والركود والتضخّم المفرط، من قِبل المؤسسات المالية الدولية التي يوجد مقرّها في واشنطن(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وبدعم من وزارة الخزانة الأميركية . في العقد الأخير، أصبح توافُق واشنطن يرمز إلى جميع التدابير النيوليبرالية المستوحاة من أيديولوجية" مدرسة شيكاغو "النيوكلاسيكية.

[90] - الحسين شكراني ، "نحو حومة بيئية عالمية " ، **مجلة رؤى استراتيجية** ، المجلد الثاني ، العدد 8، أكتوبر 2014، ص42.

- عدم كفاية القدرات الفنّية و البشرية لبعض الوحدات الدولية ؛
- عدم قُدرة الحكومات على تلبية الالتزامات الخاصة بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ؛
- عدم التنسيق بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية كالأمم المتحدة و الحكومات و القطاع الخاص و المجتمع المدني ؛
- عدم القدرة على التأثير على الرأي العام بالشكل المطلوب.[91]

إجمالا يُمكن حصر التحديات الكبرى التي تواجهها الحوكمة البيئية العالمية ،في إعادة النظر في السياسات الليبرالية الجديدة بما في ذلك مؤسسات الحوكمة الدولية نفسها ؛ وكذا القدرة على تأطير عمل الشركات متعددة الجنسيات ومراقبته؛ والدعوة إلى حماية الكوكب وتوازن موارده الطبيعية كجزء من ثقافة السلام البيئي العالمي، وتعزيز التعايش بين الأمم والدول والشعوب.

[91] - United Nations Environment Programme, "**International Environmental Governance, Report Of The Executive Director**"(Seventh special session of the UNEP Governing Council, Cartagena, Colombia; 13 -15 February, 2002), p. 19.

المطلب الثالث : وظائف الحوكمة البيئية العالمية.

تمّ على مستوى جامعة يال "Yale University" عقد اجتماع لمناقشة حالة وظائف الحوكمة البيئية العالمية[92] ، و وفقا للتقسيم الذي تمّ اعتماده ؛ فقد صُنفت أربع مجموعات من الوظائف كما يلي :

أولا :الوظيفة التشريعية :إن الوظيفة التشريعية لا تشمل فقط التشريع وصنع القواعد، بل تشمل أيضا توجيه السياسة و الإشراف عليها، و مراقبة الميزانية و الشرعية العامة .كما تتحدد هذه الوظيفة من خلال أربع مستويات للنشاط كما يلي :

أ- **وضع الأجندة** :تساهم مجموعة كبيرة من الفواعل (دولية وغير دولية) في وضع الأجندة البيئية ، مع العلم أن NGOs تؤدي حاليا الجزء الأكبر من الوظيفة من خلال أنظمة الإنذار المبكر، ولو أنّها تُقدم في كثير من الأحيان مطالب مبالغ فيها و إنذارات خاطئة.

و بالرغم من هذه المشاركة للفواعل غير الدولية (Non-State Actors)إلا أن سلطة صنع القرارات الرسمية لتنفيذ العملية التشريعية تبقى في يد الفواعل الدولتية الرسمية.

ب- **صنع القرار** :حيث تم تحديد مرحلتين لعملية صنع القرار، تتعلق المرحلة الأولى بقرارات اعتماد التشريعات والقواعد الدولية أو التوجيهات السياسية ؛ وهي من اختصاص الدول السيادية، أما المرحلة الثانية فهي تعنى بالمصادقة على الوثائق القانونية الدولية، و التي تعتبر من اختصاص المشرعين الوطنيين ، وبالتالي ؛ يجب على البرلمانين والمشرعين على المستوى الوطني تكثيف مشاركتهم في عملية صنع القرارات البيئية الدولية من خلال المساءلة التنفيذية ، و كذا مشاركتهم بفعالية أكثر في العمليات الدولية من خلال المشاركة أكثر في الوفود الوطنية مثلا.

ت- **التنفيذ** :يعتبر التنفيذ من مهام الفواعل الدولية ، إلا أنه قد تم منح فواعل أخرى مسؤوليات متزايدة من أجل التنفيذ مثل :السلطات المحلية، كيانات القطاع الخاص، و المنظمات الدولية غير الحكومية (NGOs) . وقد دعمت مجموعة البحث هذه هذا التوسع من خلال الشراكات ، التي توفر آلية للحفاظ على الاتفاقية و الشرعية في العملية التنفيذية.

ث- **الإشراف على التنفيذ** :تعتبر هذه الوظيفة عموما مسؤولية السلطة التشريعية، كما أنّها تُعتبر أحد تجليات عجز الحوكمة البيئية العالمية، باعتبارها وظيفة لا يتم أداؤها على المستوى

92 - Tom Spencer, The Evolution of Global Legislators: Practice, Theory, Practice, Prepared for Global Environmental Governance: the Post-Johannesburg Agenda, Yale Center for Environmental Law and Policy, New Haven, CT, 23-25 October 2003, pp 3-8.

الدولي.حيث أن الترتيبات الحالية لمراقبة التنفيذ والإلتزام بالإلتزامات البيئية الدولية ضعيفة جدا، نظرا لعدم كفاية المعلومات التي تقدمها الحكومات فيما يتعلق بالتنفيذ[93].

ثانيا :الوظيفة التنفيذية :يعتبر النظر في الوظيفة التنفيذية صعبا في السياق الدولي، لأن للدول الأعضاء صلاحيات تنفيذية في منظومة الأمم المتحدة .ومع ذلك يمكن النظر إلى الوظيفة التنفيذية من خلال ثلاث وظائف أساسية :(وظيفة التفويض، الوظيفة الإدارية و وظيفة القيادة) ، و بالرغم من هذا التعدد في الوظائف التنفيذية إلا أن معظم هذه الوظائف ترتبط بالقيادة فيما يتعلق بوضع الأجندة، واقتراح الميزانيات وبدء التشريع، على أساس أن القيادة على المستوى الدولي تتميز بالمساءلة والمرونة، والشرعية والشفافية، والإنتهازية، والثقة، والقدرة على الإقناع وصنع اتفاقات .ومن هنا تم تحديد أبعاد القيادة التي يجب تطبيقها لتحقيق تماسك نظام الحوكمة ككل فيما يلي :

أ- **البعد العلمي** :يجب على الهيئات الدولية تحفيز البحث العلمي والمساعدة في تحديد أجندة بحثية من أجل تحقيق الفعالية. كما يجب عليها تنمية القدرة على تحليل وتقييم التقدم وسدّ ثغرات المعلومات والبيانات .وهناك حاجة أيضا إلى دمج المعرفة عبر مختلف التخصصات ومساعدة المجتمعات العلمية على التفاعل مع صناع القرار.

ب- **البعد المعنوي /الأخلاقي** : يشمل هذا الدور زيادة الوعي بين الحكومات وأصحاب المصلحة(Stakeholders) ، كما أنّه يشير أيضا إلى التركيز على المواطنين الأفراد.

ت- **البعد السياسي:** حيث يجب على كلّ مُكونات الحوكمة البيئية العالمية ؛ سواء كانوا أفراد أو مُنظمات و حتى حكومات وطنية التواجد و المشاركة بقوة في أهم المناسبات الدولية المتعلقة برسم و تنفيذ برامج بيئية على المستوى العالمي .

ث- **البرامجي** :يجب أن يكون للأفراد والمنظمات القدرة على تحديد أوجه النجاح، ومعالجة الثغرات في الامتثال للالتزامات ومسألة ضعف الأداء، وكذا القدرة على فهم دور تنمية القدرات، والتأثير على عملية صنع القرارات.

93 - Peter M. Haas, Addressing the Global Governance Deficit, United Nations University Press, Tokyo, 2004, p 11.

ثالثا : الوظائف القضائية :قامت مجموعة البحث بتحديد 13 وظيفة في إطار الوظائف القضائية في الحوكمة البيئية العالمية.

1. تعزيز حكم القانون؛
2. تفسير القواعد والأحكام؛
3. تأسيس قانون رسمي من خلال الإعتراف بالقانون العرفي؛
4. الإنتقال من القواعد المكتوبة إلى مبادئ مطبقة للقانون؛
5. تحديد المصلحة العامة من خلال تفسير وتطبيق القانون؛
6. توفير التحكيم وتسوية النزاعات؛
7. العمل كمدعي عام للدولة / نائب عام؛
8. تعزيز الالتزام بالقانون من خلال تعزيز نظام المسؤوليات القانونية؛
9. تعزيز الالتزام بالقانون من خلال بناء الثقة والحوافز.؛
10. ضمان الالتزام و ترجمة الاتفاقيات الدولية إلى قانون محلي؛
11. توفير سبل الوصول إلى العدالة؛
12. ضمان العدالة البيئية؛
13. تحديد الحقوق الموجودة مسبقا مثل حقوق السكان الأصليين(Indigenous rights).

هذا فيما يتعلق بتحديد الوظائف القضائية، أما بالنسبة لأداء هذه الوظائف فإن محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم، إضافة إلى آليات تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الإقليمية، وكذا فريق التفتيش التابع للبنك الدولي تقوم بأداء وظائف محددة .في حين يؤدي الإعلام و المنظمات الدولية غير الحكومية وظائف أخرى.

رابعا :الوظائف المالية :يُعتبر دور القطاع المالي في الحوكمة البيئية أقل مأسسة بكثير من القطاعات الثلاثة الأخرى .وقد تمت مناقشة هذه الوظائف في الاجتماع انطلاقا من مفهوم **التأمين البيئي** ل Steven Lovink مما فتح مجالا واسعا للنقاش حول أدوار القطاع العام والخاص في تحفيز وتنفيذ الحماية البيئية. فعلى الرغم من أن هناك تطو را واسعا في المعايير إلا أن تركيز الحوكمة البيئية يجب أن يكون التنفيذ .هذا التنفيذ الذي يتطلب المشاركة الفعالة للقطاع الخاص، وكذا دور القطاع العام في وضع

حقوق الملكية إضافة إلى الأطر التنظيمية التي تشجع الاستثمار في المبادرات البيئية . وبالتالي فإن بناء الشراكة عام–خاص قد يسهل التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص.

هذه هي جملة الوظائف التي يُمكن أن تضطلع بها المؤسسات المعنية بتجسيد مفاهيم الحوكمة العالمية في بُعدها المتعلق بالبيئة ، على أن التقسيم الذي اعتمدته جامعة "يال" ليس الوحيد ، فهناك أيضا التقسيم الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والذي قسّم وظائف الحوكمة البيئية العالمية الى خمس وظائف كبرى :

1. الرصد و التقييم و الإنذار المبكر؛
2. وضع السياسات و المعايير؛
3. بناء القدرات ؛
4. التنفيذ ؛
5. التنسيق .[94]

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أنه يتم أداء بعض الوظائف رسميا، بأن يفوض المجتمع الدولي بعض العملاء مباشرة بأدائها بشكل صريح . في حين يتم أداء وظائف أخرى بشكل غير مباشر، فالعمل ليس نتيجة لتعليمات صريحة من أولئك الذين يعقدون مجموعة من الأنشطة ليتم أدائها من طرف الفواعل ذات الصلة.

[94] - Daniel C. Esty and Maria H. Ivanova, Revitalizing Global Environmental Governance: A Function-Driven Approach, In, Daniel C. Esty and Maria H. Ivanova (eds.), Global Environmental Governance: Options & Opportunities, Yale School of Forestry & Environmental Studies, 2002, pp 12-16.

المطلب الرابع : الدبلوماسية الخضراء كتجسيد للحوكمة البيئية العالمية.

لحدّ الآن لا توجدُ تعريفات مانعة وجامعة لمفهوم الدبلوماسية الخضراء (Green Diplomacy) لتشابك العلاقات بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، ...إلخ .لكن المعطيات الدولية تشير إلى إمكانية أن يحتل البعد البيئي مكانة مرموقة في السياسات الخارجية، هذا بالنظر الى ثلاث مؤشرات محورية : الأول كثافة ما يُسمى بالمفاوضات الكونية متعددة الأطراف ، الثاني ، بروز دول كثيرة تُدافع عن مقاربة تفعيل الدبلوماسية الخضراء في العلاقات الدولية(كندا واليابان وسويسرا، ...إلخ) ، الثالث هو مساهمة حركات المجتمع المدني العالمي بمختلف أطيافه حتماً في تطوّر القانون الدولي البيئي والدبلوماسية الخضراء.

ولا شك في أن المنظمات الدولية غير الحكومية كانت لها الريادة في تعزيز هذه المقاربة، ولاسيما في الضغط على الشركات متعددة الجنسيات لإدخال مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات (CSR) في طرق تدبيرها وأدائها ورقابتها . لذلك لا يُمكن أن يبقى غير الرسميين على الهامش، فصنع القرار البيئي في المعاهدات البيئية مثلًا) ينعكس بالدرجة الأولى، ليس على الدول فقط، بل على الشعوب أيضاً؛ فأدوار المجتمع المدني البيئي حاضرة بقوة للدفاع عن البعد البيئي في سياق تعزيز المقاربة التعددية للعلاقات الدولية وتعزيز الحوكمة البيئية.

و يحتاج صنع القرار البيئي (حسب المقاربة الكلاسيكية) إلى 1. تحديد المشكل البيئي 2. تحديد الحلول للمشكل المطروح 3.الأخذ في الاعتبار المعلومات التي يقدمها صانع القرار السياسي 4. تطبيق الإجراءات السياسية بشأن حل المشكل البيئي 6. يمكن لدولة واحدة أن تضمن تطابق السياسة البيئية[95].

أما المقاربة الحديثة فتُركز بصفة أكبر على أهمية المعارف العلمية التي يقدمها العلماء والخبراء لصانعي السياسات البيئية وقدرتهم على التأثير في القرار من جهة، ودور الفرد في المشاركة في صنع القرار من جهة ثانية، ودور كل المنتفعين (Stakeholders) والمنظمات غير الحكومية والشركات التجارية من جهة ثالثة.

وغيرُ خافٍ، أن السياسات البيئية الدولية تدعو إلى إعادة تحديد أولوية قيم حماية البيئة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، والديمقراطية التشاركية . فهذه الوسائل الجديدة أصبحت تهدف لاستدامة نمط

[95] - الحسين شكراني ، **"نحو حوكمة بيئية عالمية "** ، مصدر سبق ذكره ، ص46.

مجتمعي يحرّر الأفراد من القيود ويوفّر الظروف الأولية للوجود الإيكولوجي[96].وفي السياق نفسه، يدعو بعض الفقهاء من أمثال (دانييل إستي) Daniel Esty – إلى إصلاح الحوكمة البيئية عبر تعزيز شفافية المؤسسات، ويرون أن على هذه الأخيرة أن تضمن توسيع مشاركة المنتفعين الملتزمين بنقاش السياسات البيئية الدولية؛ فيما يوصي فقيه آخر(ماريا إفانوفا) Maria Ivanova – بتطوير المعلومات الصحيحة في قضايا البيئة وتوجهاتها ونتائجها ومخاطرها.

غير أنه و على الرغم من تمكن فكرة "الدبلوماسية الخضراء" من إستمالة العديد المتعاطفين والمؤيدين ، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي ، إلا أنها كثيرا ما تتعرض الى الكثير من الضغوطات و الإكراهات التي تحول دون تحقيق مستويات عالية من الكفاءة المرجوة منها ، قد ترجع بعض هذه التعثرات إلى طبيعة الموضوع البيئي نفسه ، و في أحيان أخرى ، قد تتعثر بسب تعارض مصالح الأطراف الفاعلة فيها :

01- صعوبة الإتفاق البيئي الشامل :

من الدروس المستفادة من المؤتمرات الدولية، وخاصة في مجال التغيرات المناخية، صعوبة الاتفاق بني المتحاورين على نقط محددة، وفي حالة حدوث توافقات معينة سُرعان ما يتم في الجولات القادمة البدء من المربع الأول للتفاوض.

يرجع السبب في ذلك الى أنه لا يُمكن أن يحدث الإجماع في المجال البيئي لاختلاف المصالح والتحالفات و الرؤى السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، كما أن فرص نجاح التفاوض الجماعي في المفاوضات الكونية قليلة. ضف إلى ذلك تناقض الأولويات الإقتصادية للوفود المتفاوضة و تقاذف المسؤولية التاريخية في آلت إليه الأوضاع البيئية ؛ إذ تهدف الدول الصناعية إلى إعادة تموضع الشركات العابرة للحدود و الحصول على أحسن الصفقات و التفضيلات ، في حين تجعل الدول النامية من مسألة تحميل الدول الصناعية مسؤولية التدهور البيئي و تعزيز التنمية الإقتصادية أولوية لها.

02-المفاوضات البيئية ؛ الجدل الذي لا ينتهي... :

تعكس المفاوضات البيئية المنظور العام للعلاقات الدولية(جدلية التعاون والصراع)، لذلك تتأثر الحوكمة البيئية بمعطيات عدة، منها : صعوبة المفاوضات البيئية، واستدامة الجدل حول الحلول المقترحة.

[96] - Leann Brown. "Critiquing Green Diplomacy", *International Studies Review* (Vol. 5, N: 1, March 2003), p. 81.

تتسم الموضوعات البيئية ب" عدم اليقين العلمي "ما يُعقّد مهمة" صنع القرار البيئي ."وقد تمسكت الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية بهذه الأطروحة للتنصل من التزاماتها البيئية الدولية . أما العالم النامي فيقرّ بأن العلم قد حسم الأمر، فالتغيرات المناخية هي من" صُنع الإنسان"، ويكفي مراجعة تقارير الهيئة المختصة بالتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة (IPCC) ، التي تضمّ خُبراء في التغيرات المناخية، لمعرفة حجم الدمار البيئي وفاجعة التغيرات المناخية[97].

و بين كل هذا و ذاك تبرز "شوكة" السيادة الوطنية كأكثر القضايا تعقيدا ؛ فالدول المتقدمة(صناعياً) تدعو إلى مزيد من تعويم التدفقات المالية والتجارية والخدماتية، وهي الدول نفسها التي تضع الضّوابط على حركة الأشخاص وتنقلاتهم؛ وتدعو أيضاً إلى حرية الصادرات الفلاحية والأحقية في دخول الأسواق العالمية، وتضع في الوقت نفسه قيوداً على ذلك عن طريق تقديم المساعدات للفلاحين في حدود سيادتها الوطنية.

03-معركة المال و التقنية :

ما يميّز عالم اليوم هو التنافس التكنولوجي والتقني، حتى إن العمليات الاقتصادية، والعمليات السياسية، أصبحت تتضمّنُ قدراً كبرياً من التكنولوجيا [98].

عملياً، يطالبُ الجنوب بنقل التكنولوجيا النظيفة إليه، بينما يحتكرُ الشامل المال والتقنية، ويرغب بتحويل التكنولوجيا الملوّثة فقط، أو إعاقة الحصول على التقنيات التكنولوجية الجديدة في حالات بيعها. و يُمكن للجنوب أن يُطور قدراته التفاوضية كأن يربط بين القضايا البيئية غير البيئية في المفاوضات متعددة الأطراف.

ويلاحظ أن هناك قيوداً مفروضة على نقل التكنولوجيا المتقدمة [99]، والرغبة في استمرارية سيطرة الدول الصناعية على مقدرات الشّعوب النامية، وإخضاعها لشروط مُجحفة فيما يتعلق بالمساعدات المقدّمة في مجالات التصنيع والتنمية الاقتصادية و المعاملات التجارية في المواد الخام المصدّرة من العالم النامي والسّلع الاستراتيجية المُصَدّرة من الدول المتقدمة" .ولعل التعاون في مجال التكنولوجيا والابتكار واحدٌ من أكثر مكونات التضامن بني بلدان الجنوب وأهميته، حيث إنه يبشرُ بوعد حقيقي بتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم النامي".

---

97 - الحسين شكراني ، **"نحو حوكمة بيئية عالمية "** ، ص44.

98 - نفس المصدر ، ص45.

99 - محسن عبد الحميد توفيق ، **الإدارة البيئية في الوطن العربي** ، (تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1993)، ص 20 .

و عطفا على ما سبق فإنه يمكن الإفادة كثيرا من الآليات التي توفرها الحوكمة البيئية العالمية في مجابهة القضايا المترابطة كالمصالح المشتركة، والمشكلات التي يطرحها سياق التنافس الدولي ؛ مع الإشارة إلى أن المصالح الجماعية تتضمّن حماية البيئة ومُتطلبات التعاون؛ والقواعد و المعايير المشتركة.

و قد أسهمت المنظمات الدولية (و هي إحدى فعاليات الحوكمة العالمية) في :أولاً؛ تعزيز الحوكمة البيئية العالمية عن طريق المشاركة في تطوير دور القواعد والمعايير المشتركة، وثانياً؛ صنع القرار (البيئي) في الوضعيات المنفردة، وثالثاً؛ تحديد قابلية تمويل المشاريع للتنفيذ في الدول النامية.

يُمكن القول كخلاصة أن الحوكمة العالمية باتت تعرف أشكالاً جديدة للتعاون بعد الموجات التقليدية للمفاوضات ما بين الحكومات في إطار القانون الدولي، حيث إن تأثير الفاعلين غير الدولتيِّين لم يعُد ينحصر في مجرد الضغط على هذه المفاوضات، ولكن أصبح الفاعلون الخاصون جزءاً من المؤسسات والآليات المسؤولة عن وضع المعايير وتطبيقها على مستوى الحكومة العالمية، وهذا ما يؤكد على التحول من الأنظمة ما بين الحكومية إلى أنظمة عامة/خاصة، أو تعاون وصنع سياسة خاص/خاص على المستوى العالمي .

إن التزايد الكبير في عدد المنظمات غير الحكومية في القرن الماضي أكّد بشكل واضح حقيقة التوثيق العلمي الهائل لمشاركة هذه المنظمات على نحو متزايد في السياسة البيئية العالمية، كذلك فإن الاهتمام الأكاديمي بدور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية زاد بمستويات كبيرة خلال العقد الماضي، خاصة أن كل دراسة حول القضايا البيئية الدولية تتعرّض للمنظمات غير الحكومية كفاعلين أساسيين ومهمين . من جهة أخرى، فإن جانباً كبيراً من الدراسات يشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تؤثّر في قرارات الحكومات والدول لتطوير سياسات محلية لحماية الموارد الطبيعية والتفاوض حول الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى تأثير هذه المنظمات في نمط إدراك الأفراد للمشاكل البيئية.

المبحث الثاني : المنظمات الدولية غير الحكومية كقنوات مشاركة في الضبط العالمي.

لقد هيمن شكلان تقليديان للحكم على الشؤون العالمية حتى فترة قريبة: الحكم الوطني من خلال الضبط الحكومي ، والحكم الدولي من خلال العمل الجماعي الذي تقوم به المنظمات الدولية والأنظمة الدولية. إن حكم العلاقات الإنسانية أصبح مسعى معقدا يتجاوز المجال الوطني وما بين الدول ، وانتقل إلى مستوى عالمي يتضمّن فواعل متعددة عبر الحدود الوطنية ومستويات متعددة كذلك للسلطة الضبطية. في هذا السياق، فإن الترتيبات المؤسساتية للتعاون بدأت بالتشكُّل بصور أكثر نظمية وأكثر تعبيرا عن مستويات المشكلات العالمية. إن الشراكات العامة والخاصة، عمليات أصحاب المصالح المتعددة، شبكات السياسة العامة العالمية وشبكات القضايا أصبحت تعتبر أدوات مهمة للضبط العالمي.[100]

إن الحكم العالمي هو عملية تأسيس مجموعة قواعد للتصرف تحدد الممارسات، تعيّن الأدوار وتوجّه التفاعل لتمكين الدولة والفواعل غير الحكومية لمواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول. إن مفهوم "العالمية" في سياق الحكم لا يشير إلى المجالات ما بين الحكومية والدولية، على عكس المجال ما بين الحكومي الذي يعالج القضايا الرسمية بين الحكومات، والمجال الدولي الذي– إضافة إلى اهتمامه بالعلاقات ما بين الحكومية، يؤكّد أيضا على الاتصالات المشتركة بين مواطني هذه الحكومات. إذاً ، فتعبير "العالمية" يحيل إلى معنى أوسع يجمع بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية لمجموعة كبيرة من المؤسسات تتضمن الحكومات، المشاريع التجارية، الهيئات الدولية غير الحكومية، الجامعات ومؤسسات ومراكز البحث. مع تسجيل أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في هذا النظام.

سنُحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على ظاهرة "المنظمات الدولية غير الحكومية" ، نشأتها، مبادئها ، و صعودها في إطار الحوكمة الدولية ، و كذا تمكنها من تبوأ مكانة مميزة ضمن مؤسسات الحوكمة البيئية العالمية.

[100] - مراد بن سعيد ، "دور البيروقراطيات الدولية في الحكم البيئي العالمي " ، **مجلة المنارة** ، المجلد19 ، العدد4 ، 2013 ،ص 189.

المطلب الأول : المسار الأنطولوجي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية.

تكاثرت المنظمات غير الحكومية من حيث العدد، وأصبحت على نحو متزايد من الفاعلين المؤثرين في الشؤون الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ومع التزايد الملحوظ في أعداد ونشاط هذه التنظيمات غير الحكومية ظهرت العديد من الأدبيات والدراسات التي تعاملت معها، وشملت حقول معرفية مختلفة منها على سبيل المثال أدبيات العلوم السياسية والإنثربولوجيا وعلم الاجتماع، حيث تميزت غالبية هذه الأدبيات بميلها إلى دراسة أدوار المنظمات غير الحكومية – سواءً على الصعيد الدولي أو الوطني – ودراسة الوظائف التي تؤديها، والنتائج التي تحققها على أرض الواقع .

قبل التطرق إلى تعريف المنظمات غير الحكومية لابأس من الحديث عن تطور هذه المنظمات بشكل عام حتى نتمكن من معرفة خلفية هذه المنظمات بالإضافة إلى الظروف التي نشأت فيها، حيث تؤكد الشواهد التاريخية أن التنظيم الدولي غير الحكومي ليس بالأمر المحدث ، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن ظهور أول منظمة غير حكومية يعود إلى سنة 1617 دون تحديد هويتها، لكن أقدم منظمة مذكورة اسميا هي منظمة الأصدقاء كواكارس " **association des amis أو quakers** " سنة 1624 و هي منظمة ذات طابع ديني تقوم على تقديم المساعدات الإنسانية . لكن ظهورها ارتبط فيما بعد بظهور الجمعيات الدولية التي ارتبطت بدورها بالبعثات التنصيرية التي كانت ترسلها الدول الأوروبية للعالم . بالإضافة إلى إفرازات الثورة الفرنسية و ما حملته من أفكار تحررية و الدفاع عن حقوق الإنسان كما جاء في قول ألكيس دي تو كفيل " **حجر الزاوية في البناء الديمقراطي يكمن في العمل الجمعوي** " في إشارة منه إلى المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان[101].

و من جهة أخرى فقد اتضح أنه و مع نهاية القرن الثامن عشر أصبح الأفراد مهتمين بتحسين ظروفهم الحياتية معتقدين أن السبيل لتحقيق ذلك يكمن في تشكيل جمعيات ملتزمة بالعمل ، حيث ظهر في انجلترا هذا النوع من العمل الطوعي من خلال منظمات أنشأتها الطبقة الأرستقراطية ، و قد شهد القرن التاسع عشر نموا ملحوظا للطبقات الوسطى ممّا ضاعف من عدد الناس الذين يتمتعون بمستوى تعليمي و موارد يمكن استثمارها في جمعيات عمل طوعي.

[101] - Alain Pivetteau , pour une analyse économique des ONG , paris : édition katthala, 1998, p 273.

و رغم أن القرن التاسع عشر اتّسم بنمو النزعة القومية من خلال تنامي عدد الدول الوطنية ، الا أن ذلك لم يكن على حساب النزعة الدولية ، فالعالم آنذاك بدأ في الاتجاه نحو التقارب من الناحية السياسية خاصة بفعل شيوع الثورة الصناعية في أوربا و العالم الجديد.[102]

يُضاف الى كل ذلك بعض العوامل ذات الطبيعة التقنية ، مع عمليات اصلاح البريد في بريطانيا سنة 1840 ، ليمتد بعدها الى دول أخرى ، ثم تأسيس اتحاد البريد العالمي سنة 1874 ، كما أن نظم التلغراف بدأت بالشيوع بداية من 1840 ، أضف الى ذلك تنامي وسائل الاتصال و المواصلات في تلك الفترة كالسكك الحديدية و السيارات ، حيث شكلت تلك التطورات عاملا مهما في نموّ نُظم الاتصالات الأوربية.[103]

و إذا ما تجاوزنا وضع الشبكات الدينية التي كانت سائدة في أوربا خلال القرون الوسطى ، والمُعبرة عن أولى صور التجمع الطوعي للمواطنين ، فإن تأسيس أول منظمة دولية غير حكومية وفق المعايير المعاصرة كان سنة 1839 ، و هي "**المنظمة الدولية المناهضة للعبودية** " (Anty–Slavery International) ، بعدها تأسست إحدى أهم المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى الدولي ، و هي منظمة الصليب الأحمر CICR سنة 1863[104] .

و على الرغم من أن عددها لم يتجاوز الست منظمات دولية غير حكومية سنة 1854، الا أنه ومع نهاية القرن التاسع عشر وصل عددها الى 163 منظمة ، و مع بداية القرن العشرين تمّ إحصاء 176 منظمة ، و مع ظهور منظمة الأمم المتحدة عام 1945 وصل عددها الى1300 منظمة غير حكومية على المستوى الدولي ، ووصل عام 1981 الى 4252 منظمة ، و طبقا للإحصائيات المنشورة في الكتاب الدولي للمنظمات الدولية سنة 1987 كان يوجد حوالي 10000 منظمة دولية معظمها غير حكومي ، فيما بلغ عددها سنة 2007 60000 منظمة دولية .[105]

---

[102] - طلال لموشي ، "دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية ، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا" ، مرجع سبق ذكره ، ص59.

[103] -Bill Seary, «**"The Early History" : From The Congress Of Vienna To The San Francisco Conference,** in **The Conscience Of The World The Influence Of Non - Govenemontal Organisation In The UN System ,** eds Peter Wiletts (London , David Davies Memorial Institute Of International Studies 1996), p.17-18 .

[104] - اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة دولية إنسانية ، أسست سنة 1863 بسويسرا ، مستقلة و محايدة ، تقوم بمهام الحماية الإنسانية و تقديم المساعدة ، لضحايا الحرب و العنف المسلح ، للمنظمة مكاتب في 80 بلد حول العالم و يعمل تحت رايتها حوالي 12000 موظف ، تتولى اللجنة تنسيق العمل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية للصليب و الأحمر و الهلال الأحمر ، نالت المنظمة جائزة نوبل للسلام سنوات 1914، 1917، 1963.

[105]- Chris gratton et al., **"The Global Economics Of Spoerts"** (UK , Rutledge,2012),p21.

و بغض النظر عن التطور التاريخي للمنظمات الدولية غير الحكومية فقد حدّد **Thomas Richard Davies** خمس فئات من العوامل التي ساهمت في تطور هذه المنظمات ، سواء من ناحية الأداء الوظيفي ، أو من ناحية التضخم الكمّي :

1. الثورة المعلوماتية خاصة في مجال المعلومات و النقل ؛
2. نمو الاقتصاد العالمي ، إذ يُمكن ملاحظة العلاقة الطردية بين زيادة مستويات تعمق عولمة الاقتصاد ، و بين توسع المجتمع المدني العالمي والعكس صحيح؛
3. العوامل الاجتماعية المتمثلة في التغيرات الديمغرافية مثل النمو الحضري ، و التغيرات الفكرية ممثلة في تشكل وعي عالمي بالقضايا العالمية ؛
4. تأثيرات القضايا السياسية كالدمقرطة و السلام الدولي ، و البيئة و حقوق الإنسان ، و التي أصبحت قضايا سياسية عبر قومية بالدرجة الأولى ، و ما صاحبها من تطور لقواعد القانون الدولي ، و المعايير الدولية الخاصة بتلك القضايا؛
5. العوامل الداخلية المتمثلة في خصائص تلك المنظمات نفسها ، أي درجة الوحدة و التنسيق فيما بينها ، و طبيعة أهدافها و تبعات أعمالها ، و التي يُمكن أن تتسبب في توسع أو تقلص حجم قطاع المنظمات الدولية غير الحكومية.[106]

هذه العوامل الخمسة كفيلة بتشريح و تفسير المسار التطوري للمنظمات الدولية غير الحكومية ، ولكن أيضا تُفسر سبب أو أسباب الزخم الذي أصبحت يُرافق هذه المنظمات بغض النظر عن مجال نشاطها أو طبيعته .

أما فيما يخص تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية فقد قُدمت العديد من التعاريف حولها، منها ما هو صادر عن مفكرين و أساتذة في مجال الاختصاص ، في هذا الإطار نذكر ما قدّمه الأستاذ **مارسيل ميرل** ، حيث عرّف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها:" **كلّ تجمع أو رابطة أو حركة**

[106] - thomas Richard Davies , **"The Rise And Full Of Transnational International Civil Sosiety: The Evolution Of International Non-Governmontal Organization Since 1839"** (Working Paper Presented In: CUTP/ 003, London: Center For International Polities , City University 2008), pp5-6.

مشكلة على نحو قابل للإستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح "[107]

نجد أن هذا التعريف قد ركز على صفة من صفات المنظمات الدولية غير الحكومية وهي ذات طابع دولي، كما حدد لنا الأهداف التي تسعي إليها المنظمات وهي أهداف غير ربحية تطوعية وتعتبر من الصفات التي تميزها عن غيرها من المنظمات الربحية، ولكن يبقي هذا التعريف قاصرا لأنه لم يتحدث عن عنصر الإستقلالية للمنظمات الدولية غير الحكومية عن سلطان الدولة والحكومة.

وفي نفس السياق يعرف المفكر جوزيف ناي **Joseph Ney** المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها " **منظمات غير وطنية ، لا تنتمي لحكومة ما وهي تعبر عن الوعي العالمي والرأي العام العالمي حيث تقوم بالضغط على الحكومات من أجل تغيير سياساتها .**"

في هذا التعريف يبرز التأكيد أن تزايد إنتشار المنظمات الدولية غير الحكومية دليل على تزايد نمو الوعي العالمي وإنتشار ثقافة النظام العالمي القائمة على حرية الرأي والتعبير وإشراك الفواعل غير الدولاتية من خلال نشر قيم الديمقراطية والحوكمة في ظل النظام العالمي.

كما عرفها **جاك فونتانال Jacques Fontanel** على أنّ : " **المنظمة الدولية غير الحكومية ،هي مؤسسة تنشأ ليس بإتفاق بين الدول، لكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعي أو معنويين خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي ، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي**[108]."

ركزّ هذا التعريف على مجال نشاط المنظمة وهو المجال الدولي، كما أعطى لنا أحد خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية وهي خاصية الأهداف غير الربحية في نشاطها وعملها، بحيث تعمل وفق مبدأ الطوعية ولا تستهدف الربح من نشاطها، كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تتكون من الدول، وإنما من تجمعات وجمعيات أو حركات بدون هدف ربحي تشكلت عفويا وبشكل حر.

[107] - مارل مارسال، ترجمة: حسن نافعة، **سيوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (القاهرة :دار المستقبل العربي)، 1986 ، ص380 .

[108] - Jacques Fontanel ,**Les Organisations non gouvernementales**,(office des publications Universitaires press :London ,2005) ,p9 .

كما نجد تعاريف أخرى مُقدمة من مؤسسات و هيئات مختلفة تحاول الوصول الى ضبط لمفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية ، نذكر منها المجلس الإقتصادي و الإجتماعي– التابع للأمم المتحدة الذي أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تتمتع بالصفة الاستشارية فيه منذ سنة 1950، و الذي يُعرفها على أنها : " **مؤسسات أو جماعات مستقلة بشكل كلّي أو جزئي عن الحكومات ، و الهادفة أساسا الى تحقيق غايات أو أهداف إنسانية أو تعاونية دون الأهداف الربحية.**"[109]

كما حدّد المجلس مجموعة من المعايير الواجب توفرها للحكم على تنظيم ما بأنه منظمة دولية غير حكومية ، و هي :

1. يجب على المنظمات غير الحكومية أن تساهم في تحقيق أهداف و برامج الأمم المتحدة.
2. إن أي منظمة غير حكومية يجب أن تكون ممثلة رسميا ، و بمقرات محددة و بأعضاء دائمين ، و أن تضمن شفافية مواردها.
3. المنظمات غير الحكومية يجب أن تبتعد عن الأهداف الربحية ، فالشركات الفردية لا يُمكن أن تُعطى الصفة الاستشارية ، لكن الجمعيات التي لها مصالح تجارية يُمكن الاعتراف بها كمنظمات غير حكومية.
4. لا يُمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تستعمل العنف ؛ لهذا فبعض التنظيمات التي تستعمل السلاح يُمكن الاعتراف بها كحركات تحرر وطني و ليس كمنظمات غير حكومية.
5. يجب على المنظمات الدولية غير الحكومية أن تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
6. لا يُمكن بأي حال من الأحوال أن تُؤسس المنظمات الدولية غير الحكومية عن طريق اتفاقيات بين الحكومات.[110]

[109] - Gilbert Gagné **" International Trade Rules And States: Enhanced Authourity For The Wto ,** In **Non- State Actors And Autority In The Global System"** , eds Andreas Bieler, Richard Higgott ,Geoffrey Underhill (UK , Rutledge , 2004) ,p.244.
[110] -Ibid., pp436-137.

تبدو المعايير التي قدمها المجلس الإقتصادي و الإجتماعي أقرب للجانب العملي منها إلى الجانب التنظيري ، و هذا مناسب جدا لتقييم مختلف التنظيمات الدولية و التروّي في منحها صفة المنظمة الدولية غير الحكومية ، حيث تبرز شروط موضوعية و أخرى هيكلية ؛ الأولى مرتبطة في مجملها بنبذ العنف والالتزام بالقانون الدولي و إحترام سيادة الدول و عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، و الثانية تتعلق بضرورة الإنتشار عبر أكثر من دولة ، و كذا حظر امتياز تأسيس مثل هذه المنظمات عن الدول وحصره فيما سواها من الفواعل الدوليين .

على أن مسألة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول تبقى محل جدل و شبهة في كثير من الأحيان ، إذ ترتفع أصوات بعض الدول من حين لآخر بالاحتجاج على بعض تلك المنظمات ، وخاصة في إفريقيا ، إذ تتعذر تلك المنظمات بالنشاط التنموي و الإغاثي في حين أنها تُبادر/تُحاول تحوير بعض القرارات السياسية و الإجتماعية بما يتوافق و توجهاتها ، رشوة المسؤولين ، الضغط و الإكراه ، الإغراء ... كلها وسائل يُمكن استعمالها من أجل الوصول الى الهدف.

أما البنك الدولي فقد قدّم التعريف الآتي للمنظمات الدولية غير الحكومية بأنها :" **منظمات خاصة مستقلة جزئيا أو كلّيا عن الحكومات ، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهداف تجارية ، و تسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، تعزيز مصالح الفقراء، حماية البيئة، توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية، و الإضطلاع بتنمية المجتمعات**"[111]

يشير هذا التعريف إلى الأهداف العامة التي تنشط ضمنها المنظمات الدولية غير الحكومية، ولكنه لا يفصل بصفة قطعية في تحديد طبيعة هذه المنظمات وعن إعطاء الإطار الذي تعمل وفقه ؛ بمعنى لم يُحدد مستويات المنظمات سواء الوطني أو الدولي، وكذا في إطارها الحكومي أو غير الحكومي، فميزة الفترة الراهنة إنتشار العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية وتعمل في ميادين عديدة كالإقتصاد، البيئة، حقوق الإنسان، الأمن الإنساني، التنمية وغيرها من القضايا المطروحة على الساحة الدولية.

[111] - عمر سعد الله، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور**،(الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر،2009) ، ص 19.

يتضح من خلال ما سبق أن القليل فقط من التعاريف المقدمة حول المنظمات الدولية غير الحكومية استطاعت الإحاطة بالظاهرة من معظم جوانبها ، الا أن أكثرها مصداقية و تماشيا مع روح الظاهرة ، هي تلك التعاريف و الدراسات التي تُعطي أهمية بارزة للأهداف غير الربحية للمنظمات غير الحكومية ، و كذا تلك التي تقدم خدمات تنموية عجزت الحكومات الحكومات الوطنية عن الوفاء بها.

المطلب الثاني : أسس و مبادئ المنظمات الدولية غير الحكومية.

إن للمنظمات الدولية غير الحكومية أسسا و مبادئا تختلف عن تلك المميزة لباقي الفواعل غير الدولتية ، و هي تجد تلك الأسس في المواثيق و الإعلانات القانونية الدولية .

الفرع الأول : الأسس العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

تضمنت معظم المواثيق والإعلانات العالمية نصوصا صريحة وضمنية تشير فيها إلى ضرورة الإعتراف بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية نذكر منها:

أولا : ميثاق الأمم المتحدة:

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة 1945 الوثيقة الأهم في ترسيم فكرة المنظمات الدولية غير_الحكومية، فقد وضع اللبنة الأولى لها من خلال المادة 71 من الميثاق التي تعطي الانطباع لمصطلح "المنظمات الدولية غير الحكومية" بأنها إحدى المنظمات في القانون الدولي تنشط عبر الدول ولها القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في موضوع القانون الدولي المتصلة باهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.[112]

يُمكن القول أن المادة 71 قد أسست لإمكانية الاعتراف بهذه المنظمات، ودعمت مركزها الدولي وفسحت لها المجال لتشكل جزءا من المجتمع الدولي . بالإضافة إلى القرارات التي صدرت فيما بعد لتنظيم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وأجهزة منظمة الأمم المتحدة، كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، والجمعية العامة.

إذ يعتبر المجلس الإقتصادي والإجتماعي الجهاز المختص أساسا بترجمة وتنفيذ قرارات ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، حيث أصدر القرار) 1296 د (44 /المؤرخ في 23 ماي 1968 الذي ينص على منح المنظمات غير الحكومية مركزا استشاريا لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى أن تجري هذه المنظمات مشاورات مع أمانة المجلس . ثم القرار 31/1999 المؤرخ في 31 جويلية 1996 الذي قرر السماح للمنظمات غير الحكومية القطرية بتقديم طلبات العضوية.

وتطبيقا للمادة 69 من الميثاق نفسه أنشئت لجان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من بينها لجنة المنظمات غير الحكومية التي تدرس الطلبات المقدمة من قبل هذه المنظمات من أجل الحصول على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي[113].

---

[112] – عمر سعد الله، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي، بين النظرية والتطور**، (الجزائر ، دار هومة، ،2009) ، ص62.

[113] - محمد جاسم محمد الحماوي ، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان**،(الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة،2013) ، ص64.

وبالإضافة إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أصدرت الجمعية العامة الكثير من القرارات في هذا الشأن، من ذلك القرار 13(د/1)عام 1946 الذي ضمنته توجيها لإدارة الإعلام ومكاتبها الفرعية من أجل تقديم المساعدة وتشجيع الفاعلين لخدمات الإعلام والمؤسسات التعليمية القطرية، و شتى الهيئات الحكومية وغير الحكومية الأخرى المهتمة بنشر المعلومات عن الأمم المتحدة.

وتوالت بعد ذلك الإعترافات بالمنظمات غير الحكومية في جل المواثيق الدولية بعدما فتحت الأمم المتحدة هذا الباب وكان لها فضل الأسبقية والتقدم في هذا المجال.

ثانيا : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تستمد المنظمات غير الحكومية شرعيتها من المادة 20[114] الفقرة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 التي حمت حق الإنسان من خلال نصها" لكل شخص الحق في حرية الإشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية ." وأقرته كذلك المادة[115] 19 من ذات الإعلان بقولها "لكل شخص الحق في حرية الرأي و التعبير ." و يشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء.

ومن المعلوم أن حق المشاركة ليس حديث العهد بحقوق الإنسان ، حيث نصت المادة 01/21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن" : لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية" ، وتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نصا مشابها[116].

وينبغي أن تتمتع المنظمات غير الحكومية وأعضاؤها المهتمون حقا بمجال حقوق الإنسان بالحقوق والحريات المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وبحماية القانون الوطني ، ولايجوز ممارسة هذه الحقوق بشكل يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

وإذا كانت بعض الهيآت بصفة عامة والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة قد وجدت سندا في هذا الميثاق يمنحها صلاحية العمل ويضفي عليه الشرعية القانونية، فإن الميثاق بحد ذاته–الإعلان العالمي لحقوق الإنسان –ماكان ليصدر عام 1948 لولا الجهود المتواصلة للمنظمات غير الحكومية.

---

[114] -Article20 « Toute personne a le droit a la liberté de reunion et d'association pacifique ».

[115] - Article 21 « Tout Individu a droit à la liberté d'opinion et d'expression ».

[116] - شعشوع قويدر ، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي** ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة تلمسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014/2013) ، ص48.

ونص الإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان في المادة الأولى من الفصل الثالث على أنه: "من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، لكل شخص على المستوى الفردي أو الجماعي وعلى المستوى المحلي والدولي الحق في:

أ. التجمع بشكل سلمي ؛

ب. الاتصال بالمنظمات بين الحكومية أو غير الحكومية ؛

ت. تكوين و المشاركة في تكوين منظمات غير حكومية أو مؤسسات أو مجموعات."

وأكدت المادة الثالثة من الفصل الرابع من نفس الإعلان على أهمية تشجيع وتدعيم وتأسيس وتطوير مؤسسات تهدف لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل الدول طبقا لنظامها القانوني عن طريق المحققين، أو مهام تقصي الحقائق الخاصة بحقوق الإنسان أو بأي شكل آخر من أشكال المؤسسات المحلية.

ثالثا : العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية.

تضمن العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية[117] مادتين تؤكدان على حق الاجتماع السلمي وحرية التجمع، ففي المادة: "" 21 يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به" ، و نصت المادة 22 : "..... لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين "... و بموجب العهد الدولي الذي يمثل إتفاقية ملزمة متعددة الأطراف، فإنه على الدول الأطراف أن تعترف بالحقوق الواردة في العهد وتحميها، ولا يسمح للدول الأطراف في العهد بأن تقيد بعض الحقوق مثل حرية التجمع . واقتدت المواثيق الإقليمية بميثاق الأمم المتحدة وتضمنت نصوصها تعابير ضمنية وصريحة لإشراك المنظمات غير الحكومية وقبولها ضمن شركائها.

الفرع الثاني : المبادئ الناظمة لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية .

أولا : الطابع غير الربحي .

117 - العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية والإجتماعية والثقافية المؤرخ في 1956/12/16 ، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 67/89 المؤرخ في 1989/05/16 ، ج.ر.ج.ج عدد 20 في 1989/05/17.

تمتاز المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها منظمات تطوعية لا تسعي إلى تحقيق الربح أو مكسب هذا ما يميزها عن الشركات التجارية التي تأسست لأهداف ربحية، في حين تعمل المنظمات غير الحكومية لأهداف إنسانية ومنافع عامة لا تستهدف الربح ولهذا تعرف بإسم القطاع التطوعي أو القطاع غير الهادف للربح ، فالمنظمات غير الحكومية ينظر إليها كأنها أبنية إجتماعية وسيطة تقف بين الأفراد والسوق والإدارة الحكومية ، و تعمل على خلق بيئة منظمة للعمل الإنساني غير الربحي بطريقة مستقلة وليس تحت ضغط أي إدارة حكومية و تؤمن الخدمات وفق استراتيجية عمل تلقائي تطوعي .

لكن هذا لا يعني أنّ عليها أن تمتنع عن تحقيق الأرباح، بل يعني أنّه لا يجوز توزيع أي أرباح على أعضائها، وأنّه يجب أن تستخدم الجمعية هذه الأرباح بغية تحقيق أهدافها.

فالمنظمات الدولية غير الحكومية هي منظمات غير ربحية تهدف لخدمة المصالح الإجتماعية كحقوق الإنسان ، البيئة ، الصحة ، التنمية ، و غيرها من القضايا الإنسانية ، و لكن هذه النشاطات قد تواجهها بعض الصعوبات خاصة من طرف الجهات الحكومية ، و كذا من ناحية التمويل بهدف مواصلة نشاطاتها .[118]

ثانيا : المبادرة الخاصة .

تعني المباردة الخاصة في عُرف المنظمات الدولية غير الحكومية أنها تتأسس و تنشط بعيدا تماما عن تدخل السلطات الرسمية ممثلة في الحكومات الوطنية ، فهي تتأسس ابتداءً عن طريق مبادرة أفراد و هيئات و مؤسسات مختلفة ، و من دول و أقاليم مختلفة ، و تهدف لتحقيق بعض المتطلبات و الحاجيات الإنسانية .

إن الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية هي في الغالب تلك الأنشطة التي عجزت عن القيام بها الحكومات الوطنية ، إما بسبب خروج أقاليم معينة عن السيطرة الحكومية بسبب الصراعات المسلحة (المنظمات الإغاثية و الإنسانية في إفريقيا) ، أو بسبب قلة الموارد المالية و البشرية المؤهلة للقيام بتلك الأنشطة ، أو ربما بسبب غياب تلك الأنشطة عن أولويات الحكومة أو احتلالها لمراكز متأخرة ضمن سلم الأولويات.

على أن مبدأ المبادرة الخاصة لا يعني الإستقلال التام عن الجانب الحكومي ، بل يعني عدم تدخل الحكومات الوطنية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الخطوط العريضة لعمل تلك المنظمات غير

---

[118] - غسان منير حمزة سنو ، علي أحمد الطراح ، **العولمة و الدولة – الوطن و المجتمع العالمي دراسات في التنمية و الإجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية** ، (لبنان ، دار النهضة العربية ، 2002) ،ص202.

الحكومية و لا في رسم أهدافها ، و تلتزم أيضا بتسهيل نشاطاتها و عدم التضييق على تحركات أفرادها ، ولا بتهديدهم أو ترهيبهم ، و بالمقابل ، تلتزم المنظمة الدولية غير الحكومية بالقوانين الداخلية للدولة التي تنشط على ترابها ، و خاصة ما تعلق بالعلاقة مع الأحزاب السياسية و الإعلام و حركة رؤوس الأموال التي كثيرا ما تُثير حساسية السلطات الرسمية .

إن استقلالية المنظمات الدولية غير الحكومية عن السلطات الحكومية لا تنفي وجود مساحات للتعاون و التنسيق بينهما ، و يتم ذلك في الغالب في مستوى تبادل المعلومات و المعطيات ، و كذا في الدورات التدريبية التي تقوم المنظمات لفائدة الكوادر البشرية الحكومية .

ثالثا : تعميم العملية الديمقراطية.

إن المنظمات غير الحكومية تعبر عن حيوية المجتمع وتعاظم دوره في ممارسة الديمقراطية والأفكار الجماعية، وتسمى هذه المنظمات بالمنظمات القاعدية التي تعمل على التشاور بين المستفيدين من سلامة البيئة من شرائح المجتمع، لذا فهذه المنظمات توفر فرصا جديدة للاضطلاع بمهام المسؤولية والقيادة بحيث يمكن لجميع فئات المجتمع أن تبرز من خلالها بصورة فعالة.

وأيضا لهذه المنظمات دور رئيسي في تحقيق وصيانة الديمقراطية، وبمفهوم المخالفة أن أحد أهم معالم النظام الشمولي هو غياب المنظمات غير الحكومية، حيث يتطلب النظام الديمقراطي وجود عدد كبير من المنظمات المستقلة والتطوعية وغير الحكومية والتي تمثل ذرعا واقيا للفرد من تعسف الدولة، وهي تمنع الحكومات من الممارسة التعسفية للسلطة، كما تسهم في تحقيق مجتمع سياسي واع لأن المواطنين سيتعلمون أساسيات العمل الجماعي، والحركة السياسية في المجتمع من خلال المشاركة في مثل هذه المنظمات.[119]

كما أن الوجود الفعّال و النشط لهذه المنظمات في الميدان كفيل بجعل بعض السياسات الحكومية التي لا تلق إجماعا شعبيا تُقابل بالردّ والرفض ، فهي بالتالي تعمل كمرآة عاكسة لمصالح الشعوب والفئات الأكثر هشاشة و الأضعف صوتا في المجتمع .

و قد تتعدّى هذه العملية المستوى المحلّي إلى المستوى العالمي ، فالمظاهرات و الإحتجاجات التي تقودها المنظمات الدولية غير الحكومية ضد الإجراءات و السياسات السلبية التي تقوم بها الدول والشركات متعددة الجنسيات تكاد تعُمُّ القارات الخمس.

---

119 - أحمد محمد أحمد محمدعبادي ، **دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**، رسالة دكتوراه،(جامعة الزقازيق ، كلية الحقوق، مصر 2008)، ص323 .

على أنّ العمل الديمقراطي ليس مقتصرا فقط على المظاهرات و الإحتجاجات ، فمن الواجب أيضا تسجيل أنه قد بادرت العديد من الحكومات الى إشراك مختلف المنظمات غير الحكومية في العديد من الأنشطة الحكومية المتعلقة بالمجالات الإنمائية ، بداية من مرحلة التحضير و الإعداد مرورا بمراحل المفاوضات و المشاورات ، و حتى وصولا إلى المراحل النهائية المتعلقة بإستصدار القرارات والتشريعات القابلة للتنفيذ ، نجد هذا على المستوى القُطري ، كما نجده على المستوى العالمي ؛ إذ أن المنظمات غير الحكومية فاعل أساسي في كل الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة و الأجهزة و الوكالات المتخصصة التابعة لها.

المطلب الثالث : صعود المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية.

على الرغم من غياب نظرية واضحة تفسر تنامي المنظمات غير الحكومية ، فإنّ الأدبيات التي ظهرت في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع توفر أطراً هامة يمكن الاستعانة بها مثل نظرية الدولة،

ونظرية الحركات الاجتماعية، باعتبار أنّ هذه النظريات تقدم إطاراً مناسباً لمنهج ينطلق من الهياكل العليا في تفسير النمو العالمي للمنظمات غير الحكومية. حيث أنه و على غرار ما أفرزه ظهور الدولة القومية وعمليات بناء الدولة من ظهور أشكال جديدة للنشاط المدني ولنشاط المنظمات، فإنه – وعلى نفس المنوال – ساهم إنشاء المؤسسات الدولية الجديدة ونموها السريع في فترة ما بعد الحرب الباردة في تحفيز نمو المنظمات غير الحكومية في العالم عبر توفير فرص سياسية جديدة وحوافز للتنظيم. وتحديداً فإنّ التوسع في النظام الدولي ساهم في توفير نوعين من الفرص الدولية كانت حاسمة لنمو مجموعات من المواطنين على المستوى الوطني والدولي وهما: فرص الموارد المادية عبر المنح والعقود وغيرها من أنواع الدعم المؤسسي، وعمليات التفاعل السياسي من خلال الوصول إلى هيئات صنع القرار السياسي.

1. البرامج الدولية وصعود داعمي المجتمع المدني العالمي .[120]

لا شك في أنّ المنظمات الدولية غير الحكومية لا يمكنها أن تنشط دون توفر الدعم المادي، فعلى الرغم من أهمية التبرعات الخاصة التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية من الأفراد، إلا أنّ الدعم والمنح من قبل الدول والمنظمات والمؤسسات لعبت دوراً مهماً في تطوّر هذه المنظمات. حيث توسعت قاعدة الداعمين الدوليين للمنظمات غير الحكومية بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، وباتت تضم الدول، والمنظمات الحكومية وشبه الحكومية، والمؤسسات الخاصة. حيث أنه خلال نهاية التسعينيات أصبحت المنظمات غير الحكومية تتلقى ما يقارب 6–8 مليار دولار أمريكي سنويا من خلال الدعم عبر التمويل الخارجي ، و أبرز مصادر هذا الدعم تتمثل في منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، إذ وفرت أنشطة الأمم المتحدة محفزات غير مسبوقة لتزايد نشاط المنظمات غير الحكومية ، إذ لم تعد الأمم المتحدة تقدم الدعم لهذه المنظمات لتنفيذ المشاريع الخاصة بها فقط، بل باتت تقدم الدعم في مجالات حضور المؤتمرات والتدريب وبناء القدرات، حيث وصل إجمالي الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية من قبل منظمة الأمم المتحدة بحلول نهاية التسعينيات إلى أكثر من 2 مليار دولار أمريكي سنوياً. والملاحظ أنّ نسبة كبيرة من دعم الأمم المتحدة تم تقديمه إلى المنظمات غير الحكومية الخدمية في مجالات المساعدات الإنسانية والإغاثية وفي مجالات التنمية الدولية.

---

120 - كيم ريمان ،"نظرة من الأعلى: السياسة الدولية، المعايير، والنمو العالمي للمنظمات غير الحكومية" ، في **https://bit.ly/2MokwHt**، (2016/06/02)

2. توسيع قنوات الوصول إلى عمليات القرار السياسي على المستوى الدولي

يتمثل العامل الثاني وراء نمو المنظمات غير الحكومية في الوصول إلى منافذ وساحات صنع القرار السياسي في ظل تطور نظام الحوكمة العالمية باعتباره نسقاً يتسم بالتعقيد ويضم مجموعة كبيرة من المنظمات والأنظمة، وعمليات التفاعل. فالفرص المتزايدة للوصول إلى منافذ صنع القرار السياسي والمشاركة في عمليات وضع الأجندة ساهمت في تشكيل مجموعات جديدة، ووفرت فرصاً لبقاء المنظمات غير الحكومية، وذلك باعتبار أنّ الوصول إلى صانعي القرار السياسي يمكن أن يقدم للمنظمات غير الحكومية التأثير والشرعية اللازمة للبقاء، خاصة المنظمات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والبيئة.

وعلى غرار الفرص التي حصلت عليها جماعات المصالح في دول الغرب للوصول إلى مؤسسات صنع القرار السياسي، ازداد التوجه من قبل المؤسسات الدولية نحو إفساح المجال أمام مشاركة المنظمات غير الحكومية للوصول إلى منافذ القرار السياسي، وفتح المجال أمامها للمشاركة في صنع السياسات وعمليات التنفيذ، وكذلك تنسيق الجهود والتعاون معها. يعود ذلك إلى حالة التعقيد التي اتسم بها النظام الدولي بسبب تكاثر المشكلات العالمية وتعقيدها. وعليه، فإنّ زيادة أعداد المنظمات غير الحكومية في مجالات حقوق الإنسان والبيئة وقضايا المرأة لم تحصل إلا بعد أن ازدادت أعداد المنظمات الدولية والمعاهدات الخاصة بتلك القضايا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.[121]

و تجدر الإشارة أن أهم هذه الفرص تمثلت في نظام الأمم المتحدة الذي أفسح المجال للمنظمات غير الحكومية عبر منحها الصفة الرسمية. فميثاق الأمم المتحدة قدم – عبر المادة 71 – للمنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة من خلال الصفة الاستشارية والتنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تنُصُّ المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه : " **للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو "الأمم المتحدة" ذي الشأن.**" [122] من خلال هذه المادّة يتضح أن منظمة الأمم المتحدة قدمت فرصا سياسية هامة للمنظمات الدولية غير الحكومية مثل الاعتراف الرسمي العالمي، والمشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بالأمم المتحدة. ومع مرور الوقت

[121] - كيم ريمان ، "نظرة من الأعلى: السياسة الدولية، المعايير، والنمو العالمي للمنظمات غير الحكومية" ، نفس المصدر.
[122] - يُمكن الرجوع في هذا الاطار الى الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة الصادر بمدينة سان فرانسيسكو يوم 26 جوان 1945.

ازدادت فرص المنظمات الدولية غير الحكومية في المشاركة في سياسات الأمم المتحدة، الأمر الذي ساهم بدوره في تقديم حوافز لهذه المنظمات للتنظيم والعمل على المستوى الدولي.

هذان العاملان كان لهما بالغ الأثر في صعود المنظمات الدولية غير الحكومية في سُلّم الحوكمة العالمية ، و وصولها الى مرحلة أن يكون لها صوت مسموع في الكثير من القضايا والمسائل ذات الاهتمام العالمي المشترك.

و لكن ، ما تجدر الإشارة إليه أيضا أنّ هذه الزيادة في الفرص الدولية للمنظمات الدولية غير الحكومية عبر التمويل المالي والفرص السياسية لم تحدث في فراغ أيديولوجي. و إنّما هناك جانب ثان ينطوي على عمليات الترويج المعياري للقيم التي قدمتها المنظمات الدولية، والدول المانحة، وباقي الفاعلين في المجتمع الدولي. حيث أنّ النظام الدولي ومن خلال توسعه عبر الزمن لم يقدم حوافز مادية لنمو المنظمات الدولية غير الحكومية فحسب، بل ساهم في انتشار هذه المنظمات من دول الغرب إلى باقي دول العالم من خلال ترويجه لقيم مشجعة لهذه المنظمات. فالدول في العالم النامي أجبرت خلال العقود الأخيرة – عبر عمليات التفاعل الاجتماعي على المستوى الدولي – على تضمين وتعزيز نشاط المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني، وبالتالي أعادت هذه التفاعلات تشكيل السياق السياسي المحلي للمنظمات غير الحكومية وساعدت على نموها من خلال توسيع هياكل الفرص السياسية.

ولابأس هنا من الإشارة الى منظورين مختلفين في النظرية السياسية هما المنظور المؤسسي الاجتماعي والمنظور البنائي من حيث تأكيدهما على أهمية القيم والمعايير، بهدف تقديم تفسير لنمو المنظمات غير الحكومية خارج نطاق الدول الغربية، حيث أنّ هذين الاقترابين يصوران المنظمات غير الحكومية بأنها متغير مستقل لكونها إما حاملة للثقافة العالمية أو وكيل لعمليات التفاعل الاجتماعي.

و يجب أيضا التأكيد هنا أنّ المنظمات الدولية غير الحكومية وعلى غرار الفرص التي حصلت عليها من خلال الدعم المالي والفرص السياسية، فإنها حصلت على الاعتراف من العديد من الفاعلين الدوليين باعتبارها صوت الشعب ووسائل هامة للمبادرات الخاصة .وهذه النظرة برزت أكثر لدى الأيديولوجية الليبرالية عبر سياسات التنمية والحوكمة، والتي رأت في المنظمات الدولية غير الحكومية شريك مهم في تحقيق التنمية وتعزيز الحكم الرشيد و ممارسة الرقابة السياسية على صانع القرار ، وأنّ وجودها ضروري للحكم على تدرج الدولة في السلم الديمقراطي ، وكيفية تعاملها مع مشاركة المواطنين.

إنّ هذه الأيديولوجية الليبرالية الجديدة الداعمة للمنظمات الدولية غير الحكومية والقائمة على مبادئ الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي وضعت معايير دولية جديدة للدول. هذه المعايير تتمثل في أنه لكي تكون الدولة ديمقراطية وذات نظام اقتصادي حرّ يتوجب وجود مجتمع مدني مزدهر يتضمن المنظمات الدولية غير الحكومية والمجموعات المدنية المنظمة. وهذه المعايير الجديدة المؤيدة للمنظمات الدولية غير الحكومية ظهرت في البداية في قطاع التنمية الدولية في الثمانينات، ومن ثم أضفي الطابع المؤسسي عليها في نظام الأمم المتحدة منذ التسعينيات. وقد ظهرت هذه المعايير في قطاع التنمية الدولية من خلال وكالات المعونة الغربية التي سعت إلى إيجاد بديل لنموذج "التنمية عبر الدولة" القائم على البنيان الفوقي بنموذج قائم على البنيان التحتي والمشاركة المجتمعية. ومن هنا تمّ الاتجاه نحو المنظمات الدولية غير الحكومية واعتبارها البديل المناسب للحلول محل هذا النموذج، كونها تتمتع بالكفاءة والمرونة ولقربها من السكان.

هذه النظرة الجديدة عكست تحوّل بارادايمي Paradigm shift من نموذج التنمية عبر الدولة إلى نموذج التنمية عبر مشاركة السكان بسبب فشل الكثير من الدول في تحقيق التنمية ، وتم الترويج للمنظمات الدولية غير الحكومية والنظر إليها باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق هذا الهدف. وما يؤكد ذلك أنه وانطلاقا من التسعينيات، ظهر هذا التوجه لدى وكالات المعونة الغربية عبر تأكيدها المستمر على أهمية المجتمع المدني، وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية، كونها تقدم الخدمات للطبقات الهشة واعتبارها قناة فعالة لملء الفراغ الذي ينتج عن فشل الدولة والسوق من جهة، ومن جهة أخرى باعتبارها وسيلة لتحقيق التحول الديمقراطي كونها تمثل عنصر هام في تفعيل المجتمع المدني.

المطلب الرابع : التعددية المؤسساتية في الحوكمة البيئية العالمية.

لقد ظهر النظام الرسمي للحوكمة البيئية على المستوى الدولي في السبعينيات من القرن الماضي عن طريق إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إضافة إلى مجموعة أخرى من وكالات الأمم المتحدة . لم يؤدِّ إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تجميع المسؤوليات البيئية، ولم تكن هذه المسؤوليات من اختصاص هذا البرنامج وحده . إن معالجة المشاكل البيئية لا يمكن أن تكون ضمن الحدود التقليدية للدولة الوطنية، ولا من خلال خبرة أية منظمة وحدها، وحتى أن مؤسسي برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم

يقصدوا إنشاء وكالة جديدة عليا، بل هذه الهيئة البيئية الجديدة هي مجرد كيان صغير من المتوقع أن يحفّز ويشجّع على التعاون بين الوكالات الحالية، ويجمع النظام في مجموعه بدلاً من التشتّت الذي يميّز أجزائه، وعلى هذا الأساس، فالتنسيق كان، ولا يزال، صميم مهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

و يُمكن أن يُشكّل العدد الهائل من الاتفاقيات والمؤسسات البيئية المتعددة الأطراف، و الانتشار التنظيمي في المجال البيئي الذي يُميز الحوكمة البيئية العالمية ، عاملا مُشجّعا لمشاركة مختلف الاتجاهات والمنظورات البيئية من خلال تفويض القضايا البيئية الرئيسية للمنظمات ذات العلاقة؛ كما أن تعدد الوكالات والاتفاقيات الدولية يبدو ضرورياً في مواجهة القضايا البيئية المعقدة، التي تتطلب ردود فعل معيّنة لا يمكن أن نلمسها في هيئة عالمية واحدة.

وبالمقابل ؛ نجد أن بعد التمادي في هذا الاتجاه، يُمَكِّنُ من الوقوف على مجموعة من التداخلات القانونية والقضائية، والثغرات، والتضخم في الاتفاقيات، وعدم القابلية لمعالجة تفاقم المشاكل البيئية، وهذا ما أدى إلى لافعالية عملية وتنفيذية، وثقل زائد على الحكومات الوطنية في كل من الدول المتطورة والنامية . وعليه، فإن قدرة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية على تحقيق النتائج البيئية المطلوبة، ضعفت بشدة وطرحت إشكاليات حول جدوى هذا التعدد المؤسساتي[123].

لقد أكد العديد من المحللين أن التعدد المؤسساتي في إطار درجات معينة من التداخل والتكرارية ضروري لضمان التشغيل المثالي للنظام. و يستند هذا الرأي إلى العديد من الافتراضات الإيجابية حول دور هذا التعدد في تكاتف الجهود المؤسساتية لحوكمة البيئة العالمية، نظراً إلى استحالة التوافق بين المسؤوليات البيئية العالمية والقدرة المؤسساتية المحدّدة.

إن هذا الرأي يستند إلى العديد من الأسباب:

- من بين الأسباب العقلانية لبناء تعددية مؤسساتية في النظام البيئي العالمي هو خيار منتدى التسوُّق، أي منح الفرص للدول لاختيار الآلية الدولية المناسبة لخدمة مصالحها الخاصة.
- يؤكد العديد من المحللين أن التفاعل الوظيفي والسياسي بين المنظمات المتشابهة هو سمة إيجابية لنظام الحوكمة البيئية، حيث إن التفاعل بين المنظمات يساعد على تحقيق الأهداف بأقل موارد، وأهداف المنظمات يجب أن تعزّز بشكل متبادل للمشاركة والتفاعل الإيجابي.

[123] - مراد بن سعيد ، "من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية ، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية" ، المستقبل العربي ، ص145.

• هناك سبب جوهري ثالث للتعدد هو الحاجة إلى الوفرة في العمليات لمنع أي عدم توازن كلي قد يهدد النظام، حيث إن المنظمات الكبيرة تمثل أنظمة معلومات واسعة ومعقّدة، وأية أخطاء بسيطة يمكن أن تتضخم بسرعة .إن الوفرة المؤسساتية والعملياتية تمثل نظاماً جد إيجابي ومفيد يساعد على اكتشاف الأخطاء في بداياتها، والمثال الكلاسيكي للوفرة هو المحرك الاحتياطي في الطائرة النفاثة.

أما في ما يخصّ الرأي المعارض للتعدد المؤسساتي للحوكمة البيئية العالمية، فإنه يستند إلى أسباب أخرى تركز على عواقب هذا التعدد على مستويات التنسيق بين المؤسسات المتعددة:

• إذا كان للتفاعل المؤسساتي تأثيرات إيجابية ومفيدة نظرياً، فهو في الممارسة ربما لا يؤدي إلى تحقيق النتائج دائماً، حيث إن التفاعل أحياناً قد يؤدي إلى نتائج غير متوافقة وغير متوقعة .إن عدم التوافق يكون خاصة في حالات التنافر والتنازع في إطار القانون الدولي، حيث أّن تنازع القوانين قد يعيق مصداقية وتماسك القانون الدولي في حدّ ذاته .على سبيل المثال، نجد الاتفاقية الدولية حول التنوع الحيوي تدعو إلى رقابة أكثر صرامة من منظمة التجارة العالمية في ما يخصّ الكائنات الحية المعدلة جينياً، الأمر الذي أدى إلى نوع من التشويش والنزاع.

• قد يكون التعدد المؤسساتي مفيداً أيضاً، خاصة في مجال التطبيق، لكن عند الإفراط فيه يمكن أن يؤدي إلى حمل زائد للنظام .إن التعدد الحالي للمنتديات وهيئات صنع السياسة قد أرهق الإدارات الوطنية، وأدى إلى أولويات وأسبقيات خاطئة . حيث أن الكمّ الزائد من المعاهدات يمثل إشكاليات كبرى، خاصة بالنسبة إلى الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية وبشرية لحضور دائم و فعّال في مختلف المؤتمرات الدولية[124].

لطالما كانت مسألة ضبط العلاقات الدولية مُحتكرة من طرف ما يُسمى "بالفواعل الدولتية" ؛ الدول و الهيئات الدولية الممثلة لمصالحها ، و لكن دخول ما أصبح يُعرف في الأدبيات السياسية بالمنظمات الدولية غير الحكومية في الساحة الدولية أحدث ثورة تنظيرية و عملية على حد سواء ، حتى أنه ساهم في تغيير الكثير من المعطيات و الأدوار ، بل و أصبح مزاحماً للدول نفسها في العديد من المجالات و الإختصاصات .

على أنه لا يُفهم من هذا الكلام أن ظهور هذه المنظمات يُصنف في خانة غير المرغوب فيه دائما، فقد وجدت الدول نفسها في الكثير من الحالات مختارة/مضطرة لتفويض تلك المنظمات بعضاً من

[124] - مراد بن سعيد ، المصدر السابق ، ص147.

صلاحياتها و وظائفها ، و خاصة تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات التقليدية لمظاهر السيادة كالأمن والدفاع و الدبلوماسية مثلا ، و لكنها تُصنف في العادة كمتطلبات خدماتية .

و تُبدي هذه المنظمات في معظم الأحيان تحكُّما كبيرا في المهام المنوطة بها ، نظرا للمرونة الكبيرة التي تتمتع بها و تدني التراتبية البيروقراطية التي تطبع العمل الحكومي الرسمي ، و كذا اعتمادها على العمل الميداني المباشر مع فئات المواطنين التي تقع ضمن اهتماماتها.

المبحث الثالث : فلسفة المنظمات الدولية غير الحكومية في العمل البيئي العالمي.

منذ بدأ الاهتمام الدولي بقضايا البيئة ، كانت المنظمات الدولية الحكومية منها و غير الحكومية في صدارة الهيئات و المؤسسات التي أبدت حماسا متميّزا بهذا الموضوع ، و خاضت تقريبا في مختلف المسارات و الرهانات المتعلقة بالبيئة ، في هذا المبحث سنُحاول تسليط الضوء على المنظمات الدولية غير الحكومية و تعاملها مع القضايا البيئية (المطلب الأول) ، و كذلك سيتم التعريج على الجهود التي

تبذلها تلك المنظمات خلال المؤتمرات الدولية ذات الشأن ، بل و حتى على الهامش منها (المطلب الثاني) .

و قد تمّ تخصيص جزء من هذا المبحث (المطلب الثالث) للحديث عن مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ، بما أنه يرتبط بشكل مباشر بالميدان الذي تنشط فيه هذه المنظمات .

المطلب الأول : اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بالقضايا البيئية .

انطلاقا من كون المنظمات الدولية غير الحكومية أصبحت تلعب دورا نشيطا على الصعيد العالمي؛ كونها تهدف و تسعى في كُلّ مرحلة من مراحل تطورها الى تحقيق اتصال فعّال بين الأفراد والجماعات على المستوى العالمي ، فقد أصبح النظام الدولي يعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية كطرف في التنظيمات المؤسساتية الدولية لتأكيد مصداقيتها ، كما أنها تُعتبر النمط الجدير بالاهتمام ،

ويجري بواسطتها قياس المواقف الشعبية من مختلف القضايا في التجمعات العالمية ، في هذا الصدد يقول برهان غليون : " **إن المنظمات الدولية غير الحكومية في عصر العولمة أصبحت قنوات الاتصال و التواصل الرئيسية على مستوى المجتمعات و القاعدة التي تُبنى عليها الإرادة العالمية الإنسانية الجديدة.**"[125]

و أخذا في الإعتبار أيضا أن المساس بالجانب البيئي لا يمس منطقة واحدة بل جميع مناطق العالم ، و لا قطاعا واحدا بل مختلف قطاعات التفاعل الدولي ؛ فقد أخذ موضوع البعد الدولي لحماية البيئة مداه وازداد الاهتمام به ، وصولا الى ظهور الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تُعنى بالجانب البيئي ، و التي أصبحت تلعب دورا رياديا في مجال التحسيس و التوعية حول البيئة ، و قد ترتب عن ذلك العديد من القرارات و التوجهات التي تعتبر الروافد المباشرة للقواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة .

و من أبرز المؤتمرات الدولية التي عُقدت من أجل مناقشة الوضع البيئي الدولي نجد "مؤتمر ستوكهولم" سنة 1972 ، و الذي أقرّ في توصياته بأن التكنولوجيات و التنظيمات و التشريعات جميعها لا يُمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها لإرساء سياسة بيئية فعّالة ، إذا كانت تفتقر للوعي البيئي الكافي ، ومن هنا كان لابدّ من البحث عن أسلوب أكثر فاعلية و استمرار من القوانين والتشريعات و ينجح في تنظيم استغلال الإنسان للموارد و صيانة البيئة.

و هذا ما تجسد في فكرة "التربية البيئية" التي يُقصد بها إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم، أي جعل الأفراد قادرين على فهم نظم البيئة . و بعد إعتراف مؤتمر ستوكهولم 1972 بدور التربية البيئية في حماية البيئة، برزت موجة إهتمام عارمة بالتربية البيئية، و تمثل ذلك في المؤتمرات و الندوات التي انعقدت في مختلف مناطق العالم، و كان ميثاق بلغراد الذي تمخض عن الندوة الدولية التي عقدت في العاصمة اليوغسلافية في أكتوبر 1975 بمثابة إطار شامل حدد أسس العمل في مجال التربية البيئية، ثم تلاه الندوة العربية للتربية البيئية التي عقدت بالكويت في نوفمبر عام 1976 و المؤتمر الدولي الذي عقد في تبليسي السوفياتية في أكتوبر 1977 الذي يعد أخر لقاء دولي سعى إلى تنمية التربية البيئية و وسائل نشرها.[126]

---

[125] - عثمان بقنيش ، **قانون المجتمع الدولي المعاصر** ، (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ،) 2012، ص80.

[126] - راتب السعود، **الإنسان و البيئة- دراسة في التربية البيئية-** ، (عمان ، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2004) ، ص 134.

هنا يبرز دور المنظمات غير الحكومية البيئية، التي تعمل على تحسيس الجماهير وأصحاب القرار بالمشاكل البيئية، كما تقوم هذه المنظمات بإيصال المعلومات المتعلقة بالبيئة وحقيقة مشاكلها للجمهور كما هي دون تحريف أو تشويه، كما تقوم بتحذير الرأي العام وقوى الشعوب بكل ما قد يتسبب في تدمير البيئة.

أولا: المساهمة في نشر الوعي البيئي

يقصد بالوعي البيئي تحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة، و التعامل معها بعقلانية من خلال تدعيم دور المؤسسات التربوية و الإعلامية، و كذا الجمعيات البيئية التي تعمل على رفع المستوى الثقافي و تنمية الوعي لديهم للمشاركة بفاعلية في تحسين البيئة و حمايتها من التلوث.[127]

و لعل سعي المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر استوكهولم عام 1972، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال، يقوم عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة)، بنشر تقارير وطنية مُتاحة للجميع عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات دولية غير حكومية عديدة بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للموارد (WRI) ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية.[128]

كما تقوم المنظمات غير الحكومية في سبيل تحسيس المواطن و نشر وعي بيئي وكذا تعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة سليمة، بإتباع جملة من الأساليب و الطرق كالمشاركة في مختلف البرامج الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام المقروءة و المكتوبة التي تتناول مواضيع بيئية، كما تبادر بتقديم محاضرات و ندوات و تنظيم معارض باعتبارهم من الأدوات الهامة من أجل نشر ثقافة بيئية في

[127] - حاجة وافي ، "المنظمات غير الحكومية و دورها في حماية البيئة" ، **مجلة جيل الدراسات السياسات السياسية و العلاقات الدولية** ، (العدد الأول، جانفي ، 2015) ص67.

[128] - محمد ياسر خواجة ، "دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي" ، **المركز الدولي للأبحاث و الدراسات**،2009، ص 34.

أوساط أفراد المجتمع، بمساهمتهم في التبليغ عن المشاكل البيئية و تزويدهم بالمعلومات و المعطيات اللازمة لمناقشتها و تتقديم الاقتراحات التي يرونها لازمة للمحافظة على البيئة.

وقد أنشأت المنظمات الدولية غير الحكومية معاهد متخصصة في مجال علوم البيئة وأصبحت تحث الدول على إدراج مادة التربية البيئية بصفة مستقلة في برامجها التعليمية الرسمية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي قد عدد ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية من بينها:

- إعلام و تربية الجمهور؛
- تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين و الاداريين و المنتخبين؛
- نشر المعلومات لوسائل الإعلام؛
- إصدار النشريات و المجلات.

يُمكن القول أن المنظمات غير الحكومية استطاعت و بجدارة ترسيخ قضية الوعي البيئي، و خير دليل على ذلك مشاهد المظاهرات العارمة في مدينة سياتل الأمريكية المناوئة للعولمة، و التي تعد أخر المظاهر الكبرى التي سجلها القرن العشرين و التي أشارت إلى قوة الحس و الوعي البيئي ، و إلى تبلور حركة معارضة قوامها حقوق الإنسان و البيئة والديمقراطية كمعايير أخلاقية جديدة مثل فيها المطلب البيئي أحد الأبعاد الرئيسية الرامية إلى إخضاع أنظمة المنظمة العالمية للتجارة للقوانين و المعاهدات البيئية الدولية التي تنظم الجهود و القوانين البيئية في العالم.

ضف إلى كل هذا فإن بعض المنظمات غير الحكومية و الجمعيات البيئية و بغية مساهمتها في نشر الوعي البيئي، قد عمدت إلى إنشاء أحزاب سياسية شعارها حماية البيئة والتوعية بأهميتها، و من أمثلة ذلك الحزب الأخضر في ألمانيا الذي تأسس عام 1980 وحصل على نسبة 1,5 % من مجموع أصوات الناخبين، و حصل في سنة 1983 على5,6 % من مجموع الأصوات و أصبح لهم وقتها 27 مقعد في البرلمان ، و في فرنسا ، تمكّن مرشح " الخضر" **رينيه ديمون René Dumont** من حصد 336016 صوت ، أي ما يُعادل نسبة 1.3 بالمئة من أصوات الناخبين الفرنسيين في الانتخابات الرئاسية لسنة 1974 ، و منذ ذلك التاريخ أصبح حزب الحضر حاضرا في معظم الحكومات الفرنسية

المتعاقبة ، كان آخرها الحكومة الإئتلافية التي أُعلن عن تشكيلتها بتاريخ 2017/05/17 برئاسة "**إدوارد فيليب Philippe Edouard**"، و التي مُنحت فيها حقيبة البيئة الى السيد "**نيكولا هولو nicolas hulot**" المقرب من "حركة الإيكولوجيين". كما أن إحدى نشيطاتها حصلت على مقعد في البرلمان الأوروبي أهلها إلى نقل انشغال الدفاع عن البيئة من فرنسا إلى سائر الدول الأوروبية.

ثانيا : مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في إنشاء المعايير الدولية.

تتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية عبر عدة مستويات لإنشاء المعايير الدولية التي تعالج مختلف القضايا الدولية بما فيها المعايير أو القواعد الدولية لحماية البيئة، ويتم هذا التدخل في سياق عملية منتظمة تبدأ من المبادرة الرامية إلى تعبئة الحكومات ، حتى تحقيق الهدف المتمثل في اعتماد النص التشريعي (المعيار) مرورا بقنوات التفاوض و التشاور و إبداء الرأي.

قد تكون المنظمة الدولية غير الحكومية هي صاحبة المبادرة مباشرة في تكوين المعيار ، فقد عملت المنظمات غير الحكومية خلال العشرية الماضية على تعزيز تواجدها من خلال تطوير قواعد حماية البيئة والتأثير بصفة مباشرة في إنتاج القواعد الدولية لحماية البيئة ، وقد طرح هذا الموضوع خلال اللجنة التحضيرية الثالثة لندوة الأمم المتحدة للبيئة (CNUCED) في سبتمبر 1991 .[129]

إن التوصيات التي تصدر عن المنظمات الدولية لاترتب آثارا قانونية ، ولكنها مع ذلك ترتب آثارا معنوية، وعلى الأخص في هذه الآونة الأخيرة من تطور المجتمع الدولي، الذي يولي عناية فائقة بأنشطة المنظمات الدولية وقراراتها، ويترتب على ذلك وجوب إصدار مثل هذه التوصيات بالإستقلال التام على النحو الذي يجب أن تتمتع به من استقلال بشأن إصدار القرارات الملزمة سواء بسواء .

كما يُمكن أن تتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء عمليات تكوين القاعدة القانونية الدولية، و يتجلى هذا النوع من المساهمة خاصة في إطار النظام القانوني الدولي المتمثل في المركز الاستشاري ، حيث تستدعى المنظمات الدولية غير الحكومية المتمتعة بهذا المركز خاصة منها صاحبة الكفاءات العالية و الخبرات لاستشارتها والأخذ برأيها و اقتراحاتها في ميدان اختصاصاتها.

129- شعشوع قويدر ، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي** ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014/2013) ، ص242.

وهذ مايؤكده القرار رقم (31) الصادر بتاريخ 25 يوليو 1997 في شأن تطوير العلاقة الإستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على إثر التطورالذي حققته هذه المنظمات في العمل الدولي.

ومن المؤكد أن عددا من الهيآت والمنظمات الدولية ساهمت في انتاج الصكوك الدولية الاتفاقية وغير الاتفاقية العالمية والاقليمية ذات الأهداف البيئية، ويتعلق الأمر ببعض قرارات منظمةالأمم المتحدة ثم المجهود الفقهي الذي كشف عنه عدد من التقارير المقدمة أمام لجنة القانون الدولي، وأشغال بعض الهيآت غير الحكومية المعنية بالتدوين مثل معهد القانون الدولي وجمعية القانون الدولي، والتي تظافرت جهودها لإغناء الفكر البيئي، وإيضاح السياسات الحكومية لتحديد مضمون الالتزامات الموضوعة على عاتق كل دولة من أجل الوقاية من مختلف أخطار التلوث المهددة لسلامة البيئة .

يعتبر هذا المستوى فضاءً مناسبا للطرفين ؛ أي الدول والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالعملية التشاركية لتكوين المعايير الدولية ، وذلك لاستفادة كل طرف من خبرة الطرف الآخر، فتعرض المنظمات غير الحكومية خبرتها الفنية والعملية بإرادتها دون المساس باستقلالها أو التنازل عن مطالبها، وتوفر الدولة شروط وأدوات العمل المناسبة لإنتاج قواعد حماية البيئة مع عدم السيطرة على المنظمات غير الحكومية.

و هناك مستوىً آخر يُمكن أن تلعب فيه المنظمات الدولية غير الحكومية أدواراً متميزة ، في هذا المستوى تتلقى المنظمة غير الحكومية القاعدة القانونية في أطوارها التكوينية الأولى كمشروع قانون غير مكتمل الأركان ، فتُكلف المنظمة بتنمية هذه القاعدة وتثبيتها بنشر النص و الترويج له،لأن تكوين القاعدة القانونية عملية مركبة ومتتالية،حيث تبدأ تلك القاعدة القانونية في أخذ شكل إعلانات سياسية وتوصيات تتضمن مبادئ القاعدة، وهنا يظهر دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تكريس تلك القاعدة التي تم إنشاءها بدون تدخل من طرفها فهي تقوم بأعمال تحسيسية وتوعوية حتى تتضح تلك القاعدة و يسهل اعتمادها اجتماعيا وسياسيا ويتحقق تطبيقها.

وكانت المنظمات غير الحكومية تنشط باستمرار على مستويات مختلفة سواء بحث الدول على الانضمام إلى المعاهدات الخاصة لحماية البيئة أو بدفع الدول لتنفيذ واحترام التزاماتها التعاقدية واتخاذ الإجراءات اللازمة في ما يخص موضوع حماية البيئة.

وهكذا تبوأت المنظمات غير الحكومية موقعا أساسيا في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذه، فظهر مفهوم الشراكة تعبيرا عن هذا الحق ؛ أي المشاركة في القرار، وفي الوقت عينه ظهرت الشراكة باعتبارها مسؤولية موضوعية تشتق أصولها النظرية والتطبيقية من تلازم الحقوق والواجبات معا.

إن جهود المنظمات الدولية غير الحكومية مهمة في مرحلة المبادرة أو في مرحلة المشاركة، ولكنها أكثر أهمية في مرحلة التنفيذ، حيث تلعب المنظمات غير الحكومية دور الرقيب ؛ وذلك لأن الغاية من وضع الضوابط، والصيغ القانونية لحماية البيئة هو احترامها وتفعيلها، وذلك من خلال مراحل طويلة، ومبادرات جدية تتجاوز الجوانب النظرية وحدود المؤتمرات لتتواجد قريبة من الميدان بما يظهر التحسن الفعلي على صحة وسلامة البيئة.

ثالثا: تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في سياسات التنمية.

تتمحور اهتمامات هذه المنظمات في جانب كبير منها حول ضرورة تحقيق الإستدامة البيئية ، ودمج السياسات البيئية في الاعتبارات التنموية، كما اتخذت مواقف أكثر شدة مع النظام الرأسمالي ومؤسساته ، و الذي يهدف فقط إلى الربح السريع و لو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، بالمقابل قامت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية بإنشاء منظمات دولية غير حكومية ؛ مثل المركز العالمي للتجارة و التنمية المستدامة (ICTSD) ، الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتجارة.[130]

في هذا الإطار دائما ؛ أقرّ إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستديمة المكون من 37 فقرة لتنفيذ نتائج المؤتمر وهي تتألف من 170 توصية تدعو حكومات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى التعاون الجماعي واتخاذ التدابير اللازمة من أجل القضاء على الفقر ومحو الأمية وحماية البيئة من التلوث.

كما جرى التأكيد في نفس المؤتمر على بناء مجتمع إنساني مبني على المساواة ويصون كرامة الإنسان وتدعيم الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة (حماية البيئة و التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية) على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية ، بالإضافة إلى التعهد بتنفيذ برنامج عالمي للتنمية المستدامة يقضي على الفجوة فيما بين الأغنياء والفقراء ، والبعد عن حرمان أي فرد وأي أمة من فرصة الاستفادة من التنمية.

---

[130] - حاجة وافي ، "المنظمات غير الحكومية و دورها في حماية البيئة" ، **مجلة جيل الدراسات السياسات السياسية و العلاقات الدولية** ، (العدد الأول، جانفي ، 2015)، ص73.

و من أجل التقيد أكثر بمُخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ فقد التزمت الدول بتنفيذ جميع الاتفاقيات الدولية القائمة والمتصلة باستخدامات الطاقة المختلفة فضلا عن مواصلة السعي إلى التزام عالمي طويل الأجل للتصدي لتغير المناخ ، باعتبار أن استخدامات الطاقة تفضي إلى نتائج سلبية على البيئة مثل التصحر وتلوث الهواء وتغيير المناخ.

و قد جاء في توصيات المؤتمر ما يلي :

- دعم الجهود الوطنية التي تبذل لتعزيز الإدارة المستدامة لموارد المياه ، والطاقة والتركيز على زيادة الكفاءة في استخدام موارد المياه والطاقة في قطاعات الإنتاج ؛
- تعزيز القدرة الوطنية فيما يتعلق بموارد الطاقة المتجددة (الشمسية) ؛
- زيادة مشاركة الجهود المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بقضايا الإنتاج والطاقة والمياه والبيئة ؛
- ترشيد استخدام المياه في الزراعة وفي غيرها من القطاعات ؛
- زيادة الوعي بالمعايير المعترف بها دوليا في الإدارة المتكاملة لموارد المياه وموارد الطاقة المتجددة.

المطلب الثاني : جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في المؤتمرات البيئية الدولية.

تعتبر المؤتمرات الدولية أحداثا عالمية بارزة وفضاءً مهما ومجالا واسعا وملائما لتحرك المنظمات الدولية غير الحكومية التي أصبحت تكثف من نشاطها بمناسبة انعقاد هذه المؤتمرات ، وتعتبرها فرصة سانحة للتعبير عن مواقفها أو للقيام بنشاطات تدخل ضمن أشغال المؤتمر ولها علاقة مباشرة به ، أو القيام ببعض الأعمال التي قد تبدو علاقتها غير مباشرة بجدول الأعمال لكن لها أهمية كبيرة في إنجاح هذه المؤتمرات، وتنفيذ التوصيات المتخذة، وترجمتها إلى أعمال ميدانية ومشاريع تطبقها الدول والمنظمات، وجميع الأطراف والهيئات المعنية بحماية البيئة . تُغطي هذه المجهودات المؤتمرات البيئية نفسها ، و لكنها قد تمتد أيضا لتشمل مساحات تقع خارج تلك المؤتمرات.

إن المؤتمرات العالمية التي تدور موضوعاتها الرئيسية حول القضايا البيئية و الصحة والتنمية البشرية أصبحت منتشرة بكثرة ، و أصبحت الأدوار التي تلعبها المنظمات الدولية غير الحكومية في هذه المؤتمرات متميزة للغاية ؛ بداية بالتحضير وحضور أشغال الجلسات، وتقديم الإقتراحات، وإصدار البيانات، وتحرير التوصيات ، بالإضافة الى دورها الذي يبدأ مع انتهاء المؤتمر والمتمثل في مراقبة التنفيذ، وتجسيد التوصيات والبرامج ومساعدة الدول على ذلك، فكان من الضروري أن نبين تلك الجهود المبذولة من طرف المنظمات غير الحكومية في هذه المجالات.

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور مهم في المؤتمرات الدولية حتى أن جانبا كبيرا من عمل المؤتمرات يعتمد على الوثائق والخبرات الفنية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ، لهذا عندما تنظم الأمم المتحدة مؤتمرات دولية تقوم بدعوة المنظمات غير الحكومية للإشتراك فيها.[131]

و تُعتبر قمة الأرض المنعقدة بريو دي جانيرو سنة 1992، و كذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة سنة 1994 تبلورا واضحا لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في الميدان البيئي ، إذ شهد المؤتمر الأخير حضور و مشاركة 4200 شخص يُمثلون 1500 منظمة غير حكومية من دول الشمال و الجنوب ، شاركت هذه المنظمات في مختلف الأنشطة التحضيرية للمؤتمر.

وكشف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عن البعد الكيفي لمشاركة المنظمات غير الحكومية فقد جاء ممثلوها وممثلاتها برؤية تعبر عن آمال وطموحات الشعوب، وخاصة في بلدان الجنوب، إذ أبدت معظم المنظمات غير الحكومية وعيا بالقضايا المطروحة.

131 - وائل محمد علام ، **المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة** ، (القاهرة ، دار النهضة ، 2002)، ص53 .

و لا يقتصر دور المنظمات الدولية غير الحكومية في المؤتمرات الدولية على الإعداد لهذه المؤتمرات ، و إنما يتعداه الى مرحلة إعداد الوثيقة الختامية و صياغة التوصيات ، حيث يحضر مندوبو المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصفة الإستشارية جلسات صياغة الوثائق الدولية، والإتفاقيات ويساهمون في اختيار الصياغة الفعالة لهذه الوثائق بما يبدونه من آراء قيمة وملاحظات هامة في هذا المجال ، كما تبذل جهودا جبارة في إقناع الحكومات بالتصديق على هذه الوثائق.[132]

كما أن صفة المراقب المخولة للمنظمات الدولية غير الحكومية تستغلها في استخدام الضغوطات وتقنية الحوارات في الأروقة و الكواليس.

و من أجل ترجمة توصيات المؤتمرات الدولية إلى إجراءات عملية فإنها تحتاج إلى وسائل التنفيذ ، و هو ما يُقصد به تحديد الاحتياجات المالية و إنشاء الآليات المؤسسية من أجل تنفيذ التوصيات وبرنامج العمل وهذا الجانب هو الأهم في الوثيقة الختامية حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية استخدامه في الأنشطة الخاصة بمتابعتها للحكومة و إخضاعها للمحاسبة.

وبالتوازي مع ذلك ، يُمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تصدر وثائقها الخاصة بما في ذلك الوثيقة الختامية ، الا أنها وثائق غير ملزمة للحكومات . بحيث يُمكن أن يكون لها صدى من خلال أعمال الضغط و التفاوض التي تمارسها المنظمات غير الحكومية أثناء المؤتمر وأعماله.

و لعلّ أهمّ ما تتميز به هذه الوثائق أنها تُصاغ بقدر أكبر من الحرية ، فتكون الأكثر تعبيرا عن الهموم و المشكلات بعكس وثيقة الحكومات التي تحكمها أطر تفاوضية بالغة التعقيد و التسيير .

و يُمكن القول أن الكثير من النتائج المتوصل إليها في المؤتمرات الدولية التي عالجت قضية البيئة والتنمية ماكان ليكتب لها هذا النجاح لولا الجهود المضنية التي قامت بها المنظمات غير الحكومية على جميع الأصعدة.

إلا أن جهود المنظمات غير الحكومية داخل المؤتمرات الدولية تبقى محدودة نظرا لعدم توفر الحرية اللازمة، وسيطرة الدول على تسيير أشغال المؤتمرات بصفتها أطرافا رسمية، وحتى تتمكن المنظمات غير الحكومية من مناقشة القضايا التي هي من أولويات انشغالاتها، وتتمتع بكل استقلالية في طرحها في

---

[132] – أحمد محمد أحمد محمد عبادي، **دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الزقازيق، كلية الحقوق، 2008) ، ص323.

الوقت المناسب وبالأساليب المجدية، والتعبير بكل حرية عن مواقفها، فهي تنشط خارج إطار المؤتمرات الدولية بصورة مستقلة حيث يكون الفضاء مناسبا لها، لتحررها من كل القيود[133].

و بالإضافة إلى جهود المنظمات الدولية غير الحكومية داخل المؤتمرات الدولية ، فإنها ابتكرت وسائل جديدة تتماشى وطبيعتها المتمثلة في استقلاليتها، واستقلالية القرارات التي تتخذها، وذلك بعقد ما يُسمى "بالمؤتمرات الموازية". فبعد أن تطور نشاطها وأصبحت تتمتع بالإستقلالية ، والتنظيم المحكم في جميع الأعمال التي تقوم بها ، حتى أنها تمكنت من منافسة المنظمات الدولية في عقد مؤتمرات خاصة بها ، تناقش فيها المواضيع ذات الإهتمام الدولي، وقد تستبق الأحداث فتعقد مؤتمراتها قبل تلك التي تعقدها هيئة الأمم المتحدة لتتخذ مواقف موحدة تمكنها من تمرير توصياتها، وقد تعقد مؤتمراتها بالموازاة مع تلك المؤتمرات الحكومية ، وقد تنظم منتديات موازية للمؤتمرات الدولية قصد توحيد الجهود وممارسة الضغط عن طريق تشكيل إتلاف غير حكومي واتخاذ قرارات جماعية ومشتركة بهدف تمريرها إلى الدول أو المنظمات الدولية الحكومية لتبنيها عند صياغة المعايير الدولية البيئية[134].

و من جهة أخرى ؛ فقد طورت المنظمات الدولية غير الحكومية شكلا آخر من المؤتمرات ، فقد أصبحت تعقد و تنظم منتديات خاصة بها تكون هي الفاعل المحوري فيها .

إن المنتديات الموازية للإجتماعات الثابتة تقام قبيل عقد الاجتماعات مابين الحكومات، وأحيانا في نفس الوقت، وتعرض المنظمات غير الحكومية محاضرات رافضة لتأثير المفاوضات على الدول النامية، وعلى البيئة أو على خيارات أخرى محمية قانونيا، وهذا من أجل تحسيس ممثلي الدول بأهمية الموضوع، ففي عدة مناسبات لايستطيع ممثلو الدول، خاصة الدول ذات موارد أقل أن يعتمدوا على عدد مماثل من مختصين ذوي المستوى المعرفي الضروري لتحديد مصالحها وأهدافها في مفاوضة ما ، وخاصة في ميادين جديدة متخصصة مثل البيئة .

وفي كافة المراحل التحضيرية لهذه المؤتمرات تستطيع المنظمات غير الحكومية التأثير في صياغة الوثيقة العالمية وفي البدائل التي تطرحها ، ولا شك أن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات قد لفت انتباه الدول و الحكومات و الرأي العام الى فاعل دولي جديد.

والجدير بالذكر أن لهذه المنظمات دور كبير في إنجاح المؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة ، ويلاحظ أيضا أن هذه المنظمات أصبحت تعقد مؤتمرات موازية للمؤتمرات التي تعقدها الأمم

---

[133] - شعشوع قويدر ، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي** ، مرجع سبق ذكره ، ص282.

[134] - نفس المصدر ، ص283.

المتحدة، وتبحث الموضوعات التي يجري بحثها من قبل المؤتمرات العالمية، وتحدد هذه المنظمات لانعقاد مؤتمراتها موعدا سابقا على انعقاد المؤتمرات العالمية، وذلك من أجل أن ترسم الخطوط الرئيسية التي ينبغي بحثها من قبل المؤتمر من جهة ومن أجل أن ترفع توصياتها إلى المؤتمر، وأن تحاول ممارسة الضغط والتأثير على الدول التي تحضر هذه المؤتمرات، وقد تكرر انعقاد المؤتمرات الموازية للمؤتمرات الدولية عدة مرات حتى أصبح ظاهرة مألوفة .[135]

كما قد تستعمل المنظمات الدولية غير الحكومية أسلوب إصدار البيانات ، و هو من بين أهم الآليات القانونية المتاحة أمامها ، و البيان يعكس وجهة نظر المنظمات غير الحكومية ؛ حيث تُعرب فيه عمّا يجب القيام به من إجراءات ، أو تنبيهات مستقبلية قصد اتخاذ الوسائل الإحتياطية لتفادي أو لمنع وقوع كوارث بيئية ، أو التصدي للأخطار التي تُصيب البيئة ، كالبيانات الموجهة لمختلف دورات إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إن البيانات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية في جميع المناسبات كثيرة ولا يمكن حصرها ، لكن هذه البيانات تشترك في أنها تدعو إلى إيقاظ الإهتمام،و توعية الضمير العالمي بخطورة التلوث ، و المطالبة باستباق الأحداث قبل وقوعها لتفادي الأخطار الجسيمة ، و إذا لم تكن للبيانات الصفة الإلزامية الفعلية ، فإنها قد تكتسي طابعا أدبيا قد تكون له فائدة بتواتر صدور مثل هذه البيانات ، شأنها في ذلك شأن المنظمات الدولية الحكومية.

135 - وسام نعمت ابراهيم السعدي، **المنظمات الدولية غير الحكومية (دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر)**، (، مصر، الامارات دار الكتب القانونية دار شتات للنشر والبرمجيات ،2012)،ص179.

المطلب الثالث : مساهمة المنظمات غير الحكومية في إرساء و تطوير القانون الدولي البيئي .

لقد برز القانون الدولي للبيئة كفرع جديد من فروع القانون الدولي العام نتيجة ما تخلفه المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم ، فأتى بدافع الضبط والتنظيم وحدا لآثار السلوكات الدولية من الدمار على البيئة .هذا الدور الرئيسي للقانون الدولي للبيئة أكد عليه التقرير الصادر عن الاجتماع الخاص لكبار المسئولين الحكوميين للخبراء في القانون الدولي للبيئة في اجتماعه في مونتيفيديو (عاصمة الأورغواي) لعام1981 .

وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على القانون الدولي للبيئة كوسيلة للحد من المشاكل البيئية كان منذ مؤتمر استوكهولم للبيئة البشرية من قبل الحكومات ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة الذي أعطى دفعا قويا لتطوره و إثرائه.

نجد أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية قد حاولت مؤخرا تعديل قواعد العمل الدولية الجاري التعامل بها من قبل الدول و الهيئات الدولية في مجال البيئة، و هي ترتكز في ذلك على قوتها التجنيدية على الصعيد الدولي، و قدرتها على التحليل و التفكير و الإقتراح، وبهذا استطاعت بالاعتماد على جملة من السبل المساهمة في إعداد قواعد القانون الدولي للبيئة. [136]

في هذا الصدد يقول **مارسيلو دباس فاريلا (marselo varella)** :" أصبحت المنظمات غير الحكومية فواعل مهمة في تطوير القانون الدولي للبيئة وخاصة فيما يتعلق بالاقتراحات والمفاوضات من أجل قواعد جديدة، وأيضا فيما يخص العمل بها ومقاربة القانون الدولي[137] "

الفرع الأول: تطوير القانون الدولي البيئي وقت السلم .

مما لا شك فيه أن انتشار المنظمات غير الحكومية و تعاظم دورها قد أثر بشكل ملحوظ على الكثير من المفاهيم الأساسية السائدة في ميدان القانون الدولي، و قد بدأ نطاق هذه المنظمات يتسع

[136] - عمر سعد الله ، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية و التطور**، (الجزائر ، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،2009) ، ص 117.

[137] - Marcelo Dias Varela – le rôle des organisations non gouvernementales dans le développement du droit international de l'environnement, journal du droit international- N°01 /05-2005 , p41.

باطراد خلال السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي لتحقيق أغراض متعددة منها توفير الحماية الدولية للبيئة، و قد تمكن الأفراد مؤخرا من خلال هذه المنظمات من التأثير في السياسات الإقليمية و العالمية إزاء البيئة.

و في نطاق القانون الدولي البيئي فإن المنظمات غير الحكومية تقوم بنشاطات دولية متنوعة تؤثر إلى حد كبير في اتخاذ القرار السياسي في الدول، إلى الحد الذي يمكن هذه المنظمات من مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها الدولية وفقا للاتفاقيات الدولية، و تقديم التقارير إلى الهيئات الدولية ذات العلاقة ، و بالتالي أمكن للمنظمات غير الحكومية المساهمة في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي من خلال الاعتراف لها بجملة من الحقوق التي تتمثل فيما يلي:[138]

- المشاركة بشكل فعال في المفاوضات الدولية المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية سواء بمنح المنظمة غير الحكومية صفة المراقب، أو بالاستعانة بها لتمثل الدولة ضمن الوفد الرسمي المكلف بالتفاوض و بهذا تمتلك الحق في المشاركة باتخاذ القرار، و توفر مشاركة المنظمة غير الحكومية للدولة الاستفادة من الخبرة العلمية و القانونية و الاقتصادية التي تمتلكها هذه المنظمات، و في نفس الوقت تقوم المنظمة بعرض وجهة نظرها و تقديم الحلول المناسبة للمشاكل البيئية.

- تقوم الهيئات الرسمية في بعض الاتفاقيات البيئية كالسكرتارية في اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتزويدها بالبحوث والدراسات العلمية و القانونية و الاقتصادية التي تساعد في تنفيذ هذه الاتفاقيات.

- تقوم هذه المنظمات بمراقبة امتثال الدول و تنفيذها لالتزاماتها وفقا للقانون البيئي الدولي و الاتفاقيات البيئية، و كذلك يمكن أن تقوم بمراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها البيئية وفقا للقانون الوطني، ففي اتفاقية "أمريكا الشمالية للتعاون البيئي" يمكن لأي منظمة غير حكومية أو أي شخص أن يسلم سكرتارية الاتفاقية ما يؤكد بأن أحد الدول الأطراف قد فشلت في تنفيذ قواعد القانون الدولي للبيئة بفاعلية ليتم اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الهيئة المسؤولة في الاتفاقية.

- كما إن للمنظمات غير الحكومية دور مهم في التشجيع على إيجاد صيغ قانونية مناسبة لمحاسبة الدول و الهيئات الدولية عن الأضرار التي تلحقها بالبيئة، و قد نجحت منظمات غير حكومية

[138] - سلافة طارق عبد الكريم الشعلان ، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو**، (القاهرة ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص ص 92-93.

في سنة 1993 بتقديم الدعم للبنك الدولي لإنشاء فريق تفتيش يعني بتقييم الأضرار التي تصيب الأفراد والتي تسببها المشاريع التي يقوم البنك بدعمها أو تمويلها، ليتم اتخاذ القرار المناسب في حالة وقوع الضرر بدفع التعويض للمتضررين أو قطع أو سحب الدعم المالي للمشروع.[139]

- كما تسمح اتفاقية "المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن النشاطات الخطيرة على البيئة" التي تبناها المجلس الأوروبي، للأفراد و الجمعيات المتضررين من أفعال أو نشاطات مقامة في دولة أخرى برفع دعوى أمام الأجهزة القضائية للدولة المتسببة في التلوث العابر للحدود.[140]

إضافة إلى هذا نوهت الأمم المتحدة بإسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون البيئي في معظم تقاريرها، و لا سيما القرار 8115 إذ نص على أنه " **بهذه الوسائل أكدت المنظمات الدولية غير الحكومية داخل و خارج إطار برنامج الأمم المتحدة على أهمية القانون الدولي البيئي للحد من الأثار الضارة على البيئة البشرية و تسهيل مهمة الدول الأعضاء في المنظمات لإعداد تشريعات وتدابير وطنية أو إقليمية لحماية البيئة البشرية**"، ومن هنا فإن للمنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية دور أساسي في تعزيز هذا القانون و النهوض به.[141]

نتيجة لكل هذا ؛ تقع على عاتق المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية مسؤولية وضع الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة، و يعتبر الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة **UICN** من المنظرين الأساسيين في إعداد الإستراتيجية العالمية للمحافظة **(Stratégie Mondiale de Conservation)** التي اعتمدت بتاريخ 05-06 مارس1986[142]، و حسب تعبير الرئيس الفرنسي " **جاك شيراك**" فإن **الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة يتميز بمكانة مرموقة ووحيدة بين المنظمات الدولية، يجمع الدول، الجمعيات و رجال الأعمال، اضطلع بمسؤولية وضع اتفاقيات هامة و هو يقوم بمهام المطالبة التي هي للمنظمات الدولية غير الحكومية.**

لهذا فقد عملت المنظمات غير الحكومية خلال العشرية الماضية على تعزيز تواجدها من خلال تطوير قواعد حماية البيئة و التأثير بصورة مباشرة في إنتاج القواعد الدولية لحماية البيئة ، و قد طرح هذا

---

[139] - سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص 93.

[140] - وناس يحي، **المجتمع المدني و حماية البيئة- دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و النقابات-**، (وهران ، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2004)،ص 160.

[141] - بدرية العوضي، ، "دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي" ، **مجلة الحقوق**، (العدد الثاني، السنة التاسعة، 1985) ، ص ص 76-77.

[142] - يندرج ضمن هذا الإتحاد 70 دولة و أكثر من 650 منظمة غير حكومية ، و هو منظمة دولية غير حكومية أُنشأت سنة 1948 بسويسرا.

الموضوع خلال اللجنة التحضيرية الثالثة لندوة الأمم المتحدة للبيئة في سبتمبر من عام 1991 بجنيف، كما اجتمعت مجموعة أخرى من المنظمات غير الحكومية في فرنسا في ديسمبر 1991 و خرجت ببيان "ياونانشي **YAWANANCHI** " و تم الاتفاق على 41 اتفاقية و أربعة إعلانات عامة.[143]

الفرع الثاني: تطوير القانون الدولي البيئي وقت الحرب .

بما أن التهديد الذي تتعرض له البيئة في زمن الحرب أكبر منه في زمن السلم، فإنه وجراء تفاقم الخطورة التي تتعرض لها البيئة أثناء النزاعات المسلحة، أخذت المنظمات الدولية غير الحكومية على عاتقها مسألة تطوير قواعد و مبادئ تحمي البيئة.

لقد شهدت القواعد الخاصة بحماية البيئة وقت النزاع المسلح تطورا سريعا في السنوات الأخيرة ، وكان لحرب الخليج سنة 1991 و ما تركته من أثار بيئية مدمرة في مختلف القطاعات و ما ترتب من أثار ضارة بالغة و مباشرة بصحة الإنسان، مما أكد في الوقت ذاته عدم ملائمة القواعد الاتفاقية والعرفية الحالية و المكرسة في اتفاقيتي لاهاي (1899–1907) و النصوص الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة (1949) و البرتوكول الإضافي الأول (1977) ، الذي يختص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، حيث أورد مادتين تنطبقان على تحريم الضرر البيئي، إذ نصت المادة 35 الفقرة 3 على أنه " **يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الإنتشار و طويلة الأمد**". كما نصت المادة 55 من نفس البرتوكول على أنه " **تحظر هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية**".

لهذه الأسباب كان من الضروري إيجاد أدوات قانونية جديدة لضمان حماية البيئة وقت النزاع المسلح.

و عليه نجد أن جدول أعمال القرن 21 الصادر عن مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 1992، قد نص في الفصل 36 من المادة 6 على أنه " **ينبغي النظر في اتخاذ إجراءات تتماشى مع القانون الدولي لأجل التقليل من الأضرار الهائلة أثناء النزاع المسلح و الذي يصيب البيئة، و الذي ليس له مسوغ**

[143] - وناس يحي، **المجتمع المدني و حماية البيئة- دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و النقابات-**، المرجع السابق، ص ص 160-161.

من وجهة نظر القانون الدولي، و إن الجمعية العامة و اللجنة السادسة هما الجهازان المناسبان لمعالجة هذه المسألة، و من المناسب الأخذ بعين الإعتبار كفاءة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودورها النوعي"[144]

و في ضوء هذا التفويض نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف ثلاثة إجتماعات بين أفريل 1992 و جوان 1993 مكرسة لموضوع حماية البيئة في زمن النزاع المسلح، و كان العمل الذي أنجزته اللجنة هو التعبير الواضح و الملموس عن التفويض الذي أوكله المجتمع الدولي إليها من خلال الجمعية العامة.

و عليه بادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تنظيم اجتماع للخبراء لدراسة قضية حماية البيئة في زمن الحرب و ذلك في سنة 1992، و كان الهدف من الاجتماع دراسة موضوعات أربع و هي:

- تحديد فحوى القانون المطبق؛
- تحديد المشاكل الرئيسية لتطبيق هذا القانون؛
- تحديد ثغرات هذا القانون؛
- تحديد الإجراء الواجب إتخاذه كحل مؤقت.

وبناء على التقرير الصادر عن هذا الإجتماع تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 47- 37 بتاريخ 1992/11/25، أكدت بموجبه على أهمية أحكام القانون الدولي السارية على حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح، و أعربت عن قلقها إزاء الضرر الذي لحق بالبيئة اثناء نزاعات مختلفة حدثت حول العالم ، كما أكدت على أن تدمير البيئة الذي لا تبرره الضرورة العسكرية والمنفذ عمدا يعد أمرا يتعارض مع أحكام القانون الدولي.

انطلاقا من هذا أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها 48-30 بتاريخ 1993/10/09، الذي أكدت بمقتضاه على أهمية العمل الذي قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوصفها منظمة غير حكومية، كما دعت الدول إلى استعراض نص مشروع الإرشادات المتعلقة بالأدلة العسكرية التي توضع لحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح.

[144] - صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة** ، (سوريا ، منشورات الحلبي الحقوقية ،2010) ، ص 202.

كما تجدر الإشارة إلى أن معالجة الآثار المترتبة على البيئة في زمن النزاع المسلح ووضع قواعد حماية لها، لم تقتصر على الجهود المذكورة أنفا فحسب، إذ عقدت عدة اجتماعات لمتخصصين في مجالي المنازعات المسلحة و حماية البيئة و هذا بحضور العديد من المنظمات غير الحكومية، و من بين هذه الإجتماعات إجتماع لندن لسنة 1991 بعنوان " **مسودة اتفاقية جنيف الخامسة حول حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح**"، لكن هذا المؤتمر لم يصل إلى وضع حلا للخلل الذي أصاب القانون البيئي الدولي في هذا المجال.

كذلك عقد مؤتمر برعاية وزارة الخارجية الكندية في جويلية 1992 في أوتاوا، حيث شدد على التزام الدول و جميع الأطراف في النزاع المسلح بالإمتثال لشروط القانون المعني بحماية البيئة، كما أكد على أن قواعد القانون الدولي البيئي المطبقة وقت السلم تبقى مطبقة وقت النزاع المسلح، و هذا ماجاء به أيضا المؤتمر المنعقد في أكتوبر 1992 من طرف مجموعة من الخبراء و بحضور منظمات غير حكومية و كذا المجلس الدولي للقانون البيئي.[145]

و على الرغم من هذه الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها ، إلا أنه في أحيان كثيرة تجد هذه المنظمات نفسها عاجزة عن تحقيق أهدافها التي انشأت من أجلها و هذا نتيجة لعقبات و صعوبات و تحديات تحول دون ممارستها لوظيفتها المتمثلة أساسا في الحد و الإصلاح إن أمكن من التدهور البيئي الذي أصاب البيئة الإنسانية في مجمل عناصرها المكونة لها.

[145] - صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، المرجع السابق، ص 210.

المبحث الرابع : تفكيك العلاقة المعقدة بين المنظمات الدولية غير الحكومية و الحكومات الوطنية.

تحتاج المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء تأدية نشاطاتها إلى بناء علاقات مع الحكومات الوطنية – مع المسؤولين المنتخبين والمسؤولين المعينين على حدّ سواء– من أجل إنجاز مهمتها. وقد تكون هذه العلاقات، في بعض الأحيان، تصادمية، وفي أحيان أخرى قد تكون علاقات تعاونية.

و بالمقابل أيضا فإنّ الحكومات الوطنية بحاجة إلى المنظمات غير الحكومية لإنجاز مهامها؛ حيث تقيم المنظمات الدولية غير الحكومية في أحيان كثيرة علاقات عميقة جدًا مع المجتمعات الأهلية التي تخدمها، لذلك يمكنها الوصول إلى أناس لا تستطيع المؤسسات الرسمية الحكومية الوصول إليهم. ونظرًا لقدرتها على العمل بمستويات عالية من المرونة والإبداع، تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية سد الثغرات حيث تجد الحكومات صعوبة في بلوغها.

وتحتاج المنظمات أيضًا إلى التعاون مع الحكومات لإطلاق حملات التواصل، والحملات التثقيفية أو لتقديم الخدمات . بإمكان المنظمات والحكومات العمل سوية لوضع حلول مشتركة تلبي احتياجات المجتمعات المحلية ، وإدارة المشاريع المشتركة .

إن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية مهما كان نوعه مرتبط بترسانة من القوانين المحليّة (التي تفرضها الدول) ، و لكن أيضا بمجموعة من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تعارف عليها معظم أعضاء المنتظم الدولي ، و جعلت من نشاط تلك المنظمات محكوما –في كثر من المناطق– بمدى قدرة أعضاءها على نسج علاقات مع المسؤولين و صُنّاع القرار في تلك الدول ، و حتى –بدرجة ثانية– قدرتهم على التواصل على منظمات غير حكومية محلية فاعلة و قادرة على التأثير في محيطها المحلّي .

إذاً ، فالمنظمات الدولية غير الحكومية محكومة أثناء أدائها لمهامها بمجموعة من الضوابط والقواعد الواجب احترامها ، و هذا حتى لا تقع تحت طائلة المُساءلة و التقييد الإداري ، و بالمقابل أيضا؛ فتلك المنظمات تتمتع أيضا بهامش من الحرية ، و خاصة في المجالات التي تحمل الطابع الإنساني العام ، المُتفق بشأنه و الخالي من أي دلالات أو إيحاءات إيديولوجية أو ثقافية أو سياسية ، يأتي في طليعة تلك المجالات ؛ المجال البيئي و ضرروة المحافظة عليه.

نُناقش في هذا المبحث نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية و علاقتها بالحكومات الوطنية ، و هذا من خلال التطرق الى القيود و الضمانات القانونية التي قد تُؤطرُ تحركاتها ، (المطلب الأول) ، وكذا الى مسألة الذمة المالية و الطرائق التي تتبعها تلك المنظمات في تمويل مُختلف نشاطاتها (المطلب الثاني) ، دون أن ننسى ذكر تحديات و عوائق تجدها المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء تأديتها لمهامها (المطلب الثالث).

المطلب الأول : تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية بين الإلتزامات الإنسانية و القيود القانونية.

إن العلاقة المتبادلة ما بين المنظمات غير الحكومية الأهلية منها والدولية وبين الحكومات في دول العالم الثالث أو الدول الضعيفة والصغرى بصفة عامة ، تختلف في طبيعتها وبدرجة واسعة عن تلك العلاقات المتبادلة بين هذه المنظمات ذاتها وبين حكومات الدول في العالم المتقدم ، بما فيها حكومات الدول القوية والدول الكبرى عمومًا. كما وتختلف العلاقات سالفة الذكر باختلاف طبيعة النظام السياسي الحاكم في أي دولة وموقفه من الديمقراطية. فالسمة الغالبة على العلاقات بين المنظمات غير الحكومية عمومًا وبين حكومات دول العالم الثالث والدول غير الديمقراطية عامة أن هذه العلاقات تقوم على أساس من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادل.

و لكن ، من المهم جدّا التنبيه لبعض القضايا (على قلّتها) التي أصبحت تُشكل شبه إجماع عالمي، يأتي على رأس تلك القضايا ما يُعرف بمسألة المحافظة على البيئة ، و هو ما تُبرره المصلحة العليا المشتركة التي تربط جميع الدول و الشعوب بمصير واحد ، و تجد فكرة المصلحة المشتركة للبشرية مصدرها في تكوين القانون الدولي ، و هي تعبر بوضوح عن وعي الإنسان في بناء إطار قانوني بتنظيم العلاقات في المجتمع الدولي، فالاتفاق على قواعد مشتركة لتنظيم العلاقات بين الكيانات السياسية أو الاجتماعية هو تعبير عن المصلحة المشتركة للبشرية ، و يُمكن اعتبار الحفاظ على الإنسانية كجزء من القيم التي لا يُمكن للبشر التملص منها ، و لذا فإن حماية البيئة تعلو جميع المصالح باسم الإنسانية .

و ترتبط الالتزامات البيئية أساسا في نظر ألكسندر كيس (Alexandre Kiss) بالمصلحة المشتركة للإنسانية ، في حين لا يوجد أي مقابل للدول المتعاقدة على الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات عملا بفكرة المصلحة المشتركة للبشرية ، كالتزامها مثلا بعدم تلويث المحيطات ، المحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض أو حماية طبقة الأوزون ، و عليه فإن المصلحة المشتركة للبشرية هي التي تقود الدول لقبول هذه الالتزامات دون أي فائدة مباشرة أو مكافأة ، مادامت هذه الالتزامات ضرورية لتجنب الكوارث البيئية التي تُؤثر على البشرية جمعاء.[146]

[146] - Alexandre Kiss , introduction au droit international de l’envirennement in Programme de formation a l’application du droit international de l’envirennement, Institut des Nation-Unies pour la Formation et la Recherche (UNITAR) , Geneve, 1999.pp.110-111.

و قد أعرب أعضاء المجتمع الدولي عن تأييدهم لفكرة حماية البيئة في اتفاقيات دولية عديدة ، إذ نصت اتفاقية واشنطن المؤرخة في 03 مارس 1973 بشأن اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالإنقراض من الحيوانات و النباتات في ديباجتها على أن : " الدول المتعاقدة تُدرك بأن مجموعات الحيوان و النبات في شتُى أشكالها الجميلة و المتنوعة هي جُزء لا يُعوض من النظم الطبيعية في الأرض و التي يجب أن تتوفر لها الحماية ...." و تمّ التأكيد على فكرة المصلحة المشتركة للإنسانية من جديد بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، كما أعلنت الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في ديباجتها أن التغير في مناخ الأرض و آثاره الضارية يُعد مسألة مشتركة للبشرية.[147]

يُمثل حق الإنسان في البيئة أحد الأفكار الرئيسية التي ساهمت في ظهور الوعي البيئي ، و قد برز مفهوم حق الإنسان في البيئة لأول مرة مع إعلان ستوكهولم بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية ، كما تم التأكيد على هذه الفكرة في الإعلان الصادر عن مؤتمر ريو عام 1992 . هذه الإعلانات ليس لها بالتأكيد قوة مُلزمة و لكنها تُمثل حوافز إضافية لصياغة حق الإنسان في البيئة[148]، كما أنها تُعطي إشارات واضحة للالتزامات التي تقطعها المجموعة الدولية على نفسها في خصوص موضوع حماية البيئة ، و تُترجم ذلك كله في الاتفاقيات و المعاهدات الدولية.

في مُقابل الوعي الكبير الذي تُبديه مختلف الوحدات الدولية (على اختلاف أنواعها) بقضايا البيئة ، و أمام كل الالتزامات القانونية و الأدبية و الأخلاقية التي تُشكل المُحفز الرئيسي في هذه الموضوع ، الا أن عمل قد يصطدم في حالات كثيرة بموانع و قيود قانونية ، خاصة في حالة نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ، إذ تنظر معظم الدول لتلك المنظمات نظرة استعداء في أسوء الحالات ، و نظرة ريبة وشك في أحسنها .

و تتحجج الدول في غالب الأحيان بمبدأ "السيادة الوطنية" في توجيه مسار عمل تلك المنظمات ، و من أهم المواثيق والقرارات والمستندات الدولية والإقليمية، على صعيد القانون أو الفقه أو الاجتهاد الدولي، التي تقرّ بمبدأ السيادة المطلقة للدول من خلال حقّها بالتصرّف بحرّية تامة بشؤونها الداخلية والخارجية، وتحضر كل تدخّل في شؤون الدول ، يتصدّر ميثاق الأمم المتحدة هذه المواثيق. لكنه ليس الوحيد في هذا المجال، فهناك أيضًا مواثيق المنظّمات الإقليمية، ومواقف اللجان القانونية الدولية، وموقف

147 - عبد الحكيم ميهوبي ، **التغيرات المناخية ، الأسباب ، المخاطر و مستقبل البيئة العالمي** ، (الجزائر ، دار الخلدونية ، 2011)، ص98.
148 - عبد الرزاق مقري ، **مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية** ، (الجزائر ، دار الخلدونية ، ط1 ، 2008) ، ص269.

الاجتهاد الدولي المستند إلى أحكام محكمة العدل الدولية. ويلاحَظ أن مبدأ عدم التدخّل يلقى تأييدًا واضحًا في جميع هذه المستندات والمواقف. ولكن مع تطوّر حقوق الإنسان ، وارتباطها بالسلم والأمن الدوليين، فإنّ الحديث عن مفهوم السيادة الكلاسيكي لم يعد أمرًا واردًا، بعد أن طرأت تغيّرات على مهام الأمم المتحدة على صعيد حماية هذه الحقوق التي تقود إلى نوع جديد من التدخّل الذي يعرف بإسم التدخّل الإنساني، أو التدخّل دفاعًا عن الإنسانية.[149]

أولا : ميثاق الأمم المتحدة وإعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة

أشارت الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، إلى أنّ من مبادئ الأمم المتحدة "عدم التدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما"[150]. كما أبدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتمامًا كبيرًا بمبدأ عدم التدخّل، وندّدت بأعمال التدخّل التي تعكّر صفو العلاقات الدولية.

وفي 21 ديسمبر 1965، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانًا حول عدم جواز التدخّل في شؤون الدول الداخلية وحماية استقلالها وسيادتها. وأتبعته في 24 أكتوبر 1970 بإعلان آخر، أعمّ وأشمل، حول "مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفق ميثاق الأمم المتحدة". وتضمّن "الإعلان" سبعة مبادئ مهمة، أولها مبدأ امتناع الدول، في علاقاتها الدولية، عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لكل دولة، أو بأي طريقة تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة. وثانيها المبدأ الخاص بواجب عدم التدخّل في الشؤون التي تكون من صميم اختصاص الدولة الوطني.

لقد حظر إعلان عام 1970 كل تدخّل في الشؤون الداخلية والخارجية لأي دولة، واعتبر كل شكل من أشكال التدخّل السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي مخالفًا للقانون الدولي، وأكّد أن لكل دولة حقًا ثابتًا في اختيار النظام الذي يلائمها من دون أي تدخّل خارجي.

ثانيا : مواقف اللجان القانونية الدولية.

سيتم الاقتصار على مواقف لجنتين اثنتين: الأولى، هي لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، حيث ظهر مبدأ عدم مشروعية التدخّل في معظم المشاريع التي أعدّتها حول حقوق الدول وواجباتها أو حول قانون الجرائم الموجّهة ضد سلام البشرية وأمنها. فقد اعتبرت أنّ على كل دولة أو هيئة واجب

---

[149] - Rousseau, "Droit International Public", Tome IV, Sirey, Paris, 1980, p. 49.

[150] - أنظر ميثاق الأمم المتحدة.

الامتناع عن أي تدخّل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، وعن إثارة الاضطرابات الداخلية في إقليم دولة أخرى. وصنّفت في خانة الجرائم ضد السلام، التدخّل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما، بواسطة ضغوط إقتصادية أو سياسية بهدف التأثير في قرارها أو الحصول منها على منافع معيّنة[151].

أما اللجنة الثانية، فهي اللجنة القانونية التابعة لمنظّمة الدول الأميركية. ففي العام 1959، وضعت هذه اللجنة دراسة مسهبة تضمّنت قائمة مفصّلة بالحالات التي تعدّ خرقًا لمبدأ عدم التدخّل في شؤون الدول الأعضاء الداخلية. ومن هذه الحالات:

- الأعمال التي تقوم بها دولة، مباشرة أو غير مباشرة، للاعتراض على تشكيل حكومة داخل دولة أخرى.
- أعمال الضغط التي تمارسها دولة لفرض إرادتها على دولة أخرى بقصد الإبقاء على أوضاع معيّنة فيها، أو فرض أمر واقع عليها، أو الحصول على مزايا وفوائد من أي نوع.
- الإعتراف غير المبرّر بحكومة معيّنة، خلافًا لقواعد التعامل المتعارف عليها في القانون الدولي العام.

و بالمُقابل أيضا ، توجد أيضا العديد من النصوص القانونية ذات الطبيعة العالمية التي تحفظ حق الأفراد و الكيانات في الانتظام على شكل جمعيات و هيئات حول قضية أو هدف مُعين ، حيث نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره الوثيقة المرجعية الأولى لمنظومة حقوق الإنسان الدولية على حرية إنشاء الجمعيات كأحد أهم الحقوق التي تقوم عليها هذه المنظومة ، حيث جاء في نص المادة 20 منه ما يلي : " لكل شخص الحقّ في حرية الإشتراك في الإجتماعات والجماعات السلمية ... و لا يجوز إرغام أحد على الإنتماء إلى جمعية ما." و هو الإقرار الذي أكده العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من خلال المادة 22 منه ، مع حرصه على ضمان الإمتناع عن وضع أي قيود أو شروط

[151] - العقيد الركن الياس أبو جودة "التدخّل الدولي الإنساني - وإشكالية السيادة... " في :
https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/-GKqAmvtBsA ، تاريخ الاطلاع : 2017/09/20.

مسبقة تحول دون التمتع و الإقرار بهذا الحق ، غير تلك المحددة قانونا و في حدود ما هو ضروري ومطلوب لضمان المصلحة و النظام العام و الأمن في ظل النظام الديمقراطي.[152]

تجسيدا لهذا الإقرار الدولي العام بحق إنشاء الجمعيات و الإنضمام لها ، أولت العديد من الأطر القانونية الإقليمية هي الأخرى أهمية بالغة لتكريس هذا الحق ، إذ نصت الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في المادة 11 على أنه : "لكلّ إنسان الحق في حرية الإجتماعات السلمية و حق تكوين الجمعيات مع الآخرين ...." ، و كذا الحال بالنسبة للاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان التي جاء في مادتها 16 ما يلي: "لكلّ شخص الحق في الاجتماع بكل حرية مع الآخرين ، لأهداف ايديولوجية ، دينية ، سياسية ، اقتصادية ، مهنية ، اجتماعية ، ثقافية ، رياضية أو غيرها من الأهداف ... و لا يجوز وضع قيود لممارسة هذا الحق ، إلا تلك التي يفرضها المجتمع الديمقراطي ، أو من أجل حماية الأمن الوطني ، النظام العام ، الصحة العمومية و حقوق الآخرين ." كما كفل الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب هو الآخر تكريس الحق في إنشاء الجمعيات بنص المادة 10 ، ز التي جاء فيها : " يحق لكلّ إنسان أن يُكَوِّن و بكل حرية جمعيات مع الآخرين ، شريطة أن يلتزم بالأحكام التي حددّها القانون ."[153]

بصفة عامة ، فالملاحظ أن الديمقراطيات الغربية تسمح للمنظمات الدولية غير الحكومية بالوصول إلى أجهزة صنع القرار من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية بما يتيح لهذه المنظمات أن تنتقد السياسات الحكومية أحيانًا وأن تطالب بإدخال تغييرات أو تقديم خدمات جديدة معينة ، الحال على خلاف ذلك تمامًا في الدول ذات الحكم الشمولي أو الدول غير الديمقراطية والتي تضيق بعمل المنظمات غير الحكومية وتعتبرها منافسًا لها وتهديدًا لدورها بل وتنظر إليها قي بعض الأحيان على أنها عدو حقيقي أو على الأقل عدّو محتمل.

---

[152] - المادة 22 ، الفقرة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية تنص على أنه : "لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون ، و تُشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام ، أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامّة ، أو حماية حقوق الآخرين و حرياتهم ، و لا تحول هذه المادّة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة و رجال الشرطة لقيود قانونية على مُمارسة هذا الحق."

[153] - بركات كريم ، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة** ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة تيزي وزو ، كلية الحقوق ، 2014/2013) ، ص55.

المطلب الثاني : مسألة التمويل بين المشروطية السياسية و التمويل غير المقيد.

هذا هو السؤال الأهم والأصعب الذي تواجهه أي منظمة عند التفكير بوجود حاجة لتبني مشروع ما أو برنامج ما.. حيث أثبتت كثير من الدراسات الميدانية التي طبقت على المنظمات غير الحكومية أن مشكلة التمويل هي من أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المنظمات، سواء في شقها السلبى (قلة مصادر التمويل وضآلته) أو حتى في شقها الإيجابى (تعدد مصادر التمويل مع ارتباط البعض منها بالمشروطية السياسية).

إن المقصود بعملية (التمويل) هو إيجاد المال اللازم للإنفاق على جميع العمليات الإدارية، وعلى مختلف الأنشطة والبرامج التي تقوم بها المنظمة، ومن ثم يمكن وصف تمويل المنظمات غير الحكومية أنه "ذلك المال الذي تحصل عليه هذه المنظمات من مصادره الخاصة والعامة. طبقا للوائح و قوانين المنظمة ، ليكون موردا ثابتا ومستمرا للصرف منه على أجهزة المنظمة وعملياتها الإدارية وبرامجها وأنشطتها وتكوين أصولها الثابتة والمتداولة" .

تأتي أهمية التمويل من حيث أنه يتوقف عليه كل من حجم النشاط، ونوعه، ومستواه، وأثره على البيئة، والمساعدة على وضع السياسات العامة للمنظمة والحفاظ على ثباتها واستمراريتها، وزيادة الخدمات المقدمة، أو تطويرها وتحسين مستوى جودتها، أو زيادة عدد المستفيدين من خدماتها، وتقديم وسائل فعالة لتسويق رسالة المنظمة وأهدافها في مجال أوسع، وأخيرا تحقيق الاكتفاء الذاتي، والاستقلالية.

والحقيقة أن مفهوم (التمويل) لا يجب أن يقتصر على الدعم المالي فقط، لان الدعم المالي هو عنوان واحد من عشرات العناوين التي تدخل في مفهوم التمويل، وبصورة عامة، فان التمويل الذي يمكن أن تحصل عليه المنظمات غير الحكومية، قد يكون تمويلا غير ماليا ، وقد يكون تمويلا ماليا.

و تعد صعوبات التمويل إحدى الإشكاليات الجوهرية التى تُعاني منها المنظمات الدولية غير الحكومية عبر العالم ، مع تسجيل مستويات متفاوتة من دولة لأخرى اتساقًا و مستوى تطور المجتمع ونظرته لتلك المنظمات و النشاط الأهلي بصفة عامّة ، والظروف السياسية والاجتماعية السائدة ، وضعف الموارد المتاحة، ورؤية الحكومات لهذه المنظمات وتعاملها معها .

الفرع الأول : مصادر تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية.

تشمل مصادر التمويل المتاحة للمنظمات الدولية غير الحكومية بصفة عامة ثلاثة مصادر.

أولا : ما توفره الحكومات من تمويل للمنظمات التى تدعم برامجها مثل تلك العاملة فى مجال التنمية أو الصحة او خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة أو تلك المصنفة كجمعيات نفع عام . الا أن العديد من التقارير تنقل شكوى هذه المنظمات من ضعف الاعتمادات المخصصة، وعدم مراعاة تطور تكلفة الخدمات التى تقدمها مثل هذه المنظمات.

يُعد التمويل الحكومي أصعب أنواع التمويلات التي تتلقاها المنظمات الدولية غير الحكومية وأكثرها تحديدًا. فحتى تتلقى المنظمات تمويلاً للمشروعات، عليها أن تقدم مقترحًا للتمويل لمشروع معين بناءً على طلب الوكالة الحكومية. ويجب أن يشتمل المقترح على وصف لكيفية دعم المشروع لمصالح المنظمة، وأغراض وأهداف المشروع وكيفية قياسها، وخطط التقييم، (وغالبًا ما يكون تقييمًا مستقلاً)، لنجاح المشروع، إلى جانب الخطط المستقبلية للمشروع وكيفية تمويل المنظمة لهذه الخطط، وميزانية مفصلة للمشروع. كما يتوقع أن تقدم المنظمات أيضًا معلومات عامة حول النجاح والمصداقية في المقترح كي تحصل على التمويل الحكومي .

ووفقًا لمكتب المعلومات الأوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المحتملة "فإنه لا يُقبل سوى20% فقط من المقترحات التي تقدمها المنظمات". كذلك فإن الوكالات الحكومية غالبًا ما تعارض تمويل مشاريع بأكملها، وتتوقع أن تنجح المنظمات في العثور على مصادر تمويل إضافية لدعم المشروعات. وبمجرد حصول المنظمات على التمويل اللازم للمشروعات، يُنتظر منها أن تحافظ على إمداد الوكالة الحكومية بأحدث المعلومات حول التقدم الذي تحرزه، ربما بتقديم تقرير مفصل كل ستة أشهر حول الأنشطة والأمور المالية .

ويُعد الحصول على تمويل حكومي أسهل بكثير بالنسبة للمنظمات الدولية التي نشأت بصورة جيدة. فعلى سبيل المثال، في نوفمبر 2005 منحت المفوضية الأوروبية مبلغ 3.5 مليون يورو، أي ما يعادل 4.4 مليون دولار، للمنظمة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعملها في الاستجابة للكوارث العالمية. كما أن هناك عددًا قليلاً من معاهد البحث التي تحصل على تمويل حكومي، كمؤسسة "راند"، التي نشأت خصيصًا لتوفير معلومات للقوات المسلحة الأمريكية.

وقد تشعر بعض المنظمات الدولية غير الحكومية ومعاهد البحث بأن قبولها للتمويل الحكومي يتعارض مع نجاح مشاريعها، بسبب صورة هذه العلاقة في الخارج. فمثلاً، لا يقبل معهد الأمن القومي تمويلاً من

أي حكومة أمريكية أو غير أمريكية، لذا تظل مشاريعه مستقلة بشكل تام عن الضغوط الحكومية. ومثل التمويل الذي تمنحه الاتحادات فإن التمويل الحكومي يمثل أهمية كبيرة جدًا للحفاظ على صحة الوضع المالي للمنظمات، بشرط أن يتوازن مع "الحاجة إلى الحفاظ على استقلاليتها من أي تأثير خارجي ."

ثانيا : ما يرد من دعم المجتمع للمنظمات غير الحكومية والمفترض أن يكون هذا الدعم هو المصدر الأساسى للتمويل، حيث يعبر عن مساندته لتلبية الاحتياجات الاجتماعية التى تقدمها هذه المنظمات . و تقدم العديد من الدول الأوربية تشريعات قانونية خاصة تُشجع هذا النوع من التمويل ، كالخصم من الوعاء الضريبي مثلا للأفراد و الشركات و المؤسسات و الهيئات التي تُبدي رغبة في دعم تلك المنظمات .

بشكل عام، يُنظر لتبرعات الأفراد والمؤسسات على أنها أقل احتمالاً في التأثير على أبحاث أو مشروعات المنظمات الدولية غير الحكومية من تمويل الاتحادات أو الحكومة. فقيمة مساهمات الأفراد تكون في أغلب الأحيان أقل من المؤسسات، إلا أن المتبرعين الأفراد في العموم لا يتوقعون الكثير من المتابعة للمشروعات التي يقومون بتمويلها، أما المؤسسات فتستطيع توفير جزء كبير من التمويل لهذه المنظمات، إلا أنها تتوقع الحصول على تقارير مكثفة حول المشروعات الممولة بأموالها.

ثالثا : التمويل الأجنبى ؛ و الذي يوصف في كثير من الأحيان " بالمثير للجدل" ويدور النقاش حول عدة محاور أهمها :أثر هذا التمويل على روابط هذه المنظمات بالمجتمع، وتأثيرها على برامجها، ومدى قدرتها على بناء شراكة مع الهيئات المانحة بدون مساومة على الاستقلال الذاتي، وكيف تتحدد أولويات التمويل سواء داخل المنظمات غير الحكومية أو مع الجهات المانحة، وهل يتم ذلك فى إطار عملية ثابتة أم يكون موضوعا للتفاوض، وهل يعد تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي عاملًا إيجابيًا أم سلبيًا .

يذهب مؤيدو التمويل الأجنبي إلى أنه فى حالة المنظمات التي لديها مشروعات واضحة ومحددة، وقادرة على إدارة شؤونها، تصبح فرص التأثير الأجنبي بلا أهمية . وينفون محاولة الجهات المانحة التأثير على البرامج ، ويرون أن أغلب المبادرات جاءت استجابة لاحتياجات حقيقية ، كما أن عددا من هذه المنظمات قد أثبت فعاليته فى الاستجابة للاحتياجات المحلية

لكن مقابل هذا يرى منتقدو التمويل الأجنبي أن تأثيره كان" سلبيًا إلى حد كبير" وأن تأثيره على البرامج أمر واقع . فالتمويل الأجنبي يأتى مرفقا ببعض الشروط التى قد لا تطرح صراحة، ولكنها تحدد مجالات معينة للعمل، وهى مجالات تتفق وأولويات الجهات المانحة ولا تتناسب بالضرورة مع

الاحتياجات المحلية ، ومن أكثر الأمثلة إثارة للانتباه الأولوية التى يعطيها التمويل للحقوق المدنية والسياسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتركيز على قضايا الحريات الدينية وحقوق الأقليات خاصة في بعض الأقاليم كالشرق الأوسط و شمال افريقيا مثلا.

و قد تم طرح العديد من المناقشات الجادة فى بحث اشكاليات التمويل ، و تم تقديم العديد من الاقتراحات في هذا الموضوع ، حيث اتسم بعضها بمثالية مبالغ فيها فى واقع تعوزه المثالية ، سواء بالنسبة للجهات المانحة أو المتلقين، مثل تأسيس صندوق من الهيئات المانحة يقوم بتوزيع الموارد المتاحة، أو إعطاء جهة محلية أو إقليمية صلاحية تحديد الجهات المتلقية، أو بحث فرص التمويل الحكومى الوطني ، أو إرسال المنح للهيئات المختصة فى الأمم المتحدة لتقوم هى بتوزيعها، وقد وجدت هذه المقترحات رفضا قطعيا من جانب المانحين والمتلقين على السواء.

لكن عبر هذه المناقشات المطولة، وردت مقترحات أخرى ذات طابع عملي، منها مقترحات بوضع ضوابط للتمويل مثل تنوع مصادر التمويل، أو التأكيد على ضرورة توافر الحد الأدنى من المصروفات الجارية من مصادر محلية وقصر اللجوء للتمويل الخارجى على الأنشطة والبرامج، ومنها ضرورة تطوير فهم المنظمات المانحة لاحتياجات الواقع المحلي من البرامج والأنشطة . وتطوير آليات التفاوض بين الجهات المانحة والمتلقية لتلافي المفارقات بين أسبقيات الجهات المانحة وبين الاحتياجات النابعة من البيئة المحلية، ومنها الحرص على التأكيد العملي لطابع الشراكة فى هذا التعاون، ومنها ضرورة التعامل بشفافية فى كل ما يتعلق بالتمويل الأجنبي سواء بتوفير المعلومات الكافية عن الجهات المانحة ومصادر تمويلها، أو إعطاء اهتمام كاف لتطوير معايير أداء يتفق عليها .أو إعلان المنظمات المتلقية عن المنح المقدمة إليها، وسبل الرقابة على إنفاقها .

من جهة أخرى يُحيلنا "سامي كيوهين" الى ثلاثة أنماط من المنظمات الدولية غير الحكومية من حيث القوة الماليّة حسب أحد التقارير الرسمية . أولى هذه المنظمات و أكثرها تأثيرا هي المنظمات الأميركية و الكندية و البريطانية التي تملك أكبر الميزانيات ، و شبكة من المانحين الخاصين تسمح لها بالاستغناء عن الدعم المالي للدول أو أنها لا تعتمد عليه كُليّا. و رغم أنّ بعضها يقوم على معيار "التضامن الدولي" (مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، أو لجنة أوكسفورد للتخلص من الجوع Oxford (Committee For Famine Relief الا أنّه يصعُبُ على بعضها أحيانا الادعاء بحيادتها السياسية ، ففي مجال خاص كالصحة البشرية مثلا ، اكتسبت المنظمات الدولية غير الحكومية احتراما جعل المنظمات الدولية الحكومية المتخصصة تلتمسها بشكل عفوي للمشاركة في أعمالها بشكل مباشر .

في المرتبة الثانية –حسب التقرير– تأتي المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة و بالغة الفعالية على أرض الواقع ، لكنها ليست ثرية، و تُضطر الى السعي وراء التمويل العام ، و لهذا أصبحت أداة بيد الدول و المنظمات الدولية .

و في المرتبة الثالثة و الأخيرة ، تأتي تلك المنظمات التي لا تملك سوى إمكانيات ضعيفة جدا ، و تُضطر الى الاعتماد على الدول ، لأنها لا تملك أي هامش للمناورة ، سوى المخاطرة بالانقطاع عمّن يدفع لها ، فتُعلن إفلاسها.[154]

و في الأخير فإنه يجب أن تنص القوانين أنه يحق للمنظمة غير الحكومية خلق وإيجاد الموارد لنشاطاتها، باستخدام العديد من الوسائل التي تشمل : رسوم العضوية ، التبرعات ، المنح والمساعدات والمعونات من المؤسسات المحلية والأجنبية . كما أنه يجب أن لا تعتمد المنظمات غير الحكومية على حكوماتها من اجل الحصول على المعونات والمساعدات الأجنبية.

و يجب أيضا أن تنص القوانين على الإعفاءات الضريبية الجمركية للمنظمات غير الحكومية، وتشجيع التبرعات والهدايا التي تخصم من الضريبة بمعدلات معقولة . يجب حماية المنظمات غير الحكومية بواسطة القانون من تدخل الدولة نتيجة حصولها على الإعفاء الضريبي.

كل هذه الإجراءات و التدابير ضرورية من أجل عدم تسييس قضية التمويل و ترك المنظمات الدولية غير الحكومية تعمل وفق الأهداف و البرامج و الخطط المُعدة ، و الابتعاد بها عن التمويل المُوجه و المُسيَّس.

بالمُحصِّلة ؛ فإنه يُمكن ملاحظة أن هناك توجّها جديدا للمنظمات المانحة يقوم على العمل ضمن برنامج إقليمي يتم فرضه على المنظمات المدنية كشرط من شروط دعمها. لذلك فإن المواضيع التي يتم التركيز عليها قد لا تكون بالضرورة ضمن الأولويات والاحتياجات الوطنية ، فالمؤسسة المانحة تضع على جدول أعمالها قضايا معيّنة تسعى إلى إبرازها ، والتي قد تكون في أسوء الأحوال تعبيرًا عن توجهات الدول التي تتبع إليها المنظمات ، وفي أحسن الأحوال تعبيرًا عن مزاج الفئات السياسة التي تمثّلها.

[154] -جيرارد ديسوا ، **دراسة في العلاقات الدولية ، الجزء الثالث ، نظريات العالمية** ، ترجمة :د.قاسم مقداد ، (دمشق ، دار نينوى للنشر و التوزيع ط1 ، 2015) ص136-137 .

و يمكن هنا رصد عدد من الأهداف التي تسعى الجهات المانحة إلى تحقيقها من خلال المنظمات غير الحكومية :[155]

- التسريع بتحويل اقتصاديات الدول النامية إلى نظام السوق وتنمية قيم اقتصاد السوق وثقافته؛
- العمل على تنمية اللامركزية في محاولة للتخفيف من الدور المركزي للدولة كجزء من عملية التحوّل من الاقتصاد القائم على التخطيط وتدخل الدولة إلى اقتصاد السوق؛
- العمل على تنمية مؤسسات المجتمع المدني ، وبخاصة تلك التي تتبنّى الفكر الليبرالي وتدافع عن قضايا الديمقراطية الغربية وحقوق الانسان؛
- التركيز على المشروعات التي يمكن تقييمها تقييما كميًّا ذات نتائج سريعة؛
- ممارسة بعض الجهات المانحة أسلوبًا يتسم بالوصاية على المنظمات التي تتم إعانتها.

يبقى نشاط المجتمع المدني فاعلاً ، سواءً وجد تمويلاً أم لم يجد ، مع الإشارة إلى سلبيات تمويل المؤسسات النقدية و المالية الدولية (كالبنك الدولي مثلا) والموجه في غالبه إلى المنظمات الكبرى، وعدم وجود نظام رقابي من قبل بعض المانحين على النشاط الممول ومدى الاستفادة العملية منه. كما هذا النوع من التمويل أثّر وبلا شك على فكرة ومفهوم التطوع ذاتها الأمر الذي قلص من فلسفتها وفعاليتها في المجتمع المدني.

الفرع الثاني : المصادر غير التقليدية في تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية .

ظهرت فكرة البحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل مشاريع و أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية سنة 2010 ، و كانت الفكرة بأن تكون تلك المصادر مضمونة و سريعة التدفق و الاستجابة في حالة حدوث أي طارئ ، و تبتعد في طريقة عملها على الأساليب الكلاسيكية في التمويل .

و فعلا ؛ فقد لجأت منظمات دولية غير حكومية بارزة تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها إلى توحيد قواها لإدارة "صندوق الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ Emergency Response Fund (ERF) ،

155 - مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي ,"Gender profile in Municipal Election in Lebanon" ,الطبعة الأولى, مؤسسة فريدريش إيبرت, بيروت, 2006, ص3.

الذي يهدف إلى توفير المعونة المباشرة بشكل أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر حيادية للمنظمات غير الحكومية المحلية و الدولية . وكانت نتائج هذا الجهد إيجابية بما لا يقبل الجدل.

و تسير خطة التمويل على النحو التالي : قدمت وزارة التنمية الدولية البريطانية 12.9 مليون دولار على مدار عامين لاتحاد الوكالات الإنسانية البريطانية (CBHA) المكون من 15 عضواً. وبعد تكليفه بتحسين فعالية ونوعية الاستجابة الإنسانية – وخاصة في حالات الطوارئ – ، أدار اتحاد الوكالات الإنسانية البريطانية صندوق الاستجابة السريعة، وخصص المزيد من الموظفين الاحتياطيين لسد الاحتياجات المفاجئة، وقام بتدريب موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على المهارات الإنسانية الأساسية.

وتم إعداد القواعد كان لزاماً تقديم مقترحات التمويل خلال 24 ساعة من الإعلان عن أزمة سريعة الظهور؛ وايداع المال في البنك في غضون 72 ساعة، والبدء في العمل على الأرض في غضون سبعة أيام. وكان مجلس اتحاد الوكالات الإنسانية البريطانية – الذي يتألف أساساً من مديري الطوارئ – يتخذ القرارات المتعلقة بتخصيص الأموال، مع منح كل منظمة نسب تصويت متساوية بغض النظر عن حجمها أو مدى قدرتها على الوصول إلى المحتاجين. وقال **شون لاوري**، مدير الصندوق، الذي أُعيدت تسميته مؤخراً ليصبح "**صندوق البداية**" ، أن هذا الهيكل شجع الاستجابات المبنية على أساس الاحتياجات على أرض الواقع، بدلاً من المصالح التنظيمية.

ويهدف الصندوق إلى إلغاء ما يُسمى "**نموذج الأعمال الفيكتوري**" الذي يُتيح للحكومات بفرض شروط التمويل إلى حد كبير، ومع ذلك تقوم منظمات المجتمع المدني بنحو 70 بالمائة من العمل على أرض الواقع . هذا النموذج أصبح مرفوضا لأنه "**يمنعنا من التطور وملاحقة الأزمنة المتغيرة ... ولذلك فإننا نعرض تحسين الأداء وإنقاذ الأرواح في مقابل نوع مختلف من السيطرة. ووفقاً لتحليلنا، تعتبر البيروقراطية هي التحدي الرئيسي الذي يعوق إنشاء نظام إنساني يصلح للقرن الحادي والعشرين.**" حسب مدير الصندوق .[156] ومن الجدير بالذكر أن رؤية شبكة البداية Start Network تتمثل في أن يتجاوز الصندوق المنظمات غير الحكومية البريطانية وانشاء مراكز عالمية.

[156] - لمزيد من المعلومات يُرجى الإطلاع على موقع شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) : https://bit.ly/2JX49Ar

و كانت نتائج هذه الطريقة مُشجعة للغاية ، فقد كانت سرعة صرف الأموال وأوقات البدء في النشاط أكبر مرتين أو ثلاث مرات في المتوسط من الطرق التقليدية الأخرى ، وكان التفاوت صارخاً بشكل خاص في الأزمات البطيئة الظهور، حيث استغرق تخصيص الأموال 72 ساعة، مقابل الـ80 يوماً التي يستغرقها وصول المنح الثنائية إلى المنظمات غير الحكومية في المتوسط.

ومن بين الأمور التي تميز هذا الصندوق عن غيره أنه يتيح التمويل للمنظمات غير الحكومية المحلية، والتي يتم استبعادها بشكل روتيني من فرص الحصول على تمويل دولي ؛ حيث أن 54 بالمائة من تمويل اتحاد الوكالات الإنسانية البريطانية ذهب مباشرة إلى برامج الاستجابة الإنسانية التابعة للمنظمات غير الحكومية المحلية.

و بسبب النتائج المُرضية لنشاط ذلك الصندوق ، فقد تمّ إنشاء عديد الصناديق الأخرى التي تحمل نفس صيغة التمويل ، لتنمو ميزانيات الصناديق المجمعة من 583 مليون دولار في عام 2006 إلى 900 مليون دولار في عام 2011.

وقد أظهرت الأبحاث التي أجراها منسقو الشؤون الإنسانية والمنسقون المقيمون في عام 2012 أن حصول المنظمات غير الحكومية على تمويل الصندوق يستغرق في المتوسط 48 يوماً، وأن الحصول على مخصصات الاستجابة السريعة يستغرق 40 يوماً، كما قالت، مضيفة أن تنفيذ المشروع عادة ما يبدأ قبل ذلك بكثير لأن الشركاء يعرفون أن الأموال في طريقها إليهم، حيث تباشر نصف مشاريع المنظمات غير الحكومية عملها في غضون 12 يوم عمل.

و تعتبر هذه التجربة جديدة للغاية و مُبتكرة و مختلفة عن الطرق التقليدية في التمويل ، حازت على ثقة وزارة التنمية الدولية البريطانية كخطوة أولى ، و مازال العمل جاريا على كسب ثقة جهات مانحة أخرى.

المطلب الثالث : التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية غير الحكومية.

قد تواجه الجهات الفاعلة في المنظمات الدولية غير الحكومية ، محليا أوطنيا أو إقليميا أو عالميا، عقبات تهدف للحيلولة دون القيام بأنشطتهم المشروعة أو التقليص من تأثيرها أو إيقافه أو عكسه وذلك بسبب انتقادهم أو معارضتهم لمواقف الحكومة أو سياساتها أو إجراءاتها. وقد تشمل هذه العقبات فرض قيود على الحرية والاستقلالية، أو المضايقة والترهيب وارتكاب الأعمال الانتقامية(أي العقاب أو الثأر) ضد الجهات الفاعلة في هذه المنظمات.

أولا : التدابير المعيقة لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية والتي تستند إلى القانون أو الأحكام القانونية.

قد تحُدُّ القوانين واللوائح القانونية من حرية واستقلالية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على سبيل المثال من خلال:

- اشتراط التسجيل دون الحصول على مزايا إيجابية(مثل المزايا الضريبية) ؛
- الحد من أنواع الأنشطة التي يمكن القيام به ؛
- فرض العقوبات الجنائية على الأنشطة غير المسجلة،
- القيود المفروضة على تسجيل الجمعيات الخاصة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجمعيات التي تتلقي تمويلا أجنبيا أو المجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان؛
- وضع معايير للأشخاص أو الجهات ممن يمكنه القيام بالأنشطة أو الحد من تلك الأنشطة ؛
- تقييد مصادر التمويل(أي المصادر الأجنبية).

بالإضافة إلى ذلك، قد تحول وطأة الإجراءات الإدارية والتدابير الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دون تنفيذ الأنشطة أو تأخرها.

وفي حال اجتزاء الحق في حرية الوصول إلى المعلومات، تُصبح الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أقل قدرة على التدخل في ميدان صنع السياسات بفاعلية . كما وتعتبر الأنماط المفرطة في التضييق أو التشديد على المشاركة في عمليات صنع القرار(مثل منح" صفة مراقب "للجهات الفاعلة في

المجتمع المدني، أو محدودية حقوق التحدث)أيضا عوائقا تحول دون المشاركة .وبقدر ما تنطبق معايير حرية تكوين الجمعيات على الصعيد الدولي فهي تنطبق كذلك على الصعيد الوطني والمحلي[157].

ثانيا : التدابير المعيقة لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية والتي تستند للإجراءات التعسفية.

عند انتقاد أو معارضة المنظمات غير الحكومية لمواقف أو سياسات أو إجراءات حكومية قد تُطبق أحكاما مبهمة وردت في القوانين تحت ستار الشرعية و الالتزام بالقانون بشكل تعسفي(على سبيل المثال، مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الإرهاب، والأمن القومي، والآداب العامة، والتشهير، وحماية السيادة الوطنية)، والتي قد تصل إلى درجة:

- التدقيق التعسفي للإدارة و الرقابة الداخلية ؛
- التهديد بإلغاء التسجيل أو إلغائه بالفعل ؛
- الإغلاق القسري للمكتب ؛
- البحث في الممتلكات ومصادرتها؛
- الغرامات المفرطة ؛
- المحاكمات الزائفة ؛
- الاعتقالات والاحتجازات التعسفية ؛
- حظر السفر؛
- الحرمان من الجنسية ؛
- فرض القيود التعسفية على الاحتجاجات أو التجمعات أو إلغاؤها.

ثالثا : المضايقة والترهيب والأعمال الانتقامية الخارجة عن القانون.

علاوة على القيود المفروضة بشكل قانوني والقوانين التي تطبق بشكل تعسفي، والتي من شأنها تقويض الحيز المتاح للمجتمع المدني، فإن التهديدات أو غيرها من أشكال الضغط النفسي أو الاعتداءات الجسدية التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أو أسرهم قد تحول دون عملهم بحرية. وتشتمل الأمثلة على ذلك:

[157] - تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بشأن ممارسة التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في سياق المؤسسات متعددة الأطراف،A/69. / 365

- رسائل التهديد الهاتفية ؛
- المراقبة ؛
- الاعتداءات الجسدية أو الجنسية ؛
- تدمير الممتلكات ؛
- الحرمان من فرص العمل أو فقدان الدخل ؛
- حملات تشويه السمعة ووصف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ب" أعداء الدولة"، أو "الخونة"، أو عملاء لخدمة" مصالح أجنبية" ؛
- حالات الاختفاء و التعذيب ؛
- جرائم القتل[158].

بالإضافة الى التحدّيات السالفة الذكر ، فإنه قد تطفو على السطح مشاكل أخرى متعلقة بالشراكة مع الحكومات الوطنية ، حيث أنه في إطار من الوجود الحديث نسبيا للمنظمات غير الحكومية والتاريخ العميق والنمطي في الكثير من الأحيان للإدارات الحكومية تبرز جملة من التحديات التي يوجهها العمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية والسلطات العامة ؛ لعل من أبرزها ضعف الثقة بين الطرفين وسوء الفهم للأدوار والأدوار المشتركة والتوقعات الخاطئة لما يمكن أن يقدمه كلا الطرفين . إن تلك التحديات التي يوجهها العمل المشترك لا يُمكن تجاوزه إلا من خطوات واسعة في عملية بناء الثقة والإقرار بالمصالح المشتركة وتحديد الأدوار المتبادلة في إطار حوار جدي و مسؤول بين الطرفين.

وفي جانب آخر تبرز واحدة من أهم التحديات لأي توجه لخلق شراكة حقيقية بين مختلف الأطراف؛ تتعلق بمفهوم الملكية وإطار التمثيل ، فكيف يكون تمثيل المنظمات غير الحكومية وكيف يتم اختيار ممثلي المنظمات غير الحكومية و ماهي حدود التفويض الذي سيُمنح لهم و ماهي الواجبات التي سيقومون بها.

كلُ هذه الإشكالات كفيلة بأن تُشكل نوعا من التعطيل لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية .

[158] - الحيز المتاح للمجتمع المدني و نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، :" دليل عملي للمجتمع المدني " ، ص17.

الفصل الثالث : نموذج منظمة السلام الأخضر في توجيه السياسة البيئية الأوربية.

لقد أصبحت منظمة "السلام الأخضر" رائدة في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها ، إذ أنها تُشارك في جميع مستويات صنع السياسات البيئية في الاتحاد الأوربي ، بل و حتى على المستوى العالمي ، حيث تعمل المنظمة على عدّة أصعدة منها : الإعلامي ، و حشد الرأي العام على المستوى الأوربي و العالمي ، و تنظيم الحملات الميدانية المضادة للأنشطة الضارة بالبيئة ، كما أن نشاطاتها قد تمتد الى الضغط المباشر على المسؤولين و صناع القرار و المركبات الصناعية الضخمة .

سنتطرق في هذا الفصل الى مُختلف الأنشطة و الأدوار التي تقوم بها منظمة "السلام الأخضر" في الاتحاد الأوربي باعتبارها نموذجا يُحتذى به لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية ، و يبدأ دور المنظمة من رصد و متابعة الأنشطة البيئية التي تبادر بها حكومات و شركات الاتحاد الأوربي على المستوى المحلي ، و لكنه يمتد أيضا ليصل الى العلاقات التجارية الخارجية للاتحاد و مدى مطابقتها للمعايير البيئية الموضوعة سلفا.

و سنحاول في هذا الفصل التأكد من قدرة منظمة "السلام الأخضر" على الوصول الى أهدافها التي سطرتها في ميثاقها التأسيسي و كذلك في جميع بياناتها التي تتعهد من خلالها بالتصدي لكل أشكال الإضرار بالبيئة ، و هي تضع ذلك الهدف في قمة أولوياتها.

كما تهدف منظمة "السلام الأخضر" للتأسيس لشبكة عالمية من المنظمات الدولية غير الحكومية و المؤسسات و الأفراد مهمتها ضمان "الإنذار المبكر" لأي مشكل بيئي على المستوى العالمي ، و ذلك انطلاقا من أن هذا الأمر يتخطى الحدود الوطنية للدول ليمس جميع الأفراد على مستوى العالم ، بل وحتى الأجيال المستقبلية .

المبحث الأول : في التعريف بمنظمة السلام الأخضر .

شهد العالم تزايدا بالوعي البيئي على مختلف الأصعدة والمستويات، ومرد ذلك إلى مجموعة من العوامل منها ارتفاع معدلات التلوث البيئي، التغير المناخي، تزايد استنزاف الموارد الطبيعية، تلف البيئة الطبيعية نتيجة مخلفات الصناعة، والإعتداء على المساحات الخضراء وتقلصها، وتلف طبقة الأوزون ، يُضاف إلى هذا الممارسات غير المسؤولة لمنظمات الأعمال والتي تتمثل في العمليات التصنيعية والتسويقية كسبب رئيس لهذه المشاكل ، ونتيجة لهذه التطورات العالمية برزت جمعيات وهيئات في العالم تنادي بالمحافظة على البيئة، وبرزت المسؤولية الإجتماعية كردّ منطقي عملي على هذه المشكلات، وركزت أكثر على التأثيرات البيئية للمنتجات وحماية المستهلك، وفي سنة1960 انبثقت الموجة الأولى الخضراء لحماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية على أيدي الجماعات البيئية، وانبثقت الموجة الثانية الخضراء لحركة حماية البيئة من قبل الحكومة بتطبيق القوانين والأنظمة خلال الفترة مابين1970 – 1980.

وتعد مجموعات الخضر أو ما يطلق عليه (بالحركة الخضراء) من أكبر المنظمات غير الحكومية وأوسعها نشاطا على جميع المستويات، وتتواجد على المستوى الدولي كمنظمة السلام الأخضر التي أصبحت من القوى الضاغطة، والمؤثرة في السياسات والقرارات الدولية المتعلقة بالبيئة، وتتواجد على شكل جمعيات وطنية في كل بلدان العالم، وهي تحضى بالاعتراف من طرف الدول نظرا للدور الذي تقوم به فهي مساندة للدول في كثير من نشاطاتها التي توفر الحماية اللازمة للإنسان.

و عليه سنتناول في المطلب الأول نشأة هذه المنظمة و تطورها و تحولها من المحليّة الى العالمية، أمّا المطلب الثاني فنُخصصه للتعرف على الأهداف المُعلنة لمنظمة السلام الأخضر ، فيما سنُخصص المطلب الثالث للحديث عن مصادر تمويل منظمة السلام الأخضر و مجالات إنفاقها.

المطلب الأول : منظمة السلام الأخضر .. محلّية النشأة ، و عالمية الإنتشار.

ولدت غرينبيس في العام 1971 ، عندما أبحر فريق صغير من الناشطين من مدينة فانكوفر، كندا، إلى جزيرة أمشيتكا بألاسكا ، كان الهدف من الرحلة الإعتراض على التجارب النووية التي تقوم بها الحكومة الأميريكية على الجزيرة التي تزخر بالكائنات الحيّة النادرة والمهدّدة بالإنقراض .

تم اعتراض القارب قبل وصوله إلى الهدف المنشود، إلّا أنّ الضجة الإعلامية التي أحدثها التحرّك دفعت بالحكومة الأميريكية لتعليق برنامجها النووي في أمشيتكا في نفس العام. وسرعان ما أُعلنت الجزيرة محمية للطيور ، و سُجّل هذا الحدث كبداية لسلسلة من الإنتصارات اللاحقة[159].

و قد أسس هذا التحرك لمفهوم جوهري في عمل المنظمة حتى اليوم وهو" الوقوف شهودا" بالوسائل السلمية لكشف الجرائم البيئية والتحرك المباشر لوقفها، لذا تلعب سفن هذه المنظمة دورا مركزيا في صلب حملاتها، فهي تتحرك لتكشف النقاب عن المجرمين البيئيين ولتتحدى الحكومات والشركات عندما تعجز عن تحمل مسؤوليتها في حماية البيئة الإنسانية[160].

إذاً ، فمنظمة السلام الأخضر هي منظمة عالمية مستقلة تُعنى بشؤون البيئة ، تتألف من السلام الأخضر الدولية (Stichting Greenpeace Council) التي تتخذ مقرا لها في أمستردام في هولندا، إضافة إلى مكاتب السلام الأخضر حول العالم ، حيث تتواجد المنظمة حاليا في أكثر من 41 [161] دولة حول العالم ، وتعمل مكاتبها المحلية والإقليمية بناءً على تراخيص تعطى لها لاستخدام الإسم، ويدير كل مكتب من مكاتب المنظمة مجلس إدارة يعين ممثلا عن المكتب يعرف بأمين المجلس .[162]

---

159 ـ هكذا تُعرف منظمة السلام الأخضر عن نفسها من خلال موقعها الالكتروني الرسمي :
/http://www.greenpeace.org/arabic/about/history

160 ـ شعشوع قويدر ، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي** ، مرجع سبق ذكره ، ص318.

161 ـ الصين ، تايوان ، كوريا الجنوبية ، أندونيسيا ، الفليبين ، تايلندا ، الهند ، اليابان ، روسيا ، تركيا ، لبنان ، الأردن ، جنوب إفريقيا ، السنغال، الكونغو ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، كينيا ، تنزانيا ، البرتغال ، اسبانيا ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، هولندا ، بلجيكا ، ألمانيا ، سويسرا ، إيطاليا ، بولندا ، التشيك ، المجر ، اليونان ، بلغاريا ، رومانيا ، سلوفينيا ، كرواتيا ، كندا ، الو.م.أ ، المكسيك ، البرازيل ، فنزويلا ، التشيلي ، الأرجنتين .

162 ـ خليل حسين ، **التنظيم الدولي ، المجلد الأول، النظرية العامة والمنظمات العامة، البرامج والوكالات المتخصصة** (بيروت ، دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2010) ، ص456.

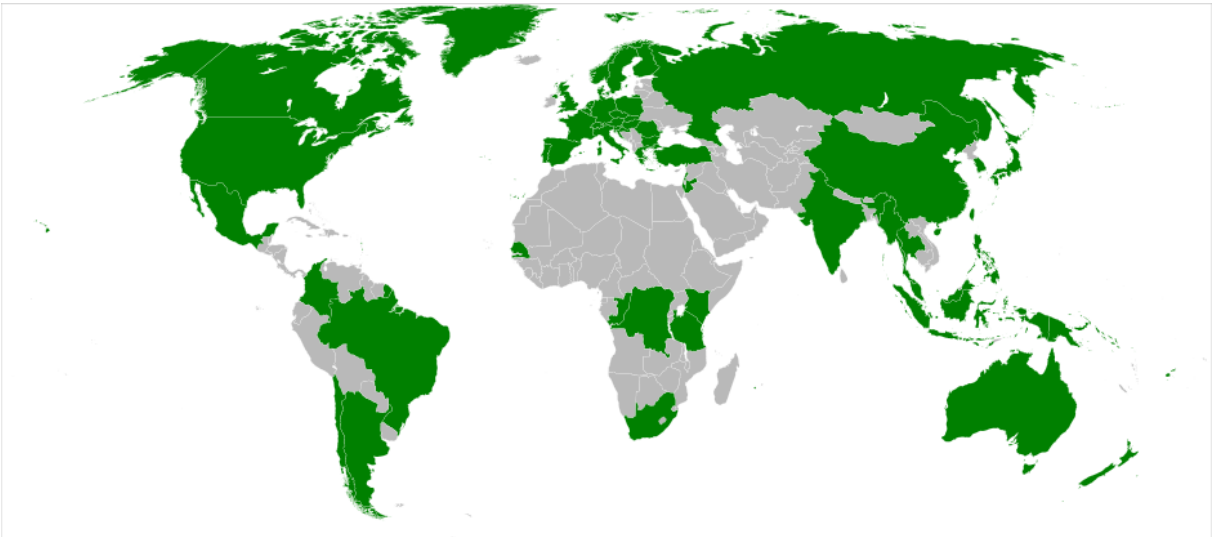

الأقاليم التي تُغطيها منظمة "السلام الأخضر" حول العالم.

يلتقي الأمناء مرة في السنة للتوافق على استراتيجية المنظّمة على المدى البعيد، وادخال التعديلات الفردية على الهيكلية الادارية، وتحديد سقف للنفقات التي ستصرف من موازنة المنظمة الدولية الأم ، وانتخاب الهيئة الدوليّة المؤلّفة من رئيس وأربعة أعضاء .

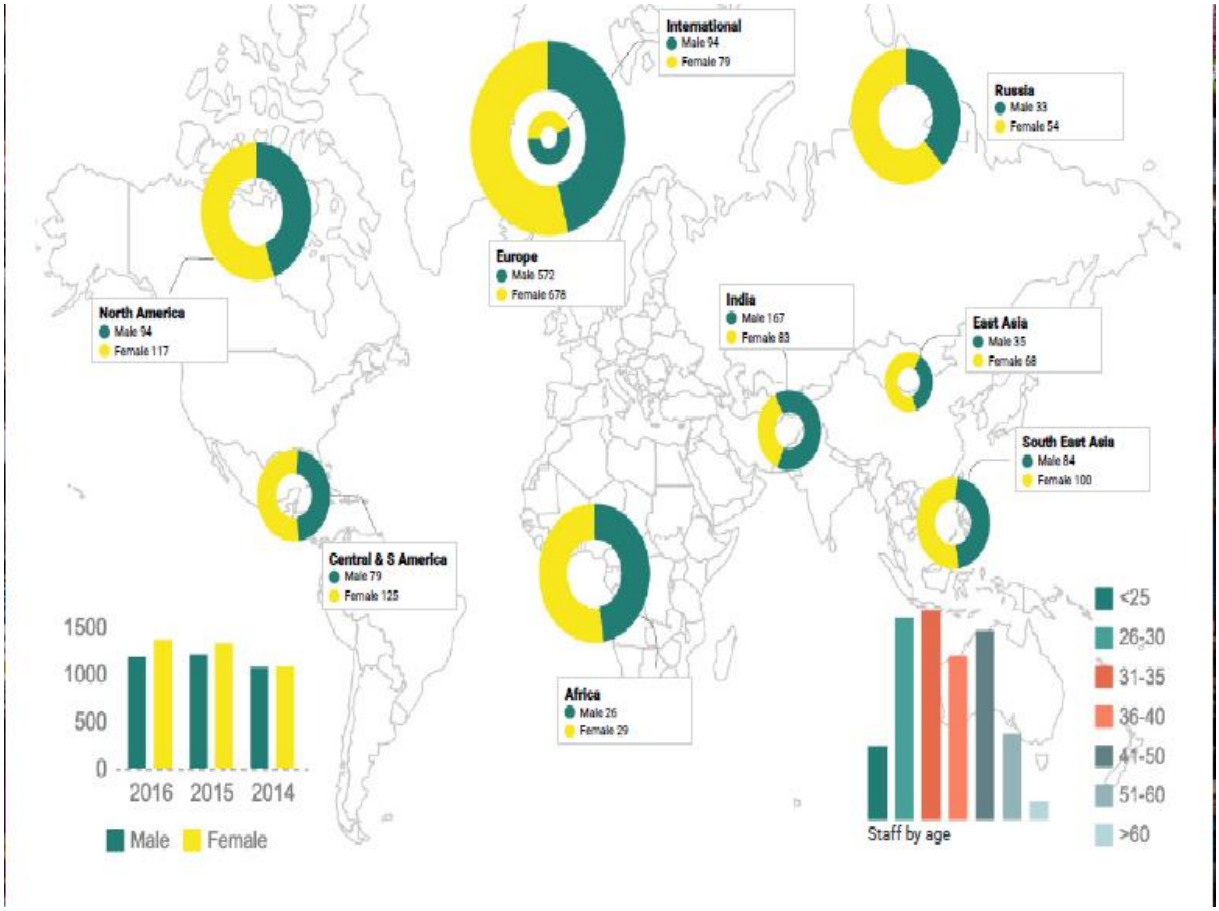

احصائيات تبين تعداد الطاقم البشري في مكاتب منظمة "السلام الأخضر" عبر العالم من حيث الجنس و السن .

إن مجلس إدارة منظمة "السلام الأخضر" يراقب تطور المكاتب المحلية و الإقليمية من الناحية التنظيمية، ويُشرف على تطوير وصيانة أسطول سفن المنظمة، ويقوم بتنسيق عمليّة تخطيط وتنفيذ الحملات الدولية ، كما يُراقب الالتزام بسياسات المنظّمة الأساسية ومبادئها، كما يصادق مجلس الادارة الدولي على الموازنة السنوية للمنظمة الدولية، وعلى الحسابات التي تمّ تدقيقها ، كما يُعيّن المكتب الدولي المدير التنفيذي الدولي ويُراقب عمله ، وهو يقوم بإدارة المنظمة الى جانب كبار المدراء بعد استشارة الموظفين في المكاتب المحليّة بشكل واسع[163].

[163] - "من يُدير غينبيس ؟ و كيف ؟" من الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالمنظمة :
/http://www.greenpeace.org/arabic/about/faq ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/10/06 .

من أهمّ إنجازات المنظمة هو حيازتها على مرتبة "الاستشارية العامة" ضمن المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، و هذه المرتبة تُتيح لها القيام بأغلبية أعمال المجلس ، شأنها في ذلك شأن منظمات أخرى مثل : الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة ، الرابطة العالمية الإسلامية ، الروتاري الدولية...

و يرتبط بمنظمة السلام الأخضر الدولية ما يُسمى بمجموعات الخُضر عبر العالم ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، "منظمة الصليب الأخضر الدولية " ، و هي منظمة بيئية غير حكومية أنشأها الرئيس السوفياتي السابق" ميخائيل خورباتشوف عام 1993 " في جنيف بسويسرا، وذلك استنادا على أعمال قمة الأرض التي انعقدت في ريو ديجانيرو بالبرازيل عام 1992 ، حيث تعمل المنظمة على دراسة مشكلات البيئة وتقديم دراسات عن الحلول الممكنة، وقد نجحت في أن تضم إلى عضويتها ثلاثين منظمة دولية أخرى ذات صلة بتلك القضايا، وتقيم علاقات مع الأمم المتحدة وتتعاون معها على حماية البيئة من الكوارث والملوثات وكذلك حصلت على الصفة الاستشارية لدى مجلس أوروبا .[164]

وتنصب اهتمامات المنظمة على هدف واحد وهو حماية البيئة بمختلف الوسائل ، و من أجل ذلك تعمد المنظمة الى التدخل في الكثير من الحالات عبر خطوات و مراحل مختلفة ، كَلَفتِ الانتباه الى وجود مخاطر بيئية معينة ، و إشعار الأجهزة و المؤسسات الدولية المختصة بضرورة التحرك للقيام بأدوارها المنوطة بها ، و كذلك تعمل منظمة السلام الأخضر على إشعار الجماهير بالأخطار البيئية الحالية والمُحدقة ، و ذلك عن طريق الإفراط في استخدام وسائل الإعلام و إصدار الدوريات و التقارير التي تكشف الحالة البيئية القُطرية في كل دولة و العالمية على حد سواء .

عموما ؛ فإن تصور منظمة "السلام الأخضر" للتغيير يتضح من خلال الشكل التالي :

[164] - شعشوع قويدر ، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيني** ، مرجع سبق ذكره ، ص314.

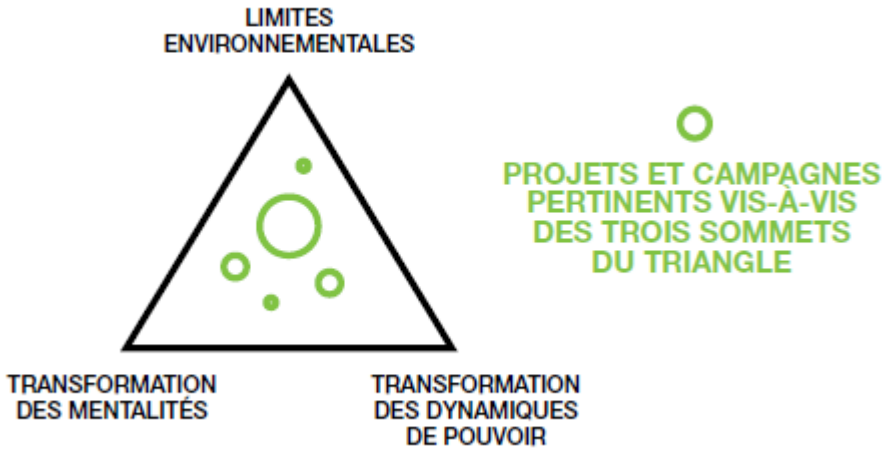

مخطط مبسط لتصور منظمة "السلام الأخضر" لحماية البيئة

الاّ أنّ دور منظمة السلام الأخضر قد يمتدّ ليشمل ما يلي :

1. **المتابعة و التقييم** : تسهر المنظمة على متابعة تنفيذ البرامج والمخططات البيئية، وتوصيات المؤتمرات، وتقييم ما تم إنجازه لاستكمال أي جهد مطلوب ولمعرفة ماتحقق من الأهداف ليكون هذا بداية لبذل جهود جديدة ، ويتوقف نجاح هذه العملية على مدى إعطاء أهمية قصوى لهذه المرحلة.
2. **الضغط** : وتتخذ في سبيل ذلك كل أسباب الضغط على الحكومات وعلى المنظمات الحكومية مما يؤدي إلى تغيير السياسات أو تعديلها، ومن الأساليب المستعملة ، المظاهرات والإحتجاجات والتنديد بالممارسات السلبية الضارة بالبيئة وتعبئة الجمهور وكل المؤثرين لكسب تأييد الرأي العام عن طريق وسائل الاتصال المختلفة المتاحة لنشر المعلومات حول المشكلة ، ومنذ البدايات الأولى لهذه الحركة، كانت أول من نبه إلى وجود مخاطر بيئية وتغيرات ناجمة عن النشاط الإنساني، ودعت إلى ضرورة التصدي لها والحد من آثارها، وقد لعبت هذه المنظمات دورا مهما في تكوين الوعي الكامل لدى الرأي العام العالمي. كما كان لهذه المنظمات دور رائد في ممارسة الضغوط على الحكومات لحملها على التحرك في المجالات البيئية المختلفة .[165]

[165] - وسام نعمت ابراهيم السعدي ، **المنظمات الدولية غير الحكومية ، دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر** ، (مصر، الامارات ، دار الكتب القانونية دار شتات للنشر والبرمجيات،2012) ، ص218.

3. **المواجهة** : حيث أنه عندما تستنفذ كل الوسائل يتخذ تدخل منظمة السلام الأخضر شكلا من أشكال المواجهة السلمية أحيانا لإثارة اهتمام الرأي ولإرغام المسؤولين على معالجة القضايا البيئية في الوقت المناسب قبل استفحال الظاهرة محل الإهتمام، واستحالة معالجتها .وتقود المنظمة حملات محددة وتستعين بالتحرك السلمي المباشر بهدف تسليط الأضواء على المشاكل البيئية العالمية، وحث صانعي القرار على اعتماد حلول جوهرية من أجل ضمان مستقبل أخضر يعمه السلام في العالم.

و في خضم تلك الجهود التي تقوم بها المنظمة من أجل كشف الأخطار المحدقة بالبيئة و إيجاد الحلول لها ، ترفع منظمة "السلام الأخضر " مبدأ أنه : **لا وجود لأي حليف أو خصم وفق صيغة أبدية** ، بمعنى ؛ أي حكومة أو مؤسسة تنوي احترام المعايير البيئية و الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة فإنها ستجد كل الدعم و المساندة من المنظمة ، أما في حالة التراجع عن احترام تلك المعايير والقيم فإن المنظمة ستعمل كل ما في وسعها من أجل كشف تلك التجاوزات .

المطلب الثاني : أهداف منظمة السلام الأخضر .

لمنظمة "السلام الأخضر" مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها ، و هي الأهداف التي وضعتها منذ البدايات الأولى لتأسيسها ، بعض هذه الأهداف يحمل الطابع الإستعجالي الذي يقتضي التحرك فورا من أجل تنفيذها ، فيما البعض الآخر يستدعي العمل المتواصل و التعاون مع أطراف أخرى (مواطنون ، منظمات أخرى ، حكومات ....) من أجل الوصول إليه ، و فيما يلي مجموعة من الأهداف التي وضعتها منظمة "السلام الأخضر" من أجل تحقيقها :

- تهدف المنظمة إلى حماية البيئة و التنوع البيولوجي و تعزيز السلام ، وفق مبادئ اللاعنف ، مع الإعتماد على حركة المواطنين و المواطنات لبناء عالم مستدام و مُنصف ؛
- العيش في عالم يسوده السلام ، يحترم البيئة و جميع أشكال الحياة ، مع إعطاء الثقة الكاملة للمواطن و جعله في صُلب الحملة ، و هذا ما يدفع لاتحاد جميع الذين يتشاطرون نفس الرؤية و الآمال و الإيمان بأن العالم الأفضل ممكن؛
- الإيمان المُطلق بقدرة أي شخص على إحداث التغيير المنشود ، و بالتعاون مع مختلف الحلفاء؛ يُمكن تغيير النظام الذي يحمل في كثير من الأحيان صفات القمع و عدم المساواة ، و هدف المنظمة يكمن في العمل على كشف و منع الاعتداءات المتكررة على البيئة ، بل وقد يمتد إلى محاربة التفاوت و الصراع؛[166]
- استقطاب أفراد المجتمع للإهتمام بالبيئة، وذلك من أجل خلق رأي بيئي ضاغط ، يساعد في صنع قرارات تحمي البيئة والمجتمع.

يُمكن اعتبار هذه الأهداف كأهداف عامّة ، غير مُحدّدة بنشاط معين و لا بنطاق زمني معين ، في حين أنه يوجد هناك نوع آخر من الأهداف مرتبط بقطاعات معيّنة تدخل في صميم اهتمامات المنظمة ، مثل:

- الإبتعاد عن الوقود الأحفوري و النووي ، و تطوير مصادر الطاقة المتجددة ، من أجل مواجهة الخطر الرئيسي : "تغير المناخ"؛

[166] - https://www.greenpeace.fr/connaitre-greenpeace/mission/ من الموقع الرسمي لمنظمة السلام الأخضر على الشبكة العنكبوتية.

- حماية المحيطات من الإفراط في صيد الأسماك ، و خاصة تلك المهددة بالانقراض منها، كالحيتان الزرقاء و الحدباء و بعض أنواع الفقمات ...الخ ، و إنشاء شبطة دولية للمراقبة البحرية؛
- الحفاظ على الثروة والتنوع البيولوجى للغابات ، مكافحة إزالة الغابات ، و كذا الدفاع عن حقوق السكان الأصليين؛
- تعزيز الزراعة البيئية والعمل على التخلص من المبيدات و المنتجات المُعدَّلة وراثيا والمنتجات السامة التى تضر بالصحة والتنوع البيولوجي؛
- تهدف منظمة السلام الأخضر أيضا إلى الحدّ من التسلح ، و القضاء على الأسلحة النووية ، و الحدّ من جميع الأنشطة النووية ، و كذلك حماية حقوق ضحايا الصراعات و اللاجئين ، وكذلك ضحايا التغير المناخي و متابعة الشركات المتسببة فيه أمام الهيئات القضائية الوطنية والدولية؛
- الدفاع عن البحار والمحيطات ؛ حيث تنتقد الخيارات الإستراتيجية للدول ومن أهم تلك المواقف المنتقدة والمنددة بهذه السياسات تلك الموجهة للحكومة الفرنسية بمناسبة قيامها بالتجارب النووية في جزر المحيط الهادي التابعة لها ، فقد قامت منظمة السلام الأخضر سنة1985 بالتوجه لهذه الجزر بعد إعلان السلطات عن ذلك، وتسبب موقفها الرافض لهذه التجارب في تفجير سفينتها التي تمتلكها المنظمة وقتل صحفي كان على متنها من طرف عسكريان فرنسيان مما أدى إلى فضيحة كبيرة للسلطات الفرنسية وإشهار سلبي لحكوماتها.

و تعمل منظمة السلام الأخضر على ترجمة أهدافها ميدانيا عبر التركيز على خمسة مسارات :

أولا – **الزراعة** : ترفع المنظمة شعار : "**الزراعة الايكولوجية – الزراعة في المستقبل**" ، حيث لاحظت المنظمة ازدياد التركيز على ما يُطلق عليه "**الزراعة الصناعية**" ، و هي تلك المعتمدة على ثلاثية: القمح ، الشعير ، الذرة ، و هي زراعات تستخدم الآلات الثقيلة و المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية بكثافة ، إذاً ؛ فالزراعة الصناعية تستنزف الموارد الطبيعية ، ممّا يُؤدي الى تلوث المياه وتدهور التربة و انتشار الأمراض ، و بالتالي تغير المناخ ، يتزامن كل ذلك مع انخفاض محسوس في عدد المزارعين ، و استحواذ الشركات العملاقة على الميدان الزراعي .

ترى المنظمة أن الاستمرار في هذا النهج في الفضاء الأوربي قد يصل بدول الإتحاد الى استنساخ ما يُعرف بالكابوس الأميركي "**The American nightmare**" ، **و هو ذو نتائج وخيمة على المستوى البيئي والصحي و الاجتماعي**.

تعتقد منظمة "السلام الأخضر" أن النتائج البيئية و الصحية السلبية التي تحملها المنتجات المعدلة وراثيا لا يُمكن حصرها أبدا ، و ليست هناك دراسات علمية دقيقة تُحدد تلك النتائج ، و هذا لأن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تدعم و تُمول تلك المنتجات الغذائية تمنع أو تُعرقل ذلك النوع من الدراسات.

و بفضل الجهود التي قامت بها منظمة "السلام الأخضر" و غيرها من المنظمات النشطة في المجال البيئي ، فإن نسبة المساحات الزراعية التي تعتمد على المنتجات المعدلة وراثيا لا تتعدى حالي 0.1 بالمئة مقارنة بنسبة 5.7 [167]بالنسبة للزراعة العضوية.

و فيما يلي جدول يوضح بعض الاحصائيات حول الزراعة العضوية في بعض دول الاتحاد الأوربي و العالم :

[167] - http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=tsdpc440 المعلومات مستقاة من موقع المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية و أوروستات.

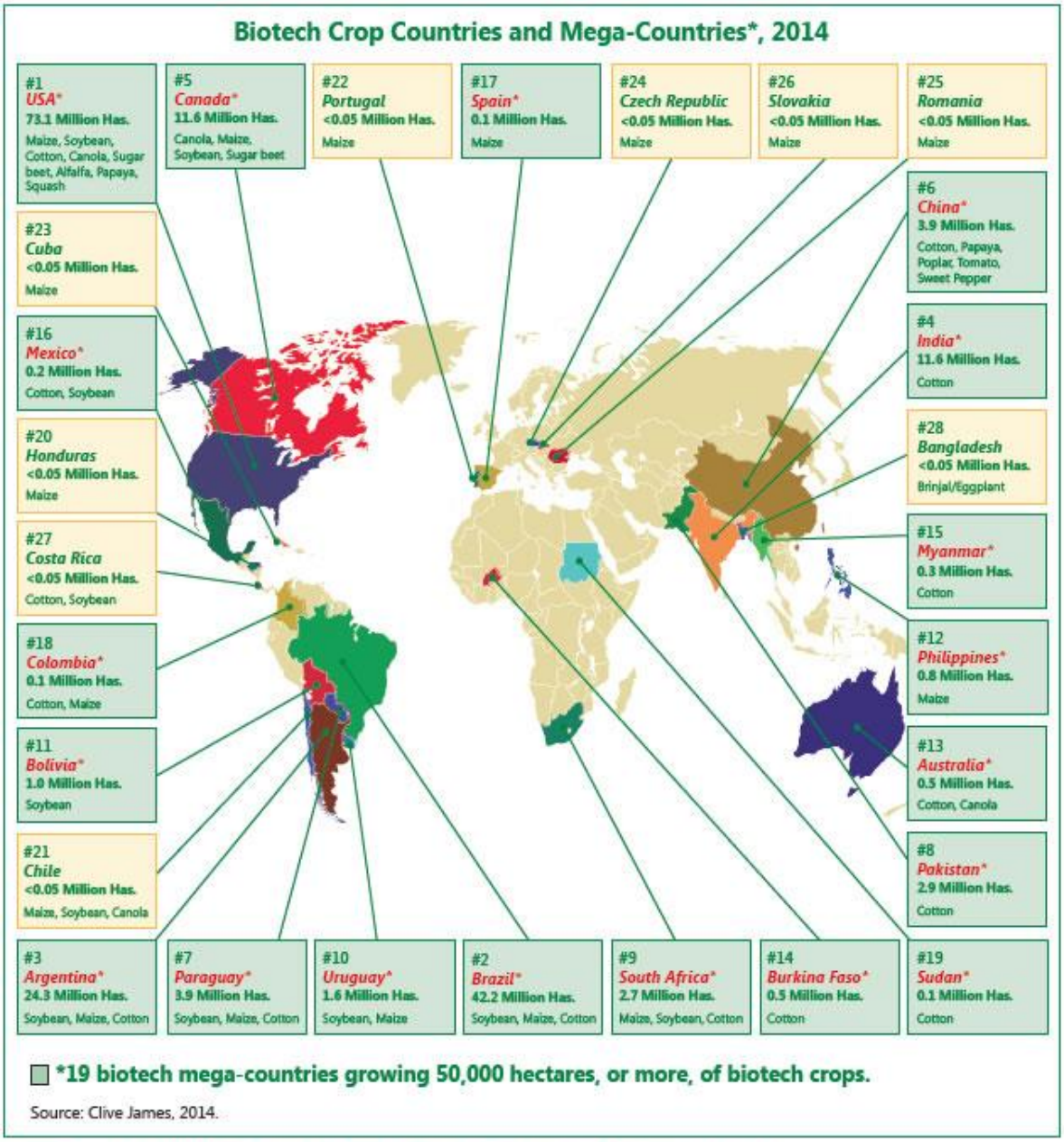

Figure 1. Global Map of Biotech Crop Countries and Mega-Countries in 2014

خريطة توضح نسب المنتجات المعدلة وراثيا في بعض مناطق العالم لسنة 2014.

تهدف منظمة "السلام الأخضر" في هذا الباب الى الحدّ من الآثار المدمرة للزراعة الصناعية والمنتجات المعدلة وراثيا ، و العمل على التوعية بمخاطر استعمال المبيدات الكيماوية الضارة ، وبالمقابل ضرورة تسخير المجهودات نحو الزراعة العضوية القادرة على توفير الكمّ الغذائي المطلوب ، فضلا عن درجة الحماية القصوى التي تُوفرها للتربة و المياه و المناخ .

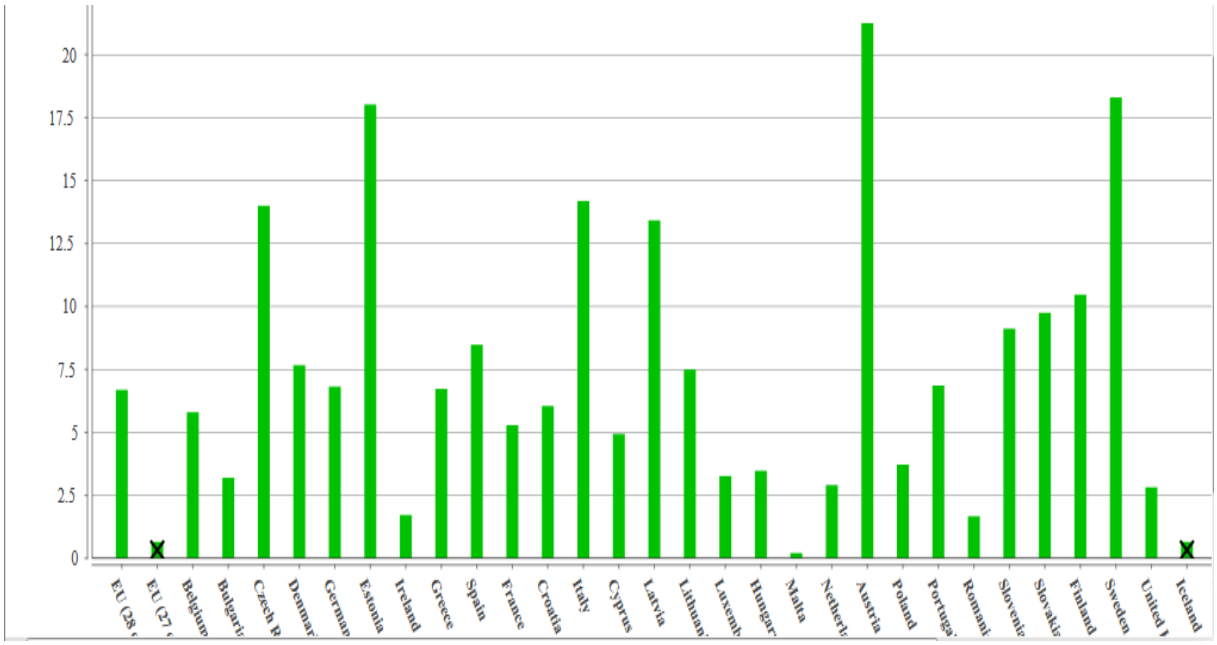

النسبة المؤية للمناطق المخصصة للزراعة العضوية في دول الاتحاد الأوربي

و تجعل منظمة "السلام الأخضر" من مناهضة الشركات العملاقة المتخصصة في الزراعة الصناعية هدفا رئيسيا لها ، و تقوم بحملات ميدانية لحثّ المستهلكين على مقاطعة منتجات تلك الشركات .

ينشط أعضاء منظمة "السلام الأخضر" على مساحة 380 مترا مربعا من فن الرصيف ثلاثي الأبعاد أمام مبنى المفوضية الأوروبية لتقديم مبادرة بمليون توقيع ، حيث تدعو المبادرة المفوضية إلى حظر المحاصيل المعدلة وراثيا إلى حين إنشاء هيئة علمية مستقلة وأخلاقية جديدة لتقييم أثرها.

ثانيا : المناخ و الطاقة ، تحت شعار "الاحتباس الحراري ؛ التهديد العاجل" . حيث سُجل عام 2014 كأكثر الأعوام سخونة منذ بدأت حركة تتبع درجة حرارة الأرض سنة 1880 ، و هذا حسب وكالة ناسا [168] و الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات و الغلاف الجوي ، و انتشرت أحداث مناخية دالّة على ذلك كالجفاف و الفيضانات و الأعاصير ، و العالم اليوم أمام تحدّي خفض درجة حرارة الأرض الى أقل من درجتين مئويتين بحلول عام 2050 و هذا لتجنب الآثار الكارثية لارتفاع درجة حرارة الأرض[169] .

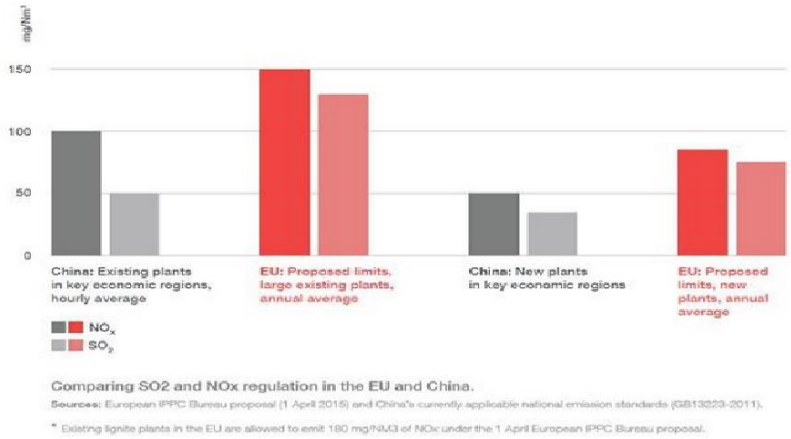

شكل يُوضح مقارنة بين الاتحاد الأوربي و الصين من حيث الانبعاثات الحرارية

تأتي الصين و الو.م.أ و الاتحاد الأوربي على رأس أكثر المناطق تسببا في ارتفاع حرارة الأرض، و هذا بسبب كثافة الغازات الدفيئة التي تنبعث من المناطق الصناعية العملاقة المتواجدة بتلك المناطق ، و بالنسبة للإتحاد الأوربي فإن هناك ثلاثة قضايا أساسية مُطالب بالتركيز عليها من أجل القيام بدوره على أكمل وجه في هذا المجال :

- يتعين على الإتحاد الأوربي العمل على مضاعفة الاستثمار في الطاقات المتجددة و تكنولوجيا توفير الطاقة ، و كذا الرفع من مستوى كفاءة محطات توليد الطاقة و شبكات الكهرباء التي وصلت فعلا

[168] - https://www.nasa.gov/press/2015/january/nasa-determines-2014-warmest-year-in-modern-record موقع وكالة ناسا ،

[169] ـ يأتي هذا الهدف تماشيا مع اتفاقية باريس و بالضبط في المادة الثانية منها ، الفقرة الأولى التي تنص على : " الابقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ، تسليماً بأن ذلك سوف يُقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ و آثاره."

لمرحلة الشيخوخة ، و في دراسة أجرتها منظمة "السلام الأخضر" ؛ فإنه يُمكن للاتحاد الأوربي الإعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة 100/100 بحلول عام 2050 ، بشرط توفر إرادة سياسية حقيقية و تحرر صنّاع القرار من الضغوطات التي تفرضها الشركات العملاقة المختصة في الطاقة التقليدية؛

- التخلص التدريجي من الفحم : يُعتبر الفحم من أكثر أنواع الكربون تلوثا وكثافة على كوكب الأرض ، وتعد محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وانبعاثات الزئبق ، وأحد أكبر المصادر الصناعية لأكسيد النيتروجين والزرنيخ والرصاص والتلوث بالكادميوم في أوروبا. وتقدر الأبحاث التي أجرتها جامعة شتوتغارت بالتعاون مع منظمة "السلام الأخضر" أن التأثير الجماعي لتلوث الهواء الناجم عن محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم في الاتحاد الأوروبي كان مسؤولا عن 22300 حالة وفاة مبكرة في عام 2010.[170] وقد أظهر تحقيق أجرته منظمة "السلام الأخضر" أن معايير أداء تلوث الهواء في الاتحاد الأوروبي التي يُنظر فيها بموجب توجيهات الانبعاثات الصناعية أضعف بكثير من المعايير المعمول بها في الصين واليابان والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن محطات توليد الفحم القائمة داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه لديها انبعاثات أقل بكثير من المعايير التي يدرسها الاتحاد الأوروبي؛
- حماية القطب الشمالي: ترتفع درجة حرارة القطب الشمالي بمعدل ضعف المتوسط العالمي المأمول تقريبا، ومن المرجح أن يكون أسرع تغير في تاريخ البشرية . وقد ذاب فعليا أكثر من ثلاثة أرباع حجم الكتلة الصلبة في القطب الشمالي منذ عام 1979 ، و هذا ما يؤثر بشكل مباشر على أربعة ملايين شخص يعيشون في المنطقة بطريقة مباشرة ، و ملايين الأشخاص الآخرين في المناطق القريبة بطريقة غير مباشرة.

ثالثا : البحار ، هل سيفي الإتحاد الأوربي بوعده في "البحار الصحية" آفاق 2020؟

رغم أن الاتحاد الأوربي يملك أكبر منطقة بحرية في العالم ، إلا أن منظمة "السلام الأخضر" لاحظت أيضا أن تلك المنطقة هي الأكثر تدهورا في العالم أيضا ، و هذا بسبب عقود من الممارسات

[170] - - في تقرير صادر عن منظمة "السلام الأخضر" بعنوان : "القاتل الصامت ، لماذا على أوربا التوجه نحو الطاقة الخضراء" ، يُمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي : **https://bit.ly/1fTwFS0**

البحرية الخاطئة ، و على رأسها سوء إدارة المصائد السمكية ؛ و بعد الضغوط التي مارستها المنظمات المهتمة بالبيئة على مسؤولي الإتحاد الأوربي تقرر جعل سنة 2020 موعد الوصول الى بيئة بحرية جيدة مع استعادة المعدل الطبيعي للأحياء البحرية النشطة في المنطقة.

إحدى مزارع الأسماك في الاتحاد الأوربي

و من أجل الوصول الى ذلك الهدف فقد تم إصلاح السياسة العامة لمصائد الأسماك التي تحدد القواعد الرئيسية لصيد الأسماك في الاتحاد الأوروبي . حيث أنه في عام 2008، تم تقييم 30 في المائة من الأسماك التي توجد معلومات عنها بأنها خارجة عن المستويات البيولوجية الآمنة، مما يعني أن لديها قدرة مخفضة على التكاثر ، وأن 80 في المائة من الأنواع تتعرض للصيد الجائر.

وقد قام البنك الدولي في عام 2009 بحساب البيانات العالمية عن مصائد الأسماك ، فوجد أن إدارة مصائد الأسماك الفاشلة تكلف العالم حوالي 50 مليار دولار سنويا (45 مليار يورو تقريبا).

وتقوم منظمة "السلام الأخضر" بحملات في جميع أنحاء الإتحاد الأوربي لدفع الحكومات إلى إنهاء الصيد المفرط ، والقضاء على القدرة الزائدة على صيد الأسماك في الأسطول التابع لدول الاتحاد الأوروبي والتحول نحو صيد مستدام ومنخفض الأثر السلبي.

و نظرا لجهود منظمة "السلام الأخضر" في هذا المجال و التقارير التي تُعدّها و تُرسها الى المؤسسات الدولية ذات الصلة ، فقد قام **"برنامج الأغذية العالمي World Food Programme"**[171] ببعض الإجراءات الإستعجالية الهادفة إلى التقليل من الآثار السلبية لتدهور البيئة البحرية في الإتحاد الأوربي ، أهم تلك الإجراءات هي :

- إنهاء الصيد الجائر واستعادة أعداد الأرصدة السمكية إلى مستويات صحية؛
- إزالة القدرة المفرطة على الصيد داخل أسطولها؛
- التقليل من ممارسات الصيد المدمرة والمهدرة؛
- تعزيز صيد الأسماك المستدام والمنخفض الأثر عن طريق إتاحة إمكانية الوصول التفضيلي إلى مناطق الصيد لصائدي الأسماك الذين يستخدمون أساليب الصيد ذات التأثير المنخفض على البيئة البحرية ويسهمون أكثر من غيرها في الاقتصاد المحلي؛
- ضمان أن أساطيلها تعمل بشكل مستدام أيضا عندما تعمل خارج مياه الاتحاد الأوروبي.

ووفقا للمفوضية الأوروبية، فإن أسطول الاتحاد الأوروبي قادر على اصطياد ما بين اثنين وثلاثة أضعاف كمية الأسماك التي من شأنها أن تكون مقبولة للحفاظ على أرصدة الأسماك صحية . ونتيجة لذلك، غالبا ما يتجاوز الصيد المستويات المقبولة . مع ملاحظة أن الوضع في البحر الأبيض المتوسط مقلق للغاية مقارنة مع المحيط الأطلسي وبحر الشمال .

و في إطار مهامها القاضية بكشف منتهكي الموارد الطبيعية ؛ قامت منظمة "السلام الأخضر" عن طريق تقرير صادر في 04 نوفمبر 2014 [172]بنشر قائمة أكبر عشرين سفينة صيد تعمل تحت الأعلام الأوروبية و التي تلقت معظم الإعانات لعقود ولا تزال تحصل على أكبر حصة من فرص الصيد.

[171] - يُعرف اختصارا ب : "WFP"

[172] - التقرير متوفر على الرابط التالي : http://www.greenpeace.org/eu-unit/en/News/2014/Monster-boats-nov-2014/

VESSEL	FLAG	IMO NUMBER	BENEFICIAL OWNER
ALBACORA UNO	Spain	9127435	Albacora S.A.
ALBATUN TRES	Spain	9281310	Albacora S.A.
ANNELIES ILENA	Netherlands	9204556	Parevliet en Van der Pas B.V.
ARTICO	Portugal	7362756	Unclear due to lack of transparency; Sociedade da Fomento da Pesca Lda or Pescarias Cayón & García
ATLANTIC	Sweden	8805468	Fiskelaget Atlantic - Henrik Ohlsson and Lars-Johan Olsson
CORNELIS VROLIJK FZN	United Kingdom	[illegible]	Cornelis Vrolijk Holding B.V.
ERADO DO COSTAL	Spain	9265328	Moradiña S.A.
FRANCA MORTE	Portugal	9297694	Pecro França S.A.
FRANCHE TERRE	France	9540156	Sapmer Holding
FRANZISKA	Netherlands	8802997	W. Van der Zwan Zonen Visserij Maatschappij B.V.
HELEN MARY	Germany	9126364	Parevliet en Van der Pas B.V.
KINGFISHER	Denmark	8739243	Svenn Anker Gasberg Grønkjær Hvidemarken
KOVAS	Lithuania	7610426	Baltlanta is the shipping company of which Lispa holding is the only shareholder.
MAARTJE THEADORA	Germany	9182801	Parevliet en Van der Pas B.V.
MARGIRIS	Lithuania	9301107	Parevliet en Van der Pas B.V.
NORMA MARY	United Kingdom	8704808	Samherji hf
ODIN	Vanuatu	8907084	The beneficial owner is unknown. Unimed Glory, which is a subsidiary of Laskaridis Shipping is the operator.
PLAYA DE TAMBO	Spain	9613279	Pesquerías Marinenses S.A.
SAGA GDY-150	Poland	9607191	Direct beneficial owner is Atlantex Sp. Z o.o.; ultimate beneficial owner was formerly Samherji hf; it is now unknown
TXORI ARGI	Spain	9266724	Compañía Internacional de Pesca y Derivados S.A. (INPESCA)

قائمة بأكبر 20 سفينة صيد في الإتحاد الأوربي.

و من أجل الخروج من مأزق "**الصيد المدمر**" وضع الإتحاد الأوربي بعد ضغوط كبيرة من منظمة "السلام الأخضر" ما يُسمى ب "**The Common Fisheries Policy**" و يُعرف اختصارا ب "**CFP**"، و هو يقوم أساسا على وضع حدود صيد على مستوى مستدام، والقضاء على الجزء الأكثر

تدميرا من أسطوله، وإعطاء إمكانية تفضيلية لصيد الأسماك للصيادين ذوي التأثير المنخفض. ولتحقيق ذلك ، يجب عليه أن يخصص إمكانية الوصول إلى مناطق الصيد على أساس المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية.[173]

إحدى القطع البحرية التابعة لمنظمة "السلام الأخضر" تُبحر في القطب الشمالي في محاولة منها لمنع صيد التونة زرقاء الزعنفة المهددة بالانقراض.

وتعمل منظمة "السلام الأخضر" مع الصيادين ذوي التأثير المنخفض للضغط على الحكومات لوقف الصيد المدمر وتشجيع التحول إلى صيد الأسماك ذي التأثير المنخفض.

[173] - http://www.greenpeace.org/eu-unit/en/campaigns/oceans/

رابعا : الغابات .

تستوعب الغابات كميات كبيرة جدا من غازات الاحتباس الحراري ، و هي فضلا عن ذلك موطن آلاف الأنواع الحياتية البرية المهددة بالانقراض ، و حوالي ثلثي الأنواع الحياتية المعروفة (حيوانات ونباتات)، والغابات ضرورية للحياة على الأرض ، حيث يعيش ثلاثمئة مليون شخص في جميع أنحاء العالم في الغابات ، و 1.6 مليار نسمة تعتمد عليها في تحصيل مدخولها ، كما أن الغابات هي أكبر مخازن الكربون بعد المحيطات . و قد قضى النشاط البشري تقريبا على 72 بالمئة من غابات اندونيسيا و 15بالمئة من غابات الأمازون ، و تُواجه غابات أخرى في مناطق مختلفة من العالم نفس التهديد ، وفي الإتحاد الأوربي يتم استغلال المنتجات الزراعية الغابية في صناعة معاجين الأسنان و الشكولاطة والعلف الحيواني .

إنّ التعدّي المنهجي على الغابات هو المسؤول عن ما يصل إلى خُمس انبعاثات الغازات الدفيئة[174] في العالم ؛ أي أكثر من كل الطائرات والسيارات والشاحنات والسفن والقطارات على كوكب الأرض مجتمعة.

و قد شاركت منظمة "السلام الأخضر' مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية الأخرى[175] في إعداد ونشر ما سُمي ب"**بيان المنظمات غير الحكومية : معالجة إزالة الغابات وتدهورها، حالة الإتحاد الأوربي عام 2017 Tackling deforestation and forest degradation : a case for EU action in 2017** "

و قد جاء في التقرير وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أنّ ما يُقارب 8.8 مليون هكتار من الغابات الطبيعية فُقدت في الفترة بين 2010–2015، وهي مساحة

---

[174] - الغازات الدفيئة أو Greenhouse gases : هي غازات توجد في الغلاف الجوي تتميز بقدرتها على امتصاص الاشعة التي تفقدها الأرض (الاشعة تحت الحمراء) فتقلل ضياع الحرارة من الأرض إلى الفضاء ، مما يساعد على تسخين جو الأرض وبالتالي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري والاحترار العالمي .

[175] - هذه المنظمات هي : FERN ، WWF ، Client Earth ، global witness ، CONVESATION INTERNATIONAL، Forest Peopoles Programme ، Environmental Investigation Agency

إجمالية تُقارب مساحة السويد ، وهذا الدمار يسبب خسائر فادحة للتنوع البيولوجي بالإضافة الى الانتهاكات المسجلة ضد حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية .

خامسا : القضاء على المواد الكيميائية السامّة .

إنّ المواد الكيميائية الخطرة تهدد المياه والهواء والأرض، بل و تهدد صحة جميع الكائنات الحية ، و حتى الأطفال حديثي الولادة يدخلون العالم الملوث بالمواد الكيميائية السامة الموروثة عن أمهاتهم . إن التراكم البطيء لهذه المواد في البيئة والسلسلة الغذائية مشكلة خطيرة فعلا.

مبدئيا ، لا تعارض منظمة السلام الأخضر استخدام المواد الكيميائية ، ولكنها تعارض إطلاق المواد الكيميائية الخطرة بطريقة غير مدروسة ، لا سيما عند توفر بدائل أكثر أمنا.

و منذ عام 2007 دخل التشريع الكيميائي حيز النفاذ بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي ، حيث يتطلب قانون الإتحاد الأوربي ، (الذي يطلق عليه اختصارا REACH) [176]من الشركات أن تكون أكثر شفافية فيما يتعلق بالمواد الكيميائية التي تصنعها وتستخدمها.

كما أنها تُحمل عبئ الإثبات فيما يتعلق بالسلامة على المصنعين والمستوردين، وتنص على فرض قيود على المواد الكيميائية الخطرة والتخلص التدريجي منها.

وإذا ما نفذت بشكل صحيح، سيؤدي نظام REACH إلى استبدال المواد الكيميائية الأكثر خطورة ببدائل آمنة ، وسوف يكون الدليل على فعاليته في مدى سرعة التخلص التدريجي ، وفقا للالتزامات القاضية بجعل إدارة المواد الكيميائية آمنة بحلول عام 2020 ، و ستمتد آثار نظام REACH الى مختلف دول العالم ، و هذا بعد أن يفرض الاتحاد الأوربي على الشركات المصنعة غير الأوربية الالتزام به .

و يعرف نظام REACH إضافة مواد جديدة كل سنة في حال أثبتت ضررها على المستهلك الأوربي.

176 - REACH : Registration, Evaluation, and Authorization of Chemicals.

بتنظيم من منظمة "السلام الأخضر" ؛ مجموع من الأمهات و أطفالهن في احتجاج أمام مقر إحدى شركات المواد الكيميائية (BASF) ، و كانت نتيجة الضغوطات موافقة الاتحاد الأوروبي على قانون كيميائي جديد يحل محل التنظيم الذي يتجاوز عمره 40 عاما.

المطلب الثالث : مصادر تمويل منظمة السلام الأخضر .

بالنسبة لكل الهيئات و المؤسسات و المنظمات التي تنشط في المجال التطوعي فإن المسائل التمويلية تُعتبر حجر الزاوية في عملها ، بل إن عملها يتوقف بشكل كبير على مدى حجم و كثافة الأموال التي تتلقاها ، و لكن أيضا على الجهات المانحة لتلك الأموال ، لأن هذه الأخيرة تُحدد و بشكل كبير هامش الحرية الذي ستتحرك من خلاله تلك المنظمة فيما بعد .

و منظمة "السلام الأخضر" معنية أيضا بقضية التمويل ، حيث جاء في إطار تعريف المنظمة بنفسها ما يلي : " **... للحفاظ على استقلاليتنا التامة، لا تقبل منظّمة "السلام الأخضر" الأموال من الشركات ، الحكومات أو الأحزاب السياسية . نحن حريصون جدا على هذا الأمر، لذلك ندقق في كل هبة بدقة ونعيد الشيكات المسحوبة على حسابات شركات . نحن نعتمد على الهبات التي تردنا من داعمينا الفرديين من أجل الاستمرار في حملاتنا السلمية لحماية البيئة . كما نقوم بتدقيق حساباتنا كل عام في كل مكتب من مكاتبنا حول العالم ، وننشر تقريرنا السنوي على الانترنت، مما يسمح للجميع بالاطلاع على المبالغ التي نتلقّاها وكيف يتم انفاقها**"[177].

و تتلقّى منظمة "السلام الأخضر" إيراداتها حصرا و بنسبة مئة بالمئة من طرف الخواص وأعضاء المنظمة ، وهذا للحفاظ على الحرية الكاملة في التعبير والعمل في جميع الأماكن وفي جميع الظروف ، وهي ترفض الإعانات الحكومية ومساهمات الشركات.

وتحدد جميع المكاتب الوطنية / الإقليمية، وكذلك منظمة السلام الأخضر الدولية، بوضوح خططها الإنمائية الطويلة الأجل وتستعرضها بانتظام لضمان اتساق البرامج والتنمية ووضع الميزانيات الواقعية والاكتفاء الذاتي المالي الطويل الأجل ، ويتم وضع خطط التنمية هذه سنويا وتقييمها بالتشاور المتبادل.

وقد تم تصميم هيكل تمويل منظمة "السلام الأخضر" ليعكس الأهداف المستقبلية المتوخاة ، مع الأخذ في الحسبان كونها منظمة عالمية حقا، و أيضا اعتبار القضايا البيئية وحلولها لا تلتزم بالحدود الوطنية ، ويتحقق ذلك على النحو التالي:

---

[177] - http://www.greenpeace.org/arabic/about/faq/ هذا ما تمّ نشره عبر الموقع الالكتروني الرسمي الخاص بمنظمة "السلام الأخضر" .

- إعادة توزيع و تقسيم الأموال الكبيرة التي تتلقاها المكاتب الوطني / الإقليمية لدعم و بناء مكاتب مستقلة تابعة لمنظمة "السلام الأخضر" في المناطق النامية.
- تصميم برامج العمل المحلية / الاقليمية لتخدم في النهاية في إطار البرنامج العام للمنظمة الدولية و تحقيق أولوياتها.

هذه الطريقة في التعامل مع موارد المنظمة و طرق صرفها كفيلة لضمان الاستخدام الأمثل لتبرعات المؤيدين ، و كذلك زيادة فعالية الحملات المنظمة الى أقصى حدّ.

و تعتقد منظمة "السلام الأخضر" أن هذا النظام قادر على توفير الاستقرار المالي اللازم لبرمجة مختلف الحملات التي تهم المنظمة و كذلك تنفيذ الإجراءات العاجلة . كما أنه يحميها من أي استجواب متعلق بالاستقلالية .

و فيما يلي جدول يوضح إيرادات و نفقات المنظمة خلال سنوات 2013،2012،2011،2010.

Revenus, dépenses et résultat final

	2013		2012		2011		2010	
Revenus								
Dons	5.607.272	89,8%	5.298.312	85,5%	5.072.201	73,7%	4.955.285	73,2%
Legs	277.081	4,4%	507.142	8,2%	1.322.145	19,2%	1.485.206	21,9%
Intérêts	21.046	0,3%	55.133	0,9%	69.897	1,0%	63.758	0,9%
Récupération de charges	304.314	4,9%	329.699	5,3%	405.814	5,9%	243.714	3,6%
Autres	34.579	0,6%	5.219	0,1%	14.298	0,2%	25.693	0,4%
Total	**6.244.292**	**100,0%**	**6.195.505**	**100,0%**	**6.884.355**	**100,0%**	**6.773.656**	**100,0%**
Dépenses								
Campagnes	3.963.920	60,6%	4.292.613	62,2%	3.644.145	61,5%	4.358.274	67,1%
Récolte de fonds	1.838.192	28,1%	1.906.551	27,6%	1.701.572	28,7%	1.580.109	24,3%
Administration	736.266	11,3%	702.003	10,2%	580.022	9,8%	553.294	8,5%
Total	**6.538.378**	**100,0%**	**6.901.167**	**100,0%**	**5.925.739**	**100,0%**	**6.491.677**	**100,0%**
Résultat final	**-294.086**		**-705.662**		**958.616**		**281.979**	

جدول مقارن لمداخيل و مصاريف منظمة "السلام الأخضر" بالدولار خلال سنوات 2013،2012،2011،2010.[178]

[178] - جدول مقتبس من التقرير السنوي لمنظمة "السلام الأخضر" لعام 2013 ، و المنشور بالموقع الالكتروني الرسمي للمنظمة.

و يتضح من خلال الجدول المبيّن أعلاه أن منظمة "السلام الأخضر" تتلقّى أكثر من 70 بالمئة من مداخيلها سنة 2010 من التبرعات المباشرة التي قدّمها المتعاطفون معها أثناء الحملات المختلفة التي تنظمها ، لتصل النسبة الى ما يُقارب 90 بالمئة سنة 2013.

و في المُقابل فإن ما مُعدّله 65 بالمئة من نفقات المنظمة خلال سنوات 2010 ،2011 ،2012 ،2013 كانت تُوجه لتنظيم الحملات الرامية الى تحقيق أهداف المنظمة ، في حين تُخصص ما نسبته 24 بالمئة الى 28 بالمئة من النفقات من أجل حشد الدعم اللازم لتمويل مشاريع المنظمة ، في حين يذهب ما معدله 10 بالمئة تقريبا لتغطية النفقات الإدارية و أجور الموظفين .

و في كل عام ، يتم اعتماد الميزانية من قبل مدققي الحسابات الذين يتحققون من دقة المعلومات، و يتم نشرها و إرسالها إلى كل أعضاء المنظمة والمتبرعين لها ، هؤلاء فقط –حسب تصور المنظمة– من يملكون حق المحاسبة و المساءلة و التقييم.

وبالإضافة إلى ذلك ، تقوم المنظمة بالتواصل مع الجهات الرقابية و المالية في الدول التي تنشط فيها ، وتتعلق عمليات المراجعة و المراقبة التي يتم اجراؤها بتتبع مصدر تلك الأموال ، و هل تتماشى عملية التحويلات بالتشريعات المالية المُطبقة في تلك الدولة ، و هل النتائج المسجلة متناسبة مع الوسائل المتوفرة ؟ و هل النتائج المُحققة تتوافق مع الأهداف المُتوخاة؟

إن جميع التبرعات المقدمة إلى منظمة "السلام الأخضر" موجهة لتمويل جميع أنشطتها العالمية ، بمعنى أن منظمة "السلام الأخضر" كمنظمة عالمية تقوم على مبدأ التضامن : فالأضرار التي تلحق بالبيئة لا تتوقف عند الحدود السياسية للدول ، فإزالة الأحراج مثلا في حوض الكونغو أو إندونيسيا عمل مؤثر و مستهجن بقدر ممارسات الصيد المدمرة في المحيط الهندي أو حفر النفط في المنطقة القطبية الشمالية ، لذلك فالتبرعات التي تجمعها منظمة منظمة "السلام الأخضر" الدولية تجعل من الممكن القيام بحملات في البلدان الأكثر هشاشة (جنوب شرق آسيا وأفريقيا ...) ، وتساهم البلدان التي تعمل فيها منظمة "السلام الأخضر" منذ فترة طويلة في تمويل الحملات في البلدان الأقل قوة من الجوانب المالية.[179]

[179] - https://www.greenpeace.fr/connaitre-greenpeace/transparence-financiere/ من الموقع الرسمي لمنظمة السلام الأخضر ، و من القسم الخاص ب"الشفافية المالية".

و في نفس الوقت تستخدم المنظمة التبرعات التي تصلها لتوعية الجماهير الجديدة و إقناعها بتقديم الدعم المالي .

و تُبدي منظمة "السلام الأخضر" حرصا كبيرا فيما يخص سلامة الإجراءات المالية ؛ من حيث التلقّي و الإنفاق على حدّ سواء ، و تُداوم على نشر تقارير سنوية مفصلة عن وضعيتها المالية والميزانية التي ستسير وفقها في السنة المالية الجارية ، هذا الإجراء معمول به في جميع مكاتب المنظمة حول العالم ، و كذلك مكتب "الاتحاد الأوربي" ، و حتى في المكتب الرئيسي للمنظمة في "أمستردام" .

أما بالنسبة لنفقات منظمة "السلام الأخضر" الدولية فإنها تكون وفق القنوات التالية :

- تمويل جميع أعمال الحملات العالمية التي تحدث مباشرة تحت رعاية المنظمة الدولية، حيث أن تكاليف جمع الأموال تستوعب 26 في المائة من الإيرادات . وباختصار، فإنه عندما تقدم تبرعا إلى منظمة السلام الأخضر، يستخدم أكثر من ربع تلك الأموال للبحث عن تبرعات أخرى ، بالإضافة إلى تكاليف الموظفين المرتبطة بها، وأنشطة الاتصال والأنشطة التنفيذية، بما في ذلك إدارة سفن المنظمة؛
- تطوير المكاتب الوطنية / الإقليمية، بما في ذلك المنح المقدمة إلى المكاتب الجديدة ذات الأولوية في الدول النامية؛
- العمل على استضافة وتطوير أدوات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات لمكاتب المنظمة في جميع أنحاء العالم ؛
- دعم و تمويل بعض المنظمات المحلية الصغيرة التي تحمل نفس الرؤى و البرامج في المناطق و الأقاليم التي لا مكاتب للمنظمة فيها .

الا أن حادثة وقعت في أروقة المنظمة كانت كفيلة بأن تضع منظمة "السلام الأخضر" و سمعتها على المحكّ ، حيث أعلنت المنظمة أن أحد موظفيها و يُدعى "**مايك تاونسلي Mike Townsley** " و هو مسؤول الإتصال في المكتب الرئيسي للمنظمة في أمستردام قد أضاع مبلغ 3.8 مليون أورو ، كان هذا المبلغ حصيلة حملة لجمع التبرعات من المتعاطفين ، و عند إجراء التحقيقات تبيّن أن المنظمة كانت تتعامل مع شركات متخصصة لشراء عملات ذات سعر ثابت ، و هذا نظرا لأنها تنشط في القارات

الخمس و تتلقى أنواعا مُختلفة من العُملات ، و ذكرت المنظمة أيضا أن هذه المعاملات شائعة جدا عند كل المؤسسات الدولية و هذا من أجل الابتعاد عن المخاطر المتعلقة بالتقلبات المالية و أسعار الصرف.

أثناء التحقيقات ؛ حامت الشكوك حول الموظف بأنه تصرف في قضية تحويل الأموال بطريقة شخصية و دون الرجوع الى الاجراءات القانونية المُعتادة المُنظِمة لتلك العملية ، الا أن النتائج النهائية للتحقيق في القضية استبعدت فرضية "محاولة الغش" من طرف الموظف ، و أنه "ليس هناك أي دليل في هذه المرحلة أن الموظف قام بذلك الفعل لاعتبارات شخصية"[180]

لم تكن هذه الحادثة لتمر سريعا ، فقد تناولها الإعلام العالمي و الأوروبي على وجه التحديد ، فمنظمة دولية مثل "السلام الأخضر" ذات السُمعة الطيبة و المهمة النبيلة و الانتشار العالمي ، ماكان ينبغي لها أن ترتكب مثل هذه "الهفوة" ، خاصة أن تلك الأموال إنما هي حصيلة التبرعات التي قدّمها المانحون عبر العالم ، و بالتالي احتاجت المنظمة الى الكثير من الوقت من أجل تبرير تلك الحادثة ، ولكن أيضا من أجل إعادة بناء علاقات الثقة بينها و بين المتعاطفين معها حول العالم ، ثقة استدعت عديد السنوات لبنائها ، و ستستدعي سنوات أخرى من إعادتها و تثبيتها.

بعد هذه الحادثة ، سارعت منظمة "السلام الأخضر" الى التصريح بأن التوازن المالي لها لن يتأثر بشكل كبير ، و بأن مختلف المشاريع و البرامج التي أطلقتها ستُنفذ وفق الخطة المرسومة سلفا ، و هذا في خطوة منها الى طمأنة أعضاء المنظمة ، و كذلك جميع الجهات التي تتعامل معها عبر العالم.

و رغم أن الأهداف و المبادئ التي تُعلنها منظمة "السلام الأخضر" تحمل في الغالب صبغة موضوعاتية بحتة ممثلة في الجانب البيئي ، الا أن الكثير من الأحداث و الأزمات السياسية و العسكرية الدولية دفعت المنظمة الى التدخل و إبداء مواقف واضحة و صريحة ، مثل ما حدث خلال حرب الخليج الثانية 1991 ، حيث عارضت المنظمة تلك الحرب بشدّة ، و هو ما كلّفها نزيف حادّ في عدد المنخرطين في مكتب المنظمة في الولايات المتحدة الأميركية من 1.2 مليون منخرط الى حوالي 400.000 منخرط فقط ، و بالتالي انخفاض حادّ في مداخيل المنظمة في أهم مكتب لها في العالم من

[180] - http://www.france24.com/fr/20140617-ong-greenpeace-joue-elle-millions-donateurs-taux-change-speculation-finances

حيث عدد المشتركين و نسبة الإيرادات ، و كانت النتيجة أن تمّت إعادة هيكلة واسعة للخطط المستقبلية.[181]

يتضح من خلال ما سبق الأهمية الكبيرة التي توليها منظمة "السلام الأخضر" لقضايا التمويل خاصة ، و حرصها الكبير على جعل تمويل المنظمة مقتصرا على الاشتراكات و الهبات التي يمنحها الأعضاء و المتعاطفون معها و مع برامجها حول العالم ، بعيدا عن كل الجهات المانحة الأخرى ، ما يجعلها في النهاية –أي المنظمة– حُرة من أي التزام ؛ الا ما تعلق –طبعا– بمبادئها و قيمها ، و كذلك المسؤولية الأخلاقية التي تتحملها اتجاه المتعاطفين معها .

هذا "التحرر" أتاح للمنظمة هامشا لا بأس به للحركة اتجاه مختلف القضايا الدولية ، بل و أسهم في إزالة أي نوع من الحرج و هي تواجه كبريات الشركات العالمية الملوثة للبيئة ، و حتى "الوقوف شهودا" إزاء ممارسات بعض الدول التي تُبادر بالقيام بأفعال مضرة بالبيئة.

[181] - http://alerte-environnement.fr/la-face-cachee-des-ong/la-face-cachee-de-greenpeace/4/

المبحث الثاني : جهود منظمة "السلام الأخضر" للتحول الطاقوي نحو الطاقات المتجددة.

يُشكل موضوع الطاقة حجر الزاوية في نشاط المنظمات المهتمة بالدفاع عن البيئة ، و على رأسها منظمة "السلام الأخضر" ، و قد بدأ يتشكل وعي متزايد في جميع أنحاء العالم مفاده بأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة حاسمتين ليس فقط للتصدي لتغير المناخ بل أيضا لخلق فرص اقتصادية جديدة وتوفير سبل الحصول على الطاقة لمليارات من الأشخاص الذين ما زالوا يعيشون دون خدمات الطاقة الحديثة.

إن الدافع لاستخدام الطاقات المُتجددة هو الضرر الكبير الذي تتسبب به الطاقات الأحفورية التقليدية على المحيط البيئي ، و الذي سيمس بصورة قطعية حتى الأجيال المستقبلية و يضر بحقها في الحياة الكريمة على هذا الكوكب ، من أجل ذلك وجب العمل بطريقة جماعية على التحول الطاقوي نحو بدائل أقل ضررا .

سنُحاول في هذا المبحث فحص قضية الطاقات المتجددة (المطلب الأول) ، بما في ذلك المسائل التي لطالما أثارت الكثير من علامات الاستفهام كالتكلفة المرتفعة لذلك النوع من الطاقات مثلا ، و كذلك الترتيبات التقنية المتعلقة بالنقل و التخزين ...الخ ، و سنعمل (المطلب الثاني) على إبراز الدور الذي تلعبه منظمة "السلام الأخضر" في هذا المجال ؛ و ذلك من خلال التأكيد على القيمة المضافة التي يحملها ذلك النوع من الطاقات ، سواء من الجانب الإقتصادي أو حتى الإجتماعي و البيئي ...

و تعمل منظمة "السلام الأخضر" على جبهتين : الأولى هي تشجيع جميع المبادرات "دول ، شركات ، مصانع...) التي تهتم بالتحول نحو استخدام الطاقات المتجددة في أنشطتها ، و الثانية هي شجب ، فضح ، و عرقلة الأنشطة التي تُسرف في استخدام الطاقات الأحفورية التقليدية بما لها من آثار سلبية وخيمة .

كما سنحاول في هذا المبحث التركيز على نشاط المنظمة في الاتحاد الأوربي ، و عرض الجهود المبذولة و المكاسب المحققة في هذا المجال.

المطلب الأول : التعريف بالطاقات المُتجددة.[182]

الطاقة–بصفة عامّة– هي القدرة على القيام بنشاط ما، وهي أحد المقومات الرئيسة للمجتمعات المتحضرة، وتلزم لتسيير الحياة اليومية من تشغيل الأدوات المنزلية، ووسائط النقل، وإدارة المصانع وغيرها. وهناك أشكال عدة للطاقة منها: الطاقة الكهربائية، والحركية، والإشعاعية، والديناميكية، والذرية، والحرارة، والضوء، والصوت.

ويُمكن تصنيف الطاقة اعتمادًا على إمكانية تجدد مصادرها إلى نوعين:

- الطاقة التقليدية (غير المتجددة) وتشمل: النفط والغاز الطبيعي والفحم والمواد الكيميائية؛ وسميت طاقة غير متجددة لأنها تحتاج لفترات زمنية طويلة لتعويضها.
- الطاقة المتجددة أو النظيفة وتشمل: طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المياه والأمواج والطاقة الجوفية، وهي طاقات غير قابلة للنفاد.

من خلال هذا التصنيف يُمكن تعريف "الطاقة المتجددة" كما يلي : " **هي الطاقة الناتجة من مصدر طبيعي ، دائم ، مستمر و لا ينتهي**".

أو يُمكن تعريفها كالآتي : " **الطاقة المتجددة هي الطاقة التي يتم إنشاؤها من العمليات الطبيعية التي يتم تجديدها باستمرار.وهذا يشمل أشعة الشمس والحرارة الطاقة الحرارية الأرضية والرياح، والمد والجزر، والمياه وأشكال مختلفة من الكتلة الحيوية . لا يمكن أن تستنفد هذه الطاقة ويتم تجديدها باستمرار.**"

و يتمُّ الإشارة إليها أيضا "بالطاقة البديلة" ؛ لتباينها مع الطاقة الأحفورية التقليدية ، حيث تحمل "الطاقة المُتجددة" من الميزات ما يجعلها قادرة على أن تكون بديلا "فعّالا" و "موثوقا" ، أهم تلك الميزات ما يلي :

- **التأثير البيئي المنخفض** : إن من أهم التأثيرات البيئية المرتبطة باستخدامات الطاقة التقليدية ما يُعرف بظاهرة "الإحتباس الحراري" التي ارتبطت بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة لزيادة تركيز بعض الغازات في الغلاف الجوي، وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون . وعلى العكس من

[182] - من ضمن عدة مصطلحات متعلقة بهذه الفكرة ، تمّ اعتماد مصطلح "الطاقة المُتجددة" باعتباره أكثر دقة من باقي المصطلحات ك"الطاقة النظيفة" مثلا ، إذ يُمكن اعتبار "النظافة" إحدى ميزات الطاقة المتجددة إضافة لميزات أخرى.

ذلك، فلإستخدام الطاقة المتجددة أثر إيجابي في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاث تلك الغازات ومنه التلوث البيئي، حيث بلغت الإنبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى.

كذلك في تقرير أصدرته شبكة سياسة لطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين **(آر إي أن 21)** يقول بأنه يجب أن تلعب الطاقة المتجددة دورا رئيسيا في إمدادات الطاقة العالمية وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية و الإقتصادية للتغير المناخي التي تتزايد خطورتها.[183]

و بذلك يتضح أن "الطاقات المتجددة" يُمكن لها أن تُمثل عامل أمان بيئي إذا ما قورنت بأنواع الطاقة الأخرى.

- **التكلفة الماديّة المُنخفضة :** لطالما صُنفت "الطاقات المتجددة" كطاقات مُرتفعة التكاليف نسبيا إذا ما قورنت بالطاقة الأحفورية التقليدية و خاصة في المراحل الأولى لتصنيعها ، لتُصبح تلك التكاليف مُنخفضة للغاية بمجرد الدخول في مرحلة الإنتاج و الإنتفاع الفعلي ، الا أنه و بسبب التطور التقني المُسجل في هذا المجال ، فقد تمّ التقليل من كُلفتها الى أقصى حدّ ، حيث جاء في تصريح للوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن" كلفة إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في إفريقيا مثلا وصل إلى 1.3 دولار لكل كيلو واط، مقارنة مع المعدل العالمي البالغ 1.80 دولار لكل كيلو واط. كما أن شبكات الطاقة الشمسية المصغرة و أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية توفر خدمات طاقة عالية الجودة بالتكلفة نفسها، أو أقل من البدائل الأخرى."[184]

أمّا توليد الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري فيُكلف حاليًا من 0.05 إلى 0.17 دولار لكل كيلو واط ساعي في دول مجموعة العشرين، وهي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا واليابان والهند وألمانيا، ويتوقع التقرير الصادر عن "الوكالة الدولية للطاقة المتجددة" الصادر سنة 2017، و الذي يحمل عنوان "تكاليف توليد الطاقة المتجددة في العام 2017" انخفاض تكاليف مصادر الطاقة المتجددة لتتراوح بين 0.03 و0.10 دولار لكل كيلو واط ساعي بحلول العام 2020، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف مشاريع مزارع الرياح البرية ومشاريع الخلايا الشمسية الكهروضوئية إلى 0.03 دولار لكل كيلو واط ساعي بحلول العام 2019.

[183] - ورد هذا في التقرير العالمي لحالة الطاقات المتجددة في القرن 21 (RNE21) ، عدد 2017.
[184]- **مجلة آفاق البيئة و التنمية** ، مجلة الكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي ، عدد 88 ، أكتوبر ، 2016.

وما زالت تكاليف مشاريع مزارع الرياح البحرية ومزارع الطاقة الشمسية الحرارية باهظة بعض الشيء، لكن قد تنخفض تكاليفها أيضًا بين العامين 2020 و2022 لتتراوح بين 0.06 و0.10 دولار لكل كيلو واط ساعي[185]. و يُوضح الشكل التالي تكلفة إنتاج الكهرباء بين الطاقة التقليدية و الطاقة المُتجددة .

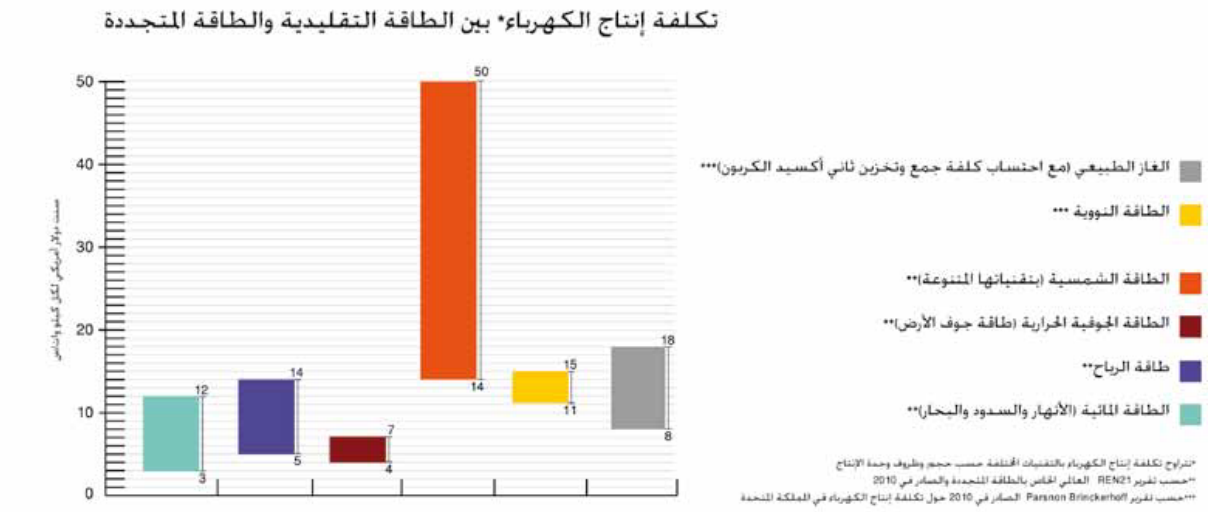

إذاً ؛ فالجدوى الاقتصادية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة تزداد باستمرار. وبالرغم من أن سعر إنتاج الطاقة الشمسية كان يزداد في جميع أنحاء العالم، إلا أن معظم تكلفة النظام الشمسي، وتحديدا نحو 60% منه ، كان يدور حول تكلفة إنشاء الخلايا الكهروضوئية. لكن ، منذ عام 2006، هبط سعر إنتاج الخلايا في الصين من 4.5 دولار للواط الواحد إلى دولار واحد فقط، أي أن مقدار الانخفاض أكثر من 400%، ولا توجد مؤشرات بأنه سيتوقف. أما سعر السيلكون الخام الذي يشكل 20% من تكلفة الخلايا الشمسية فقد انخفض من حد أعلى مقداره 450 دولار/كغم في السوق العالمي عام 2008، إلى 27 دولار/كغ ، و بالمقابل يتواصل انعدام الأمان فيما يتعلق بالحصول على الطاقة الأحفورية بأسعار مناسبة و في الوقت المناسب بسبب ارتباطها بعوامل أخرى تتعدّى البُعد الاقتصادي البحت.[186]

[185] - مؤسسة "دبي للمستقبل" ، للاطلاع أكثر أنظر الرابط :
https://mostaqbal.ae/new-report-predicts-renewable-energy-cheaper-fossil-fuels-2020/

[186] - مجلة آفاق البيئة و التنمية ، مجلة الكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي ، عدد 48 ، أكتوبر 2012 .

و حتى من الناحية الزمنية ، فإن الاستثمار في الطاقات المُتجددة يستهلك وقتا أقل مثلما يُوضحه الإحصائيات التالية التي تقدمها وكالة بلومبيرغ لتمويل الطاقات المتجددة:[187]

Table 1 Average difference between date of financing and commissioning for renewable energy projects (years)

Technology	Number of years
Solar PV	0.5
Wind onshore	0.8
Bioenergy	1.7
Wind offshore	1.7
Geothermal	1.9
Solar thermal	2
Marine	2.2
Small hydro	2.3

Based on: BNEF, 2017

جدول يُوضح الفارق الزمني بين تاريخ التمويل و بداية الاستغلال في قطاع الطاقات المُتجددة.

إضافة الى ذلك ؛ فقد أصبحت التكاليف البيئية مُحتسبة ضمن فاتورة "الطاقات التقليدية" ، و هو ما أصبح واقعا من خلال "اتفاقية كيوتو" التي وافقت عليها 192 دولة ، و دخلت حيّز التنفيذ عام 2005، وفقاً لنصوصها ؛ فإن انبعاث ثاني أكسيد الكربون و غيره من الغازات أصبح له سعر (Carbon Pricing)، و بذلك أصبح من المُمكن قياس الأثر البيئي للطاقة التقليدية بشكل اقتصادي من خلال أرقام و احصائيات ، و أن يوضع في ميزان الربح و الخسارة عند وضع الخُطط الاقتصادية و دراسات الجدوى.

هذه الميزة دفعت مُعظم دول العالم الى الاستثمار في قطاع "الطاقات المتجددة" و إن بنسب متفاوتة كما يُوضحه الرسم البياني التالي :

[187] - الموقع الرسمي للوكالة : https://about.bnef.com/new-energy-outlook/

Figure 7 Annual renewable energy investment by region of destination, 2013-2016

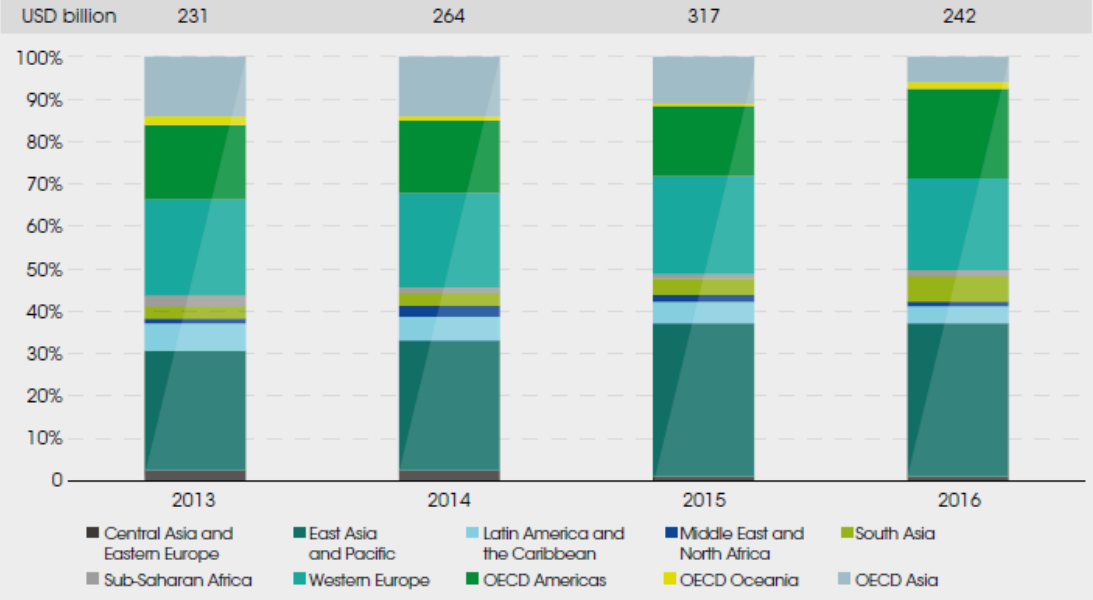

رسم بياني يوضح حجم الاستثمارات الدولية في الطاقات المتجددة بين عامي 2013 و 2016 حسب التوزيع الجغرافي للعالم.

- **التحرر من مخاوف النضوب** : من أهمّ الميزات التي تملكها "الطاقات المتجددة" أنها غير قابلة للنضوب مبدئيا ، كما أنه تتوفر بكميات لا محدودة أيضا (الشمس ، المياه مثلا) ، عكس الطاقات الأحفورية التي تتناقص كمياتها باستمرار بسبب الاستغلال المُفرط الذي تعرفه.

إن هذه الميزة تُضفي على "الطاقات المُتجددة" نوعا من الأمان النسبي المُتعلق بالاستغلال و حتى الاستثمار في هذا المجال ، فالشركات العالمية تميل عادة للاستثمار لآجال زمنية متوسطة و طويلة ، وفي قطاعات تتميز بنوع من الإستقرار و الثبات و ضمان التدفق الدائم للمواد الخام ، أي تجنب التذبذب و الانقطاعات المُحتملة في التزود بتلك المواد بسبب الأزمات السياسية و التذبذبات المناخية ..إلخ. وحدها "الطاقات المُتجددة" قادرة على تلبية هذه الشروط و ضمان التدفق السلس و المستمر.

Figure 13 Public and private investment in renewable energy finance, 2013-2016

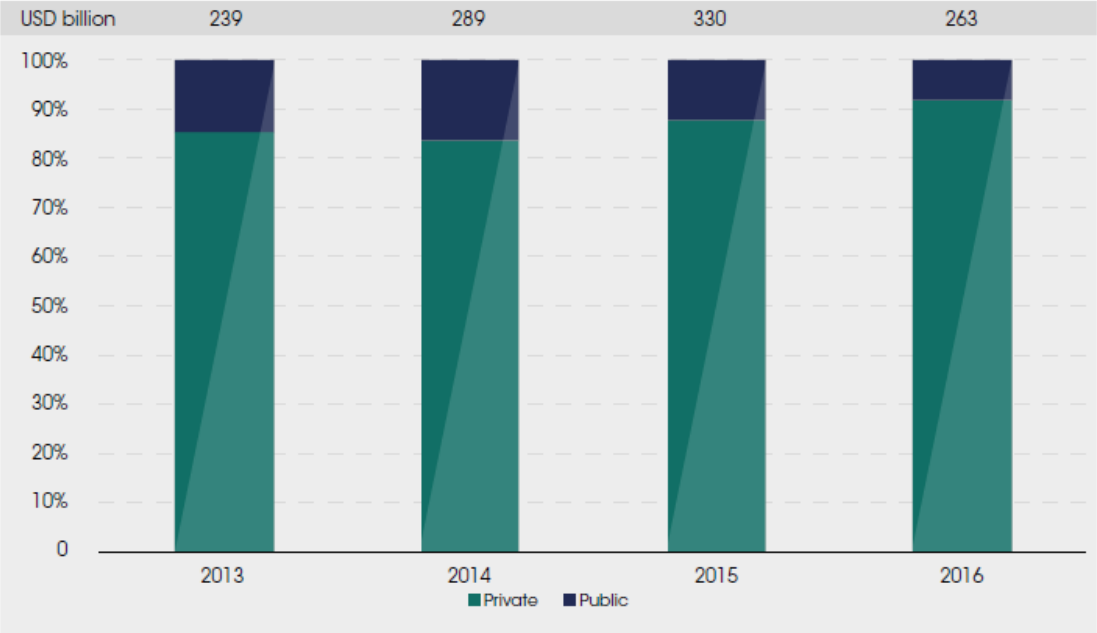

رسم بياني يُوضح مساهمة كل من القطاع الخاص و القطاع العام العالميين في تمويل الاستثمارات المتعلقة بالطاقات المتجددة بين عامي 2013 و 2016.

و فيما يلي قائمة بالدول قائمة بالعشر دول الأولى (إضافة الى الاتحاد الأوربي و المتوسط العالمي) اعتمادا على الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء عام 2008.

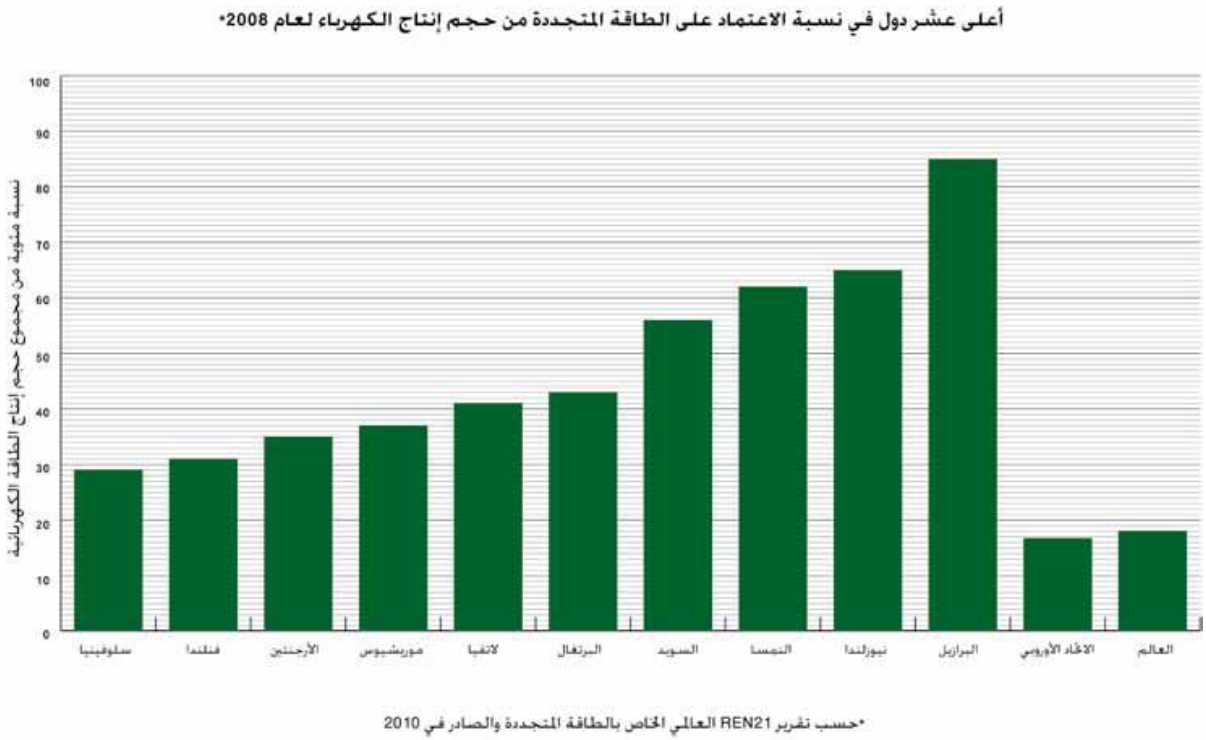

يُلاحظ من خلال هذا الشكل البياني وجود ست دول من أوربا ضمن الدول العشرة الأولى في العالم اعتمادا على الطاقة المتجددة عام 2008 ، كما يحتل الاتحاد الأوربي كمُنظمة مُوحدة مراتب متقدمة أيضا ضمن ذات الترتيب العالمي .

Figure 10 Top five offshore wind investment destinations, 2013-2016

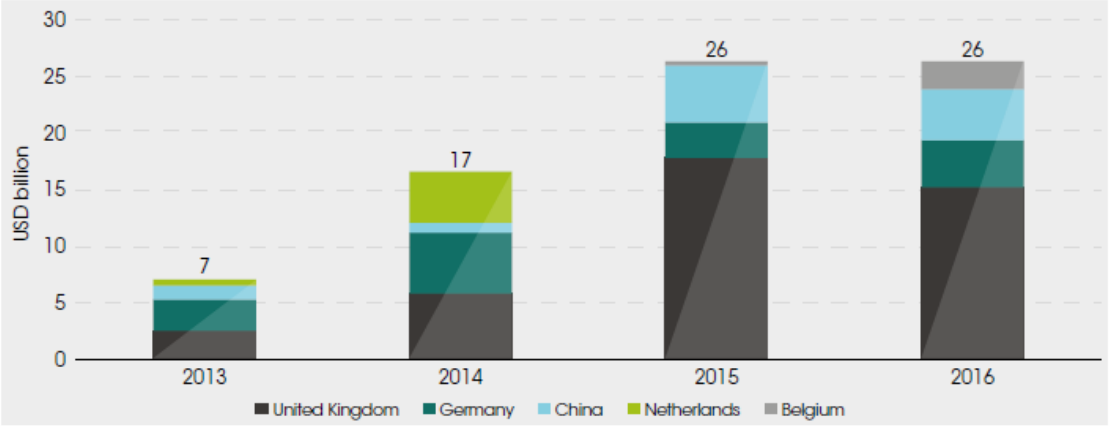

رسم بياني يُوضح أكثر خمس دول في العالم استثمارا في الطاقات المُتجددة بين عامي 2013 و 2016.

و في هذا الرسم البياني تظهر الخمس دول الأولى عالميا استثمارا في قطاع "الطاقات المتجددة" ، أربعة دول من أضل الخمسة تنتمي لقارة أوربا.

- **الفعالية الطاقوية (Energy efficiency)** : وهي عبارة تتعلق بقواعد وكيفيات استعمال الطاقة بما يجعل منظومة ما تقدم نفس الخدمة باستهلاك أقل للطاقة، وقد اختصرتُ مختلف التعريفات الموجودة بما يلي: "**الحصول على نفس الخدمة باستهلاك أقل للطاقة، سواء على المستوى الفردي أو المنزلي أو على مستوى المؤسسات الصناعية والفلاحية والخدمية**". وتسمى كذلك "النجاعة الطاقوية"، والطاقة الذكية، و الاستعمال الذكي للطاقة. وهي تهدف إلى توفير الطاقة وخفض تكاليف استعمالها باعتبار أنها غير مستدامة ومكلفة، وإلى المحافظة على البيئة باعتبار أن 80 % من الاحتباس الحراري سببه الطاقة بشكلها التقليدي .

حيث أنه بعد مؤتمر باريس في ديسمبر 2015 نشرت "الوكالة الدولية للطاقة " تقريرها المُعنون ب "توقعات الطاقة العالمية World Energy Outlook 2016" الذي توقع أن يقع الانتقال الطاقوي إلى غاية 2035 على النحو التالي: تنخفض نسبة الفحم في "الخليط الطاقوي العالمي" من 25 % (سنة

1990) إلى 16 % (سنة 2035)، والبترول من 37 % إلى 25% ، وترتفع نسبة الغاز الطبيعي من 19 % إلى 23 % . فتصبح نسبة الطاقة الأحفورية بشكل عام 64 % بدل 81 % . وترتفع نسبة الطاقة النووية من 6 % إلى 10% ، وترتفع نسب الطاقات المتجددة كما يلي: الطاقة المائية من 2 إلى 4% ، والكتلة الحيوية والوقود الحيوي من 10 إلى 14 % و الباقي من 0 إلى 9.% .[188]

و الرسوم البيانية التالية توضح كيفية تطور الاستثمارات في "الطاقات المتجددة" من الناحية الكمّية، و كذا من المُخصصات المالية المرصودة بين عامي 2013 و 2016.

Figure 3 Breakdown of declining investment in solar and wind power between 2015 and 2016

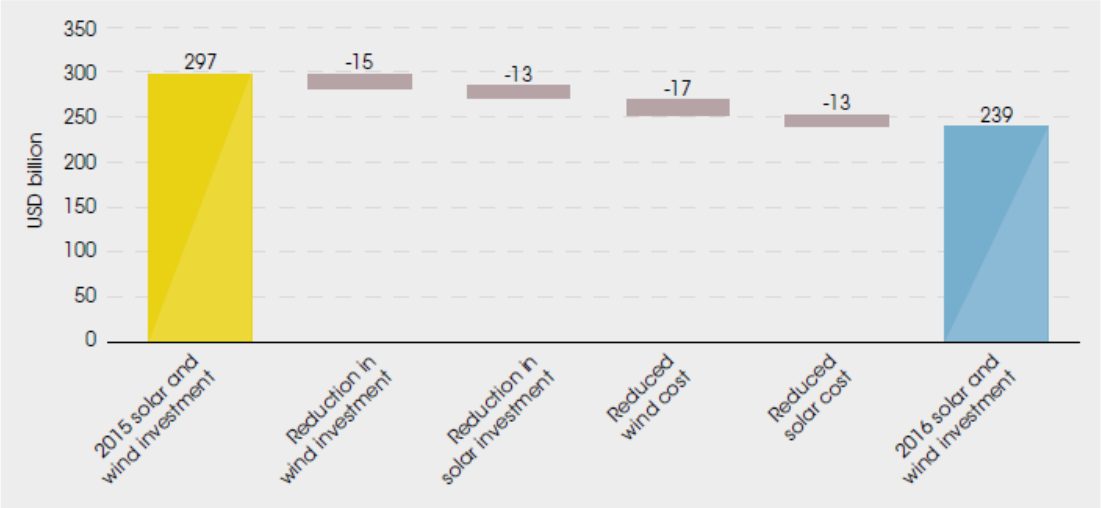

رسم بياني يُوضح حجم الاستثمارات في الطاقة الشمسية و طاقة الرياح بين 2015 و 2016 ، و يرجع سبب انخفاضها الى تراجع تكلفتها في السوق الدولية.

[188] - http://makri.net/news/1049-20171112.html

Figure 4 Investment in solar PV and solar thermal including concentrated solar power, 2013-2016

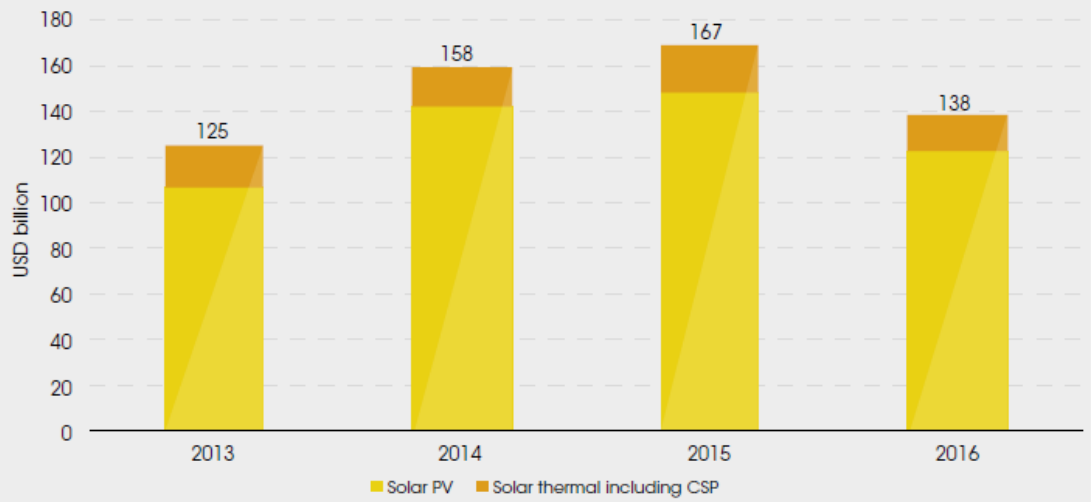

رسم بياني يُوضح حجم الاستثمارات الدولية في الطاقة الشمسية و الطاقة الكهروضوئية بين 2013 و 2016 .

Figure 5 Investment in onshore and offshore wind power, 2013-2016

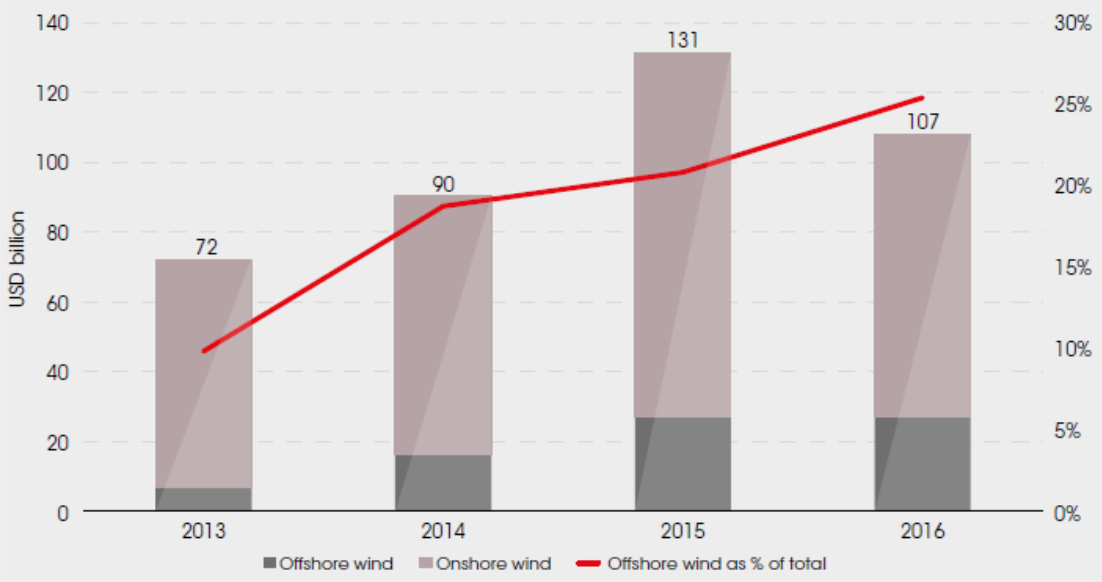

رسم بياني يوضح حجم الاستثمارات الدولية في طاقة الرياح البرية و البحرية بين عامي 2013 و 2016.

إذاً يتضح من خلال تحليل المُعطيات السالفة الذكر وجود اهتمام عالمي و تحول فعلي في الاعتماد على "الطاقات المُتجددة" و الابتعاد المُنهج عن الطاقات الأحفورية التقليدية ، هذا التحول إنّما كان بسبب المعلومات و الإحصائيات التي تُقدمها مراكز الأبحاث و المُنظمات غير الحكومية النشطة في

هذا الميدان من جهة ، و كذا بسبب المزايا النفعية التي يُقدمها قطاع "لطاقات المُتجددة" للمستثمرين والشركات الكبرى للطاقة.

Figure 2 Solar PV and wind power annual investment and capacity additions, 2013-2016

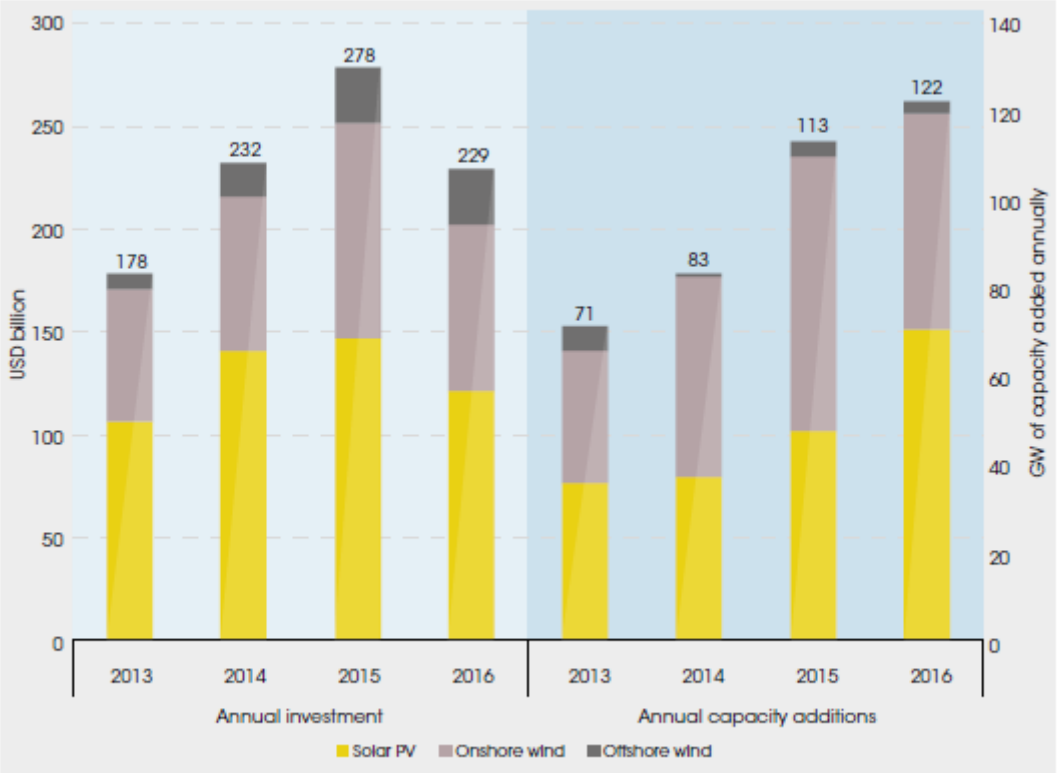

Based on: IRENA, 2017a

رسم بياني يُوضح حجم الاستثمارات في قطاع الطاقات المُتجددة مقارنة بالقدرة التي توفرها تلك الطاقات.

إنّ الميزات التي تحملها "الطاقات المتجددة" جعلتها تخرج من الإطار "النمطي" المرسوم عنها و هو المحافظة على البيئة فقط ، إلى فضاء المُنافسة التجارية ، خاصة مع انخفاض تكلفتها ، و ارتفاع جدواها الاقتصادية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني : دور منظمة "السلام الأخضر" في الدفع نحو الطاقة النظيفة على مستوى الإتحاد الأوربي.

يبرز الإتحاد الأوربي كأحد أهم الأقطاب البارزة في مجال الاستثمار في "الطاقات المُتجددة" واستغلالها و الانتفاع بها ، حيث أنشئ الاتحاد "**الوكالة الأوربية للبيئة European Environment Agency**" ، و هي مؤسسة تتكون من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بالإضافة الى ممثل عن المفوضية الأوربية و مختصان اثنان في الشؤون البيئية معينان من طرف البرلمان الأوربي، مهمة الوكالة تتمثل في إنشاء شبكة رصد لمراقبة البيئة الأوربية ، و قد أُنشأت الوكالة سنة 1990 و بدأت العمل رسميا سنة 1994 ، و يقع مقرها في كوبنهاغن بالدنمارك .

و رغم ذلك فإن "منظمة السلام الأخضر" العالمية بادرت هي الأخرى بإنشاء "فرع أوربا" باعتباره منظمة غير حكومية موازية لنشاط الوكالة الأوربية للبيئة ذات الطبيعة الحكومية .

و تُعتبر "الطاقات المتجددة" من بين أهم المواضيع التي تُركز عليها المنظمة في خطاباتها ونشاطاتها على حدّ سواء ، حيث جاء على لسان **تارا كونولي Tara Connolly** و هي مستشارة سياسة الطاقة في منظمة السلام الأخضر في الاتحاد الأوربي ما يلي : "يجب على الإتحاد الأوربي بذل المزيد من الجهود لتغيير المسار الطاقوي التقليدي ، مع ضرورة إشراك المواطن الأوربي في المسار الجديد ، فعهد طاقة الديناصورات قد ولّى" [189]

و بالمقابل فإن المنظمة لا تتوانى في تشجيع المبادرات التي تستحق ذلك ، فقد قامت مثلا بالاحتفاء بمساندة "البرلمان الأوروبي" للطاقة المتجددة وكفاءة البحث ، حيث ثمنت المنظمة قرار البرلمان الأوربي تخصيص ثلثي تمويل أبحاث الطاقة غير النووية للطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة بين الفترة 2013-20017 ، حيث من المتوقع أن يصل هذا التمويل الى 1.6 مليار أورو.

[189] - ورد هذا التصريح في مؤتمر صحفي عقدته بتاريخ 26 سبتمبر 2016 ، و النص موجود في الموقع الالكتروني لمنظمة السلام الأخضر/ مكتب أوربا. الموقع : http://www.greenpeace.org/eu-unit/en/News/2016/People-can-power-the-Energy-Revolution/

Figure 13 Public and private investment in renewable energy finance, 2013-2016

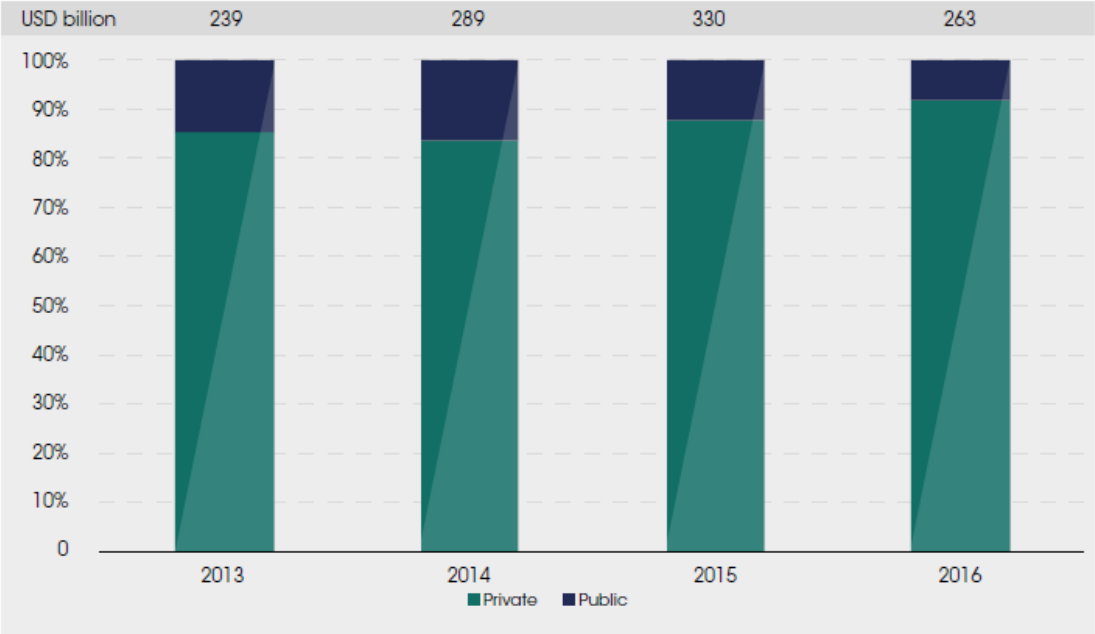

رسم بياني يُوضح حجم الاستثمارات الخاصة في "الطاقات المتجددة" في أوربا مقارنة بتلك الممولة من القطاع العام.

وتظهر أربعة تقارير جديدة بتكليف من منظمة السلام الأخضر كيف أن كرواتيا، واليونان، وإيطاليا وإسبانيا يمكن لها بدء ثورة الطاقة عن طريق الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة الصغيرة الحجم المحلية وفورات في الطاقة.يمكن أن يضمن هذا ثورة الطاقة وفورات الطاقة الهامة للمستهلك، الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتأمين إمدادات الطاقة وخلق الآلاف من فرص العمل.

حيث تُرافع المُنظمة بأن الانتقال إلى اقتصاد يستند إلى مصادر "الطاقة المتجددة" مُمكن تقنيا ومُجدٍ اقتصادياً ، حيث جاء في تقرير منظمة السلام الأخضر الصادر سنة 2015 تحت عنوان : " energy revolution A SUSTAINBALE WORLD ENERGY OUTOUK 2015 " أن تكلفة الاستثمار في مجال "الطاقات المتجددة" ستتضاعف بنسبة مئة بالمئة بحُلول عام 2050 لتبلُغ 920مليار أورو [190]، كما جاء في نفس التقرير أن مثل هذا التحول سيكون أكثر كفاءة وفائدة إذا تمكن المواطنون من الحصول على المشاركة والاستثمار محلياً . على سبيل المثال، من خلال المشاركة في مشاريع الطاقة الشمسية في المجتمعات المحلية، و تحقيق فوائد اقتصادية من خلال ربطها مباشرة بالبيوت المعيشية ، المدارس ، المباني العامة و الفنادق...

190 - التقرير بمزيد من التفاصيل متوفر على الرابط التالي :
https://www.greenpeace.de/sites/...greenpeace.../studie_energy_revolution_2015_engl.p...

و تبدو منطقة جنوب أوربا أكثر مُلائمة للاستثمار في "الطاقات المُتجددة" ، خاصة مع التذبذب الذي تُسجله اقتصاديات هذه الدول ، حيث يستطيع هذا القطاع إضافة حوالي 35000 وظيفة سنويا الى الإقتصاد اليوناني مثلا ، و 3600 وظيفة في البناء و 8000 وظيفة دائمة في التشييد و الصيانة للإقتصاد الكرواتي قياسا بالظروف و الإمكانيات المتوفرة [191]، و التي تسمح بالانتقال لاقتصاد يعتمد على الطاقات المُتجددة بنسبة مئة بالمئة بحلول عام 2050. أيضا يُمكن لقطاع "الطاقات المُتجددة خلق 46.1 مليون وظيفة في العالم بحلول عام 2030.

و بشيئ من التفصيل ، فقد جاء في نفس التقرير معطيات مفصلة عن أربعة دول من جنوب أوربا هي: كرواتيا ، اليونان ، إيطاليا ، اسبانيا .

أولا : كرواتيا .

- ستصبح الطاقة الشمسية أرخص مصدر للطاقة في كرواتيا ، خاصة مع الاستثمارات الكبيرة المرصودة لها .
- إمكانية توفير ما بين 4 الى 5 مليار دولار سنويا من واردات الطاقة في حالة التحول الى استخدام الطاقة المتجددة بصفة كاملة.
- ربط المدارس و المؤسسات الحكومية بالطاقة الشمسية يُكلف الحكومة حوالي 60 مليون دولار، مقابل توفير حوالي 07 ملايين دولار سنويا من قيمة الطاقة التقليدية المخصصة لتلك المرافق، ما يعني تغطية تلك التكلفة و استرجاعها خلال مدة تقل عن عشر سنوات.

ثانيا : اليونان.

- يُمكن لليونان الحصول على مُخصصات مالية من الصندوق الأوربي للهيكلة والاستثمار من أجل دعم البرامج الخاصة بالاستثمار في "الطاقات المتجددة" ، كما يُمكن للأسر و الشركات الصغيرة و المتوسطة المساهمة بما نسبته 11-30 بالمئة في تلك المشاريع ، و ذلك عن طريق استخدام عوائد الضرائب و القروض طويلة الأجل .

[191] - هذا دون احتساب الوظائف الأخرى غير المُباشرة كالشبكات الذكية و المركبات الكهربائية ، و الوقود الحيوي و تقنيات تخزين الطاقة ...الخ.

- خصص "الاتحاد الأوربي" لليونان ما نسبته 1.5 بالمئة من إجمالي احتياجات "الطاقة المتجددة" حتى عام 2020.

- على المدى الطويل يُمكن الاستفادة من التكلفة الرخيصة لانتاج الطاقة الشمسية ، و ذلك عن طريق دعم الأسر محدودة في اليونان ، و توفير الكهرباء المُوّلدة من الطاقة الشمسية مجانا لحوالي 300.000 أسرة.

ثالثا : إيطاليا.

- توصلت الدراسة الى أنه في الجزر الإيطالية المعزولة غير المتصلة بالبر الرئيسي ، يتم إنتاج الكهرباء من خلال مُشتقات البترول ، و التي تتميز بكلفتها العالية و نقص كفاءتها البيئية ، حيث تبلغ كلفة إنتاج كيلوواط ساعي بالديزل في تلك الجزر ستة أضعاف متوسط التكلفة في البر الإيطالي الرئيسي.

- لا تسمح السلطات المحلية بتركيب تجهيزات جديدة مرتبطة بالطاقات المتجددة ، خاصة منها ما تعلق بالطاقة الشمسية و الطاقة المائية ، و ذلك حفاظا عى الجانب الجمالي للجزر التي تعتمد في نسبة كبيرة من مداخيلها على العائدات السياحية.

- من حيث المبدأ ، تستطيع الطاقات المتجددة تحقيق التغطية الكاملة (مئة بالمئة) من حاجات الجزر الإيطالية الثلاثة (لامبيدوزا ، بانتليريا ، فافيغنانا) في قطاع النقل في آفاق 2040 حسب نفس الدراسة.

و فيما يلي جدول يوضح المصادر الطاقوية المعتمدة في إيطاليا عام 2014 ، و يظهر فيه اعتماد إيطاليا بما نسبته 24بالمئة تقريبا على مصادر "الطاقات المُتجددة" .

إجمالي إنتاج الكهرباء الإيطالي حسب المصادر في عام 2014 [تيرا واط ساعي]		
كهرمائية	60.256	21.5%
حرارية	176.171	-
الطاقة الحرارية الأرضية	5.919	2.1%
الغاز الطبيعي	93.637	33.5%
الفحم	43.455	15.5%
النفط	4.764	1.7%
الكتلة الحيوية	18.732	6.7%
الرياح	15.178	5.4%
الشمس	22.306	8.0%

كما يُمكن تمثيله بيانيا وفق الشكل التالي :

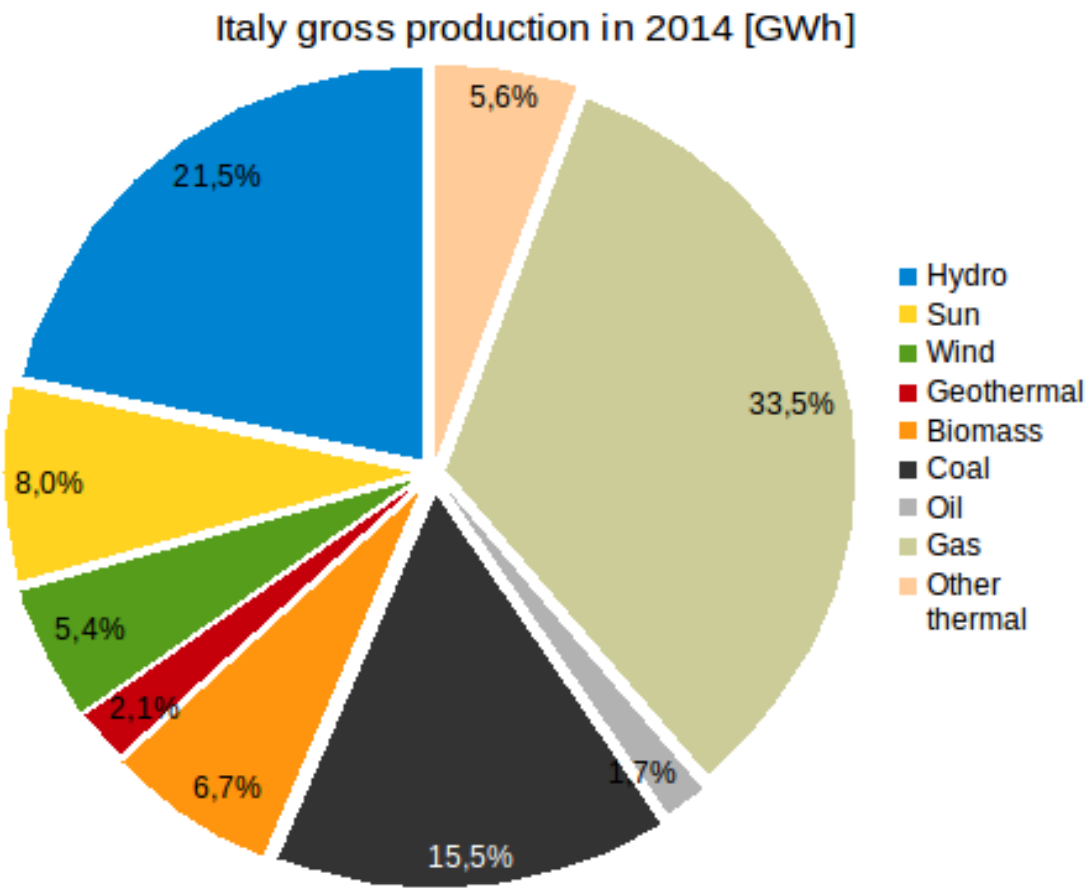

رابعا : إسبانيا.

- تُظهر الدراسة في شقها المتعلق بإسبانيا أن منطقة الكناري يُمكنها الاعتماد بنسبة مئة بالمئة من احتياجاتها الطاقوية في جميع الميادين بالاعتماد فقط على الطاقات المُتجددة ، و ذلك عن طريق ضخ استثمارات لا تتعدّى 257 مليون أورو ، و بذلك تتمكّن الجزر من توفير 42 مليار دولار في فواتير الطاقة حتى عام 2050 ، مع ضمان منظومة طاقوية نظيفة مئة بالمئة .
- في حالة الاعتماد على "الطاقات المتجددة" عوض "الطاقات الأحفورية التقليدية" في منطقة "جزر الكناري" ، فإن ذلك سيُقلّلُ انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 99.7 بالمئة ؛ أي انخفاضها من 14 مليون طن من ثاني أكسيد المربون سنويا إلى 0.02 مليون طن سنويا.

إذاً ؛ فمنظمة "السلام الأخضر" و من خلال هذه الدراسة التي قامت بها بالإشتراك مع "الوكالة الأوربية للطاقة الشمسية SOLAR POWER EUROP" و "المجلس العالمي للطاقة الريحية SECERATARY GENERAL GLOBAL WIND ENERGY COUNCIL" أثبتت أن قضية استبدال "الطاقة الأحفورية التقليدية" ب"الطاقة المتجددة" في الدول الأربعة سالفة الذكر مُجدٍ من الناحية الاقتصادية على المستوى المتوسط و الطويل ، و أيضا آمن من الناحية البيئية ، و لا يحتاج الأمر أكثر من توفر الإرادة السياسية و ضرورة إقناع و من ثَمَّ إشراك المواطن الأوربي لتجسيد تلك المشاريع ميدانيا.

إن المُرافعة لصالح "الطاقات المُتجددة" و إن كان مُتاحا من ناحية الخطاب و التشجيع ، إلا أنه قد يُواجه بعض الصعوبات و العراقيل ، خاصة من الجهات المُنتفعة باستخدام "الطاقات الأحفورية" ، تبرز على رأس تلك الجهات : الشركات الكبرى للطاقة (البترول و الغاز) ، اللوبيات و الجهات المُتنفذة على مستوى مراكز صنع القرار في الدول المُنتجة و المستهلكة على حدّ سواء للطاقات التقليدية .

فالشركات الكبرى المُنتجة للطاقات التقليدية أو ما يُطلق عليه بالأخوات السبع[192] حريصة جدّا على إبقاء سوق الطاقة العالمي معتمدا "الطاقات الأحفورية التقليدية" ، و ذلك بسبب الأرباح الخيالية جدا التي تُحققها ، و أيضا بسبب الاستثمارات المالية الكبيرة التي تمّ ضخها ، و بالتالي فإنّ أي مساس بسوق الطاقة في شكله الحالي سيتسبب بالضرر لتلك الشركات.

[192] - هي التسمية التي تُطلق على أكبر سبع شركات طاقوية في العالم ، و هي : "إيسو" ، "شل" ، "بي بي" ، "موبيل" ، "شيفرون" ، "جولف أويل" ، "تكساكو".

و تلقى مسألة "الطاقات المُتجددة" معارضة أيضا من طرف بعض النافذين في مراكز صنع القرار، خاصة في الدول التي تفتقد الى خطط استراتيجية و رؤى مستقبلية للنهوض باقتصادياتها ، فالنخب الحاكمة في الدول التي بها نسب متدنية من الشفافية و آليات المراقبة و الديمقراطية تميل في الغالب الى الرضوخ أو ربما المحافظة على علاقات "شخصية" متينة مع مسؤولي الشركات الطاقوية المستثمرة ، وذلك بُغية المُحافظة على المكاسب القائمة و تعظيم الثروات الخاصة .

بالإضافة الى نشاطات "منظمة السلام الأخضر" المعروفة في مجال المُحافظة على البيئة ، فإنها تسعى أيضا الى كشف جزء من تلك الممارسات و العلاقات الخاصة بين رجال المال و رجال السياسة والتي تُفضي في كثير من الأحيان الى نتائج وخيمة على البيئة ، أو على الأقل تُفضي الى سياسات لا تُراعي البُعد البيئي في نتائجها.

و في سعي منها لترجمة دعواتها الى تحركات ميدانية ؛ فقد رفعت منظمة السلام الأخضر تقريرا آخر بالمُشاركة مع مُنظمات غير حكومية أخرى[193] الى المُفوضية الأوربية في الاتحاد الأوربي ، من أجل ترجمة دعوات حماية البيئة الى لوائح قانونية بحلول عام 2030 ، مع ضمان مساهمة جميع الدول الأعضاء في هذا المسعى مشاركة و التزاما . و قد تمّ التركيز في هذا التقرير على ما يلي :

- ضمان ثقة المستثمرين : حيث وضع "المجلس الأوربي" نسبة 27 بالمئة كهدف يجب الوصول إليه بحلول عام 2030 ، مع التذكير على ضرورة إشراك المستثمرين الخواص في العملية ، وذلك باعتبار هذا المشروع كالتزام سياسي و مجتمعي طويل الأجل يتعدّى الأجيال الحالية الى الأجيال التي تليها. و من أجل الوصول الى ضمان ثقة المستثمرين ، تدعو "مُنظمة السلام الأخضر" المفوضية الأوربية المختصة الى ضرورة إزالة كل اللُبس و الغموض من الالإطار القانوني الحالي المُنظم لعملية الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة ، و إضفاء المزيد من الشفافية على العملية.[194]

[193] - هذه المنظمات هي : "الصندوق العالمي للطبيعة World Wildlife Fund " و "شبكة العمل من أجل الطبيعة Climate Action Network" .

[194] -Frankfurt School – UNEP Collaborating Centre for Climate and Sustainable Energy Finance, Investment in Europe advanced less than 1% in2014 in Global Trends in Renewable Energy investment, (2015), http://fs-unep-centre.org/sites/default/files/attachments/key_messages.pdf.

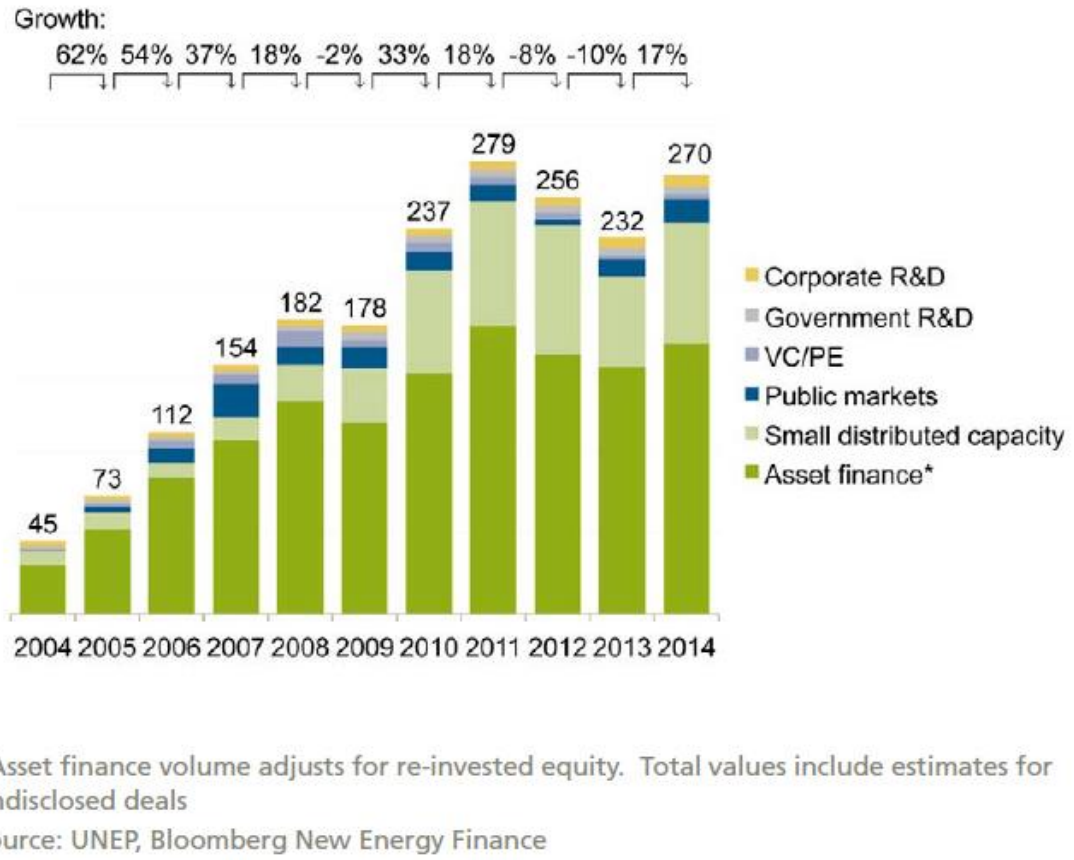

رسم بياني يُوضح تطور حجم الأصول المستثمرة في مجال الطاقات المتجددة بين 2004 و 2014.

- تقسيم الحصص بطريقة عادلة على الدول الأعضاء : في هذا الإطار تدفع "منظمة السلام الأخضر" نحو تكثيف التنسيق في برامج التحول نحو "الطاقات المتجددة" الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ؛ بين تلك الجهود الوطنية ، و الجهود الجماعية في إطار مؤسسات الإتحاد الأوربي ، و ذلك من أجل تحقيق النجاعة من جهة ، و تجاوز النقاط المشتركة من جهة أخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوتات المسجلة في الناتج المحلي لكل دولة ، و قدرتها على تمويل تلك المشاريع . ولتحقيق المزيد من المرونة ؛ يُمكن للدول الأعضاء دمج مشاريعها الوطنية مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوربي ، و بالتالي توفير جزء من التكاليف المشتركة.[195]

- تقديم الحوافز المُشجعة على الانخراط في المسار : من أجل الوصول الى أهداف "الاتحاد الأوربي" عام 2030 المُتعلقة بالطاقات المتجددة ، فإنه ينبغي تقديم العديد من الحوافز للدول الراغبة في الانضمام لهذا المشروع ، و تقترح "منظمة السلام الأخضر" توفير هذه الحوافز من خلال

[195]- "الإدارة الفعّالة للإتحاد الأوربي 2030 ، هدف الطاقات المتجددة" ، تقرير رفعته ثلاث منظمات دولية غير حكومية ، من بينها "منظمة السلام الأخضر" ، ص06.

أدوات الاتحاد الأوربي الحالية ، أو من خلال صناديق أو برامج تمويل جديدة ، مع ضرورة حصر الإستفادة من هذه الحوافز في الدول التي تُثبت فعليا التزامها برؤية الاتحاد الأوربي الخاص بالتحول نحو "الطاقات المتجددة" عام 2030. و كنتيجة طبيعية ، سيكون للدول الأعضاء التي لم تتخذ الإجراءات الكافية أو التي لا ترغب في نشر الطاقة المتجددة نصيب منخفض من تلك التحفيزات.

– ضرورة التخطيط الجيد لضمان إنجاز الهدف : حيث تمّ اقتراح تقديم الدول لخططها المفصلة حول مشاريعها الخاصة بالطاقات المتجددة الآمنة و المستدامة ، و أيضا المُعطيات الكاملة المتعلقة بالبنية التحتية و تأثيراتها على البيئة و المجتمع ، و ذلك من أجل وضعها تحت تصرف "المفوضية الأوربية" و كذا من أجل اطلاع المستثمرين و أصحاب المصلحة على الشروط المتوفرة في كل دولة.

إذاً ؛ فالظاهر أن "منظمة السلام الأخضر" مُستمرة في العمل على ترسيخ فكرة التخلي الطوعي عن الاعتماد على "الطاقات الأحفورية" و الانتقال الى "الطاقات المتجددة" ، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع طرق الحثّ على ذلك الانتقال ، وصولا الى تقديم توصيات تقنية مفصلة حول جدوى الانتقال ، سواء الى الدول منفردة أو الى "المفوضية الأوربية" و مختلف الهيئات الأوربية المتخصصة في مجال الطاقة.

المبحث الثالث : دور منظمة "السلام الأخضر" في التحسيس بقضية التغير المناخي.

تُمثل مشكلة التغير المناخي الذي تسبب به الإنسان إحدى أكثر المشكلات البيئية تحدّيا التي تُواجد الجنس البشري . فقد ازدادت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوّي الناجمة عن نشاط الإنسان بشكل كبير منذ عام 1750 تقريبا ، كما ازدادت بأضعاف مضاعفة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، و اعتبرت الأعوام منذ 1995 بكونها الأشد حرارة وفق السجل الأساس لدرجات الحرارة (instrumental temperature record) ، و يتنبأ العلماء بأنه إذا ما تُركت انبعاثات الغازات الدفيئة من دون رادع ، فإن العالم سيواجه انقراضات شاملة ؛ و شُحّا في المياه و الطاقة و الغذاء ، و فقدانا للشعاب المرجانية ، و ارتفاعا في مستويات البحر ، و في الأضرار التي تلحق بالبنى التحتية والسواحل، و كذا معاناة البشرية من ازدياد حدوث حالات "الطقس المتطرف" (exterme weather) .

وتماشيا مع التنبؤات المثيرة للقلق التي قدّمتها اللجنة الدولية للتغيرات المُناخية (IPCC) في تقريرها التقويمي الأول عام 1990 ، فقد صاغ المجتمع الدولي اتفاق الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (United Nation Framework Convention on Climate Change 'UNFCCC') التي تمّ توقيعها في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 ، و قد وضع الإتفاق الإطاري مبادئ أساسية حول اقتسام الأعباء على نحو منصف ، و ذلك في البند الثالث منه ، و من أهم المبادئ هو أنه يجب على الأطراف أن تحمي النظام المناخي "على أساس الإنصاف ، و في ما يتوافق مع مسؤولياتها وقدراتها المُشتركة و المُختلفة في آن واحد" و أنه ينبغي للدول المتقدمة أن تأخذ زمام المبادرة في التصدّي للتغير المناخي ؛ و أنه يجب إيلاء اعتبار كامل للاحتياجات المُحددة و الظروف الخاصة للدول النامية ، و لا سيما تلك الدول الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المُناخي.

من هذا المنطلق ؛ سيُحاول هذا المبحث الإجابة عن أسئلة تتعلق ب: ما هو التغير المناخي ، وما مدى خطورته ؟ و الى أي مدى تعتبر دول العالم الصناعي مسؤولة عن هذا التغير ؟ و ما هو دور "منظمة السلام الأخضر" في التنبيه بخطورة الظاهرة من جهة ، و أيضا دورها في الضغط على دول الاتحاد الأوربي للتقليل من الممارسات المُفاقمة لظاهرة التغير المناخي .

المطلب الأول : في التعريف بظاهرة التغير المناخي.

تعتبر ظاهرة التغير المناخي ظاهرة عالمية إلا أن تأثيراتها محلية ؛ أي تختلف من مكان إلى مكان على سطح الكرة الأرضية . ويُمكن تعريف هذه الظاهرة على أنها الزيادة التدريجية في درجة حرارة الطبقة السفلى للغلاف الجوي المحيط بالأرض ؛ كنتيجة لزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون، والأوزون، والكلوروفلوركربونات . إن وجود مثل هذه الغازات أمر ضروري من أجل الحفاظ على درجة حرارة الأرض إلا أن النشاطات البشرية المتمثلة في الثورة الصناعية ، والتكنولوجية، والاعتماد على الوقود الأحفوري كمصدر أساسي للطاقة، أدت إلى زيادة معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بكميات تفوق ما يحتاجه الغلاف الجوي إضافةً إلى زيادة تركيزاتها مما أدى إلى حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري ، وارتفاع درجة حرارة الأرض عن معدلاتها الطبيعية، نتيجة زيادة معدل امتصاص هذه الغازات للأشعة تحت الحمراء مما تسبب في حدوث تغير لمناخ العالم.

و تُعرفه "**اللجنة الدولية لتغير المناخ Intergovernmental Panel on Climate Change**" بأنه : " **كل تغير في حالة المناخ يُمكن تحديده عن طريق الاختبارات الاحصائية ، ويستمر لفترة ممتدة ، لعقود أو أكثر ، و يحدث إما بسبب التقلبات الطبيعية أو النشاط البشري.**"

و يختلف هذا التعريف عن ذلك الوارد في **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)** التي أوردته كما يلي : "**هو ذلك التغير الذي يُعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشري الذي يغير تركيبة الغلاف الجوي العالمي ، بالإضافة إلى التغيرات المناخية الطبيعية التي لوحظت خلال فترات زمنية قابلة للمقارنة.**

فالعامل المُشترك إذاً بين تعريف الهيئتين التابعتين للأمم المتحدة هو الاتفاق على مسؤولية العامل البشري في قضية تدهور المناخ ، و إن لم يكن بطريقة مباشرة ؛ فهو يتم بطريقة غير مباشرة.

و تُظهر المنظمات الدولية غير الحكومية اهتمام بالغا بقضية تغير المناخ ، باعتبارها مشكلة تتسبب في العديد من المشاكل الفرعية الأخرى ، الى درجة أن العديد من المتابعين يصفون تقاريرها بالمُبالغ فيها أحيانا ، تلك المُنظمات لا تُنكر مسألة المُبالغة في تضخيم المشكلة مادامت تُثير انتباه الرأي العام العالمي و الأفراد على حدّ سواء.

فمنظمة السلام الأخضر الدولية مثلا تُعرف التغير المناخي كما يلي : "**هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وانماط الرياح والتساقطات التي تميز كل منطقة على الارض. عندما نتحدث عن تغير المناخ على صعيد الكرة الارضية نعني تغيرات في مناخ الارض بصورة عامة. وتؤدي وتيرة وحجم التغيرات المناخية الشاملة على المدى الطويل الى تأثيرات هائلة على الانظمة الحيوية الطبيعية.**"[196]

و تعتبر المنظمة أن أهم أسباب تغير المناخ هو زيادة نسبة الغازات الدفيئة في طبقات الغلاف الجوي ، و ذلك بسبب الاستهلاك اللاعقلاني للطاقة بما يعمي حرق المزيد من الوقود الأحفوري (غاز ، بترول ، فحم).

و قد أثرّ تغير المناخ الذي حدث في الآونة الأخيرة ، ولاسيما الزيادات المسجلة في ارتفاع درجات الحرارة بالفعل في كثير من النظم الفيزيائية والأحيائية ، مما ترتب عليه حالات من الفيضان ونوبات من الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر . ويُعتبر التكيف مع تلك التغيرات إستراتيجية ضرورية على كل المستويات في جميع أنحاء العالم لاستكمال الجهود المبذولة من أجل التخفيف من وطأة احتمالات تغير المناخ المثيرة للقلق، وعواقبه المحتملة على المناطق الحضرية الساحلية المنخفضة عن سطح البحر[197].

و فيما يلي ، منحنى بياني يرصد درجة حرارة الأرض عبر فترات زمنية مختلفة :

196 - ورد هذا التعريف في الموقع الرسمي لمنظمة السلام الأخضر على الرابط التالي:
http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/climate-change/climate-change/

197 - "التغير المناخي" ، تقرير صادر عن مركز الإحصاء في أبوظبي ، ديسمبر 2014 ، ص06.

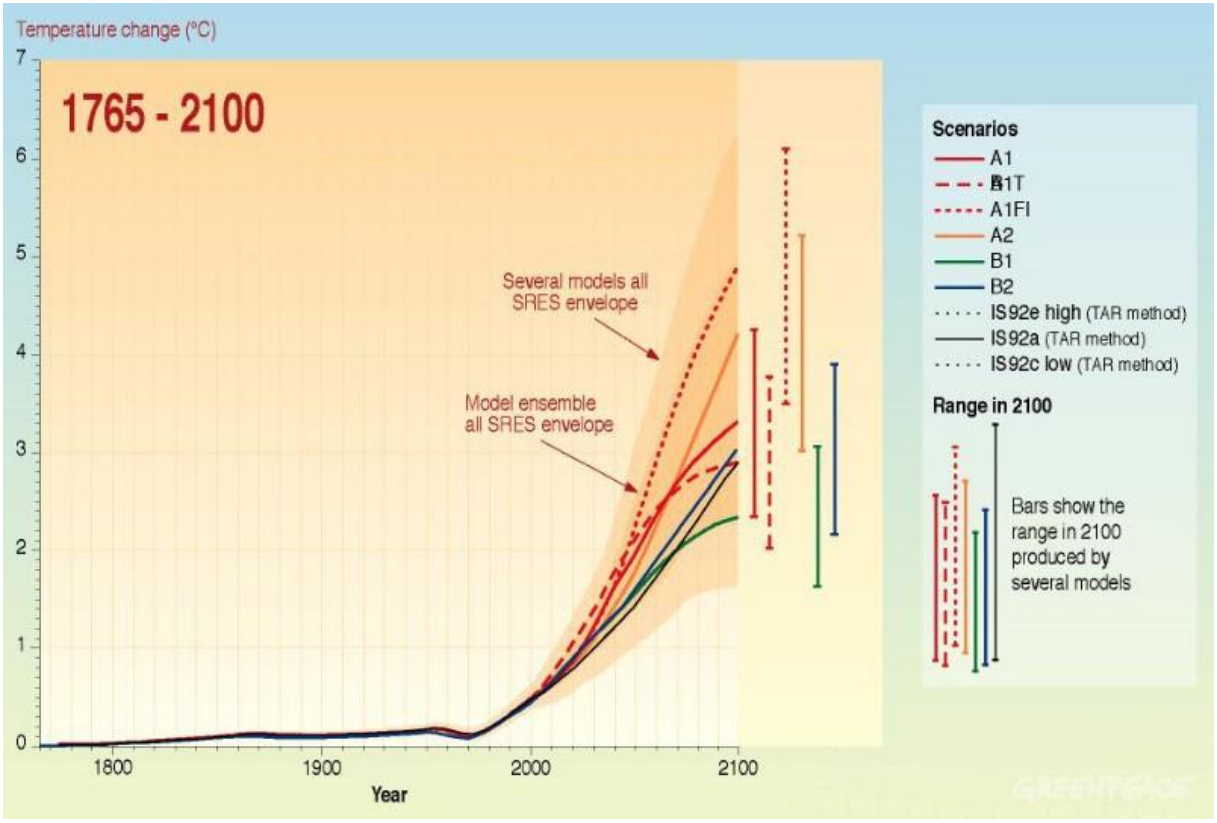

تغير درجات الحرارة 1765-2100 ، رسم بياني مستخرج من التقرير التقييمي الثالث لipcc يظهر التغيرات السابقة و المتوقعة لدرجة حرارة الأرض .[198]

و من الآثار المبكرة والمرجحة لتغير المناخ ما يلي :

- ارتفاع مستوى البحر بسبب ذوبان الأنهار الجليدية ، والتمدد الحراري للمحيطات بسبب ارتفاع حرارة الأرض ، و الإنبعاث الكثيف للغازات الدفيئة الناتجة عن موت الغابات.

- إصدارات ضخمة للغازات الدفيئة من الذوبان الدّائم والغابات الميّتة.

- المخاطر الجسيمة من أن يسود طقس شديد التطرف كموجات الحرارة والجفاف والفيضان ؛ خاصة مع تسجيل نسب عالية من الجفاف في العالم خلال السنوات الثلاثين الأخيرة.

- تعرض الأنظمة الطبيعية إلى تهديد شديد بما فيها الشعب المرجانية والأنظمة البيئية في القطب الشمالي والأنظمة البيئية في جبال الألب والغابات الاستوائية و المستنقعات ومناطق الأعشاب العذراء.

[198] - هو تقرير أصدرته "اللجنة الدولية لتغير المناخ" التي تُعرف اختصارا بـIPCC سنة 2001 ، ضمن سلسلة تقاريرها البالغ عددها لحد الان خمسة تقارير ، و من المتوقع أن يصدر التقرير السادس عام 2022.

-زيادة احتمال انقراض بعض الأجناس وخسارة التنوع البيولوجي في بعض مناطق العالم.

الآثار الجسيمة على المدى الطويل في حال استمرار تغير المناخ :

- ذوبان كتلة جليد "غرينلاند" والقطب الجنوبي ؛ بحيث قد يؤدي تغير المناخ الناتج عن بعض الانبعاثات إلى ذوبان كبير لكتلة الجليد في غرينلاند في العقود المقبلة ، حيث يُتوقع أن يزيد مستوى سطح البحر بمعدل 0.1 الى 0.5 متر بحلول منتصف القرن الحالي . وثمة دليل جديد يشير إلى أن نسبة تحرك الجليد في أجزاء من القطب الشمالي تشير إلى خطر ذوبانه[199].

- تباطؤ تدفق ما يعرف بـ "تيار الخليج" البحري في المحيط الاطلسي أو تحول مجراه أو توقفه مما يؤدي إلى آثار سلبية في أوروبا ويعطل نظام تحرك المحيطات في العالم.

- الانبعاثات المضرة جداً لغاز الميثان من المحيطات ، مما يؤدي إلى الازدياد السريع لنسبة الميثان في الجو وبالتالي إلى الاحتباس الحراري. لم تجبر البشرية قط في الماضي على مواجهة كارثة بيئية بهذا الحجم. وإذا لم يتم بدء مبادرات فوراً لوقف الاحتباس الشامل فقد يصبح الضرر غير قابل للإصلاح.

و نظرا لطبيعة التباين بين دول العالم ، فقد اشتدّ النقاش حول المُتسبب في ظاهرة التغير المناخي، إذ لطالما اعتبرت الدول الصناعية أن المعدلات العالية للنمو السكاني لدول العالم الثالث و بالتالي الزيادة المستمرة لمُتطلباتهم و حاجياتهم هي السبب الرئيسي في نشوء الظاهرة ، الا أن البيانات و الاحصائيات الصادرة عن الهيئات الدولية تُثبت أن انبعاثات الغازات الدفيئة التي تصدر من المجمعات الصناعية الكبرى في الدول المتقدمة كبيرة جدا و لا تكاد تُقارن بتلك المسجلة في الدول المتخلفة ، (انظر الملحق).

[199] - موقع منظمة السلام الأخضر : http://www.greenpeace.org/arabic/campaigns/climate-change/Climate-change-impacts/

المطلب الثاني : تعامل منظمة "السلام الأخضر" مع التغير المناخي في الاتحاد الأوربي.

تُبدي "منظمة السلام الأخضر" مواقف صارمة جدّا عندما يتعلق الأمر بالتغير المناخي ، و تبقى تدخلاتها شاهدة على ذلك ، لأنها تعتبر أن هذه المُشكلة ستُولِّد المزيد من الانعكاسات البيئية والاجتماعية و الاقتصادية الأخرى ، و سيقع العبئُ الأكبر من تلك الانعكاسات على الدول الأقل تطورا ، و بالضرورة على الأفراد المقيمين في تلك الدول .

أما بالنسبة للاتحاد الأوربي و الجهود التي يبذلها من أجل التقليل من نسبة انبعاث الغازات الدفيئة التي تعتبر المُتسبب الأول في الظاهرة ، فإن المنظمة تعتبر أن الهدف الذي تمّ وضعه في اجتماع "**بون**" أكتوبر 2014 ، و القاضي بضرورة خفض انبعاثات الكربون المحلية بنسبة 40بالمئة على الأقل بحلول عام 2030 (استنادا الى مستويات عام 1990) ، اعتبرت المُنظمة أن هذا الهدف غير طموح و لا يُمثل الحصة العادلة للاتحاد الأوربي للغازات الدفيئة.

و بالمقابل فإن "مُنظمة السلام الأخضر" تعتقد (استنادا الى البحث الذي أجرته مؤسسة Ecofys)[200] أن مساهمة الاتحاد الأوربي في تخفيض الانبعاثات عام 2030 لا يجب أن تقلّ على 49بالمئة ، يُضاف اليها 07 بالمئة أخرى متعلقة بالانبعاثات الناجمة عن فائض مخصصات الكربون في نظام الاتجار بالانبعاثات في الاتحاد الأوربي (EU ETS) ، و بالتالي فإن المنظمة ترى بأن الهدف الذي يجب أن يحققه الاتحاد الأوربي عام 2030 هو 55 بالمئة ، و هو أقرب الى حصته العادلة من الجُهد العالمي.

و تعتقد "منظمة السلام الأخضر" أن مادة الفحم" هي أكثر أنواع الوقود كثافة بالكربون ، حيث تُعتبر محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت و الزئبق ، وأحد أكبر المصادر الصناعية لأكسيد النيتروجين و الزرنيخ و الرصاص في أوربا ، و تُقدر الأبحاث التي أجرتها جامعة شتوتغارت بالتعاون مع "منظمة السلام الأخضر" أن التأثير الجماعي لتلوث الهواء من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في الإتحاد الأوربي كان مسؤولا عن 22100 حالة وفاة مبكرة عام 2010[201] ، و فيما يلي رسم توضيحي[202] يُتيح التعرف على أعداد القتلى بسبب انبعاثات التلوث البيئي في دول أوربية مختارة.

---

[200] - شركة الاستثمارات البيئية العالمية .

[201] - **"القاتل الصامت لماذا على أوربا استبدال طاقة الفحم بالطاقة الخضراء؟"** ، دراسة صدرت في جوان 2013 ، أجريت في عدة دول من الاتحاد الأوربي منها : ألمانيا ، بولندا، اليونان ، التشيك ، بريطانيا.

[202] - وردت هذه الاحصائيات في نفس الدراسة ، ص24.

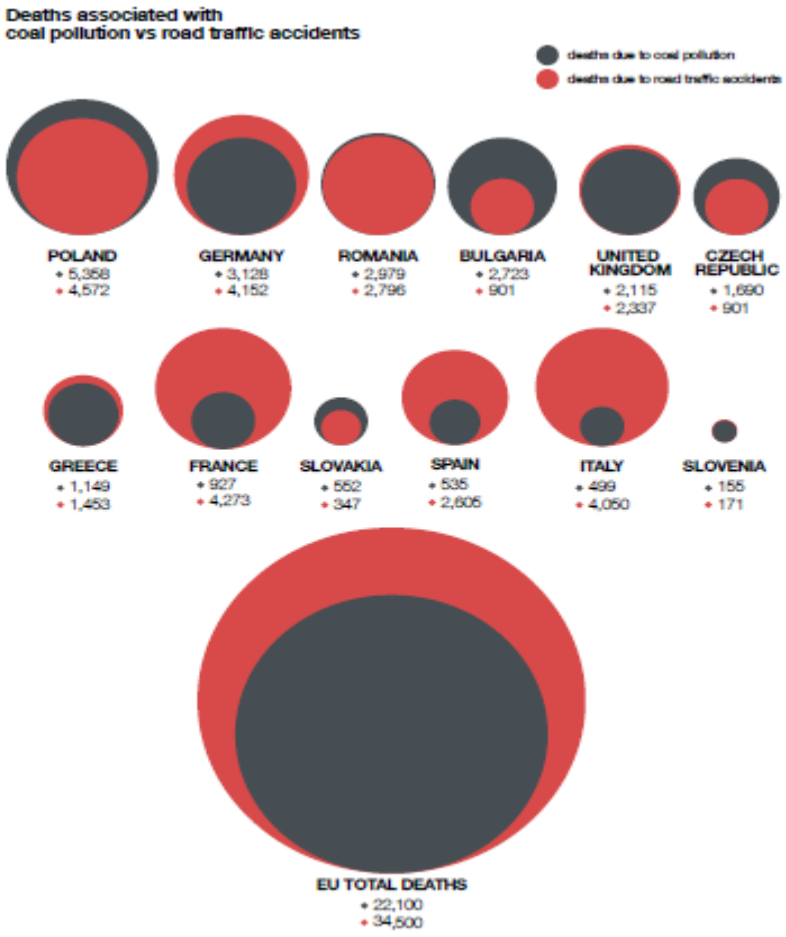

مقارنة بين قتلى حوادث المرور ، و قتلى التلوث البيئي في 12 دولة أوربية

و تُقدم الدراسة احصائيات أخرى مُتعلقة بالخسائر الاقتصادية المباشرة و غير المباشرة لتغير المناخ ، و التي يتسبب فيها الاستعمال المفرط للفحم كمصدر للطاقة في أوربا ، و فيما يلي احصائيات تتعلق بعدد ساعات العمل الضائعة بسبب التغير المناخي في 14 دولة أوربية ، و هي تصل الى أكثر من مليون ساعة عمل في دولة مثل بولندا ، و يصل مجموع ساعات العمل الضائعة في أوربا كلها الى أكثر من خمسة ملايين ساعة عمل ، و هي تمثل قيمة اقتصادية مُضافة ضائعة من الاقتصاد الأوربي بشكل عام.

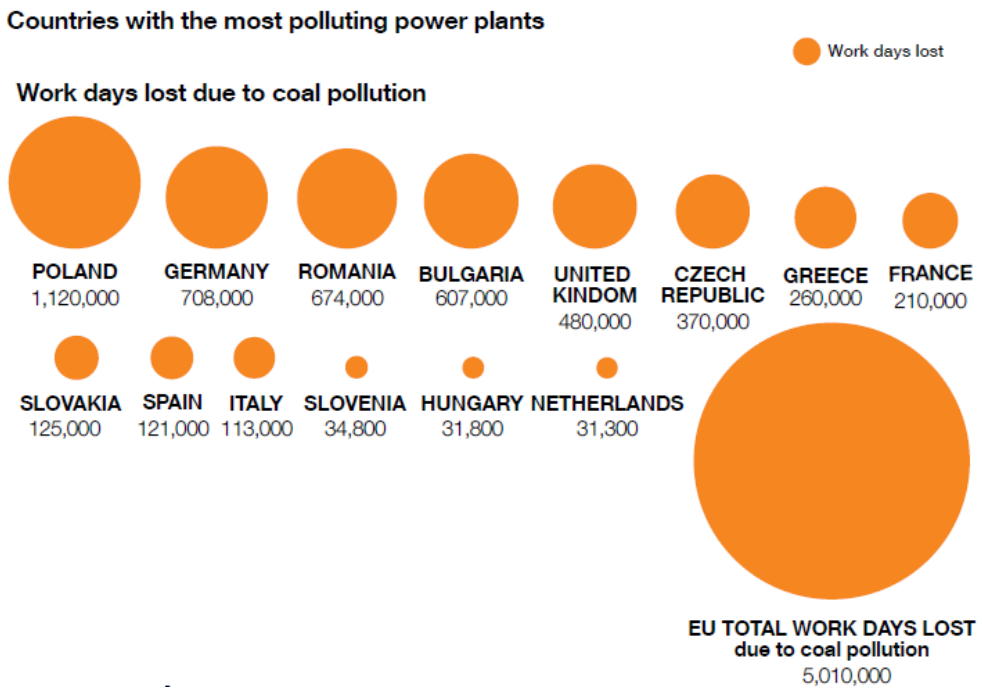

عدد ساعات العمل الضائعة في أوربا بسبب تغير المناخ

و تُقدم الدراسة مُعطيات أخرى تتعلق هذه المرة بعدد سنوات الحياة الضائعة أيضا بسبب التغير المُناخي ، و مرة أخرى تتصدر بولندا القائمة بأكثر من 56700 سنة ، أي ما يُعادل حياة 945 شخص بالغ بمعدل 60 سنة .

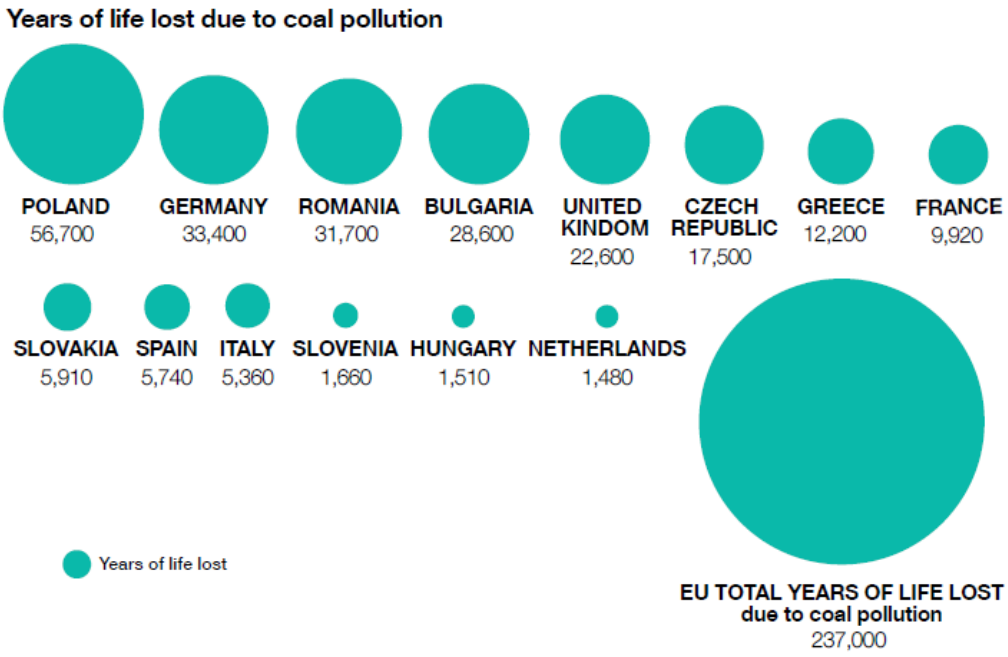

عدد سنوات الحياة الضائعة في أوربا بسبب تغير المُناخ

و من بسبب تلك الخسائر الاقتصادية و الاجتماعية المُسجلة في دول الاتحاد الأوربي ، تقترح "منظمة السلام الأخضر" ما يلي :

- وضع حد لبناء محطات جديدة لتوليد الطاقة من الفحم ، والبدء في إغلاق المحطات الحالية ، خاصة تلك التي لا تحترم الحدّ الأدنى من معايير السلامة البيئية المطلوبة ، ويجب ألا تسمح الحكومات الوطنية بإنشاء محطات توليد طاقة جديدة تعمل بالفحم في أي مكان في الاتحاد الأوروبي.

- يجب على المفوضية الأوروبية اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء الدعم الحكومي لقطاع الفحم، لا سيما في إسبانيا وألمانيا وبولندا ورومانيا.

- يُعاني نظام الاتجار بالانبعاثات التابع للاتحاد الأوربي (ETS) و الذي يضمُ في عضويته 28 دولة من الإتحاد الأوربي إضافة الى كل من النرويج و آسلندا و ليشنشتاين من توقف مؤقت حاليا ، وذلك بسبب الإفراط في العرض من مُخصصات الانبعاثات ، و لذلك يتعين على حكومات الاتحاد الأوربي والبرلمان الأوربي الحدّ من العرض الزائد عن طريق إجراء تخفيضات سنوية للانبعاثات.

- من أجل الوصول الى الهدف العالمي للحدّ من ارتفاع درجة حرارة الأرض الى ما دون 2 درجة مئوية ، ينبغي للاتحاد الأوروبي خفض انبعاثات الغازات الدفيئة محليًا بنسبة 30٪ على الأقل بحلول عام 2020 مقارنة بمستويات عام 1990. و لكن يُلاحظ من خلال الرسومات البيانية التالية الصادرة عن *"اللجنة* الدولية للتغيرات المناخية *IPCC"* أن الانبعاثات الصادرة من دول الاتحاد الأوربي مازالت بعيدة عن المستويات التي وضعتها "منظمة السلام الأخضر"

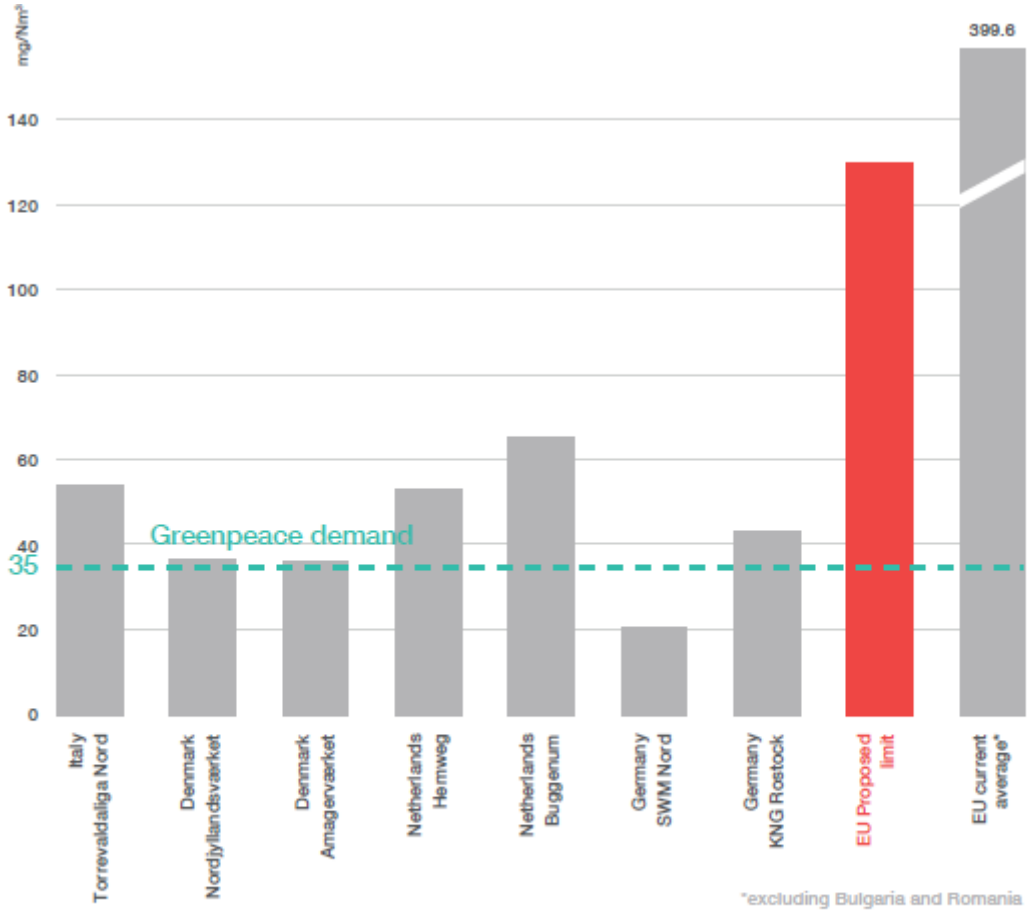

Figure 1: Examples of EU power plants with SO2 emissions far below the proposed standard

Source: European IPPC Bureau proposal (1 April 2015) and Greenpeace analysis. Emission levels for the plants are calculated as yearly averages based on air pollutant and CO2 emissions reported to the E-PRTR database.[16].

رسم بياني يُقارن بين انبعاث ثاني أكسيد الكبريت في بعض الدول الأوربية مع المعدل الذي وضعته منظمة السلام الأخضر

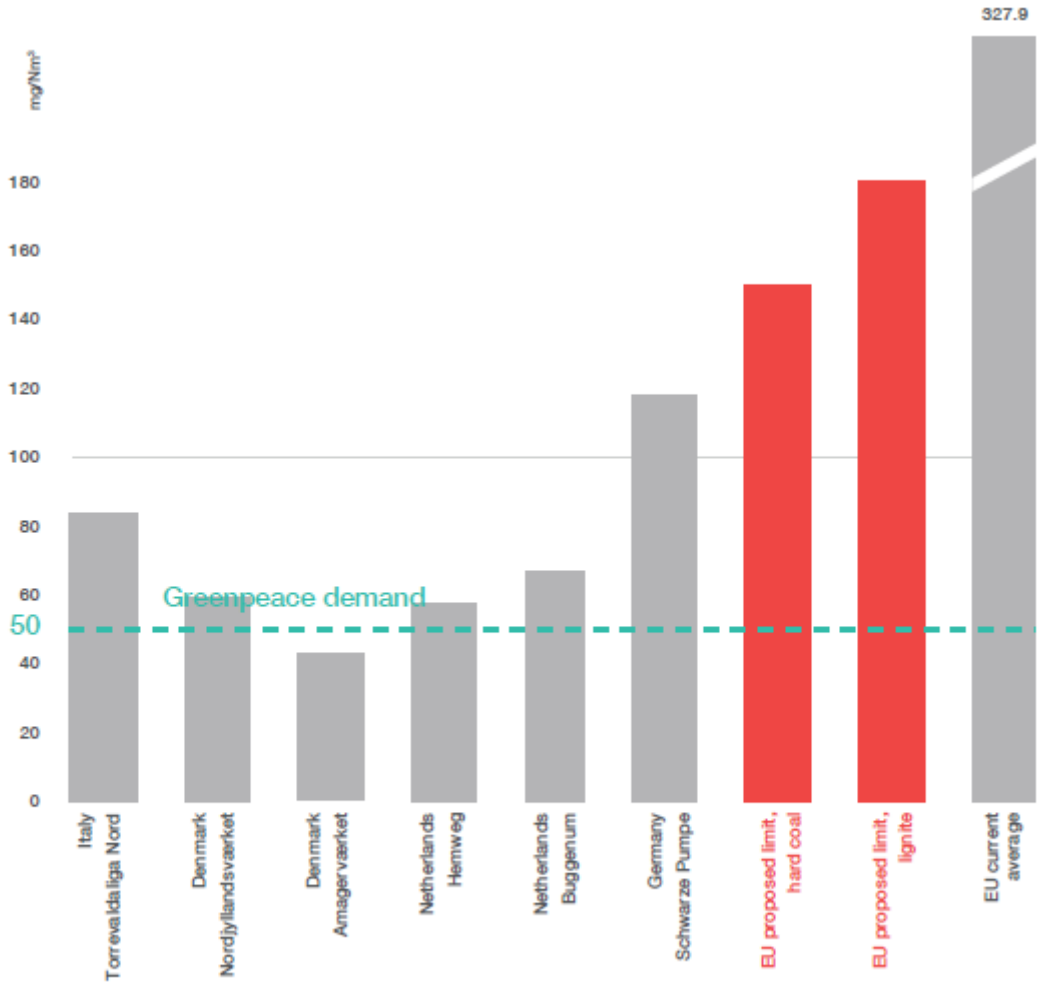

Figure 2: Examples of EU power plants with NOx emissions far below proposed standard

Source: European IPPC Bureau proposal (1 April 2015) and Greenpeace analysis. Emission levels for the plants are calculated as yearly averages based on air pollutant and CO2 emissions reported to the E-PRTR database[18].

رسم بياني يُقارن بين انبعاث غاز أكسيد النيتروجين مع المعدل الذي وضعته منظمة السلام الأخضر

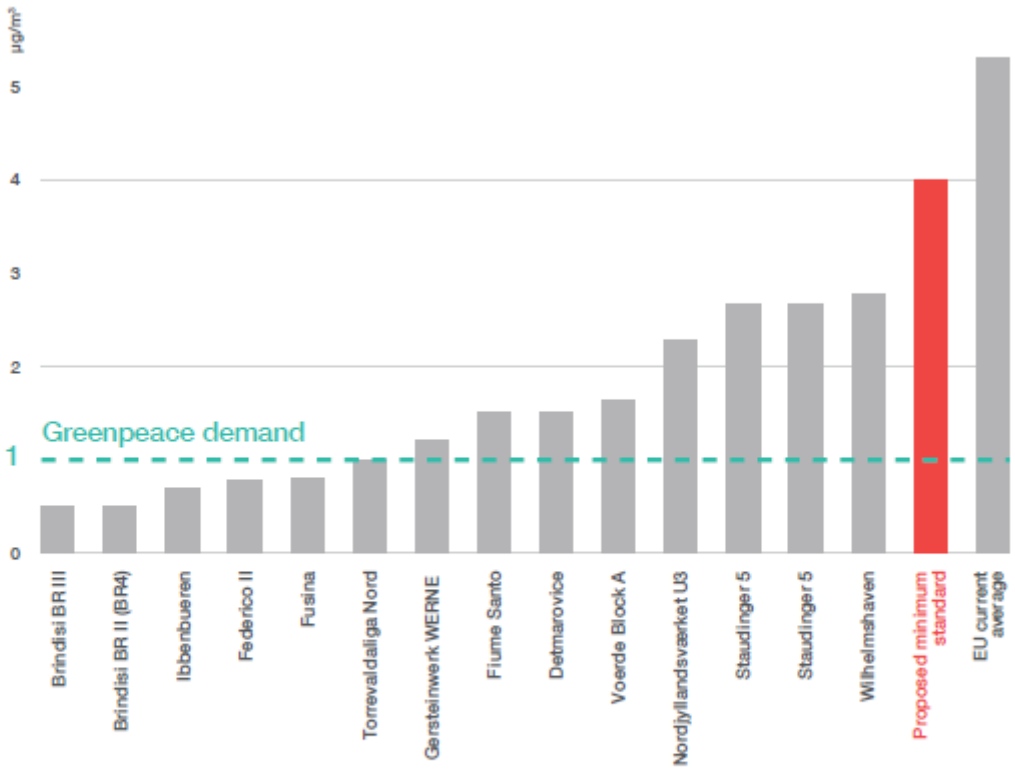

Figure 4: Examples of hard coal power plants in the EU with mercury emissions far below the proposed limits.*

Source: European IPPC Bureau proposal (1 April 2015) and Greenpeace analysis. Emission levels for the plants are calculated as yearly averages based on air pollutant and CO2 emissions reported to the E-PRTR database.

* An Italian power plant was removed from the graph on 6 March 2015 due to concerns about reliability of reported data

رسم بياني يوضح معدل انبعاثات مراكز الطاقة المعتمدة على الفحم في الاتحاد الأوربي مقارنة بما تطلبه منظمة السلام الأخضر

- يجب على الاتحاد الأوروبي أن يضع أهدافًا ملزمة قانونًا تضيف ما يصل إلى 45٪ من مصادر الطاقة المتجددة الى مجموع الطاقة الكلّي في جميع أنحاء أوروبا بحلول عام 2030 ، وأن تضع تخفيضًا ملزمًا للغازات الدفيئة بحيث تكون متماشية مع التخلص التدريجي من الفحم في توليد الطاقة بحلول عام 2040 على أبعد تقدير.

- ينبغي على الحكومات الوطنية تنفيذ سياسات فعالة لاقتصاد مستدام للطاقة ، بما في ذلك الالتزام بالتنفيذ الكامل لأهداف الطاقة المتجددة لعام 2020 ودعم السياسات والمخططات.

- يجب على المفوضية الأوروبية أن تعقد بانتظام منتدى يتألف من ممثلين للدول الأعضاء والمركبات الصناعية والمنظمات غير الحكومية ، وإتاحة الفرصة للرأي العام للإطلاع على نتائج المنتدى.

قدّمت "منظمة السلام الأخضر" هذه الاقتراحات للاتحاد الأوربي من أجل تفادي المزيد من الخسائر المتعلقة بتغير المُناخ ، و هي تعتقد أيضا أن تخفيض 80٪ على الأقل في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمية بحلول عام 2050 "مطلوب وممكن" ؛ حيث يمكن للاتحاد الأوروبي بل ويجب عليه أن يصل إلى ما لا يقل عن 95٪ من تخفيضات الغازات الدفيئة المحلية بحلول عام 2050 (الطرف الأعلى من هدف خفض الانبعاثات الغازية الذي وافق عليه الاتحاد الأوروبي بنسبة 80 إلى 95٪) .[203]

الا أنّ "منظمة السلام الأخضر" ترى أنه من الضروري أيضا تسجيل بعض المعوقات التي تجعل من الوصول الى الأهداف الأوربية بخصوص التخلص من المصادر المُسببة لتلوث البيئة أمرا صعبا ، أو على الأقل عملية بطيئة ، أهم تلك المعوقات هو سيطرة "الممثلين الصناعيين" على أكثر من نصف مقاعد "**مجموعة العمل الفنية The Technical Working Group**"[204] ، حيث يسيطرون على 183 من أصل 352 مقعد ، و هذا ما تُوضحه النسب التالية :

[203] -" The next step in Europe's climate action: setting targets for 2030" ,how to Reviving the EU emissions trading system and bringing EU greenhouse gas emissions on a 2°C track, Report prepared by « ECOFYS » Commissioned by Greenpeace , p2.

[204] - هي إحدى الآليات الموكل لها مهمة تحقيق الأهداف الأوربية الخاصة بالتقليل من الاعتماد على الفحم كأحد مصادر الطاقة.

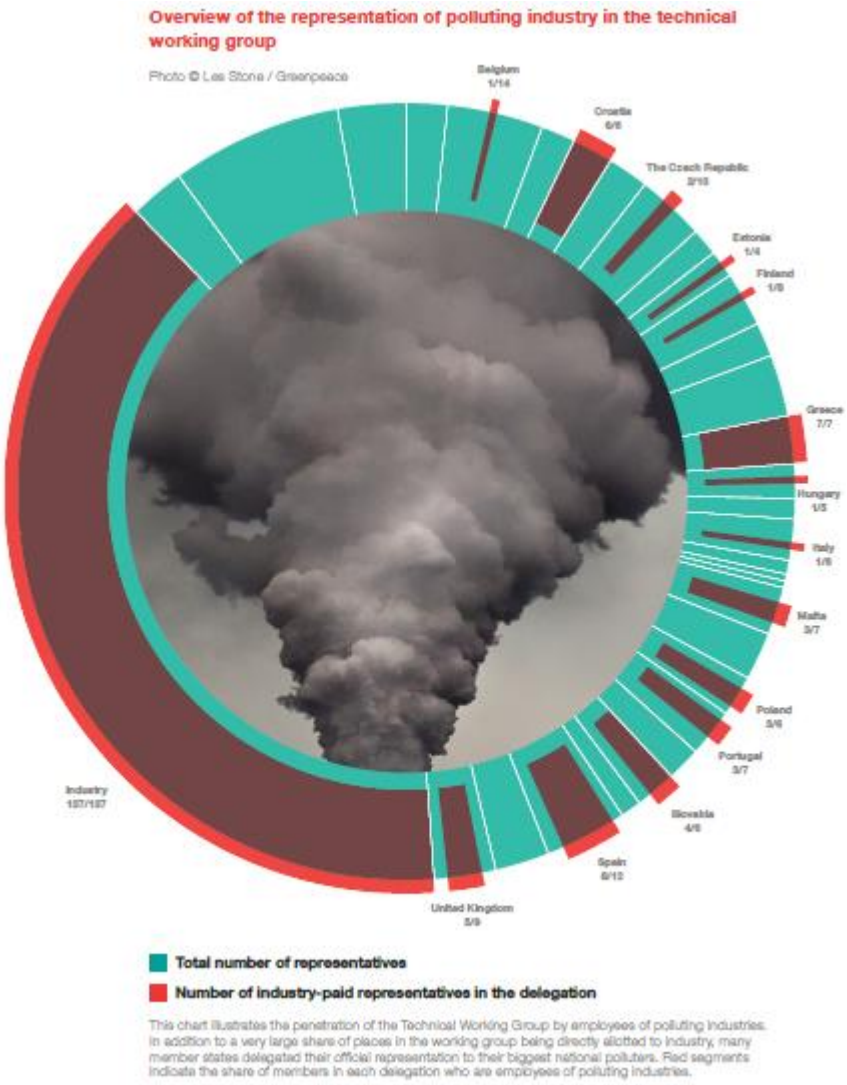

رسم بياني يُوضح نسبة تمثيل المركبات الصناعية في مجموعة العمل الفنية.

حيث ترى "منظمة السلام الأخضر" أن المركبات الصناعية الكبرى في الإتحاد الأوربي ، و عن طريق ممثليها في مختلف الهيئات و الآليات المرصودة للشأن البيئي ، تعمل على كبح مُخطط التخلص من الصناعات التي تُسبب انبعاثات كبيرة جدا للغازات الدفيئة المُسببة للتلوث البيئي ، و هي تهدف بذلك الى الاستفادة القصوى من ذلك السوق الذي يستوعب مليارات الدولارات سنويا.

إن الضغط الكبير الذي تُظهره المركبات الصناعية في مختلف الاجتماعات الأوربية الخاصة بتخفيض نسب الغازات الدفيئة في الجو ينعكس في النتائج النهاية لتصويت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ، و هذا ما يُظهره الجدول التالي مثلا :

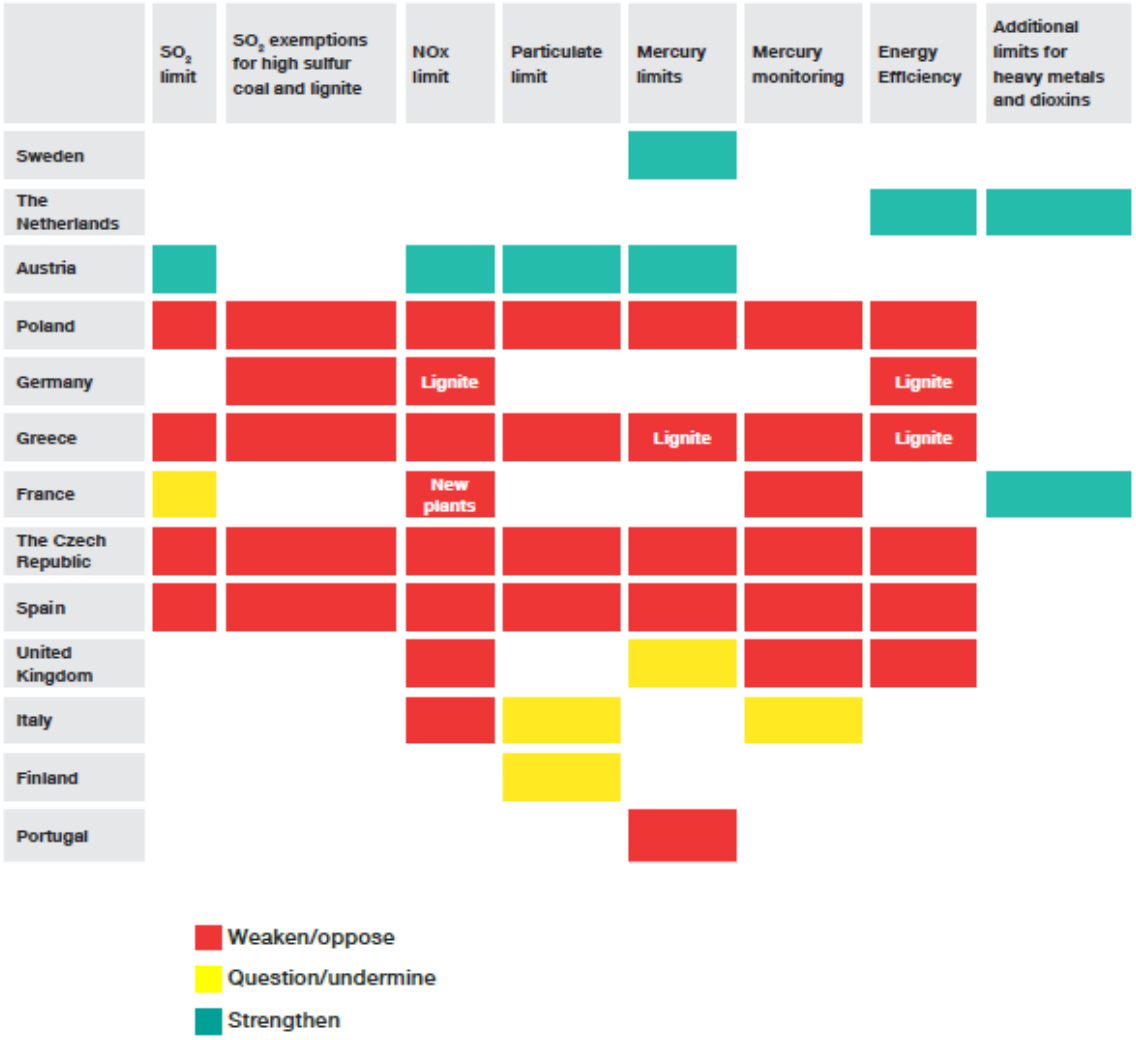

نظرة عامة على بعض مواقف وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

و لهذا السبب أصبح "المبدأ الوقائي" بالغ الأهمية في السياسة البيئية ، و مفاد هذا المبدأ أنه من الأحسن افتراض الأسوأ في التعامل مع الأخطار المحتملة و عدم الانتظار الى حين توافر توافق علمي كامل ، كمثال على ذلك ؛ تُقدم "مشكلة الأوزون" كيفية انتقال مسألة من مستوى الشك العلمي و الجهل العام إلى مستوى عالي الرؤية و الإلحاح ، إلى درجة دفع المركبات الصناعية الكبرى و الحكومات الوطنية الى التعاون المشترك ، و كان أساس هذه العملية التي تمّت خلال سبعينات و ثمانينات القرن العشرين هو اليقين العلمي المتنامي في ما يخص طبيعة المشكلة و الآثار الوخيمة لها ، رغم أن لفت إثارة الانتباه لهذه المشكلة استغرق بعض الوقت.

بالنسبة لدول عديدة لا يكاد يكون التهديد مُلحا ، على الرغم من احتمال كونه كارثيا على المستوى المتوسط و البعيد . فقد عارضت كل من اليابان و كندا و الولايات المتحدة الأميركية و أستراليا ونيوزيلاندا في المفاوضات حول تغير المناخ مسألة اتخاذ تدابير صارمة للحدّ من انبعاث الغازات الدفيئة، و ذلك بسبب قلقها بشأن ما يترتب على تلك التدابير من آثار على أدائها الاقتصادي ، أما الاتحاد الأوربي فقد اتخذ موقفا تقدميا أكثر ، و اقترح أمام مؤتمر "كيوتو" تخفيضا جماعيا في انبعاث الغازات الدفيئة ، في حين وافقت الو.م.أ على البروتوكول دون أن تصادق عليه .[205]

إن التردد في الانخراط في تضحيات اقتصادية و سياسية فورية من أجل مجابهة تهديد غير مؤكد أمر مفهوم ، إذ يشتهر رجال السياسة غالبا بالميل الى مناقشة قضايا ضمن إطار زمني لا يتعدّى كثيرا فترة الانتخابات الحالية ، في حين يكون المستثمرون و أصحاب رؤوس الأموال أبعد نظراً و ذوي أفق يرتبط بدورة عمر منتج أو عملية أو استثمار ...الخ.

[205] - برايان وايت و آخرون ، **قضايا في السياسة العالمية** ، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص261.

المبحث الرابع : إشكالية التجارة الدولية في عمل منظمة "السلام الأخضر".

من الإشكاليات المُعقدة التي تُطرح أثناء البحث في الدراسات البيئية من منظور العلاقات الدولية ، هو مسألة العلاقة بين المُحافظة على البيئة كالتزام أخلاقي/قانوني تضبطه ترسانة من القوانين الوطنية ، الإقليمية و الدولية ، و التجارة الدولية كإحدى تجلّيات العولمة الكونية التي تُنادي نظريات ما بعد الحداثة.

حيث أنه في ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية ، و مع تسارع النمو الإقتصادي ، ازدادت المشاكل البيئية المحلية ، و العالمية التي يمتد أثرها الى خارج حدود الدولة ، فتؤثر على الدول المجاورة في نفس الإقليم ، أو قد يُعاني منها العالم بأسره ، و ذلك نتيجة الإسراف في استغلال الثروات الطبيعية وتلوث البيئة .

و رغم إدراك المجتمع الدولي ووعيه بالمشاكل التي أصبحت تُعاني منها البيئة نتيجة زيادة الإنتاج من أجل التوسع في التجارة الدولية ، إلا أنه لم يتم التحرك لمُعالجتها الا بعد أن أصبحت تُهدد الفرد بشكل جدّي و مُباشر في حاضره ، و تُهدد بالتشويش على مُستقبله . في تلك اللحظة تحرك المجتمع الدولي بمُختلف مؤسساته (دول ، اتحادات اقليمية ، منظمات دولية حكومية و غير حكومية ، جمعيات....) من أجل "تأطير" مسار التجارة الدولية و جعلها أقل مساسا بالبيئة .

و يتراوح تأثير قواعد التجارة الدولية على البيئة بين الأثر الإيجابي كتحفيز الدول على الانضمام الى الإتفاقيات البيئية الدولية ، و تقوية الإتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ، و تقييد تجارة التلوث ... ، والأثر السلبي كنمو التجارة غير المشروعة للموارد الطبيعية (الأخشاب ، بعض الحيوانات المهددة بالانقراض ..) ، و نمو التجارة غير المشروعة للنفايات الخطيرة (نفايات نووية ، نفايات صلبة ...) ، تحقيق منافسة غير عادلة بين الدول ... ، الا أن الأطراف المعنية بمسألة التجارة الدولية و البيئة تُحاول ألا يكون لهذا التأطير أثر سلبي على نمو المبادلات التجارية العالمية أو إحداث خلل على مستوى الإمدادات اليومية من السلع و الخدمات بالنسبة لدول العالم .

سنُحاول في هذا المبحث الإحاطة بحجم المُشكلة على مستوى الاتحاد الأوربي (المطلب الأول) ، بمعنى ؛ كيف تنظر منظمة "السلام الأخضر" للتأثير السلبي المُتزايد الذي تتسبب فيه الشركات التجارية الكبرى على البيئة ، و هل هذا ضروري حقا لزيادة نسب النمو الاقتصادي و ضمان تدفع السلع والخدمات ! ، لنعرف فيما بعد (المطلب الثاني) حجم الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية

و على رأسها "منظمة السلام الأخضر" في محاولة أن تكون تلك المُعاهدات التجارية أكثر صونا للمبادئ البيئية العالمية المتفق عليها ، هذا بالإضافة إلى مُناقشة وسائل الضغط التي تملكها تلك المُنظمة في مواجهة المُجمعات التجارية و الصناعية الكبرى التي تملك استثمارات مالية ضخمة ؛ والتي تسعى أيضا الى تحقيق الأرباح بأقل المصاريف و المُحافظة على وجودها في السوق .

المطلب الأول : جهود منظمة "السلام الأخضر" لرصد نشاط التجارة الدولية.

من أجل المحافظة على البُعد البيئي في التجارة الدولية ، تم إنشاء **"المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO"** ا سنة 1948 ، و التي عملت على تسهيل التعاون وتوحيد المقاييس الصناعية على المستوى الدولي، و كذلك تسهيل عمليات التبادل الدولي للسلع والخدمات، وتطوير التعاون في مجالات التنمية والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد ، كما عملت على نشر مقاييس ذات طابع بيئي وأخرى ذات طابع عام.

و فيما يخص البيئة، قامت هذه المنظمة بوضع المواصفات القياسية العالمية للإدارة ، أو ما يُعرف "بسلسلة الإيزو" ، حيث تُعرف بأنها : " **مجموعة المواصفات القياسية التي تُعطي للجوانب البيئية المتعلقة بالمنتج و تقييم الأداء البيئي و تحليل دورة حياة المنتج بيئيا**" . و بالتالي فإن سلسلة مقاييس الإيزو 14000 ، الإيزو 14001 و الإيزو 14010 ما هي الا مجموعة من نُظم الإدارة البيئية التي تهدف الى تحقيق المزيد من التطور و التحسين في نظام حماية البيئة و ذلك بالتوازن مع احتياجات البيئة الاقتصادية.[206]

أما منظمة "السلام الأخضر" فقد جعلت من قضية تتبع الشركات التجارية الكبرى و مدى احترامها للإعتبارات البيئية أثناء نشاطها هدفا لها ، و هذا ما يُعرف بمبدأ "مُساءلة الشركات Corporate Accountability" [207]، حيث تعتقد المنظمة أن الانتهاكات البيئية للشركات ليست جانباً محتوماً للإقتصاد ، و أن ما نادت به الحركات الاجتماعية لسنوات أصبح معترفا بها الآن من قبل مختلف الفاعلين على الساحة الدولية . إن الفجوات التي خلقتها العولمة الاقتصادية ليست ظاهرة طبيعية ، بل هي خيار سياسي من قبل صانعي السياسات ، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار وعدم المساواة. وهذا يعني أن اتخاذ إجراءات فعالة يمكن أن يؤدي إلى إنهاء احتجاز الشركات وإغلاق فجوة الحكم هذه.

من أهم المبادئ التي تُناضل من أجلها منظمة "السلام الأخضر" هي ضرورة أن يكون الأفراد والبيئة و ليس الشركات التجارية في صلب نظام الحوكمة و الحياة العامة و الهدف النهائي لها ، أما دور الدولة فلا يجب أن يقتصر على التنظيم فقط ، و إنما يجب أن يمتد الى الغاء تراخيص العمل عندما

---

[206] - قايد سامية ، **التجارة الدولية و البيئة** ، رسالة دكتوراه ، (كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2012) ،ص123.

[207] - https://trade-leaks.org/wp-content/.../10-Principles-for-Corporate-Accountability.pdf

تنتهك الشركات المعايير العامة للبيئة و السلامة و كذلك معايير حقوق الإنسان ، كما أنه من الضروري جدا إجبار الشركات التجارية على الأخذ بعين الإعتبار التأثيرات البيئية و حقوق الإنسان على المدى الطويل و تأثير سلسلة التوريد على الأفراد و البيئة .[208]

و تدعو المنظمة أيضا أن تكون المشاركة العامة متأصّلة في جميع عمليات صنع السياسة واتخاذ القرار ، يدخل في مفهوم المشاركة العامّة ضمان حقوق منظمات المجتمع المدني في التعبير عن معارضتها للقرارات التي ترى أنها تؤثر على مصالحها.

كما ينبغي على الدول التخلص من ضغط الشركات التجارية و التخلي عن السياسات التي تقوض البيئة وحقوق الإنسان ، و كذلك التوقف عن منح الحماية القضائية للشركات متعددة الجنسيات ، والتحقيق معها في الفوائد المالية غير المبررة من خلال المعاهدات التجارية والضريبية ، كما تدعو المنظمة الى سدّ تلك الثغرات التي تُمكن الشركات التجارية من تجنب الضرائب القانونية ، وخلق ملاذات ضريبية تحرم خزانة الدولة من الإيرادات المالية المستحقة.

لا ينبغي على الدول أن تكتفي بإقرار بعض المبادئ التوجيهية من أجل ضمان تطبيق الالتزامات البيئية ؛ لأن تلك المبادئ التوجيهية لوحدها و حتى مع وجود منظمات المجتمع المدني فإنها لا تضمن مسؤولية الشركات التجارية أو الوصول الى العلاج الفعّال للمتضررين من سوء سلوكات الشركات والأذى البيئي الذي تُسببه و خاصة في المناطق الأقل تقدما و الأكثر فقرا ، و لذلك فمن الواجب الوصول الى جُملة قوانين تجارية ملزمة عبر جميع مناطق العالم دون تمييز من أجل ردع الشركات الكبرى عن التعامل باحترافية و التزام عندما تنشط في محيط مُراقب ، و تتحلّل من ذلك في حالة غياب المراقبة ، بمعنى أن تنتقل فكرة "مُساءلة الشركات" من المجال المحلي الى المجال العالمي.

إن الشركات التجارية مُلزمة بالتبليغ عن أنشطتها التي قد تُشكل ضررا على البيئة ؛ و ذلك لتبقى دائما تحت مراقبة الأجهزة الرقابية للدولة التي تنشط عليها ، و كذلك متابعة المنظمات الأهلية المختصة في حماية البيئة ، و ذلك حتى تتماشى مع قواعد الأمم المتحدة ذات الصلة . إن السرية التجارية لا يجب أن تقف حائلا أمام حق المستهلك في معرفة المخاطر و الالتزامات المرتبطة بمنتجات الشركات ، فهذه الأخيرة مُطالبة و بشكل دوري بتقديم تقارير واضحة و شاملة و عامة عن التأثيرات البيئية و الاجتماعية

[208] - نفس المصدر السابق .

لأنشطتها ، و كذلك الكشف عن جميع المعلومات المتعلقة بالإطلاقات في البيئة من مُنشآتها الخاصة ، بالإضافة الى تركيبة المنتج و الآثار المنبعية و المصب.

إن منظمة "السلام الأخضر" تُبدي اهتماما بالغا بالمبدأ التحوطي ، و هي تطلب من دول الإتحاد الأوربي إلزام الشركات باتخاذ إجراءات وقائية قبل وقوع الضرر البيئي أو الآثار الصحية المترتبة ، يشمل ذلك مُطالبة الشركات بإجراء تقييمات دورية للأثر البيئي لمنتجاتها بمشاركة أفراد من الجمهور ، و في حالة التأكد من وجود خطر جسيم أو لا رجعة فيه على البيئة أو الصحة من نشاط أو ممارسة أو منتج ما، فإن الإجراء الواجب اتخاذه حينها هو التوقيف المباشر لذلك النشاط الى حين استكمال إجراءات السلامة البيئية .

إن مسائل مثل نظام الضرائب و التمويل و الإستثمار تُعتبر مهمة جدا في النشاط التجاري ، وعلى الدول أن تضمن التزام الشركات التجارية بأقصى درجات الشفافية في ذلك ، بما في ذلك الالتزام بتقديم بيانات مالية سنوية مفصلة عن كل بلد تشمل الأصول والموظفين والمبيعات والأرباح ومدفوعات الضرائب لمجموعات الشركات ، كما يجب أن تُسن أنظمة ضريبية فعّالة لجعل الشركات تساهم بنصيبها العادل في المداخيل العامّة ، و القضاء على الملاذات الضريبية الموجودة في أوربا و إخضاع جميع البنوك لرقابة دورية بما في ذلك اجبارها على الكشف عن هوية المتعاملين معها .

أما في ما يخص الانتهاكات التي ترتكبها الشركات التجارية سواء في الاتحاد الأوربي أو خارجه ، فإنه لا ينبغي البتة إعفاء الكادر البشري (المديرين و الموظفين) عن مسؤوليته في ذلك حال قيامه بوظائفه ، دون أن يعني هذا إعفاء مؤسسة الشركة عن مسؤولياتها هي أيضا ، يدخل في إطار ذلك مسؤوليتها عن إصلاح المواقع المتضررة من أنشطتها التجارية كالتنظيف و الترميم و تعويض السكان المحليين و تمكينهم من العلاج ... و هذا ما تضمنه القوانين الوطنية و القانون الدولي الخاص. و في حالة وصول قضايا الانتهاكات الى العدالة ، فإن على الدول أن تضمن موازنة العلاقات المالية غير المتساوية بين الطرفين (الشركات التجارية / الأفراد المتضررون) ؛ و ذلك عن طريق إنشاء صناديق مالية مخصصة لهذا الغرض.

إن يُمكن ملاحظته حول مهام منظمة "السلام الأخضر" عندما يتعلق الأمر بالنشاط التجاري أنه يكون ذو اتجاهين :

- الأول : و هو ما تقوم به اتجاه الشركات التجارية باعتبارها صاحبة النشاط .
- الثاني : و هو ما تقوم به اتجاه الدول ؛ حيث أن على هذه الأخيرة أن تبذل جهودا مضاعفة من أجل تنفيذ الترسانة القانونية المتعلقة بمُساءلة الشركات و حماية الأفراد من الانتهاكات التي قد ترتكبها ، من أجل الوصول الى ذلك الهدف يجب عليها تكوين المورد البشري (محققون ، مدعون عامون ، مراقبون ، قضاة ...) المؤهل لمتابعة مثل هذه القضايا.[209]

إن مكتب منظمة "السلام الأخضر" في أوربا يُتابع عن كثب جميع الأنشطة التجارية للشركات التي من المحتمل أن يشكل نشاطها أضرارا على البيئة ، و خاصة شركات الكيماويات و البيتروكيماويات والأسمدة و الأدوية و السيارات ..الخ ، و لكنه أيضا مهتم بمرافقة مختلف الاتفاقيات التجارية التي تُبرمها دول الاتحاد الأوربي كلٌّ على حدى كما فعلت مع الأنشطة النووية في فرنسا ، و نشاط شركت "فولسفاغن" لصناعة السيارات في ألمانيا بعد كشفها لتلاعب الشركة بنسبة الغازات المنبعثة من سياراتها، أو التي تلك تُبرمها بروكسل ، كالاتفاق التجاري عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة الأميركية و الاتحاد الأوربي .

[209] -These recommendations are reproduced from Amnesty International and ICAR's Corporate Crimes Principles: Amnesty International News, "Corporate Crime: New principles will help governments and law enforcement tackle corporate abuse," 6 October 2016, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/10/corporate-crime-new-principles-willhelp-governments-and-law-enforcement-tackle-corporate-abuse/

المطلب الثاني : دور منظمة "السلام الأخضر" في ضبط النشاط التجاري في الإتحاد الأوربي.

توجد حاليا الآلاف من المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصلة بالبيئة ، وقد أنشئ أغلبها فترة الثمانينات من القرن العشرين ، وكان نموها سريعا خاصة في أجزاء معينة من العالم، بعد أن أصبحت قضية البيئة هي الشغل الشاغل للرأي العام العالمي جنبا إلى جنب مع موجة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ، وباتت المنظمات غير الحكومية ذات حضور قوي في الشؤون الدولية في ما يتعلق بالبيئة، سنتناول في هذا المطلب الدور الذي تلعبه "منظمة السلام الأخضر" في مجال التنبيه بضرورة الاهتمام بمسألة البيئة أثناء عقد الاتفاقيات التجارية ، سواء الاتفاقيات البينية بين دول الإتحاد الأوربي ، أو بين الإتحاد الأوربي و غيره من المؤسسات التجارية الأخرى .

تعتقد منظمة "السلام الأخضر" أن للعولمة تأثيرات على الجميع ، و أن نظام التجارة و الاستثمار العالمي الحالي يؤدي الى ازدياد التكاليف الاجتماعية و البيئية على الأفراد و المُحيط بصفة عامة ، وفي كثير من الأحيان تُفضل الحكومات التركيز على العوائد التجارية على حساب المعايير الإجتماعية والبيئية بما في ذلك المشاريع الخاصة بتعزيز و حماية المصلحة العامّة ، و لتحقيق نظام تجاري شفّاف ، عادل و منصف ؛ فإن العولمة يجب أن تكون محكومة بقواعد تحترم القيم الوطنية و الثقافية و إعطاء اهتمام أكبر لقضايا التنمية المستدامة ، و التنفيذ الفعّال لأهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة ؛ مثل "اتفاق باريس للمناخ لسنة 2015" ، "اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992" ، و كذلك جميع المُعاهدات البيئية ، و أيضا تلك المتعلقة بحقوق الإنسان و معايير العمل الدولية ، مع الأخذ بعين الإعتبار أن هذه المبادئ يجب أن تحظى بالأسبقية على القواعد التجارية البحتة.

تُحاول منظمة "السلام الأخضر" دائما التنبيه الى أن التجارة الدولية لا يجب أن تكون غاية في حدّ ذاتها ، بل هي وسيلة لتحقيق الأهداف البيئية و الإجتماعية التي تضمن العيش الكريم لهذا الجيل والأجيال المستقبلية ، و أنه بالاضافة الى السلع و الخدمات يُمكن للتبادل الدولي أن يشمل الأفكار والقيم التي تُساعد في جعل العالم أكثر انفتاحا.

كما تدعو منظمة "السلام الأخضر" أيضا الى إعادة هيكلة جادّة لقواعد التجارة و الاستثمار ، بما في ذلك وضع التزامات قابلة للتنفيذ بالنسبة للمستثمرين و الشركات ، كما يجب أن يكون في صُلب أي اتفاق تجاري مواد متعلقة بتحسين شروط العمل و أجور العمال و حقوق الإنسان ، كما تدعو المنظمة

الى التركيز أكثر على عمليات الإصلاح الضريبي و تشديد القوانين المتعلقة بمكافحة الاحتيال الضريبي و التهرب من دفع الضرائب.

و من أجل ضمان أن التجارة الدولية تهدف الى تعزيز مكانة الأفراد و ضمان حقهم في العيش في بيئة مناسبة و ليس العكس ، وضعت منظمة "السلام الأخضر" المبادئ التالية :

- العمل على إخضاع التجارة الدولية و الاستثمار لمبادئ الشفافية و الديمقراطية ؛
- ضرورة احترام اتفاقيات التجارة الدولية و الاستثمار للمقدرات الطبيعية المتواجدة على مستوى الكوكب ، و الاستخدام المسؤول و العقلاني للموارد التي هي ملكية للأجيال المستقبلية أيضا ؛
- مساهمة اتفاقيات التجارة الدولية و الاستثمار في تعزيز التنمية المستدامة ، و كذلك التخفيف من أثر تغير المناخ ، و العمل على إنجاح مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة عوض تقويضها ؛
- ضرورة التزام اتفاقيات التجارة الدولية و الاستثمار التزاما قانونيا صريحا بمبادئ مراعاة الصحة العامّة و البيئة ؛
- تضمين اتفاقيات التجارة و الاستثمار لمواد تضمن حقوق الجهات الأكثر هشاشة كالمستهلكين و العمال و المجتمعات المحلية ، و العمل على ضمان استمرار تحسين تلك الحقوق ؛
- يجب أن يتم التمييز بين السلع المُنتجة على أساس الظروف المُرافقة لنُظم إنتاجها ، بمعنى مدى مُراعاتها للحقوق الإنسانية و الإجتماعية و البيئية ؛
- تسهيل الوصول العادي و المُتساوي للعدالة من طرف الشركات و المُستثمرين ؛
- التدابير و الإجراءات الواردة في اتفاقيات التجارة و الاستثمار يجب أن تُتخذ من أجل تعزيز الأنظمة الاجتماعية و البيئية ، و ليس كحواجز تعسفية أمام حركة سير التجارة العالمية ؛
- مراعاة الاختلافات الهيكلية و القيمية و نسب النمو المختلفة بين مختلف الأقاليم العالمية، وخاصة دول الجنوب النامي ، و اتخاذ مختلف التدابير لتعزيز الاقتصاديات المحلية والخصوصيات الثقافية ؛

- اخضاع اتفاقيات التجارة و الاستثمار لاختبارات تقييم الآثار المترتبة على حقوق الإنسان، البيئة و الحماية الإجتماعية ، و يتم التشاور مع هيئات المجتمع المدني المحلية بغرض تقييم تلك الآثار .[210]

إذاً ؛ فهذه هي المبادئ العشر التي وضعتها منظمة "السلام الأخضر" من أجل محاولة تأطير وضبط الاتفاقيات العالمية الخاصة بالتجارة و الاستثمار ، و هي و إن كانت خاصة بمنطقة الاتحاد الأوربي ، الا أن ذلك لا يمنع تعميمها لتشمل مختلف الأقاليم العالمية ، لأن الهدف منها كما ذكرت المنظمة هو العمل على وضع معايير موحدة لاتفاقيات التجارة و الاستثمار مع التركيز على حماية البيئة و التعاون مع جميع الفعاليات التي تعمل على نفس الهدف .

و لعلّ ما جعل منظمة "السلام الأخضر" تُبادر الى إطلاق "مُدونة المبادئ العشر" هو الاتفاقية المُزمع عقدها بين الإتحاد الأوربي من جهة و الولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى ، و المُسماة "اتفاقية الشراكة في التجارة و الاستثمار عبر الأطلسي" ، و هي اتفاقية تهدف الى إنشاء أكبر منطقة للتبادل التجاري الحر في العالم ، و كان من المفترض أن تنتهي المفاوضات بشأنها سنة 2014 الا أن ذلك لم يحصل ، و تُعتبر المجال التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية و الإتحاد الأوربي من بين الأعلى في العالم ، كما يُوضحه الرسم البياني التالي :

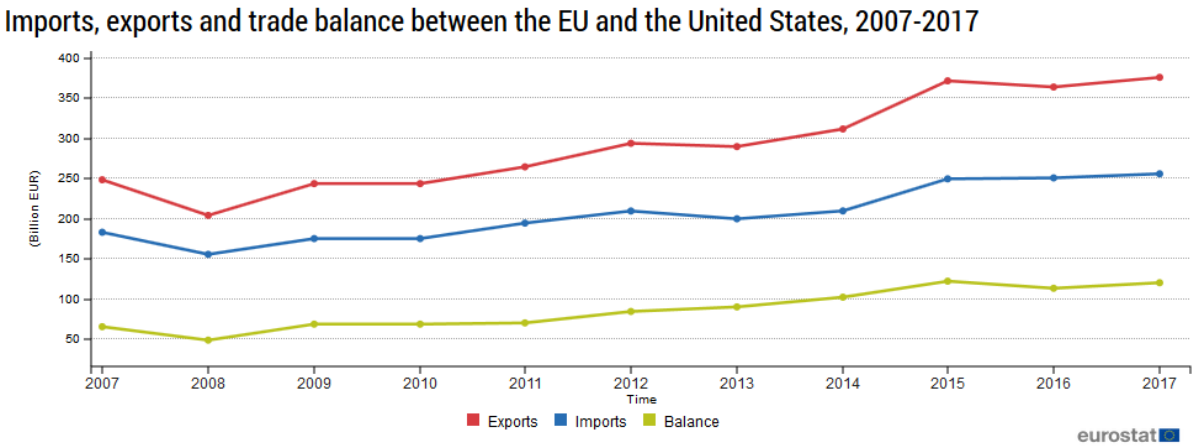

رسم بياني يوضح حجم الصادرات و الواردات و الميزان التجاري بين الو.م.أ و الاتحاد الأوربي.

[210] - هذه هي المبادئ العشرة التي وضعتها منظمة "السلام الأخضر" من أجل تجارة دولية عادلة ، و هي متوفرة على الرابط التالي : /http://www.greenpeace.org/eu-unit/en/Publications/2017/Ten-principles-for-trade

الا أن الجدل ظل مُصاحبا للاتفاقية ، خاصة عندما نعلم أنّ التقارير المتعلقة بالمفاوضات الجارية ومحتويات مقترحات الاتفاقية تُصنفُ بأنها سرية ولا تُعرض على العامة، ويمكن الوصول لها فقط بواسطة الأشخاص المخولين بذلك ، وتسببت عدة تسريبات متعلقة بمحتويات الاتفاقية بحالة من الجدل في الأوساط الشعبية والسياسية.

و قد عبّرت عدة منظمات أهلية (و خاصة من الجانب الأوربي) عن قلقها العميق إزاء محتوى وبنود تلك الاتفاقية ؛ على سبيل المثال في 2014، ذكر رئيس الاتحاد الألماني لحماية البيئة والطبيعة أن الأوروبيين يتخوفون من أن تؤدي الاتفاقية إلى خفض معايير السلامة الخاصة بإنتاج الغذاء المعمول بها في الاتحاد الأوروبي ، كما دعا "**كارلو برتيني**" رئيس الاتحاد الأوروبي للغذاء البطيء الدول الأوروبية لتطبيق نموذج زراعي يحترم الموارد الطبيعية ، والتوقف عن التخلص من كميات هائلة من الألبان والمواد الغذائية للمحافظة على ارتفاع أسعارها.

و قد جرت العادة منذ سنة 2011 على تنظيم مظاهرات سنوية بالتزامن مع الأسبوع الأخضر الذي يُعد أكبر معرض للمُنتجات الزراعية و العضوية في العالم ، و في سنة 2014 تكتّلت مائة من الاتحادات و الجمعيات اللزراعية و الحقوقية و المدنية بقيادة منظمة "السلام الأخضر" و توجهت نحو مقر البرلمان الألماني (البوندستاغ) و كذلك نحو دائرة المستشارية الألمانية مُطالبين حُكومة المستشارة الألمانية (باعتبار ألمانيا مُفوضةً من طرف دول الاتحاد الأوربي لصياغة موقف أوربي مُوحّد قبل الشروع في المفاوضات المباشرة مع الو.م.أ) بانتهاج سياسة زراعية جديدة تدعم صغار الفلاحين و المشروعات الزراعية الأسرية المُلائمة للبيئة و الصحة ، بدلا من سياستها الحالية القائمة على تصنيع الزراعة والتوسع في زيادة الإنتاجين الحيواني و الزراعي اعتمادا على الجينات الوراثية و الهرمونات و الأسمدة الضارة .حيث تعتقد منظمة "السلام الأخضر" أن النموذج الأميركي الخاص بالإنتاج الحيواني و الزراعي مُضر جدا ، و أن بعض الدول الأوربية بدأت تتبنى نفس النموذج استعدادا للتوقيع على اتفاقية التجارة الحُرّة بين الولايات المتحدة الأميركية و الاتحاد الأوربي.

و يبُدي المُعارضون للاتفاقية مُقاومة شديدة لها ؛ باعتبار أنها ستُلحق أضرارا فادحة بالمزارعين والمُستهلكين على السواء ، كما أن تطبيق الاتفاقية سيترتب عليه إغراق الأسواق الأوربية بمُنتجات أميركية بمُواصفات ضارّة ؛ كالدجاج المنتج بالاستنساخ و اللحوم المُعالجة بالهرمونات و المواد الزراعية و

الغذائية المُنتجة بواسطة الجينات الوراثية و كذلك إنهاك الأراضي الزراعية برفع إنتاجها عن طريق استخدام المُبيدات الضارة و الكيماويات .

الا أن أكبر نشاط قامت به مُنظمة "السلام الأخضر" في هذه القضية ، و في إطار مُتابعتها الدائمة لمسار الاتفاقية و تأثيراتها المُحتملة على البيئة و المُناخ في الإتحاد الأوربي هو نشرها ل248 وثيقة مسربة من المفاوضات الجارية بين الجانب الأوربي و نظيره الأميركي ؛ حيث تمّ تقديم الوثائق إلى صحيفة «دويتشه تسايتونغ» وقناتي «ان دي ار» و «في دي ار» التلفزيونيتين ، و تُشير الوثائق المسربة الى ضغوط مارستها حكومة الولايات المتحدة الأميركية على الإتحاد الأوربي خلال المفاوضات حول الاتفاقية من أجل تخفيف إجراءات حماية البيئة و المستهلك ، كما هدّدت بعرقلة جهود تخفيف القيود المفروضة على صادرات السيارات الأوربية إذا لم تُوافق أوربا على السماح ببيع المزيد من المُنتجات الزراعية الأميركية ، علما أن المنتجات الزراعية الأميركية تُقابل بتحفظ شديد قد يصل الى درجة الرفض القاطع بسبب الإجراءات الصارمة الخاصة بحماية المُستهلك في الإتحاد الأوربي ، و التي تهدف الى منع المُنتجات المُعدّلة وراثيا و اللحوم المُعالجة بالهرمونات . و قالت منظمة "السلام الأخضر" في معرض تعليقها على الوثائق المسربة ؛ أن شركات تجارية كبرى تتدخل في المفاوضات و من ثَمَّ في الصياغة النهائية للاتفاقية .

و في تصريح لرئيس مكتب منظمة السلام الأخضر في الإتحاد الأوربي قال فيه : " قدمت المنظمة هذه الوثائق للعلن لجعل المفاوضات حول الاتفاقية أكثر شفافية بعدما لاحظنا ازدياد الاهتمام بمواضيع البيئة و الصحة العامة المرتبطة بها ، و نحن ندعو المختصين و أصحاب الخبرة لتحليل آثار هذه الصفقة التجارية ، كما أن للجماهير حق الاطلاع عليها "[211]

و تعتقد منظمة "السلام الأخضر" أن الاتفاقية المُزمع التوقيع عليها من شأنها أن تُقوض القواعد المُنظِّمة للتجارة العالمية الممتدة لسبعين سنة ، و المنصوص عليها في اتفاقيات "**الغات**" و التي تنص على حماية الحياة النباتية و الحيوانية و البشرية و الصحة العامّة ، و محاولة إغفال هذه الجوانب يُمهّد لإنشاء نظام يضع الربح كأولوية قبل الإنسان.[212]

[211] - http://www.greenpeace.org/eu-unit/en/News/2016/Leaked-TTIP-documents-released/

[212] - https://trade-leaks.org/faq/

كما لاحظت منظمة "السلام الأخضر" من خلال تلك الوثائق المسربة أن الاتفاقية و في الفصل الخاص "بالتعاون التنظيمي" ، تتجاهل تماما "**المبدأ التحوطي**" المنصوص عليه في اتفاقية "**ماستريخت**" المُنشَأة للاتحاد الأوربي ، و في المقابل فإن الولايات المتحدة الأميركية تميل الى العمل بمبدأ "**إدارة المخاطر**" عوض تجنبها من الأساس ، و هذه الطريقة تُقوض قدرة المنظمين على اتخاذ التدابير الوقائية.

و بصفة أكثر دقة ؛ فقد قامت منظمة "السلام الأخضر" بتحليل الوثائق المسربة من الاجتماعات بين الجانب الأوربي و الجانب الأميركي ، و قامت بتبويبها حسب القطاعات التالية :

- في الفصل المتعلق بالمرافق الصحية و تدابير حماية صحة النباتات ، فإن المقترحات المقدمة من الوفد الأميركي تُشير الى "منتجات التكنولوجيا الزراعية الحديثة" ، و هناك ضغوط كبيرة من الوفد من أجل التخلص من الحواجز التجارية للكائنات الحية المعدلة وراثيا ، و بالتالي ازالة القيود الرقابية المفروضة على هذا النوع من المنتجات .
- في الفصل المتعلق بالمجال الزراعي ؛ فقد لاحظت المُنظمة أن فلسفة الجانبان في الميدان الزراعي متباعدة جدا ، فالجانب الأوربي و تحت ضغط المجتمع المدني المحلّي يدعو الى جعل المنتجات الزراعية أكثر صحية و "طبيعية" ، في حين أن الولايات المتحدة الأميركية ترى تدابير الحماية التي يضعها الجانب الأوربي قد تكون "مضرة" بالتجارة" ، و تدعو الى التخفيف منها ، و بالتالي فإن أي اتفاق بينهما حول هذه المسألة سوف يتمّ على حساب المستهلك الأوربي بالدرجة الأولى .
- في الفصل المسمى "**التعاون التنظيمي**" يهدف الطرفان الى جعل أنظمة و لوائح الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأميركية على قدم المساواة بغض النظر عن القضية المطروحة ، و هذا ما جعل منظمة "السلام الأخضر" تنبه الى أن هذا الاتفاق قد يجعل من الخواص و رجال المال و الشركات الكبرى تتدخل في صنع القرار على مستوى هياكل الاتحاد الأوربي كما هو حاصل مع نشاط اللوبيات في الولايات المتحدة الأميركية . [213]

[213] - Greenpeaces EU press desk:"Analysis of leaked TTIP chapters and papers". 2 May 2016 .
http://ttip2016.eu/files/content/docs/Full%20documents/TTIP%20leaks%20analysis%20Greenpeace.pdf

- في الفصل المتعلق بالحواجز التقنية أمام حركة التجارة ، فإنه و على الرغم من أن الاتفاق بشأن تلك الحواجز موجود بالفعل في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، الا أن هذه الاتفاقية ستسمح بوضع المزيد من التدابير حسب رؤية كل دولة عضو فيها.
- في الفصل المتعلق بتسوية المنازعات : الى حدّ الآن لم يتم الفصل النهائي في كيفية الفصل في النزاعات المتعلقة بالمشاكل البيئية رغم أهمية الموضوع من حيث القوة الإلزامية لها ؛ حيث ترى منظمة "السلام الأخضر" أن الأحكام المتعلقة بتعيين المحكمين وخبرتهم ، والوصول إلى المشورة الفنية ، وخاصة التدخل من جانب المجتمع المدني أو المجموعات المتضررة ، تظهر أوجه قصور كبيرة ولا تصل إلى الأهداف المعلنة للاتحاد الأوروبي ، أو حتى الأحكام الواردة في نظام المنظمة العالمية للتجارة .

و في نهاية الوثائق المسربة هناك فصل خاص بتصور الاتحاد الأوربي لمسار المفاوضات ، وهي تُمثل خلفية مهمة لتفسير نص التفاوض المُسرَّب .

الا أنه و في المُقابل ، هناك أطراف في الإتحاد الأوربي تُرافع لصالح التوقيع على اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة الأميريكة ، و خاصة راجع لسببين : الأول هو إمكانية إنضمام الولايات المتحدة الأميركية لاتفاق الشراكة عبر المحيط الهادي و التي من المتوقع أن تشكل سوقا يضم 500 مليون نسمة، أي أكثر من السوق الأوربية المشتركة ، و الثاني هو ما تشير التقارير الرسمية من النمو الاقتصادي المنخفض للإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأميريكة معا ، و في نفس الوقت هناك نمو متزايد للاقتصاديات الناشئة ، و خاصة تلك الموجودة في جنوب شرق آسيا .[214]

كما أنه من المُتوقع أن يضيف اتفاق التجارة الحرة 119 مليار يورو (160 مليار دولار) إلى اقتصاد الاتحاد الأوروبي و95 مليار يورو للاقتصاد الأميركي سنويا ، و هذا كفيل حسبهم بالتسريع في التوقيع عليها ، كما أن التوصل إلى اتفاق مع واشنطن سيؤدي إلى إقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم تضم أكثر من 800 مليون شخص . ويعتقد المُؤيدون لها في الاتحاد الأوروبي أنها يمكن أن توفر 400 ألف وظيفة جديدة سنويا وتحقق زيادة قدرها 0.5% في الناتج المحلي الإجمالي.

[214] - https://bit.ly/2kwLHnc

كما أن هذه الاتفاقية لها امتدادات سياسية و ليست مرتبطة بالجانب التجاري البحت ؛ حيث أن إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد يعزز الروابط السياسية عبر ضفتي الأطلسي ، ويدحض بشكل فعّال الشكوى المتكررة من أن أميركا فقدت الاهتمام بأوروبا.

إن الجهود التي بذلتها منظمة "السلام الأخضر" و خاصة مكتبها في الاتحاد الأوربي كانت كفيلة بإبطاء الوتيرة المُتسارعة للمفاوضات التجارية بين الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأميركية ، حيث أن الحملات المُنظمة في هذا الشأن و الموجهة مباشرة الى المواطن الأوربي ، ساهمت في تزايد الوعي الشعبي بضرورة معارضتها ، و كانت الحملات مركزة بشكل واسع على التنبيه بالخطورة الصحية القصوى التي ستحملها المنتجات الغذائية الأميركية على المستهلك الأوربي مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ثم أن المنظمة بادرت أيضا بتنظيم عديد المظاهرات أمام المؤسسات الأوربية ذات الصلة بالاتفاقية من أجل المطالبة بإيقاف مسار المفاوضات مع الجانب الأميركي ، أو على الأقل التشديد في فرض المعايير الأوربية الخاصة بالسلامة البيئية و الصحة العامّة و التأكيد على إلزاميتها في بنود الاتفاقية .

و لعلّ ما قامت به المنظمة من تسريب الوثائق الخاصة بمسار المفاوضات –و التي كانت تتم في سرية شديدة– هو أعظم دليل على جدّيتها و قدرتها على التأثير في القضايا السياسية في الاتحاد الأوربي، حيث تُوجت الجهود المبذولة من طرفها في تعثر المصادقة النهائية على اتفاقية التجارة عبر الأطلسي ، و تأجيل ذلك عدة مرّات ، و كل المؤشرات الحالية توحي بأن ذلك لن يحدث مستقبلا.

إن ما قامت به منظمة "السلام الأخضر" يؤكد على القوة الميدانية التي أصبحت تكتسيها حركات المجتمع المدني عامة ، و في الاتحاد الأوربي بشكل خاص ، حيث تُصبح قضايا مثل السلامة العامة والصحة البشرية و حقوق الإنسان و حماية البيئة ... في مكانة متقدمة حتى على مسائل الإقتصاد والتجارة .

الواقع، المسألة لا تتعلق بتحرير التجارة الدولية أو تقييدها إنما تتعلق أساسا فيما إذا كانت الاعتبارات البيئية تؤخذ في الاعتبار عند وضع و رسم القواعد التجارية ، كذلك فعند رسم القواعد البيئية والاختيار بين البدائل المختلفة ، يجب أخذ الاعتبارات التجارية الدولية في الاعتبار والتوجه نحو أقل

القواعد إضرارا بالتجارة . فإذا حدث ذلك ستكون النتيجة النهائية وجود قواعد تجارية وبيئية تدعم بعضها البعض نحو تحقيق تنمية مستدامة.

الخاتمة

ساهمت الثورة الإتصالية التي شهدها العالم المعاصر في النصف الثاني من القرن العشرين خاصة في انتعاش ظاهرة "الإعتماد المتبادل" التي ساعدت بدورها في تغيير معنى الحدود ، على الأقل في شكلها التقليدي ، ما فسح المجال لظهور أنماط جديدة من التعاون العالمي على المستويات الإقليمية والدولية.

و قد أحدثت تلك الأنماط الجديدة نوعا من الإرتباك لافتراضات المقاربات التقليدية السائدة في حقل العلاقات الدولية المقتنعة بمركزية الدولة كوحدة أساسية للنظام الدولي ، فقد أدت تلك المؤسسات والأنماط الفاقدة لعنصر "السيادة" و من خلال فلسفتها و أدوارها الى إحداث تحولات جوهرية في السياسة العالمية.

لقد استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية افتكاك صفة "الشريك الفعّال" في صياغة أجندة السياسة العالمية ؛ و ذلك نظرا للمؤهلات العلمية و التقنية و البشرية التي باتت تحوزها ، و التي قد تفوق حتى تلك التي تملكها بعض الدول ، و النشاط البارز لتلك المنظمات بالاضافة الى الشركات المتعددة الجنسيات و الحركات العابرة للحدود أدى الى نشوء مجتمع مدني عالمي ، من مميزاته أنه يؤمن بالعمل التشاركي و يتخذ من العالم أجمع مسرحا لتحركاته ، كما أنه لا يضع العديد من العراقيل أمام التمايزات الثقافية و الهوياتية أمام القضايا ذات الصبغة الإنسانية ، و أيضا يصعب حصره ضمن الحدود الوطنية للدول.

إن قبول مؤسسات المجتمع المدني العالمي ضمن آليات الضبط الدولاتي للقضايا و الإشكالات العالمية إنما جاء بعد أن فشلت الآليات التقليدية –التي كانت محصورة في الدولة– في عملية إدارة السياسة الدولية ، ما حتّم البحث عن فواعل أخرى تشارك في العملية ، خاصة في جوانبها الإقتصادية والبيئية و الإنسانية ضمن عنوان الحوكمة العالمية التي تُمثل الإطار الأكبر لعمليات الضبط التشاركي بين المؤسسات "الرسمية" "الدولتية" من جهة ، و المؤسسات التي ذات الطابع تحت/فوق دولتي .

لقد ساهم منطق الحوكمة العالمية في إفساح المجال واسعا أمام المنظمات الدولية غير الحكومية للمشاركة في صياغة و توجيه السياسة العالمية بما يضمن مصالح أقل الفئات هشاشة في المنظومة

الدولية ، و أيضا في التعريف بأكثر المواضيع المسكوت عنها و التي تحتل في الغالب مراكز متدنية في سلم أولويات الدول مقارنة بالقضايا الرئيسة ممثلة في الدفاع و الأمن ...

اذاً ؛ فالفواعل غير الدولتية عموما ، و المنظمات الدولية غير الحكومية خصوصا أصبحت طرفا مؤثرا وأساسيا في العلاقات الدولية ، يبدأ دورها من المراحل الأولى لصنع السياسات العالمية وصولا الى مراقبة مدى التزام الأطراف الموقعة على المعاهدات و الاتفاقيات بما تم التوصل اليه أثناء المفاوضات ، و لكنه يمتد أيضا الى التحسيس بالقضايا ذات الاهتمام بين فئات المواطنين بطريقة مباشرة .

إن التغيرات الهيكلية في بنية النظام الدولي ، و مساهمة المنظمات الحكومية غير الدولية في تغيير طبيعة السياسة من طابعها الدولي الى العالمي عزّز شعور الأفراد بإمكانية مشاركتهم في صياغة تلك السياسة ، و بالتالي شكّل حافزا قويا للانضمام الى تلك المنظمات و تبني مبادئها و أنشطتها ودعمها ماديا ، و كانت النتيجة تعاظم تأثيرها و زيادة مواردها المادية بشكل غير مسبوق.

و قد خلصت الدراسة الى ما يلي :

إن درجة التعقيد الكبيرة التي وصلت اليها العلاقات الدولية من حيث طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة ، أو تزايد المطالب الشعبية بضرورة توفير المزيد من وسائل الرفاهية دفع بها الى التنازل عن قسم كبير من التزاماتها "التقنية" لصالح فواعل جدد ، هي إما مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الدولتي ، أو المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى الإقليمي و الدولي ، و قد تولت هذه المؤسسات الجديدة القيام بالمسؤوليات الصحية و البيئية و حتى التعليمية و التوعوية ، لتتطور تلك المهام الى الدفاع عن حقوق الإنسان و التموقع كوسيط بين السلطة السياسية الحاكمة و مختلف فئات المواطنين.

إن المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي و على رأسها منظمة "السلام الأخضر" كان كان لها الدور الرائد في التحسيس بقضايا التغير المناخي و البيئي و المتسبب فيها بشكل كبير العامل البشري ، بدليل الأرقام المتصاعدة المسجلة تباعا منذ الثورة الصناعية و الطفرة التقنية الهائلة منذ القرن الماضي.

يختلف تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية و الأدوار التي يُمكن أن تلعبها على مستوى المنظومة العالمية تبعا لنوعية المهام المنوطة بها ، و كذلك مستوى الحشد و التأييد الذي تستطيع تجميعه من المواطنين و الدول و المؤسسات الدولية لصالح مشروعاتها ، و كذلك قدرتها على ربط علاقات ثقة بينها و بين المؤيدين و المتعاطفين و المانحين الذين يُعتبرون المصدر الأساسي للتمويل و بالتالي للنشاط . كما أن المقدرات المالية للمنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دوراً حاسما في مدى قدرتها على الانتشار أفقيا و عموديا ، يُقصد بالانتشار الأفقي في الغالب المدى الجغرافي ، أما الانتشار العمودي فهو يعكس قدرتها على التغلغل بين مختلف فئات المواطنين و طبقاتهم.

و في حالة منظمة "السلام الأخضر" و الأدوار التي تشغلها ؛ فقد خلصت الدراسة الى أن تلك الأدوار تختلف من منطقة جغرافية لأخرى ، و من فضاء اجتماعي لآخر ، فهي تلعب أدواراً متقدمة جدا في الدول التي تملك إمكانيات متواضعة و لا يُشكل فيها البُعد البيئي أولوية بالنسبة لصانع القرار قياسا بقطاعات أخرى (افريقيا ، جنوب شرق آسيا ...) ، فتقوم المنظمة في هذه الحالة بملئ ذلك الفراغ واستحداث مشروعات بيئية مناسبة.

و قد توصلت الدراسة أيضا أن الأدوار التي تلعبها منظمة "السلام الأخضر" على مستوى الاتحاد الأوربي متميزة للغاية ، و هي تنجح في كثير من الأحيان في تحقيق الأهداف المسطرة ، ولكن أهم ما تم ملاحظته هو تعدد المؤسسات و الوكالات الأوربية "الدولتية" المُنشغلة بالمجال البيئي مثل "صندوق البيئة الأوربي European Environment Foundation" و "المكتب البيئي الأوربي European Environmental Bureau" و "الوكالة البيئية الأوربية European Environment Agency" بالإضافة الى العشرات من المؤسسات الأخرى و المنظمات الحكومية و غير الحكومية و البرامج التعليمية و البحثية و أحزاب الخُضر المهتمة بالشأن البيئي .

إن ذلك التعدد في المؤسسات و الهيئات المعنية بالبيئة و بمشاركة صاحب القرار في الإتحاد الأوربي في رسم السياسات البيئية ساهم بشكل ما في الحدّ من فعالية منظمة "السلام الأخضر" ، وبالتالي فقد كان لزاماً عليها تنسيق مختلف الأنشطة و الحملات مع باقي المنظمات الأخرى من أجل الحصول على قوة ضغط أكبر و الوصول الى نتائج المرجوة و الأهداف المُسطرة ، و هذا عملاً بمبدأ "التشاركية" الذي يُعدُّ ركيزة فلسفية و عملية أساسية في عمل المنظمات الدولية غير الحكومية .

كما توصلت الدراسة أيضا الى أن المواطن الأوربي يتمتع بوعي كبير في مجال العمل البيئي ومراقبة صانع القرار السياسي ، و الدليل على ذلك هو الدعم الكبير الذي تلقاه منظمة "السلام الأخضر" مثلا عن طريق التبرعات و الاشتراكات المادّية ، لأنه يعتبرها صوته المسموع لدى الطبقة السياسية ، ويدعم هذه النتيجة أيضا تزايد عدد النواب في البرلمان الأوربي من المنتمين الى أحزاب "الخُضر".

إن ما يُعتبر انجازا لمنظمة "السلام الأخضر" على المستوى الأوربي هو أداؤها لأدوار متقدمة في مجالي الرصد و الحماية ، و إلزامية احترام و تبني المعايير البيئية ، إذ كان السبّاقة الى الضغط على صانع القرار في ضرورة تضمين تلك المعايير في كل الاتفاقيات التجارية التي يُفاوضُ من أجلها الاتحاد الأوربي ، و خاصة اتفاقية التجارة الحرة عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة الأميركية ، ليمتد دورها الى المستوى الدولي من خلال التأسيس لشبكة تحالفات عالمية تدعو و تُشارك في تنظيم المؤتمرات والاجتماعات الدولية البيئية ، و التي تنتهي بسنّ مواثيق دولية مُلزمة ، إضافة الى دورها في مُلاحقة والتشهير بمنتهكي تلك المواثيق من الشركات الكبرى و المُطالبة بتعويضات مادّية للأفراد المتضررين من تلك الممارسات.

إن تلك الأدوار التي باتت تلعبها المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية ساهمت في تغيير التراتبية النمطية للنظام الدولي –القائمة أساسا على وحدوية الدولة– عن طريق تغيير ولاءات الأفراد، و ذلك بسبب قدرة تلك المنظمات على الوقوف شهودا على مختلف الانتهاكات التي تمسّ الحقوق البيئية ، و الثقة الكبيرة التي يُبديها المُواطن في عملها ، و من خلال ذلك يُمكن توقع أن الواقع الدولي سيشهد ظهور المزيد من "الكيانات فوق القومية" ممثلة في المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف المجالات ، متجاوزة معايير الدين و العرق و اللغة ، و ذلك لتكريس منطق العولمة الآخذ في الانتشار سريعا تحت وطأة الانفتاح التقني و الاعلامي الكبير، و ليدفع في النهاية الى تشكل نوع من التجمعات الإنسانية العابرة للحدود في إطار الحكومة العالمية كما تصورها (إيمانويل كانط Immanuel Kant) و(كارل كرواس Karl Kraus) و (وندل ويلكي Wendell Willkie) يُقابل ذلك الانتشار تراجع لمؤسسة الدولة و المهام المنوطة بها ، و اقتصارها على القضايا الرئيسية مع احتكارها للإكراه البدني المشروع.

إن منظور الحكم العالمي يسمح فعلا بمشاركة فواعل جديدة جديدة –إضافة للدولة– في إدارة وتسيير الشأن العام العالمي ، في المجال البيئي مثلا ؛ تؤدي المنظمات الدولية غير الحكومية و على رأسها منظمة "السلام الأخضر" أدوارا رائدة و متميزة في إطار الحوكمة البيئية العالمية جنبا الى جنب مع المؤسسات الدولية الأخرى ، في تجاوز واضح لفكرة مركزية الدولة في العلاقات الدولية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1- الكتب :

1. أحمد طيبي، **الحاكمية الرشيدة** ، مصر ، دار المعرفة الجامعية، 2004 .
2. أنطونيو غرامشي، **الأمير الحديث،قضايا علم السياسة في الماركسية**، ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي، بيروت ، دار الطليعة، ، الطبعة الأولى،1970.
3. أنور محمد فرض محمود ، **"المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية و الشرعية"** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 37، السليمانية، 2012/2011 .
4. باقر سلمان النجار ، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، دار الساقي، 2008.
5. برايان وايت و آخرون ، **قضايا في السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، 2004.
6. تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سميث ، **نظريات العلاقات الدولية : التخصص و التنوع** ، ترجمة ديما الخضرا ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، ط1، 2016.
7. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007.
8. جيرارد ديسوا ، **دراسة في العلاقات الدولية ، نظريات العالمية ، الجزء الثالث** ، ترجمة : قاسم مقداد ، دمشق، سوريا ، دار نينوى للنشر و التوزيع ط1 ، 2015.
9. حسن الحاج علي أحمد ، **"العالم المصنوع : دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية "** ، عالم الفكر ، المجلد 33 ، العدد04 ، الكويت ، 2005.

10. خليل حسين ، **النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية** ، لبنان ، دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2009.

11. خليل حسين، **التنظيم الدولي ، المجلد الأول، النظرية العامة والمنظمات العامة، البرامج والوكالات المتخصصة** ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2010.

12. راتب السعود، **الإنسان و البيئة– دراسة في التربية البيئية–**، عمان دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

13. رباحي أمينة ، "**تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد السادس ، .

14. ستيفن والت ، "**العلاقات الدولية : عالم واحد ، نظريات متعددة.**" ترجمة عادل زقاغ و زيدان زياني .

15. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو**، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

16. سيد قطب ، **السلام العالمي والإسلام** ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، 1967.

17. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة** ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

18. عبد الحكيم ميهوبي : **التغيرات المناخية ، الأسباب ، المخاطر و مستقبل البيئة العالمي** ، الجزائر ، دار الخلدونية ، 2011 .

19. عبد الرزاق مقري ، **مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية** ، الجزائر ، دار الخلدونية ، ط1 ، 2008.

20. عبد الناصر جندلي ، **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى و النظام الدولي** ، مصر ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 2001 .

21. عثمان بقنيش ، **قانون المجتمع الدولي المعاصر** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، 2012.

22. عزمي بشارة ، **المجتمع المدني دراسة نقدية** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الطبعة السادسة ، 2012 .

23. عمر سعد الله ، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2009 .

24. غسان منير حمزة سنو ، علي أحمد الطراح ، **العولمة و الدولة – الوطن و المجتمع العالمي دراسات في التنمية و الإجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية** ، لبنان ، دار النهضة العربية ، 2002.

25. فالح عبد الجبار، **الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**، القاهرة، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، 1995.

26. كريم ابو حلاوة، **اشكالية مفهوم المجتمع المدني**، دمشق ، دار الاهالي، الطبعة الأولى، 1998م .

27. كينيشي أوهمي ، **"الاقتصاد العالي : المرجمة التالية، تحديات وفرص في عال بلا حدود "**، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم ، 2006 .

28. لجنة" إدارة شؤون المجتمع العالمي("تقرير)، جيران في عالم واحد، ترجمة :مجموعة من المترجمين، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم 201 ، سبتمبر، 1995 .

29. مارل مارسال، ، **سيوسيولوجيا العلاقات الدولية** ترجمة: حسن نافعة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى ، 1986.

30. محسن عبد الحميد توفيق ، **الإدارة البيئية في الوطن العربي** تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993 .

31. محمد جاسم محمد الحماوي ، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان**، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة، 2013.

32. محمد ياسر خواجة، **دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي**، المركز الدولي للأبحاث و الدراسات،2009.

33. مراد بن سعيد ، "**من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية ، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية**" ، المستقبل العربي،العدد 421 ، مارس 2014.

34. مصطفى كامل السيد،" **المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي**" ، السياسة الدولية، العدد161 ، 2005.

35. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، "**المجتمع المدني بين النظرية و التطبيق** " ، مجلة دراسات"، العدد 24 .

36. ممدوح محمود مصطفى ، **مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية و النمطية** ، "مجلة دراسات استراتيجية" ، مركز الامارات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 17 ، 1998.

37. نادية مصطفى ، سيف الدين عبد الفتاح : **دورة المنهاجية الاسلامية في العلوم الاجتماعية : حقل العلوم السياسية نموذجا** ، القاهرة ، "مركز الحضارة للدراسات السياسية" ، 2002.

38. هويدا عدلي ، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية** ، مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .

39. وائل محمد علام، **المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة**، القاهرة ، مصر ، دار النهضة ، 2002.

40. وسام نعمت ، ابراهيم السعدي ، **المنظمات الدولية غير الحكومية دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر**، دار الكتب القانونية دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، الامارات ، 2012 .

41. وناس يحي، **المجتمع المدني و حماية البيئة- دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية والنقابات**-، وهران ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2004.

المجلات و الدوريات :

1. إبراهيم البيومي غانم ، **"المبادئ العامّة للنظرية الإسلامية في العلاقات الدولية"** ، المسلم المعاصر ، العدد100 ، 2001.
2. أنور محمد فرج محمود ، "**المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية و الشرعية** " ، العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 37 .
3. بدرية العوضي، "**دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي**" ، الكويت ، مجلة الحقوق، العدد الثاني، السنة التاسعة، 1985.
4. الحسين شكراني ، "**نحو حوكمة بيئية عالمية** " ، مجلة رؤى استراتيجية ، الامارات ، المجلد الثاني ، العدد 8، أكتوبر 2014.
5. العقيد الركن الياس أبو جودة "**التدخّل الدولي الإنساني - وإشكالية السيادة...** " مقال منشور في : https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/-GKqAmvtBsA ، تاريخ الاطلاع : 2017/09/20.

1. مراد بن سعيد ، "**دور البيروقراطيات الدولية في الحكم البيئي العالمي** " ، مجلة المنارة ، المجلد19 ، العدد4 ، 2013 .

2. مراد بن سعيد ، "**من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية : التحولات الأنطولوجية في في تحليل الحوكمة البيئية العالمية**" ، مجلة المستقبل، العدد421 ، مارس2014 .

3. المعهد الدولي بشأن الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية والإجتماعية والثقافية المؤرخ في 1956/12/16 ، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 67/89 المؤرخ في 1989/05/16 ، ج.ر.ج.ج عدد 20 في 1989/05/17.

4. وافي حاجة ، **المنظمات غير الحكومية و دورها في حماية البيئة**" ، مجلة القانون و الأعمال ، 2014.

التقارير

1. التقرير العالمي لحالة الطاقات المتجددة في القرن 21 ، (RNE21)عدد 2017.

2. مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي "Gender profile in Municipal Election in Lebanon", الطبعة الأولى, مؤسسة فريدريش إيبرت, بيروت, 2006.

3. تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بشأن ممارسة التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في سياق المؤسسات متعددة الأطراف، / 365 A/69.

4. الحيز المتاح للمجتمع المدني و نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، :" دليل عملي للمجتمع المدني " .

الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1. أحمد محمد أحمد محمد عبادي ،" **دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**"_، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، 2008.

1. بركات كريم ، "**مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**" ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو ، 2014/2013 .
2. حمايدي عز الدين، "**دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**" ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2015.
3. خديجة ناصري ، "**مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية**" ، رسالة ماجسيتر ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسية ، 2012/2011 .
4. شعشوع قويدر ، "**دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**" ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2014/2013 .
5. قايد سامية ، "**التجارة الدولية و البيئة**" ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2009.
6. لموشي طلال ، "**دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية "المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان نموذجا**" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2014-2015 .

المراجع باللغة الأجنبية

1. Alain Pivetteau , **pour une analyse économique des ONG** , paris : édition katthala, 1998.
2. Alexandre Kiss , **introduction au droit international de l'envirennement in Programme de formation a l'application du droit international de l'envirennement,** Institut des Nation-Unies pour la Formation et la Recherche (UNITAR) , Geneve, 1999.
3. Andonova Liliana, B. and Ronald B. Mitchell. 2010. **The Rescaling of Global Environmental Politics**, Annu. Rev. Environ. Resour.
4. Article 21 « Tout Individu a droit à la liberté d'opinion et d'expression».
5. Article20 « **Toute personne a le droit a la liberté de reunion et d'association pacifique ».**
6. Benjamin Frankel, "**Realism: Restatements and Renewal"**, (UK: Routledge, 1996).
7. Bill Seary, «"**The Early History" : From The Congress Of Vienna To The San Francisco Conference,** in **The Conscience Of The World The Influence Of Non - Govenemontal Organisation In The UN System ,** eds Peter Wiletts (London , David Davies Memorial Institute Of International Studies 1996).
8. Bull , **The Anarchical Sosiety :A Stydy, of Order in Worrld Politics**.
9. Chris gratton et al., **"The Global Economics Of Spoerts"** (UK , Rutledge,2012).
10. Daniel C. Esty and Maria H. Ivanova, Revitalizing **Global Environmental Governance: A Function-Driven Approach**, In, Daniel C. Esty and Maria H. Ivanova (eds.), Global Environmental Governance: Options & Opportunities, Yale School of Forestry & Environmental Studies, 2002.
11. David Reynolds, "**Summits: Six Meetings That Shaped The Twentieth Century"** (USA:Basic Book,2007).

12. Denis Rolland, et al, "**Political Regime And Foreign Relations: A Historical Perspective – Ouvrage"** (France: l'harmattan, 2004).

13. Eric Ringmer , " Alexander Wandt : **a social scientist struggling with history** " , in Iver B. Neumann and Ole Waever eds. The Futur Of International Relations : Masters in the Making ؟ London Routeldge 1997.

14. Ernest R. May,et al, "**History And Neorealism"** (UK: Cambridge University Press, 2010).

15. Gary King , Robert O. Keohane and Sidney Verba, **Designing Social Inquirty : Scientific Inference in Qualitaive Research** (Princeton , NJ : Princeton University Press, 1994).

16. Gilbert Gagné **" International Trade Rules And States: Enhanced Authourity For The Wto ,** In **Non- State Actors And Autority In The Global System**" , eds Andreas Bieler, Richard Higgott ,Geoffrey Underhill (UK , Rutledge , 2004) .

17. Helmut K. Anheier, Stefan Toepler, Regina List (Eds), **International Encyclopedia of Civil Society**, New York, Springer Science & Business Media, 2010.

18. Jacques Fontanel ,**Les Organisations non gouvernementales**,(office des publications

19. James Rosenau, **"Toward an Ontology for Global Governance**" in: Martin Hewson and Timothy J. Sinclair, eds., *Approaches to Global Governance Theory* (Albany, NY: State University of New York, 1999)

20. John Baylis and Steve Smith: **End of the Cold War," in The Globalization of World Politics**: An Introduction to International Relations. Edited by (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 89-106, at .

21. John H. Jackson, Quasi- states : **Sovereignty, International Relations, and the third world**, Cambridge Studies in International Relation ; 12 (Cambridge , MA and New York : Cambridge University Press,1990)

22.Joseph E. Stiglitz, **Un autre monde,** ***Contre le fanatisme du marché****, Traduit par Paul* Chemla (Paris: Edition Fayard, 2006).

23. Karin Bäckstrand, "**Democratizing Global Governance: Stakeholder Democracy at the World Summit for Sustainable Development**" , **European Journal of International Relations**, Vol. 124, (2006).

24.Koremenos Barbara, et al, **"The Rational Design Of International Institutions"** International

25.L. David Brown, Sanjeev Khagram, Mark H. Moore & Peter Frumkin, **Globalization, NGOs and Multi-Sectoral Relations**, The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University, Working Paper No. 1, July 2000.

26.Leann Brown. **"Critiquing Green Diplomacy**", *International Studies Review* (Vol. 5, N: 1, March 2003).

27.Lester M. Salamon, **The Rise of Nonprofit Sector, Foreign Affairs**, Vol. 73, No. 4, 1994.

28.Marcelo Dias Varela – **le rôle des organisations non gouvernementales dans le développement du droit international de l'environnement**, journal du droit international- N°01 /05-2005 .

29.Markus Ledrerand Philip Muller, **"Challenging Global Governance: Critical Perspective",** Workshop at Harvard Law School, Harvard, CPOGC, 2003.

30.Michel Meessu , **"Un Contrat Social Global Est Possible ? Une Relecture De Jean Jacque Resseau A Lheure De La Mondialisation ",**in **Le Contra Social Dans Un Monde Globalisé** , ed : Guy Bajoit (Suisse : Academie Press Fribourg, 2008).

31.Peter M. Haas, **Addressing the Global Governance Deficit,** United Nations University Press, Tokyo, 2004.

32.REACH : Registration, Evaluation, and Authorization of Chemicals.

33. Robert J. Jackson, "**Global Politics in the 21st Century**" (UK: Cambridge University Press, 2013 .
34. Rousseau, "**Droit International Public**", Tome IV, Sirey, Paris, 1980.
35. The Commission On Global Governance , **"Our Global Neighborhood"** (UK : Oxford University press,1995) .
36. thomas Richard Davies , **"The Rise And Full Of Transnational International Civil Sosiety: The Evolution Of International Non-Governmontal Organization Since 1839"** (Working Paper Presented In: CUTP/ 003, London: Center For International Polities , City University 2008).
37. Tom Spencer, **The Evolution of Global Legislators: Practice, Theory, Practice, Prepared for Global Environmental Governance: the Post-Johannesburg Agenda**, Yale Center for Environmental Law and Policy, New Haven, CT, 23-25 October 2003.
38. United Nations Environment Programme, "**International Environmental Governance, Report Of The Executive Director**"(Seventh special session of the UNEP Governing Council, Cartagena, Colombia; 13 -15 February, 2002).Universitaires press :London ,2005).
39. Websrer's Ninth New Collecgiate Dictionary (MA :Merriam Webster Inc.Publishers , 1990) .
40. Wendy Larner and William Walters (Editers), **Global Governmentality: Governing international spaces**, London & New York,Routledge, 2004. Helmut Anheier, Mary Kaldor and M. Glasius (Edetors)، Global Civil Society 2001.
41. Wight , International Theory : The Three Traditions.
42. Wolfgang. Reinicke, **Global Public Policy,** Foreign Affairs, Vol.76, N.6, 1997.

مواقع الانترنت

1. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/452a9426-53ea-4f74-a70b-897bb6eef613.
2. http://www.al-ahliya.net/?mod=articles&ID=1104255
3. http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/94434-2004-04-01%2010-40-12.html.
4. http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/2e5fc95b-cb7f-4a48-9f4a 6c04f1961b0a#sthash.NG0IcI8U.dpuf
5. https://tsaidali.wordpress.com
6. http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=547
7. http://www.greenpeace.org/arabic/about/history/
8. https://www.greenpeace.fr/connaitre-greenpeace/mission/
9. http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=tsdpc440 و المعلومات مستقاة من موقع المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية أوروستات.
10. https://www.nasa.gov/press/2015/january/nasa-determines-2014-warmest-year-in-modern-record ، موقع وكالة ناسا
11. http://www.greenpeace.org/international/en/publications/Campaign-reports/Climate-Reports/Silent-Killers/
12. http://www.greenpeace.org/eu-unit/en/News/2014/Monster-boats-nov-2014/
13. http://www.greenpeace.org/eu-unit/en/campaigns/oceans/
14. http://www.greenpeace.org/arabic/about/faq/
15. http://www.france24.com/fr/20140617-ong-greenpeace-joue-elle-millions-donateurs-taux-change-speculation-finances
16. http://alerte-environnement.fr/la-face-cachee-des-ong/la-face-cachee-de-greenpeace/4/

17.https://mostaqbal.ae/new-report-predicts-renewablenergy-cheaper-fossil-fuels-2020
18.https://about.bnef.com/new-energy-outlook
19.http://makri.net/news/1049-20171112.html
20.http://www.greenpeace.org/eu-unit/en/News/2016/People-can-power-the-Energy-Revolution
21.https://www.greenpeace.de/sites/...greenpeace.../studie_energy_revolution_2015_engl.p...
22.Frankfurt School – UNEP Collaborating Centre for Climate and Sustainable Energy Finance, Investment in Europe advanced less than 1% in2014 in Global Trends in Renewable Energy investment, (2015), http://fs-unep-centre.org/sites/default/files/attachments/key_messages.pdf.
*23.*https://trade-leaks.org/wp-content/.../10-Principles-for-Corporate-Accountability.pdf
24.These recommendations are reproduced from Amnesty International and ICAR's Corporate Crimes Principles: Amnesty International News, "Corporate Crime: New principles will help governments and law enforcement tackle corporate abuse," 6 October 2016, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/10/corporate-crime-new-principles-willhelp-governments-and-law-enforcement-tackle-corporate-abuse/
25.http://www.greenpeace.org/eu-unit/en/News/2016/Leaked-TTIP-documents-released/
26.https://trade-leaks.org/faq/
27.Greenpeaces EU press desk:"Analysis of leaked TTIP chapters and papers". 2 May 2016 .
28.http://ttip2016.eu/files/content/docs/Full%20documents/TTIP%20leaks%20analysis%20Greenpeace.pdf

29.https://bit.ly/2kwLHnc

فهرس الأشكال و الجداول	الصفحة
جدول يوضح أهم الفروق بين المجتمع الدولي و المجتمع العالمي .	28
خريطة لأهم الأقليم التي تغطيها منظمة "السلام الأخضر" حول العالم.	143
إحصائيات تبين تعداد الطاقم البشري في مكاتب منظمة "السلام الأخضر" عبر العالم من حيث الجنس و السن .	144
مخطط لتصور منظمة "السلام الأخضر" لحماية البيئة	146
خريطة توضح نسب المنتجات المعدلة وراثيا في بعض مناطق العالم لسنة 2014.	151
النسبة المؤية للمناطق المخصصة للزراعة العضوية في دول الاتحاد الأوربي	152
شكل يُوضح مقارنة بين الاتحاد الأوربي و الصين من حيث الانبعاثات الحرارية	154
قائمة بأكبر عشرين صيد تحمل أعلاما أوربية	158
جدول مقارن لمداخيل و مصاريف منظمة "السلام الأخضر" بالدولار خلال سنوات 2013،2012،2011،2010.	164
تكلفة إنتاج الكهرباء بين الطاقة التقليدية والطاقة المتزايدة	172
جدول يُوضح الفارق الزمني بين تاريخ التمويل و بداية الاستغلال في قطاع الطاقات المُتجددة.	173
رسم بياني يوضح حجم الاستثمارات الدولية في الطاقات المتجددة بين عامي 2013 و 2016 حسب التوزيع الجغرافي للعالم.	174
رسم بياني يُوضح مساهمة كل من القطاع الخاص و القطاع العام العالميين في تمويل الاستثمارات المتعلقة بالطاقات المتجددة بين عامي 2013 و 2016.	175
رسم بياني يوضح قائمة أكثر عشر دول اعتمادا على الطاقة المتجددة في انتاج الكهرباء مقارنة بالاتحاد الأوربي و المتوسط العالمي.	175
رسم بياني يُوضح أكثر خمس دول في العالم استثمارا في الطاقات المُتجددة بين عامي 2013 و 2016.	176
رسم بياني يُوضح حجم الاستثمارات في الطاقة الشمسية و طاقة الرياح بين 2015 و 2016	177
رسم بياني يُوضح حجم الاستثمارات الدولية في الطاقة الشمسية و الطاقة الكهروضوئية بين 2013 و 2016 .	178
رسم بياني يوضح حجم الاستثمارات الدولية في طاقة الرياح البرية و البحرية بين عامي 2013 و 2016.	178
رسم بياني يُوضح حجم الاستثمارات في قطاع الطاقات المُتجددة مقارنة بالقدرة التي توفرها تلك الطاقات.	179

رسم بياني يوضح حجم الإستثمارات الخاصة في الطاقات المتجددة في أوروبا مقارنة بتلك الممولة من القطاع العام	181
جدول يوضح حجم إنتاج الكهرباء في إيطاليا حسب المصادر (2014)	184
رسم بياني يُوضح تطور حجم الأصول المستثمرة في مجال الطاقات المتجددة بين 2004 و 2014.	187
تغير درجات الحرارة 1765-2100 ، رسم بياني مستخرج من التقرير التقييمي الثالث لipcc يظهر التغيرات السابقة و المتوقعة لدرجة حرارة الأرض .	192
شكل يوضح المقارنة بين قتلى حوادث المرور ، و قتلى التلوث البيئي في 12 دولة أوربية	195
شكل يوضح عدد ساعات العمل الضائعة في أوربا بسبب تغير المناخ	196
عدد سنوات الحياة الضائعة في أوربا بسبب تغير المُناخ	196
رسم بياني يُقارن بين انبعاث ثاني أكسيد الكبريت في بعض الدول الأوربية مع المعدل الذي وضعته منظمة السلام الأخضر	198
رسم بياني يُقارن بين انبعاث غاز أكسيد النيتروجين مع المعدل الذي وضعته منظمة السلام الأخضر	199
رسم بياني يوضح معدل انبعاثات مراكز الطاقة المعتمدة على الفحم في الاتحاد الأوربي مقارنة بما تطلبه منظمة السلام الأخضر	200
رسم بياني يُوضح نسبة تمثيل المركبات الصناعية في مجموعة العمل الفنية.	202
جدول يوضح بعض مواقف وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجموعة العمل الفنية	203
رسم بياني يوضح حجم الصادرات و الواردات و الميزان التجاري بين الو.م.أ و الاتحاد الأوربي.	213

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول : تطور النظام الدولي من حيث التنظير و الجوانب الهيكلية .	14
المبحث الأول : ضرورات التحول من الحكم الدولتي الى حكم متعدد الأطراف .	15
المطلب الأول : طبيعة التحولات الهيكلية في بنية النظام الدولي.	16
المطلب الثاني : المجتمع الدولي بين المنظومة و المجتمع العالمي.	25
المطلب الثالث : المجتمع المدني بين ضيق المجال الدولتي و اتساع المجال العالمي.	29
المبحث الثاني : أدوار المنظمات الدولية يغر الحكومية وفق منظورات العلاقات الدولية.	42
المطلب الأول : البردايم الواقعي.	43
الفرع الأول : الواقعية الكلاسيكية : محورية الدولة ، دفاع صلب و رفض مطلق للتغيير.	43
الفرع الثاني : النيوواقعية و تفسيرها الجديد لفواعل السياسة الدولية .	45
المطلب الثاني : المنظور الليبيرالي و مسألة التشاركية في إدارة السياسة العالمية.	49
الفرع الأول : افتراضات الليبيرالية المؤسساتية لأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العالمية .	49
الفرع الثاني : رؤية الوظيفية لمسألة تعدد الفواعل في السياسة العالمية.	52
المطلب الثالث : النظرية البنائية .	54
الفرع الأول : البعد المعياري كإطار تحليلي جديد في العلاقات الدولية .	56
الفرع الثاني : الضوابط القيمية و مدى قدرتها على تفسير قضايا السياسة العالمية.	57
الفصل الثاني : الحوكمة البيئية العالمية كفضاء تشاركي لفواعل السياسة العالمية.	60
المبحث الأول : نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية.	61
المطلب الأول : المنطلقات العامة للحوكمة البيئية العالمية.	62
الفرع الأول : في الشروط و المبادئ العامّة للحوكمة .	67
الفرع الثاني : خصائص الحوكمة البيئية العالمية.	69
المطلب الثاني : تحديات الحوكمة البيئية العالمية.	72
المطلب الثالث : وظائف الحوكمة البيئية العالمية.	75
المطلب الرابع : الدبلوماسية الخضراء كتجسيد للحوكمة البيئية العالمية .	79
المبحث الثاني : المنظمات الدولية غير الحكومية كأدوات مُشاركة في الضبط الدولي.	83
المطلب الأول : المسار الأنطولوجي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية.	84

المطلب الثاني: أسس و مبادئ المنظمات الدولية غير الحكومية.	91
الفرع الأول : الأسس العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية.	91
الفرع الثاني : المبادئ الناظمة لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية.	94
المطلب الثالث : صعود المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية.	97
المطلب الرابع : التعددية المؤسساتية في الحوكمة البيئية العالمية.	101
المبحث الثالث : فلسفة المنظمات الدولية غير الحكومية في العمل البيئي العالمي.	104
المطلب الأول : اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بالقضايا البيئية.	105
المطلب الثاني : جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في المؤتمرات البيئية الدولية.	112
المطلب الثالث : مساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء و تطوير القانون الدولي البيئي.	116
الفرع الأول : تطوير القانون البيئي وقت السلم .	116
الفرع الثاني : تطوير القانون البيئي وقت الحرب .	119
المبحث الرابع : تفكيك العلاقة المعقدة بين المنظمات الدولية غير الحكومية و الحكومات الوطنية.	122
المطلب الأول : تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية بين الإلتزامات الإنسانية و القيود القانونية .	124
المطلب الثاني : مسألة التمويل بين المشروطية السياسية و التمويل غير المقيد.	129
الفرع الأول : مصادر تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية .	130
الفرع الثاني : المصادر غير التقليدية في تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية .	134
المطلب الثالث : التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية غير الحكومية.	137
الفصل الثالث : نموذج منظمة "السلام الأخضر" في توجيه السياسة البيئية الأوربية.	140
المبحث الأول : في التعريف بمنظمة "السلام الأخضر".	141
المطلب الأول : منظمة "السلام الأخضر" ؛ محلية النشأة و عالمية الانتشار.	142
المطلب الثاني : أهداف منظمة "السلام الأخضر".	148
المطلب الثالث : مصادر تمويل منظمة "السلام الأخضر".	163
المبحث الثاني : جهود منظمة "السلام الأخضر" للتحول نحو الطاقات المتجددة .	169
المطلب الأول : التعريف بالطاقات المتجددة .	170
المطلب الثاني : دور منظمة "السلام الأخضر" في الدفع نحو الطاقة المتجددة على مستوى الإتحاد الأوربي.	180

المبحث الثالث : دور منظمة "السلام الأخضر" في التحسيس بقضية التغير المناخي.	189
المطلب الأول : في التعريف بظاهرة التغير المناخي .	190
المطلب الثاني : تعامل منظمة "السلام الأخضر" مع التغير المناخي في الاتحاد الأوربي.	194
المبحث الرابع : إشكالية التجارة الدولية في عمل منظمة "السلام الأخضر".	205
المطلب الأول : جهود منظمة السلام الأخضر لرصد نشاط التجارة الدولية.	207
المطلب الثاني : دور منظمة "السلام الأخضر" في ضبط النشاط التجاري في الإتحاد الأوربي.	211
الخاتمة.	220
قائمة المراجع	225
فهرس الأشكال و الجداول.	241